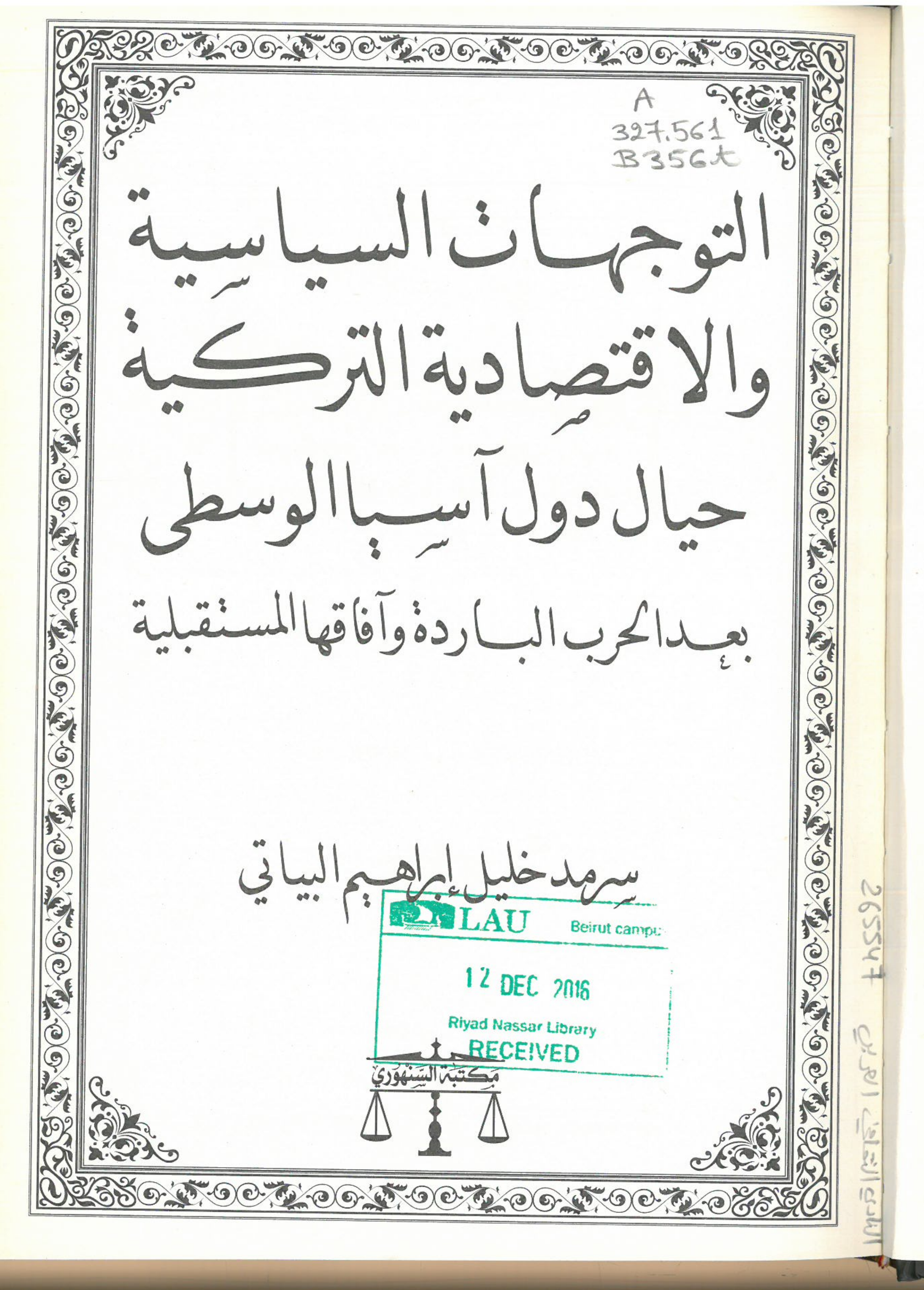
التوجهات السياسية والاقتصادية التركية

حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية

سرمد خليل إبراهيم البياتي





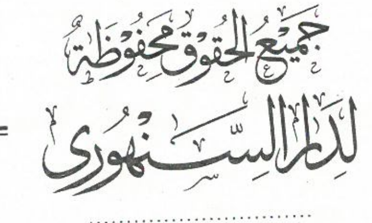


التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى

بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية

سرمد خليل إبراهيم البياتي

مكتبة السنهوري



الطبعة الأولى
٢٠١٦

ISBN: 978-614-8026-53-9



دار السنهوري

لبنان - بيروت - الحدث - سان تيريز - هاتف: ٧٥٣٠٣٢ ٧٦ (٠٠٩٦١)
بغداد - شارع المتنبي - عمارة الكاهه جي - ط١
هاتف: ٠٧٩٠١٨٢٦٤٣٩ - ٠٧٨٠١٩٤٤١٦١ - ١٤١٦٠٧٢٧ ١ (٠٠٩٦٤)

alsanhury_library@yahoo.com / safaa75200933@hotmail.com
www.daralsanhury.com

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعُ اللهُ الَّذينَ أمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذينَ أوتُوا الْعِلمَ دَرجَاتٍ

الآية ١١ من سورة المجادلة

الإهداء

إلى صاحب الخلق العظيم... نبينا وعزنا وفخرنا

وشفيعنا الرسول الأعظم **محمد** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إلى والدي... الرحمة والغفران

إلى والدتي... وفاءً وتقديراً

إلى إخواني الذين أشد بهم أزري

إلى انتمائي وهويتي وشرفي وعزتي

بلدي العـــراق

ومحافظته الأصيلة كركوك

وشعبه التركماني الأصيل

المقدمة

نشأ عن الإعلان الرسمي في كانون الأول عام ١٩٩١ تفكك الاتحاد السوفيتي بعد سلسلة من التطورات المتلاحقة التي فاقت سرعتها كل التوقعات، والتي انتهت بظهور ما يسمى بـ (النظام العالمي الجديد)، ولقد أدت التحولات الجذرية التي نتجت عن ذلك التفكك إلى استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية الست (كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، اوزباكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان)، ومجموعة من الدول الأخرى، ونتيجة تلك المتغيرات التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت تركيا وهي واحدة من أهم الدول المجاورة لهذه الدول في البحث عن دور يعيدها إلى الأهمية نفسها التي كانت تتمتع بها قبل تفكك الاتحاد السوفيتي فكانت تركيا الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية ولحلف الشمال الأطلسي.

كان استقلال دول آسيا الوسطى فرصة مهمة لتركيا لتحقيق تطلعاتها الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد، كما تبدو تركيا في وضع متميز من ناحية الفرص المتاحة لها للنجاح في توجهاتها نحو دول آسيا الوسطى مقارنة مع القوى الأخرى المتنافسة على هذه الدول، فأن الروابط الثقافية واللغوية والدينية التي تجمع تركيا وهذه الدول، والتي كانت من أهم العوامل المساعدة في تطور العلاقات بينهما، فضلاً عن ذلك ان هذه المنطقة الجغرافية كانت في السابق تحت حكم الدولة العثمانية، وهي الموطن

الأصلي للأتراك، كما ان هذه المنطقة تعد جزء من امتداد الشعوب الناطقة بالتركية، وتعد تركيا هي الأكثر قبولاً، إذ تبدو في صورة الدولة القائدة لهذه الدول من خلال علاقاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتميزة معها، وبقيت تركيا حريصة على أن تحتفظ لنفسها بمكانة إقليمية في منطقة آسيا الوسطى، وما رافقه من دعم دولي للقيام بدور إقليمي قيادي ومركزي في هذه الدول من أجل استعادة مكانتها الإستراتيجية المتقدمة في حلف الناتو.

وفي ظل انضواء هذه الدول تحت لواء الاتحاد السوفيتي لعدة عقود، عانت من تدني في أدائها الاقتصادي، وتراجع استقرارها السياسي والأمني، نتيجة تنوع وتعدد الأعراق في هذه الدول (النزاعات الداخلية والخارجية)، ومشكلات بناء الدولة الحديثة المتحولة إلى اقتصاد السوق، وهو ما ألقى بظلاله على ضعف إمكانيات وفرص التنمية فيها.

وواجهت بعد استقلالها مزيداً من التحديات جراء التنافس بين القوى الإقليمية (روسيا وإيران والصين) والقوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)، ولاسيما في منطقة بحر قزوين، وعلى ثرواته (النفط والغاز الطبيعي) التي تسعى ان تكون لها نصيب من هذه الثروات الكبيرة الكامنة في هذه المنطقة، وما تحتويه من موارد أولية صناعية، فضلاً عن ذلك تسعى إلى اكتساب المزيد من النفوذ الاستراتيجي في دول آسيا الوسطى، مما شكلت هذه المنطقة حلبة الصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية التي ارتأت ان تكون لها فرصة سانحة، ومجالاً واسع في إطار الضعف النسبي لهذه المنطقة الحيوية.

تكمن أهمية البحث في حقيقة مفادها، ان التغيرات التي حدثت في البيئة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي انبثق عنها استقلال دول جديدة، ظهرت على الساحة

الدولية كانت بأمس الحاجة للبناء السياسي والأمني والاقتصادي، كونها دول حديثة الاستقلال، مما وفر لتركيا أداء دور مهم وأساس في هذه المنطقة الحيوية ومن ثم تعود عليها نفعاً بتعزيز مكانتها اقليمياً ودولياً، والاستفادة منها اقتصادياً بضمان أمنها الطاقوي عن طريق ربطها بشبكة واسعة من خطوط الأنابيب الناقلة للطاقة على الرغم من تنافس القوى الإقليمية والدولية في بحر قزوين، فضلاً عن إدراك دول آسيا الوسطى نفسها لضرورة بناء علاقات وطيدة مع محيطها الإقليمي، ومن هنا ظهرت تركيا لاحتواء هذه الدول وأصبحت الرائدة في علاقاتها معها مستندة في ذلك إلى الروابط الثقافية والاجتماعية والدينية التي تجمع تركيا مع شعوب آسيا الوسطى والتي أنعكست بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من خلال تتبع التوجهات التركية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والأحداث التي شهدتها المنطقة، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من ثم تفكك النظام السياسي الدولي القائم على الثنائية القطبية، وتعد آسيا الوسطى منطقة جديدة قابلة للاختراق من لدن المتنافسين الإقليمين والدوليين، والتي انعكست بدورها على طبيعة التوجهات التركية نحو دول آسيا الوسطى.

أما الجانب الآخر، الذي يضفي على أهمية الموضوع هي محاولة استشراف واقع التوجهات التركية حيال منطقة آسيا الوسطى في السنوات القليلة القادمة، ذلك لأن الدراسات المستقبلية أضحت في عالم اليوم أمراً لا غنى عنها لكل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء فهي تنبهنا إلى صور المستقبل المحتملة والممكنة.

لهذه الأسباب وغيرها فقد جاء اختيارنا لموضوع الدراسة، ومن الناحية الأخرى أن المرحلة تمثل شطراً مهماً في تاريخ دول آسيا الوسطى، والمنطقة التي برزت عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وهي مرحلة مهمة تنفرد بخصائص وسمات تميزها عن

غيرها، وإلى جانب ذلك أن تناقض الأراء والاتجاهات في حدود منطقة الدراسة في هذا الموضوع دفعنا إلى البحث في الموضوع وما يتطلبه من مصادر حديثة.

بعد استقلال دول آسيا الوسطى، وظهورها على الساحة الدولية بوصفها دول مستقلة حديثًا، أدى ذلك إلى تنافس إقليمي ودولي حيال هذه الدول، ومن بين هذه الدول كانت تركيا التي سعت إلى التوجه نحو دول آسيا الوسطى، ودخول لعبة التنافس الجديدة مع القوى المتنافسة الأخرى، وأدى ذلك إلى انتهاج توجهات وسياسات تركية متعددة حيال دول آسيا الوسطى كانت متمثلة في إطارها الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي، والتي تتلائم مع المتغيرات الدولية آنذاك، ففي المدة (١٩٩٢ – ٢٠٠١) طمحت تركيا ان تكون القائدة لهذه الدول، والحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة، إلاّ أنها جوبهت من لدن قوى متنافسة مثل (روسيا والصين وإيران)، فضلاً عن ضعف الإمكانات التركية السياسية والاقتصادية، مما انعكس بشكل سلبي على التوجهات التركية حيال دول آسيا الوسطى، إلاّ أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات ١٢ حزيران عام ٢٠٠٢ أدى إلى تحول كبير في التوجهات التركية الخارجية، ولاسيما بعد إن تنامت الإمكانات الاقتصادية التركية، وازدياد أهميتها الإستراتيجية إقليميًا ودوليًا، والتي وضعتها في مكانة رائدة تسمح لها بالتحرك بدوائر متعددة منها دول آسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط، مما انعكس بشكل كبير على تعزيز التعاون (سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا) بين تركيا ودول آسيا الوسطى بشكل يختلف عما كان عليه في مرحلة التسعينيات.

لهذا فأن في ضوء هذه الدراسة نحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة ولعل أهمها:

١– ماهي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لدول آسيا الوسطى بالنسبة لتركيا؟ وما أهمية الطاقة في بحر قزوين؟

٢– ماهي المحفزات أو الدوافع التي من خلالها تمكنت تركيا من أداء دور مهم وأساس في توجهاتها حيال دول آسيا الوسطى؟

٣– ماهي المتغيرات المؤثرة في التوجه التركي حيال دول آسيا الوسطى؟ وما هي تأثير القوى المتنافسة الكابحة والداعمة للتوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى؟

٤– ما هي أبعاد التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى؟

تتحدد الغاية الرئيسة من هذه الدراسة برصد واقع التوجهات التركية حيال دول آسيا الوسطى بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد الحرب الباردة، ومكانة دول آسيا الوسطى في التوجهات التركية الجديدة لاسيما في مرحلة حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢، وتحليل الأهداف والمصالح المشتركة بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وتأثير القوى المتنافسة الإقليمية والدولية في هذه التوجهات، فضلاً عن تتبع مستقبل التوجهات التركية حيال دول آسيا الوسطى في ظل تنامي قدراتها الاقتصادية والسياسية.

تنطلق فرضية الدراسة من فرضية مفادها، كلما ازدادت الأهمية الاقتصادية والسياسية والأمنية لدول آسيا الوسطى، كلما ازداد الاهتمام التركي بدول آسيا الوسطى لتحقيق جملة من الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في ظل تنامي القدرات الاقتصادية والسياسية لتركيا ولدول آسيا الوسطى.

انطلاقًا من فرضية البحث، قسمت الكتاب، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، على أربعة فصول: يتناول الفصل الأول: أهمية دول آسيا الوسطى في الإدراك التركي، والذي يقسم إلى مبحثين، اختص المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول

آسيا الوسطى، أما المبحث الثاني فقد تناول دوافع التوجهات التركية نحو دول آسيا الوسطى. وتناول الفصل الثاني: التنافس الإقليمي والدولي آسيا الوسطى، والذي يقسم إلى مبحثين، اختص المبحث الأول: التنافس الإقليمي في دول آسيا الوسطى، والمبحث الثاني: التنافس الدولي في دول أُسيا الوسطى. أما الفصل الثالث فقد تناول: أبعاد التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى والذي يقسم إلى مبحثين، اختص المبحث الأول: الأبعاد السياسية والعسكرية، والمبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية. أما الفصل الرابع: مستقبل التوجه التركي حيال دول آسيا الوسطى، والذي يقسم إلى ثلاثة مباحث، اختص المبحث الأول: سيناريو محدودية الدور التركي في دول آسيا الوسطى، والمبحث الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي في دول آسيا الوسطى، أما المبحث الثالث: سيناريو موائمة – تكيف الدور التركي مع القوى الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى.




الفصل الأول

أهمية دول آسيا الوسطى في الادراك التركي





تمهيد

يتنامى الاهتمام العالمي بمنطقة آسيا الوسطى، نظرًا لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية قادت إلى احتدام التنافس الإقليمي والدولي عليها، إذ اجتذبت إليها الأنظار، بسبب ما تتمتع به من ثروات طبيعية لاسيما النفط والغاز الطبيعي.

وظهرت أهمية هذه المنطقة بشكل جلي بعد أن سيطرت روسيا عليها وضمتها إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧، وطوال هذه المدة بقيت هذه الدول كجزء مهم من الاتحاد السوفيتي، إلاّ أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، واستقلال هذه الدول دفع بالعديد من القوى الإقليمية والدولية الاهتمام بهذه المنطقة، نتيجة الثروات الطبيعية التي تتمتع بها هذه المنطقة، ومن المزايا النسبية التي يمكن ان تتمتع بها بعض القوى المتنافسة التي تسعى ان يكون لها موطئ قدم في تلك المنطقة.

فكانت من بين هذه الدول الإقليمية المتنافسة تركيا التي وجدت نفسها أمام عالم جديد في آسيا الوسطى، عالم أرادت ان تؤثر فيه، والتي كانت تاريخيًا ولا تزال جزء من العالم التركي والموطن الأصلي للأتراك، فقد لاقت وبقدر كبير من الترحيب من جانب شعوب آسيا الوسطى، وعدت تركيا نفسها بمثابة القطب الجاذب لدول

آسيا الوسطى، مما فرض على السياسة الخارجية التركية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الدول أبعادًا جديدة تفرض على أنقرة مسؤولية التصرف كقاطرة لدفع هذه الدول المستقلة حديثًا إلى حضن المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه واجهتها جملة من التحديات لممارسة دور فعال مع هذه الدول.

وعلية يتناول الفصل الأول: أهمية دول آسيا الوسطى في الإدراك التركي، وفي إطار مبحثين اختص المبحث الأول في عرض: الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى، متناولاً أربعة مطالب، اختص المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: الأهمية السياسية والتكوين القومي والعرقي، والمطلب الثالث: الإمكانات الاقتصادية، والمطلب الرابع: القدرات العسكرية.

أما في المبحث الثاني سوف نتناول: دوافع التوجهات التركية حيال دول آسيا الوسطى، الذي يقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول: الدوافع السياسية والأمنية، والمطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية، والمطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول
الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى

جاءت أهمية منطقة أسيا الوسطى، نتيجة تفاعل مجموعة من المتغيرات والعوامل، فالموقع الاستراتيجي للمنطقة جعل منها منطقة تنافس إقليمي دولي للسيطرة على هذا المجال الحيوي المهم، فضلاً عن إن دول آسيا الوسطى تتمتع بتركيبة ديموغرافية معقدة، فضلاً عن ذلك ما تمتلكه هذه الدول من إمكانات إقتصادية وأهمية سياسية غير تقليدية، جعلت تركيا من أوائل الدول التي تهتم بهذه الدول بعد استقلالها، لذلك

سنتناول في ضوء هذا المبحث أربعة مطالب، اختص المطلب الأول بالموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني الأهمية السياسية والاجتماعية، والمطلب الثالث الامكانات الاقتصادية، أما المطلب الرابع القدرات العسكرية.

المطلب الأول
الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى

إن التناول العميق لأهمية الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى، وخصائصها الجغرافية التي اجتذبت إليها الأنظار يستوجب في بادئ الأمر فهم واقع مهم يتمثل في التعريف لهذه المنطقة واجهت مجموعة من الصعوبات على غرار تلك التي واجهتها مفاهيم أخرى كمفهوم (الشرق الأوسط)، لاسيما فيما يتعلق بالامتداد الجغرافي[١].

وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة تعاريف أساسية ظهرت لتوضيح الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى:

التعريف الأول: يعرف آسيا الوسطى تعريفا جغرافيًا ضيقًا، إذ يقتصرها على بعض الدول التي استقلت حديثًا عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وهي (طاجيكستان، أوزباكستان، قيرغيرستان، تركمانستان)، وهذا التعريف يستثني دولة كازاخستان، ويتمثل هذا التعريف بأحد كبار المختصين في شؤون آسيا الوسطى وهو (جيفري هويلر)[٢].

١- هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، هدى ميتكيس (محررًا) في آسيا الوسطى والتنافس العالمي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، ٢٠٠٨)، ص٨.

٢- محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، ١٩٩٨) ص٣١٤.

التعريف الثاني: الذي تمثله (دائرة المعارف البريطانية) التي تعرف منطقة آسيا الوسطى تعريفًا جغرافيًا أكثر اتساعًا، فتعرف آسيا الوسطى (بأنها المنطقة التي تمتد شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر الاورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين ومنغوليا، وتمتد بشكل طولي من جنوبي سيبريا في الشمال وإلى شمالي إيران وأفغانستان في الجنوب)، هذه المنطقة الجغرافية تشمل مجموعة من الدول والأقاليم هي منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتيًا غربي الصين منها منغوليا الداخلية، وإقليم سينغيانغ وبوجور والتبت، فضلًا عن خمس دول استقلت عن الاتحاد السوفيتي (سابقًا) عام ١٩٩١، وهي متمثله بالدول (كازاخستان، تركمانستان، قيرغيرستان، أوزباكستان، طاجيكستان) فهو يستثني دولة أذربيجان من التعريف[١].

التعريف الثالث: المتمثل بتعريف وزير خارجية تركيا (احمد داوود اوغلو) الذي عرف دول آسيا الوسطى في كتابة (العمق الاستراتيجي) على أنها (المنطقة الممتدة باتجاه الشمال – الجنوب من سيبريا حتى الهملايا التي تفصلها عن إقليم السهوب الهندية وفي اتجاه الشرق – الغرب أي المساحة الممتدة من خط الاورال – قزوين حتى منغوليا الصين)، ويضف إلى ذلك انه على الرغم من ان دولة أذربيجان تقع في منطقة القوقاز لكن تعد هذه الدولة امتدادًا طبيعيًا لمنطقة آسيا الوسطى، بسبب سواحلها المطلة على بحر قزوين أولًا، وارتباطها الجيوثقافي والجيواقتصادي بمنطقة آسيا الوسطى ثانيًا[٢].

١– محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٣١٤

٢– احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢ (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ٢٠١١)، ص٤٩٢ – ٥٠٠.

إضافة إلى ذلك هناك تعريف آخر متمثل بـ (الموسوعة البريطانية) والذي يذهب بالقول (انه ليس لهذه المنطقة حدود جغرافية دقيقة بقدر ما تحددها حضارتها التاريخية العريقة)، معرفها على (أنها الأرض التي تحدها من الشمال سيبريا في الاتحاد السوفيتي سابقا ومن الجنوب إيران وباكستان وبنغلادش والهند وهذه المساحة تضم كازاخستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيرستان وأوزباكستان وجزءًا من إقليم سينغيانغ الانفصالي في الصين)[١].

وإن هذه الدول لوحدها تشكل وحدة إقليمية واحدة متجاورة ولاتفصلها فواصل جغرافية[٢]، ولكن تحديد هذه المنطقة جغرافيًا يعد ضروريا لاغراض البحث فهذه المنطقة، وكما نلاحظ في الدراسات السابقة تتسع أو تشمل هذا الجزء أو ذاك من المناطق المحيطة بها أو القريبة بحسب وجهة نظر الباحثين لهذه المنطقة، وكما يبدو انهم لا ينظرون إليها على أنها منطقة جغرافية محددة، وإنما نظام إقليمي يتسع أو يضيق على وفق المعيار الذي يعتمده بعض الباحثين، مثال ذلك منظمة (اليونسكو) تطرقت عن تاريخ المنطقة قبل تفكك الاتحاد السوفيتي واعتمدت فيه على معيار المناخ، وعلى وفق ذلك حددت منطقة آسيا الوسطى بالدول الخمس (كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، اوزباكستان، قيرغيزستان)، فضلًا عن منغوليا وإقليم غرب الصين وشمال شرق إيران وافغانستان وغرب باكستان[٣].

1– The New Encyclopedia,Britianicia Philp W. Geotz. Eitovol. (Washington: library Of congress. 1987) P 732.

٢– محمد السيد سليم، المصدر نفسه، ص٣١٥.

٣– عيسى إسماعيل عطية، الأهمية الجيوبولتكية لآسيا الوسطى، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٥) ٢٠٠٨، ص٦.

وإن هذا الواقع في مجمله يبين انه على الرغم من عدم انتماء دولة أذربيجان جغرافيًا إلى منظومة النظام الإقليمي الفرعي لمنطقة آسيا الوسطى نظرًا لوجودها خارج امتدادها الحدودي، إلاّ أنه توجد ملامح للتشابه بينها وبين باقي دول آسيا الوسطى على الصعيد الثقافي والتاريخي والاقتصادي، وتقاسم هذه الدول أهمية ستراتيجية مشتركة، مما دفع بالكثير من الأدبيات إلى دمج دولة أذربيجان مع دول آسيا الوسطى في الدراسات التي تهتم بهذه المنطقة[١]، إلّا أنه في الحقيقة التحديد الجغرافي الدقيق يشير إلى ان دول آسيا الوسطى هي الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه، إذ تنحصر بالمنطقة الممتدة من الحدود الشرقية لبحر قزوين، وحتى الحدود الغربية للصين وأفغانستان، وكما تحدها إيران وأفغانستان وباكستان من الجنوب وروسيا في الشمال والصين في الشرق والجنوب الشرقي، وعليه سوف نعتمد في دراستنا لهذه المنطقة على التعريف الذي يشمل حدود المنطقة لست دول وهي (كازاخستان، تركمانستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، طاجيكستان واذربيجان)[٢] انظر الخارطة (١).

ولهذا سيتم التطرق إلى الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى على وفق الآتي:

١- **دولة كازاخستان:** تقع كازاخستان في إقليم تركستان الغربية، والقسم الجنوبي منها يقع ضمن حدود آسيا الوسطى، تحدها من الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي جمهورية روسيا الاتحادية ومن الجنوب دولة تركمانستان ودولة أوزباكستان ودولة قيرغيزستان، ومن الشرق جمهورية الصين الشعبية[٣]،

١- هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٨ – ٩.

٢- المصدر نفسه، ص١٠

٣- عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى أذربيجان وأوزباكستان وتوركمانستان وقازاخستان وقيرغيزستان: نظرة في أوضاعها التاريخية والجغرافية السياسية (بغداد: العالمية للنشر، ١٩٩٨)، ص٦٦.

وتبلغ مساحتها الكلية (٢,٧١٧,٣٠٠) كيلو متر مربع، ويبلغ طول حدودها (١٢,٠١٢) كم، فمع الصين تشترك بحدود طولها (١٥٣٣) كم، ومع قيرغيزستان (١٠٥١) كم، ومع روسيا (٦٨٤٦) كم، ومع تركمانستان (٣٧٩)، ومع أوزباكستان (٢٢٠٣) كم وتطل على بحر قزوين بمسافة قدرها (١٨٩٤) كم[١].

٢- **دولة تركمانستان:** تقع تركمانستان في الجنوب الغربي من آسيا الوسطى، تحدها من الشمال كازاخستان، ومن الشمال الشرقي أوزباكستان، ومن الجنوب الشرقي أفغانستان، ومن الجنوب إيران، ومن الغرب بحر قزوين[٢]، وتبلغ مساحتها الكلية (٤,٨٨,١٠٠) كيلو متر مربع، وطول حدودها الأرضية تبلغ (٣٧٣٦) كم وتطل على بحر قزوين بمسافة طوالها (١٧٦٨) كم، ومع إيران بحدود طولها (٩٩٢) كم، ومع كازاخستان (٣٧٩) كم، ومع أوزباكستان (١٦١٢) كم[٣].

٣- **دولة أوزباكستان:** تقع أوزباكستان على سفوح جبال (تيان شان) في القسم الجبلي الواقع في أطراف (وادي فرغانة)، وتحدها من الشمال والشمال الشرقي دولة كازاخستان ودولة قيرغيزستان، ومن الجنوب الشرقي دولة طاجيكستان، ومن الجنوب أفغانستان[٤]، وتبلغ مساحتها الكلية (٤٤٧,٤٠٠) الف كم، أما طول حدودها فتبلغ (٦٢٢١) كيلو مترمربع، فحدودها مع أفغانستان تبلغ (١٣٧) كم ومع كازاخستان (٢٢٠٣) كم، ومع قيرغيزستان (١٠٩٩) كم،

1- "Kazakhistan"The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet (http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/kz. htm)

٢- عبد اللطيف بندر اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص٦٦

3- "Turkmanistan"The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet (http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/tm. htm)

٤- عبد اللطيف بندر اوغلو، المصدر نفسة، ص٤٠.

ومع طاجيكستان (١١٦١) كم ومع تركمانستان تبلغ طول حدودها (١٦٢١) كم[1].

٤- **دولة قيرغيزستان:** تقع قيرغيزستان في شمال شرق آسيا الوسطى، ويحدها الصين من الشرق، ومن الجنوب الشرقي سلسلة جبال (كوك شان)، ومن الجنوب الشرقي سلسلة جبال (زالسيك اللاتو) الممتدة إلى تركستان وطاجيكستان، ومن الشمال تحدها كازاخستان، ومن الجنوب الغربي أوزباكستان عبر قمة (بسكم) وسلسلة جبال (تشاتكال)، وتبلغ مساحتها الكلية (١٩٨,٥٠٠) الف كم[2]، ويبلغ طول حدودها حوالي (٣٨٧٨) كيلو متر مربع، فمع الصين حدودها تبلغ (٨٥٨) كم، ومع كازاخستان (١٠٥١)، ومع طاجيكستان (٨٧٠) كم، ومع أوزباكستان (١٠٩٩) كم[3].

٥- **دولة طاجيكستان:** تقع طاجيكستان في الجزء الجنوبي الشرقي من وسط آسيا الوسطى، يحدها من الشمال قيرغيزستان، ومن الغرب أوزباكستان، وتتجاور حدودها من الشرق الصين ومن الجنوب أفغانستان، ويشكل المجرى الأعلى لنهر (جيحون) الحدود بينهما ويوجد فيها أطول سد في العالم يدعى سد (نورك) بارتفاع (٣٠٠) متر[4]، وتبلغ مساحتها (١٤٣,١٠٠) الف كيلومتر مربع، وطول حدودها (٣٦٥١) كم فهي تشترك بحدود طولها (١٢٠٦) كم ومع

1- "Uzbakistan"The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet (http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/uz. htm)

٢- إبراهيم حامد المغازي، جمهورية قيرغيزستان، الاطلس الاسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، ٢٠٠٣)، ص٣٣٧.

3- "Kyrgzistan"The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet ((http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/kg. htm))

٤- إبراهيم حامد المغازي، جمهورية طاجيكستان، الاطلس الاسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، ٢٠٠٣)، ص٢٩١.



أفغانستان (٤١٤) كم، ومع الصين (سينغيانغ) (٨٧٠) كم، وقيرغيزستان وأوزباكستان (١١٦١) كم[1].

٦- **دولة أذربيجان:** تقع اذربيجان في الجزء الجنوبي الغربي من بحر قزوين، ويحدها من الجزء الجنوبي الغربي بحر قزوين، ويحدها من الشمال روسيا الاتحادية، ومن الغرب جورجيا وأرمينيا، وتعد أذربيجان اصغر دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين، إذ تبلغ مساحتها (٨٦,٥) ألف كيلو متر مربع، أما إقليم (ناخيتشيفان) الاذري تبلغ مساحته (٥٥٠٠) الف كيلو متر مربع، ويقع في الجنوب الغربي إقليم (ناخيتشيفان) إذ يشترك مع تركيا بحدود قصيرة تبلغ (١٥) كيلو متر غربًا، وكانت أذربيجان آبان الحقبة السوفيتية تضم أيضًا إقليم (ناغورني قره باغ) والذي يبلغ مساحته (٤٤٠٠) كيلو متر مربع وهي منطقة تقع جنوب غرب البلاد، وبعد استقلالها لم يتم الاعتراف بها دوليًا، كونها أراضي مغتصبة من لدن الأرمن[2] ينظر الجدول (١ – ١).

١- Tajikistan"The World FactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency." 2012) Internet ((http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/ti. htm))

٢- شيرين كيز، التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة، «أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان»، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٠)، ص١٤٣ – ١٤٤.

خارطة (١) الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى



المصدر: محمد عادل، الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع والتحديات، قضايا العالم الإسلامي، على الرابط /http://www. albayan. co. uk (Files/articleimages/takrir/3 – 3 – 3. pdf، ص٣٢٥.

الجدول (١ – ١) معلومات جغرافية عن دول آسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	المساحة km2	مساحة الأراضي اليابسة/كم مربع	مساحة الأراضي المائية/ كم مربع
كازاخستان	أستانة	٢,٧١٧,٣٠٠	٢,٦٩٩,٧٠٠	٢٥,٢٠٠
تركمانستان	عشق آباد	٤٨٨,١٠٠	٤٦٩,٩٣٠	١٨,١٧٠
أوزباكستان	طشقند	٤٤٧,٤٠٠	٤٢٥,٤٠٠	٢٢,٠٠٠
قيرغيزستان	بشكيك	١٩٨,٥٠٠	٤٦٩,٩٣٠	١٨,١٧٠
أذربيجان	باكو	٨٦,٥	٨٢,٦٢٩	٣,٩٧١
طاجيكستان	دوشنبه	١٤٣,١٠٠	١٤١,٥١٠	٢,٥٩٠
المجموع		٤,٨٥٩,٤٠٠		

اعداالجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Kazakhistan" The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/kz. htm)

2– Turkmenistan" The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/tm. htm)

3– Uzbekistan" The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/uz. htm)

4– Kyrgyzistan" The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/kg. htm)

5– Tajikistan" The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/tj. htm)

6– Azerbaijan" The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/az. htm)

في عام ١٩٩٨ تم استبدال العاصمة الكازاخستانية من (الماتا) إلى (الاستانة) خوفًا من سيطرة الروس عليها.

وتعد هذه الدول مغلقة جغرافيًا إذ إنها لا تطل على أي بحر متصل أو محيط وليس فيها موانئ أو ارخبيلات تتواصل بها مع المحيط الخارجي كباقي الدول الآسيوية، ولكن الذي يميزها هو تلك الطرق البرية الافقية المارة في جنوبها والتي تربط شرق قارة آسيا بغربها نحو أوربا (طريق الحرير)، وهناك طرق برية عمودية تمر في وسطها والتي تربط قارتي آسيا وأوربا بقلب القارة الآسيوية، وتسمى هذه المنطقة الآن في معظم الأدبيات العالمية بـ (منطقة آسيا الوسطى)[١]، وفيما أسمتها المصادر العربية القديمة بأسماء متعددة منها (بلاد خوارزم) و(بلاد ماوراء النهر) و(بلاد سيحون وجيحون)، ويسميها بعض المستشرقين بآسيا الداخلية، أما الأتراك فكانوا

١– حميد شهاب احمد، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢٨)، ٢٠٠٥، ص٣.

قد أطلقوا على هذه المنطقة بتسمية (طوران)، أي تعني أرض الترك وتدعى أيضًا (تركستان)[١].

ومن هنا نجد حقيقة مفادها، بأن الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة جعلها مجتذبًا لمختلف القوى الإقليمية والدولية التي استغلت هشاشة دول آسيا الوسطى، والتي اعتادت لمدة طويلة ان تظل تحت هيمنة قوى كبرى[٢].

ومن جانب آخر أكدت النظريات الجيوبوليتكية التي أوضحت أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لسياسات الدول العظمى والكبرى، فالعالم البريطاني (هالفورد ماكندر) خرج بأهم نظرية جيوبوليتكية حول هذه المنطقة عام ١٩٠٤ ملخصها ان قارتي آسيا وأوربا عبارة عن كتلة واحدة من الارض، وهي (اوراسيا) وأطلق عليها اسم (الجزيرة العالمية world land)، وهو يرى ان مركز هذة الكتلة هي أهم منطقة في العالم وكما يسميها بـ (قلب الأرض) (land heart)، إذ يؤكد ان من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الأخيرة يسيطر على العالم بأكمله[٣]، وتضم أوربا القارية باستثناء روسيا وآسيا الصغرى، وقد عدها مناطق التحام أو تصادم بين القوتين البرية والبحرية في وقت الحرب أو السلم، لذا فإن على هذه الدول الساحلية في آسيا الوسطى ودول القوقاز ان تحمي نفسها على الجبهتين البرية والبحرية، وان الأهمية الجيوبولتيكية لدول آسيا الوسطى تتحدد بثلاث نقاط[٤]:

١– المصدر نفسة، ص٣.

٢– المصدر نفسة، ص٩.

٣– عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، (بغداد: دار الرقيم للنشر، ٢٠٠٤)، ص٨٤ – ٨٦.

٤– عيسى إسماعيل عطية، الأهمية الجيوبولتكية لآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٩ – ١٠.

إن دول آسيا الوسطى تحوز على ثروات طبيعية هائلة الأمر الذي يستدعي تواجد القوى الإقليمية والدولية فيها.

موقعها بوصفها موقع فراغات ستراتيجية، فهي تمتد على مساحة كبيرة لكنها قليلة السكان.

إن موقع هذه الدول بين (روسيا والصين وإيران)، وامتدادات حلف الشمال الأطلسي (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) يجعلها منطقة تجاذب وتنافس شديد، إذ تحاول من خلالها الدول الإقليمية الاستفادة من التعامل مع القوى الكبرى، وتدفع هذه الدول ثمن تلك الصراعات كونها الحلقة الأضعف في الصراع.

إن النظريات الجيوبوليتيكية تعد هذه المنطقة قلعة حصينة بل أنها أعظم قلعة طبيعية في العالم[١]، فهي سهلية ومحاطة من معظم جوانبها بحواجز طبيعية وأكثرها هضاب، لهذا فان وضع قاعدة عسكرية على أحد هذه الحواجز يعني التحكم الكامل في ذلك القلب، ويرى (زبغنيو بريجينسكي) مستشار الامن القومي الامريكي السابق "ان أهمية موقع المنطقة يعود إلىٰ أنها جسر رابط بين الشرق والغرب كما تكتسب تلك المنطقة أهمية جيوبوليتيكية من موقعها الرابط بين طرفين اكثر ثراءً ونشاطًا في شرق اوراسيا وغربها"[٢]، ويقر خبراء الجغرافيا السياسية بأنه لا توجد منطقة في العالم حظيت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي بمكانة ستراتيجية وجغرافية كتلك التي حظيت بها منطقة آسيا الوسطى، فهناك يجتمع كل شيء حيث الميراث التاريخي والحضاري وحقول النفط والغاز الطبيعي[٣].

١- دولت احمد صادق، الجغرافية السياسية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص١٦.

٢- زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، (القاهرة: ميزيت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٣)، ص٤٦.

٣- عاصف عبد الحميد، روسيا واسيا الوسطى حماية المصالح واحتواء الاخطار، السياسة الدولية، العدد (١٧) ٢٠٠٧، ص٨٢.

ومن ذلك يمكن القول إن دول آسيا الوسطى التي تشكل فيما بينها وحدة إقليمية ممتدة جغرافيًا، والتي تتسم بأنها دول حبيسة، تحرص على أن تخرج من إطار موقعها من خلال محاولة اتصالها بالخارج، وكسر القيود التي فرضتها عليها الجغرافية، فالانحباس الجغرافي والهاجس الروسي يفرض على دول آسيا الوسطى الدخول (باللعبة الدولية الكبرى) المستمرة منذ عام ١٩٩١، ومع إدراكها خطورة ذلك الأمر فأن دول آسيا الوسطى لم يكن أمامها خيارًا آخر مادام سيوفر لها في إطار التنافس الدولي المنافذ التي تستطيع من خلالها تصدير ثرواتها النفطية[١].

المطلب الثاني
الأهمية السياسية والتكوين القومي والعرقي

أولًا: الأهمية السياسية (الأمنية)

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي نالت دول آسيا الوسطى استقلالها، وأصبحت دول لها كيانها وسيادتها، وقامت على الفور بتأسيس رابطة الدول المستقلة (الكومنولث) عام ١٩٩١، والتي ضمت دول آسيا الوسطى الإسلامية، وكانت هذه الدول تسعى من تأسيس رابطة الدول المستقلة، التأكيد على مسألة استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، وإنها أصبحت بعد الاستقلال دول ذات سيادة، وبدأت الالتفات إلى مشاكلها الداخلية المتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي بعدما وجدت الدعم والإسناد من الدول الإقليمية المحيطة بها، إذ إن هذه الدول خرجت منهكة من حقبة الحكم السوفيتي المتسلط، وواجهت هذه الدول العديد من المشاكل، ولاسيما دولة طاجيكستان التي دخلت في حرب أهلية دامية خلال التسعينيات من

١- هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٩.

القرن الماضي، وراح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى، وانهار اقتصادها الذي كان ضعيفًا في الأساس[1].

في الوقت نفسه كان تفكك الاتحاد السوفيتي حدثًا مفاجئًا لدول آسيا الوسطى، ما أدى إلى تخوف هذه الدول من المستقبل المجهول الذي ينتظرها بعد مدة من الحكم الحديدي، وعلى سبيل المثال نجد ان كازاخستان تباطأت عن إعلان استقلالها الذي انتظره رئيسها (نور سلطان نزار بابيف) إلى آخر لحظة تحسبًا لعودة النظام السوفيتي، إذ كانت كازاخستان آخر دولة أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفيتي بعد أسبوع من الإعلان الرسمي لتفكك الاتحاد السوفيتي، وذلك نظرًا لأهميتها الجغرافية والسياسية، وما تتمتع به من ترسانة نووية وثروة نفطية، فضلاً عن ان ثلث سكانها من العنصر السلافي[2]، وكذلك نجد أن أوزباكستان شكل موقعها الجغرافي الحبيس مصدر قلق لرئيسها (اسلام كريموف)، ويرى إن الانحباس الجغرافي والسياسي سوف يمثل عائقا أمام أوزباكستان بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي وهو الواقع الذي دفعها للارتباط بقوى عظمى[3].

١– شهدت دولة طاجيكستان حربًا أهلية شرسة على مدى خمس سنوات بين الاسلاميين والقيادات العلمانية المدعومة بالجيش الروسي واتجهت حكومتا الدولتين الطاجيكية والروسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني عام (١٩٩٧)، والتي أدت بالنتيجة إلى السلام في صيف عام (١٩٩٧) مما مكن الاسلاميين من السيطرة على وسط طاجيكستان وتكبيد الجيش الروسي خسائر كبيرة للاستزادة انظر: ماجدة على صالح، الحركات الانفصالية في دول آسيا الوسطى، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٠٧.

محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة مابعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٦٢ – ٦٣.

٢– هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

٣– المصدر نفسة، ص١٨.

وعلى الرغم من ذلك أصبحت دول آسيا الوسطى لها وزنها وثقلها السياسي في المنطقة، إذ إن أهميتها السياسية بدأت تبرز على الساحة الدولية، إذ أصبح كل شيء يتجدد ويأخذ روحًا ذات قيم قومية وحضارية تستند إلى تراث مرت عليه مدة زمنية طويلة، إلاّ أنه بقي في ذاكرة التاريخ من دون أن يفقد حيوته[1] فضلا عن ان الكثير من الحقائق السياسية والاقتصادية تغيرت على مستوى العالم بأسره، وظهرت هذه الدول لتمارس نشاطًا ملموسًا في العلاقات الدولية[2].

وتأتي أهمية دول آسيا الوسطى من الناحية السياسية والأمنية في أنها تربط القارة الآسيوية بالقارة الأوربية، وتوصل الشرق الأوسط بالخليج العربي، ومطوقة من الشرق بقوى كبرى صاعدة كالصين التي تشكل مع روسيا الاتحادية قوى كبرى ذات الصفة الدولية في ميزان القوى العالمية، ولاسيما انها كانت وريثة الاتحاد السوفيتي (سابقًا) وتسعى إلى احتوائها أو الإبقاء على نفوذها القوي لأهميتها السياسية والاقتصادية، والتأثير في سياسة المنطقة وفي جوارها القريب تأتي إيران وتحدها من الغرب تركيا ذات الثقل الاستراتيجي، وأفغانستان الغارقة في العنف، وعلى مقربة من منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاقتصادية للدول الكبرى، فضلاً عن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) اللتان تعدان من الدول التي لها دور أساس في التأثير على سياسات هذه الدول وتوجهاتها وفي تقرير مستقبلها السياسي والاقتصادي والأمني، فضلاً عن ان هذه الدول ملتقى حضارات عريقة، وطرق تاريخية مهمة للجوانب الاقتصادية والدينية والثقافية بين أوربا والشرق وآسيا

١– عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى أذربيجان وأوزباكستان وتوركمانستان...، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

٢– إبراهيم عرفات، علاقة مصر مع دول آسيا الوسطى ومنغوليا، (محررًا) محمد السيد سليم وآخرون، علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة وألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٠)، ص١٤٥.

محور (الشرق – الغرب) و (طريق الحرير) بل أيضًا بين الشرق والعالم السلافي محور (الشمال – الجنوب)[١].

إن زوال النظام الجيوسياسي للحرب الباردة كان له نتائج مباشرة على هذه المنطقة، فهو يعني عودة ظهور منطقة على الساحة الدولية سبق ان غابت عنها منذ دمجها في الاتحاد السوفيتي، وان عودة منطقة جغرافية بهذا الاتساع إلى المسرح الدولي يشكل ظاهرة ذات واقع استثنائي، وكما لاحظ المراقبين منذ عام ١٩٩١ انه يتجاوز بالفعل مجرد الاعتراف من لدن المجموعة الدولية، والرهان هنا أصبح قوي، لأنه يدعو إلى إعادة تكوين جيوسياسي وجيواقتصادي كامل لفضاء جغرافي تتجاوز أهميته بكثير من الحدود الأرضية لهذه الدول المستقلة حديثًا، وتصطدم دول آسيا الوسطى بالقاعدة القائلة (بان إعادة التصويب الجيوسياسية لا تحدث بين ليلة وضحاها لأن الماضي لا يسمح بتبدل سريع)، وكما يبدو ومن الواضح الإرث السوفيتي سوف يستمر بالضغط على المنطقة، ولاسيما كازاخستان التي تعدها روسيا درعها الحصين[٢].

فمنذ البداية حددت دول آسيا الوسطى أولوياتها ومعالم سياستها الخارجية، وشجعت القوى الإقليمية على التعاطي معها انطلاقًا من هذه الأولويات، إذ تنطوي سياستها الخارجية على تحقيق حزمة من الأهداف والمصالح من بينها السعي إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وتأسيس بنى تحتية لدولها الفتية المستقلة حديثًا، كما انها حددت دوائر سياستها الخارجية في منطقة اوراسيا وإقليم المحيط الهادي وأوربا والولايات المتحدة، وهي الدوائر التي حددها رئيس دولة كازاخستان (نزار نور

١– هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٧٨ – ٨٨

٢– محمد رضا جليلي، جيوسياسية آسيا الوسطى، ترجمة: علي مقلد، (بيروت، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ٢٠٠١)، ص٤.

سلطان باييف) وعبر عنها الآخرون بأشكال مختلفة[١]، فضلا عن ذلك، فان جميع القوى الإقليمية والدولية تسعى بشكل أو بأخر الحصول على نفوذ في هذه المنطقة للتحكم بمستقبلها السياسي، ونمط علاقاتها الدولية وتتطلع إلى الاستفادة من ميزاتها، واستغلال مواردها الاقتصادية الكامنة في أراضيها (النفط والغاز الطبيعي)، ففي ظل الحقبة السوفيتية لم تكن منطقة آسيا الوسطى محل تنافس إقليمي أو دولي على أساس كانت تشكل جزءًا من الإمبراطورية الروسية في الحالة الأولى، وتحت ظل الدولة السوفيتية في الحالة الثانية، غير أنه بعد ذلك ظهر فراغًا امنيًا وستراتيجيًا في تلك المنطقة، مما استدعى تضارب مصالح القوى المتنافسة عليها ومن هنا برزت العلاقة بين أهمية المنطقة وطبيعة التنافس الإقليمي والدولي حيالها في إطار مابات يعرف بـ (اللعبة الكبرى الجديدة) تميزًا عن (اللعبة الكبرى)[٢] التي دارت بين كل من بريطانيا وروسيا في مطلع القرن التاسع عشر حول هذه المنطقة[٣].

لكن ما يتعين الإشارة إليه هو ان دول آسيا الوسطى في (اللعبة الكبرى الجديدة) لم تكن مجرد ساحة تنافس بل أصبحت طرفًا فاعلاً ومؤثرًا فيها، بدليل انها شجعت أطراف بعينها في دخول عملية التنافس، واعترضت على قوى أخرى، بمعنى إن دول

١– إبراهيم عرفات، أسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

٢– اكتسبت منطقة آسيا الوسطى أهمية متزايدة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، إذ كانت المنافسة شديدة بين روسيا وبريطانيا والصين وتركيا وإيران والهند، فعندما عززت روسيا سيطرتها على طشقند عام (١٨٦٧) واستولت بعد بضع سنوات على (خانية كوكاند) وسمحت (لخافيتي بخاري وخيوه) ان تبقى أفغانستان منطقة عازلة، واصطدمت التطلعات الروسية والبريطانية مع بعضها البعض في البامير، لهذا سميت باللعبة الكبرى للاستزاده انظر: بول هنتز، القوقاز واسيا الوسطى في كتاب خليل زاد، التقيم الاستراتيجي، الإمارات مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٥) ١٩٩٧، ص٢٦٢ – ٢٦٣.

٣– علي محمد حسين، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

آسيا الوسطى لم تكن مجرد متلقي للتيارات والقوى المتصارعة، بل شكلت بذاتها تيارًا في (المبارة الكبرى الجديدة)، بفضل استقلالها عن الاتحاد السوفيتي [١].

وعلى الرغم من اصطدام هذه الدول بالواقع الجديد الذي جاء بعد استقلالها، إلاّ أنها عززت من قوتها، وعمدت إلى انشاء مؤسسات الدولة الخاصة بها، ولاسيما مؤسساتها الأمنية، وتعزيز التعاون مع شركائها السياسيين، فضلًا عن حدوث صراعات داخلية مثل الحرب الأهلية في طاجيكستان، والصراع (الاذري - الارمني) حول إقليم (قره باغ)[٢]، فضلًا عن ذلك ضم مدينتي (سمرقند وبخاري إلى أوزباكستان) التي غدت تحتوي ما يقارب ثلثي الشعب الطاجيكي، والتي تبلورت عنها مشاكل قومية بين الشعبين الاوزبكي والطاجيكي، وقد استمر الوضع إلى أن أصبحت عملية الفصل بين الكيانات المتداخلة تشكل مشاكل كبيرة في عملية التحول السياسي التي شهدته هذه الدول بعد الاستقلال[٣].

كما ان السرعة التي نالت فيها تلك الدول استقلالها خلقت بعض المشاكل والمواقف الحرجة التي لا يمكن نكرانها، إذ لم يستطع قادة حكوماتها من التغلب عليها ووضعها في الحسبان عند رسم السياسة العامة وتنفيذها وباستثناء قيرغيرستان، فان جميع الحكومات في آسيا الوسطى مثلت امتدادًا مباشرًا للجماعات الشيوعية السابقة التي حكمت تلك الدول، كما ان العادات الاستبدادية القديمة والإحساس بعدم الأمان والخوف من الفوضى أسهم في تعدد الآراء بشان حقبة ما بعد الاستقلال

١- إبراهيم عرفات، المصدر نفسة، ص١٢٤.

٢- بول هنتز، القوقاز واسيا الوسطى، في كتاب خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، الإمارات مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٥) ١٩٩٧، ص٧.

٣- محمد كاظم علي، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢)، مركز البحوث الجمهورية، بغداد، ١٩٩٣، ص٧.

لدول آسيا الوسطى، والتكيف مع الوضع الجديد، فمثلا في قيرغيرستان عمل الرئيس الأسبق (عسكر اكاييف) وبانفراد عن جميع حكام دول آسيا الوسطى على السماح للحملات السياسية العلنية، وفي أوزباكستان قمع رئيسها (اسلام كريموف) خصومة السياسيين والصحفيين المنتقدين له بقسوة، وفي تركمانستان لم يترك رئيسها الأسبق (نيازوف) مجالًا للحوار السياسي، أما في كازاخستان فتعامل رئيسه (نزاربابيف) مع المعارضة السياسية ووسائل الإعلام في كازاخستان اكثر ديمقراطية بالمقارنة مع سياسات الدول الأخرى[١].

ونتج عن ذلك تجمعات شعبية وتيارات حزبية عدة تمثلت في اتجاهين[٢]:

الاتجاه الأول: الاتجاه المحافظ الذي يتكون من فرق الحزب الشيوعي السابق، والذين قاموا بتأسيس أحزابًا جديدة هي في الأساس امتدادًا للحزب الشيوعي السابق، والتي تستند إلى أفكار ماركسية كالحزب الديمقراطي الشعبي في أوزباكستان، والحزب الديمقراطي التركماني في تركمانستان.

الاتجاه الثاني: الذي يمثله دعاة التغيير من الشباب المطالبين بسلطة وطنية تمثل إرادة عامه للشعب، وكذلك المثقفين وأساتذة الجامعات والجماعات الدينية، وقد انصبت جل اهتمامهم في ضرورة قيام أنظمة سياسية تقوم على أسس ديمقراطية تمثل إرادة الشعوب تمثيلًا حقيقيًا، ويتضمن هذا التيار العديد من الأحزاب السياسية التي بدأت تزاول عملها مثل الحزب الديمقراطي، وحزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان، والحزب الديمقراطي الاوزبكي والاذري، أما نوع

١- بول هنتز، القوقاز واسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤ - ٢٧٥.

٢- محمد كاظم علي، المصدر نفسه، ص٨.

آسيا الوسطى لم تكن مجرد متلقي للتيارات والقوى المتصارعة، بل شكلت بذاتها تياراً في (المبارة الكبرى الجديدة)، بفضل استقلالها عن الاتحاد السوفيتي[1].

وعلى الرغم من اصطدام هذه الدول بالواقع الجديد الذي جاء بعد استقلالها، إلاّ أنها عززت من قوتها، وعمدت إلى انشاء مؤسسات الدولة الخاصة بها، ولاسيما مؤسساتها الأمنية، وتعزيز التعاون مع شركائها السياسيين، فضلاً عن حدوث صراعات داخلية مثل الحرب الأهلية في طاجيكستان، والصراع (الاذري – الارمني) حول إقليم (قره باغ)[2]، فضلًا عن ذلك ضم مدينتي (سمرقند وبخاري إلى أوزباكستان) التي غدت تحتوي ما يقارب ثلثي الشعب الطاجيكي، والتي تبلورت عنها مشاكل قومية بين الشعبين الاوزبكي والطاجيكي، وقد استمر الوضع إلى أن أصبحت عملية الفصل بين الكيانات المتداخلة تشكل مشاكل كبيرة في عملية التحول السياسي التي شهدته هذه الدول بعد الاستقلال[3].

كما ان السرعة التي نالت فيها تلك الدول استقلالها خلقت بعض المشاكل والمواقف الحرجة التي لا يمكن نكرانها، إذ لم يستطع قادة حكوماتها من التغلب عليها ووضعها في الحسبان عند رسم السياسة العامة وتنفيذها وباستثناء قيرغيرستان، فان جميع الحكومات في آسيا الوسطى مثلت امتداداً مباشراً للجماعات الشيوعية السابقة التي حكمت تلك الدول، كما ان العادات الاستبدادية القديمة والإحساس بعدم الأمان والخوف من الفوضى أسهم في تعدد الآراء بشان حقبة ما بعد الاستقلال

١– إبراهيم عرفات، المصدر نفسة، ص١٢٤.

٢– بول هنتز، القوقاز واسيا الوسطى، في كتاب خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، الإمارات مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٥) ١٩٩٧، ص٧.

٣– محمد كاظم علي، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢)، مركز البحوث الجمهورية، بغداد، ١٩٩٣، ص٧.

لدول آسيا الوسطى، والتكيف مع الوضع الجديد، فمثلا في قيرغيرستان عمل الرئيس الأسبق (عسكر اكاييف) وبانفراد عن جميع حكام دول آسيا الوسطى على السماح للحملات السياسية العلنية، وفي أوزباكستان قمع رئيسها (اسلام كريموف) خصومة السياسيين والصحفيين المنتقدين له بقسوة، وفي تركمانستان لم يترك رئيسها الأسبق (نيازوف) مجالاً للحوار السياسي، أما في كازاخستان فتعامل رئيسه (نزارباييف) مع المعارضة السياسية ووسائل الإعلام في كازاخستان اكثر ديمقراطية بالمقارنة مع سياسات الدول الأخرى[1].

ونتج عن ذلك تجمعات شعبية وتيارات حزبية عدة تمثلت في اتجاهين[2]:

الاتجاه الأول: الاتجاه المحافظ الذي يتكون من فرق الحزب الشيوعي السابق، والذين قاموا بتأسيس أحزابًا جديدة هي في الأساس امتدادًا للحزب الشيوعي السابق، والتي تستند إلى أفكار ماركسية كالحزب الديمقراطي الشعبي في أوزباكستان، والحزب الديمقراطي التركماني في تركمانستان.

الاتجاه الثاني: الذي يمثله دعاة التغيير من الشباب المطالبين بسلطة وطنية تمثل إرادة عامه للشعب، وكذلك المثقفين وأساتذة الجامعات والجماعات الدينية، وقد انصبت جل اهتمامهم في ضرورة قيام أنظمة سياسية تقوم على أسس ديمقراطية تمثل إرادة الشعوب تمثيلاً حقيقيًا، ويتضمن هذا التيار العديد من الأحزاب السياسية التي بدأت تزاول عملها مثل الحزب الديمقراطي، وحزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان، والحزب الديمقراطي الاوزبكي والاذري، أما نوع

١– بول هتنز، القوقاز واسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤ – ٢٧٥.

٢– محمد كاظم علي، المصدر نفسه، ص٨.

الأنظمة السياسية، فان جميع دول آسيا الوسطى تتسم بالنظام الجمهوري ينظر الجدول (١ – ٢).

والجدير بالذكر أن دول المنطقة تسعى دومًا بنحو أو بآخر إلى تعميق مفهوم الإقليمية الجديدة، كتعزيز للمصالح السائدة في دول الإقليم بعينه، ومن أهم هذه المصالح إيجاد أطر مؤسسية ذات طابع إقليمي للتكامل المشترك في ميادين شتى، مثل التنسيق السياسي، والاستثمار الإقليمي، ومكافحة التهديدات المشتركة كالعنف والنزاعات الانفصالية، والتطرف الديني، ومشكلات اللاجئين، وهذا ما يدفع دول تلك المنطقة لإنجاز تلك الأمور عبر مبادئ وآليات جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي[1].

الجدول (١ – ٢) النظام السياسي لدول آسيا الوسطى

الدولة	سنة الاستقلال	نظام الحكم	رئيس الدولة	الحزب السياسي الذي ينتمي إلية
كازاخستان	١٦/ ك١ ١٩٩١	جمهوري رئاسي	نور سلطان نزار بايف	نور الوطن
تركمانستان	٢٧/ ت٢ ١٩٩١	جمهوري رئاسي	قربان قولي بردي محمدوف	الحزب الديمقراطي التركماني
قيرغيزستان	٣/ آب ١٩٩١	جمهوري رئاسي	المازبيك اتامباييف	الحزب القومي اتاجورت
أوزبكستان	١/ أيلول ١٩٩١	جمهوري رئاسي	اسلام كريموف	الحزب الشيوعي الاوزبكي
أذربيجان	٣٠/ آب ١٩٩١	جمهوري رئاسي	المهم علييف	الحزب الديمقراطي الاذري
طاجيكستان	٩/ ك١ ١٩٩١	جمهوري رئاسي	امام علي رحمانوف	حزب النهضة الطاجيكي

١– احمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد ١١ من سبتمبر، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، العدد، (٤٥)، ص٢.

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

محمد عادل "الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع والتحديات" قضايا العالم الإسلامي على الرابط (http://www. albayan. co. uk/Files/articleim-ages/takrir/3 – 3 – 3. pdf) ص٣٢٥.

- حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (٢٨)، سنة ٢٠٠٧، بغداد، ص٧.

وعلى صعيد آخر أقدم المجتمع الدولي إلى الاعتراف بتلك الدول، فقد قُبل انضمامها إلى الأمم المتحدة، وإلى العديد من المنظمات والتجمعات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن المنظمات الإقليمية كمنظمة الدول المستقلة (الكومنولث) (CIS) ومنظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ومعاهدة الدفاع، والأمن الأوربية (OSCE)، كذلك منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وكانت دول آسيا الوسطى تراقب عن كثب لنيل الترحيب الدولي، وشرعت بإرسال مندوبيها إلى

الهيئات الدولية، بدوافع أمنية واقتصادية ملتزمة بإقامة مجتمعات ديمقراطية منفتحة على العالم الخارجي[١].

ثانيًا: التكوين القومي والعرقي

إن دول آسيا الوسطى تتميز بتنوع اجتماعي وعرقي، إذ تتشكل المجتمعات في هذه الدول من قوميات عدة مما، اثر بشكل كبير على الواقع السياسي والأمني فضلاً عن أنها أصبحت تتداخل مع دول إقليمية أخرى، وان المسلمون يشكلون غالبية سكان آسيا الوسطى الذين ينتمون إلى ثلاث مجموعات عرقية[٢].

الأولى: مجموعة الشعوب التركستانية (التركية)، وتشكل (٨٥٪) من المسلمين، وتضم معظم سكان أوزباكستان وكازاخستان وتركمانستان وقيرغيرستان وأذربيجان، وهؤلاء يتحدثون لغات قريبة للغة التركية، وهم اقرب حضاريًا وثقافيًا إلى تركيا.

الثانية: مجوعة الشعوب الإيرانية، وتشكل (٨,٤٪) من المسلمين، وهم أقلية يتركزون أساسًا في طاجيكستان وهؤلاء اقرب حضاريًا وثقافيًا لإيران.

الثالثة: مجوعة الشعوب القوقازية، وتشكل (٦,٦٪) من المسلمين، وهم يعيشون في مجموعات متفرقة في القوقاز وروسيا (الانجوش والشيشان)، ويتكلم أبناء الشعوب التركستانية والايبروقوقازية لغات متقاربة مشتركة إلى حد كبير.

وينتمي معظم سكان آسيا الوسطى إلى المذهب (السني الحنفي) أما مجموعة الشعوب الفارسية فينتمون إلى المذهب (الجعفري)، وإضافة إلى سكانها من المسلمين هناك نسبة عالية من المسيحيين الأرثوذكس تصل نسبتهم حوالي (٤٨٪) من سكان

١- بول هنتز، القوقاز واسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٠.

٢- حميد شهاب احمد، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٧.

كازاخستان ويعود ذلك إلى أن هؤلاء السكان من أصول روسية واوكرانية وارمنية[١]، وعلى الرغم من الاختلاف العرقي في المنطقة، فان الإسلام يمثل ديانة الغالبية العظمى للسكان، وهو ما سبب تنامي شعور عام بالهوية المتميزة، الذي يعد المحرك الأساس لديهم والتأكيد على تمسكهم بقيم الثقافة الإسلامية كنمط للحياة، وهذا ما يجعل دول المنطقة اقرب ثقافيًا ودينيًا لمجموعة الدول المسلمة، وكذلك في تجاوزهم للاختلاف المذهبي[٢]، فضلًا عن وجود اقلية يهودية تقطن أواسط آسيا الوسطى على وفق إحصاءات عام (١٩٩٤)، فهناك (١٠٠) ألف يهودي في أوزباكستان، و(٢٠) ألف في كل من طاجيكستان وتركمانستان[٣].

ويمثل هذا التنوع الديني والقومي في دول آسيا الوسطى خليطًا غير متجانس تقتضي ضرورة دراسته لكل دولة على حدا وكما يأتي:

دولة كازاخستان: يبلغ عدد سكان كازاخستان حوالي (١٧,٥٢٢,٠١٠) مليون نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١,٢٣٥٪)، ويوجد في كازاخستان حوالي (١٠٠) قومية من بينها قوميات لا تتجاوز المئات، إذ يشكل الكازاخ (٦٣,١٪) من السكان الأصلين والروس (٢٣,٧٪) والاوزبك (٢,٨٪) والأوكرانيين (٢,١٪) والايغور (١,٤٪) والتتار (١,٣٪) والالمان (١,١٪) وحوالي (٤,٥٪) قوميات أخرى.

١- المصدر نفسه، ص٧.

٢- كريم سيد كنبار، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية، دراسات دولية، مركز البحوث الجمهورية، بغداد، العدد (٢) ١٩٩٣، ص٥٠.

٣- سيار جميل، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا، الجغرافية التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص١٩.

أما الديانة، يشكل المسلمين في حوالي (٤٧٪) من السكان، ويشكل الروس الارثوذكس (٤٤٪) والبروتستانت (٢٪) و (٧,١٪) ديانات أخرى[1].

وتعد اللغة الكازاخية هي اللغة الرسمية في البلاد، وهي فرع من فروع اللغات التركية، وتوجد لغات أخرى مثل الاوزبكية والفارسية والروسية والايغورية والألمانية والكورية[2].

دولة تركمانستان: يبلغ عدد سكان تركمانستان حوالي (٥,٠٥٤,٨٢٨) ملايين نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢ وبمعدل النمو السنوي بلغ (١,١٤٣)، ويشمل سكان تركمانستان على قوميات عدة تمثل القومية التركمانية حوالي (٨٥٪) والاوزبك (٥٪) والروس (٤٪) والتتار (٠,٩٪).

أما الديانة، المسلمون يشكلون حوالي (٨٩٪) والأرثوذكس الشرقيون (٩٪) وهناك ديانات أخرى تشكل (٢٪)[3]، وتعد اللغة التركمانية اللغة الرسمية في البلاد، وهي قريبة إلى حد ما إلى اللغة التركية[4].

دولة قيرغيرستان: يبلغ عدد سكان قيرغيزستان (٥,٤٩٦,٧٣٧) ملايين نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٠,٨٨٧٪)، ويشكل القيرغيزيون (٦٤٪) من سكانها، ويشمل قوميات عدة الاوزبك (١٣,٨٪)

1- "Kazakhistan"The world Factbook" 2012,OP. Cit.

٢- إبراهيم حامد المغازي، جمهورية كازاخستان، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص٣٢٥.

3- "Turkmanistan"The world Factbook" 2012. Op. Cit.

٤- إبراهيم حامد المغازي، تركمانستان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

والروس (١٢,٥٪) والدونغان (١,١) والأوكرانيين (١٪) والايغور (١٪) وهناك قوميات أخرى تشكل حوالي (٥,٧٪).

أما الديانة، المسلمون يشكلون حوالي (٧٥٪) من سكان قيرغيزستان، وهناك ديانات أخرى مثل الروس الارثوذكس (٢٪) و (٥٪) ديانات أخرى[1]، وتعد اللغة القيرغيزية اللغة الرسمية في البلاد وتعد لغة الأتراك (وسط آسيا)[2].

دولة أوزباكستان: يبلغ عدد سكان أوزباكستان (٢٨,٣٩٤,١٨٠) مليون نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٠,٩٤٪)، ويشمل سكان أوزباكستان (١٢٩) قومية مختلفة أهمها، الاوزبك الذين يشكلون (٨٠٪) والروس (٥,٥٪) والطاجيك (٥٪) والكازاخ (٣٪) والقاراقالباق (٢,٥٪) والتتار (١,٥٪)، أما القوميات الأخرى فتشكل (٢,٥٪).

أما الديانة، فيشكل المسلمين حوالي (٨٨٪) من السكان، والارثوذكس الشرقيون (٩٪) و (٣٪) ديانات أخرى[3]، وتعد اللغة الاوزبكية اللغة الرسمية في البلاد، وفي عام ١٩٩٣ حل الخط اللاتيني التركي محل الخط الروسي في اللغة الاوزبكية[4].

دولة طاجيكستان: يبلغ عدد سكان طاجيكستان (٧,٧٦٨,٣٨٥) مليون نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١,٨٢٣٪)، ويشمل

1- "Kyrgyzistan"The world Factbook" 2012 ,Op. Cit. 5

٢- إبراهيم حامد المغازي، جمهورية قيرغيزستان، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧.

٣- "Uzbekistan"The world Factbook" ٢٠١٢ ,Op. Cit.

٤- حامد إبراهيم المغازي، جمهورية أوزباكستان، مصدر سبق ذكره، ص١١٧

سكان طاجيكستان قوميات عدة منها، الطاجيك (٧٩,٩٪) واوزبك (١٥٪) والروس (٤٪) والقيرغيز (٧٪) وقوميات أخرى[١].

أما الديانة، يشكل المسلمين (٩٠٪)، وهناك ديانات أخرى تمثل حوالي (١٠٪) من المسيح الارثودوكس[٢]، وتعد اللغة الطاجيكية اللغة الرسمية في البلاد، وهم اقرب ثقافيا وحضاريا لإيران[٣].

أذربيجان: يبلغ عدد سكان أذربيجان (٩,٤٩٣,٦٠٠) مليون نسمة بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١,٠١٧٪)، ويشمل سكان أذربيجان قوميات عدة منها الاذريين الأتراك (٩٠,٣٪) والداغستان (٢,٢٪) والروس (١,٨٪) والأرمن (١,٥٪) وقوميات أخرى (٣,٩٪).

أما الديانة، المسلمين يشكلون حوالي (٩٣٪) من السكان، وهناك ديانات أخرى مثل، الارثوذوكس (٢,٥٪) والأرمن الارثوذوكس (٢,٣٪) وديانات أخرى (١,٨٪)، وتعد اللغة الأذِربيجانية اللغة الرسمية في البلاد، وهي فرع من فروع اللغة التركية، وهم اقرب حضاريًا وثقافيًا إلى تركيا[٤].

وتركت الهجرات المتتابعة من أعماق الشرق الآسيوي نحو الغرب وراءها جماعات عرقية، ومجتمعات متباينة في التكوين التاريخي واللغوي والاجتماعي

١– "Tajikistan"The world Factbook" ٢٠١٢, Op. Cit

2– Ibid.

٣– حامد إبراهيم المغازي، جمهورية طاجيكستان، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.

4– Azerbaijan"The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence Agence. 2012 (Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/az. htm)

صاغتها طبيعة البيئات الوسطى جماعات بشرية، وبدأت تاريخها منذ أحقاب بعيدة، وتكونت فيها مدنيات أثرت طبيعة الأقاليم الجغرافية المتنوعة، والتي استقرت فيها على امتداد مناطق اوراسيا الشاسعة، وخلال أزمان متباينة تبلورت شعوب مختلفة على الخارطة الجغرافية ومتنوعة التشكيلات البشرية[١].

فضلاً عن ذلك أن الجماعات والأقليات الروسية في منطقة آسيا الوسطى تشغل موقعًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا متميزًا عن سكان هذه الدول الأصليين، وذلك لأن هذه الجماعات كانت تمثل مركز العاصمة (موسكو)، وكان الغرض الأساس في إبقائها وتشجيعها على التوطين، والعمل في هذه المناطق هو من أجل تعزيز النفوذ الروسي في عموم هذه الدول[٢].

واستطاع النظام السوفيتي السابق تحقيق التوازن بين سعيه لتشكيل هوية مشتركة للنظام، وبين وجود تيارات معارضة للنظام، ما أدى إلى تعزيز الهوية الروسية فوق الاعتبارات القومية الأخرى، ذات الطبيعة الايديولوجية، بينما سعى في الوقت نفسه القضاء على الإسلام بكل ما تعنيه الكلمة، باعتباره هوية دينية ذات طبيعة فوق القومية أيضًا، ما أدى هذا الوضع إلى تمزيق الهوية التركية العريقة في آسيا الوسطى، التي تجمع أبنائها على أساس اللغة، ووحدة العرق والدين والتأريخ إلى قوميات عدة، مثل الاوزبك والتركمان والقاراقالباق والقيرغيز القازاق والايغور[٣].

١– سيار جميل، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا الجغرافية التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٩

٢– عبد السلام البغدادي، الأقليات الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢)، ١٩٩٣، ص١١.

٣– احمد داوود اغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠١ – ٥٠٢.

وأصبح اختلاف الهوية والشعور بالمرجعية في مدة ما بعد الحرب الباردة وضعاً أكثر تعقيداً، فثمة هوية دينية للمنطقة، وهوية قومية على أساس لغوي، وهوية (قومية – وطنية) على أساس حدودي، وهوية عرقية، وكل هذه الهويات قد تؤدي دوراً مؤثراً بمستويات مختلفة، وقد تكون وسيلة للاتصال الثقافي والسياسي والاقتصادي بين تركيا ودول آسيا الوسطى، على سبيل المثال، يتميز الشعب القاراقالباق باستقلالية واضحة، فهو مجتمع مسلم تركي ذو عرق اوزبكي، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن بعض هذه الشعوب ما يزال متمسك بالهوية الاشتراكية نتيجة التهميش السوفيتي من خلال سياسة التعليم الإلحادية، من أجل القضاء على الهوية الأصلية، التي كان لها القدرة على تحقيق التكامل داخل مجتمعات آسيا الوسطى بين الهوية الإسلامية والمشاعر الوطنية، النابعة من الانتماءات العرقية، وقد وفر تفكك الاتحاد السوفيتي المناخ المناسب لتعاظم تأثير هذه الهوية التكاملية[١].

ونتيجة ذلك تكونت مجتمعات ذات تركيبة في غاية الأهمية والتعقيد، مما يضفي على الوضع السياسي والاجتماعي لهذه الدول آثار سلبية تؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي، بسبب المشاكل الناجمة عن التداخل العرقي والاثني لهذه الدول الإسلامية[٢].

المطلب الثالث
الإمكانات الاقتصادية لدول آسيا الوسطى

إن البنية الاقتصادية التي ورثتها دول آسيا الوسطى من النظام السوفيتي هي البناء الإنتاجي ذو الثقل الزراعي، والثروات الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي

١- المصدر نفسة، ص٥٠٢.

٢- حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٨.

لبعض دول آسيا الوسطى، وتعد هذه الدول حقلاً كبيراً للإنتاج الزراعي، وكانت تستند إلى التخطيط المركزي في نظام العمل، فضلاً عن كونها مخزن للطاقة والمواد الخام والمعادن كالذهب والفضة، وبعد ان نالت تلك الدول استقلالها بدأت تركز على إدارة اقتصادياتها من الناحية الصناعية والزراعية والموارد الطبيعية النفط والغاز الطبيعي، وتتصرف بالشكل الذي يتلائم مع سيادتها الوطنية بعد حقبة طويلة من الحكم السوفيتي، وإتباع الخطوات المجدية في البناء الاقتصادي وبالاعتماد على مواردها الطبيعية[١]، والانفتاح على العالم الخارجي، والتفاعل مع معطيات المرحلة الجديدة بعد استقلالها واعتماد نظام اقتصاد السوق مواكبة في ذلك النظام الاقتصادي الدولي[٢] بعد ان كانت تجري تفاعلاتها الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي السوفيتي والذي تباينت مساهمة دول آسيا الوسطى فيه، ينظر الجدول (١ – ٣).

الجدول (١ – ٣) نسبة مشاركة دول آسيا الوسطى في الاقتصاد السوفيتي لعام (١٩٩٠)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (٪)	الإنتاج الصناعي (٪)	الإنتاج الزراعي (٪)	متوسط نصيب الفرد من (٪) (GDP)
تركمانستان	٠,٩	٠,٤	١,١	٧
أوزبكستان	٤,٠	٧,٠	٤,٦	٥
طاجيكستان	٠,٩	٠,٤	١	٥

١- عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى أذربيجان أوزباكستان وتوركمانستان، ... مصدر سبق ذكره، ص١٠٦ – ١٠٧.

٢- بشير العلاق، المعالم الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية والآفاق المستقبلية، نشرة دراسات دولية، مركز الدراسات الولية، بغداد، العدد (٢)، ١٩٩٣، ص٦٦.

كازاخستان	٥,٣	٣,٥	٦,٩	٩
قيرغيزستان	٠,٩	٠,٥	١,٣	٦
أذربيجان	١,٤	١,٧	١,٨	٥
المجموع	١٣,٤	١٤,٥	١٦,٧	٣٧

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومونولث، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٠٨)، ١٩٩٢، ص١٢٨.

بشير العلاق، المعالم الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية والآفاق المستقبلية، نشرة دراسات دولية، مركز بحوث الجمهورية، بغداد، العدد (٢) ١٩٩٣، ص٦٨.

وتعد هذه المنطقة مدارًا لصراعات شديدة بين القوى الإقليمية والدولية، لأنها غنية بالثروات الطبيعية، فهي من أغنى مناطق العالم بعد منطقة الخليج العربي وبحر الشمال[1]، إذ إن منطقة آسيا الوسطى تزداد أهميتها الإستراتيجية من خلال مصادر الطاقة الطبيعية الهائلة التي تحويها مثل النفط والغاز الطبيعي التي غيرت بصورة أساسية من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في السياسات العالمية، واستنادًا إلى ذلك فأن الاهتمام الدولي بالمنطقة سوف يزداد بصورة ملحوظة، وان اللعبة الكبرى ستكون بمشاركة القوى الكبرى للاستحواذ على ثروات المنطقة كون النفط سيستمر لحقبة طويلة مصدرًا حيويًا للطاقة في العالم، وان هذه المنطقة ستكون من دون شك

١- عمرو كما حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، العدد (١٦٤) ٢٠٠٦، ص٥٠.

منطقة صراع دائمة[1]، لأنها تحتوي بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تشير إلى الاحتياطيات المؤكدة في بحر قزوين من النفط التي تتراوح بين (١٥ – ٤٠) مليار برميل وهو ما يعادل (١,٥ – ٤٪) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، أما الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي فتقدر وفقًا لنفس المصدر حوالي (٩,٢٦٧) تريلون متر مكعب، فضلًا عن احتمال وجود (٨) تريلونات أخرى، وهذا يعني انها تمثل نحو (٦ – ٧٪) من الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي، غير أن تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية تشير إلى الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج تفوق الرقم السابق بكثير، إذ تشير إلى أن الاحتياطيات المحتملة تصل إلى (٢٠٠ – ٢٥٠) مليار برميل، وقد أعطت هيئة معلومات الطاقة عام ٢٠٠٢ تقديرات عن الاحتياط المؤكد، والذي تراوح بين (١٨ – ٣٨) بليون برميل، بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل إلى بين (٢٥٠ – ٢٧٠) مليار برميل، وتشكل هذه التقديرات ثلث احتياط النفط في منطقة الشرق الأوسط.

أما مصادر صناعة الطاقة نفسها تقدر الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج حوالي (٢٥ – ٣٢) مليار برميل[2]، أما الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد نحو (١٧٠) تريلون متر مكعب، والاحتياطي المحتمل (٢٤٣ – ٢٤٨) تريلون قدم مكعب، ويحوي بحر قزوين أربعة أحواض ترسبية رئيسة للهيدروكربونات تحوي معظمها خزانات للنفط والغاز الطبيعي، ولاتزال غالبية هذه الأحواض ولاسيما البعيدة منها عن خط الساحل وفي قاع البحر من دون استغلال لأسباب

١- طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٩ – ٣٠.

٢- نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية النفطية لبحر قزوين، الحوار المتمدن، العدد (٣٦٠١)، ٢٠١٢، على الرابط:(http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=٢٩٠٧٢١)، ص٢.

تقنية وخلافات بين الدول المتشاطئة للبحر (كازاخستان – تركمانستان – أذربيجان – روسيا – إيران)[١][٢]، ولهذا فأن ما يعطي أهمية كبرى لدول آسيا الوسطى هي الثروات الاقتصادية المتمثلة بالاحتياطات النفطية والغاز الطبيعي بالدرجة الأولى، والفحم والموارد المعدنية والمعادن النادرة إلى جانب مساحات شاسعة من المراعي الجيدة والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة.

وإضافة إلى هذه التقديرات سوف نتناول الإمكانات الاقتصادية لدول آسيا الوسطى على وفق الآتي:

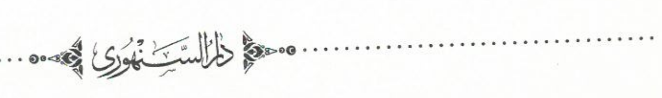
١- **كازاخستان:** يعد قطاع النفط والغاز الطبيعي هو القطاع القائد في الاقتصاد الكازاخستاني، وهي من الدول النفطية والمطلة على بحر قزوين، ففي عام ٢٠٠٠ أنتجت (٧٠٠) ألف برميل يومياً بزيادة قدرها (١٧,٤٪) عن مستوى عام ١٩٩٩، وازدادت صادراتها بنسبة (٣٩٪)، وفي عام ٢٠٠١ زاد الإنتاج النفطي بنسبة (٢٠٪) ليحقق هدف الحكومة المنشود ليصل إلى (٨٠٠) ألف برميل يومياً، وفي العام نفسه ارتفع الإنتاج من الغاز الطبيعي، إذ بلغ (١١,٥) كم مكعب بعد ان كان (٨,٢) كم مكعب في عام ١٩٩٩[٣].

وتشير التقارير إلى أن الاحتياطي المؤكد من النفط الكازاخستاني في عام ٢٠٠٢ بلغ (٢,٧٠٩) بليون برميل أما احتياطي الغاز المؤكد فيقدر بحوالي

١- يعد بحر قزوين اكبر بحيرة في العالم تحده خمس دول ويبلغ طول هذا البحر حوالي (١٠٢٢٤) كيلو متر مربع بمساحة كلية تصل إلى (٤٣٦) كم، ويعد بحر قزوين من الأقاليم النفطية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ادت إلى مشاكل في تقسيم الثروات الطبيعية للبحر، والاختلاف حول الوضع القانوني لهذه الدول المطلة على بحر قزوين، للاستزاده انظر المصدر نفسة

٢- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٣- مدحت ايوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠٠٨)، ص١٤٥.



(٩٢٠,٣) بليون متر مكعب، وبشكل عام فقد بلغ حجم استخراج النفط والغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٨ حوالي (٧٠) مليون طن أي ما يعادل (١,٨٪) من الإنتاج العالمي[١].

أما في عام ٢٠١١، فقد بلغ إنتاج النفط حوالي (١,٦٤٠,٢) مليون برميل يومياً، أما إنتاج الغاز الطبيعي فقد بلغ (٤٠١) بليون متر مكعب[٢] ينظر الجدول (١ – ٤).

وقد بلغ مخزون كازاخستان من النفط المؤكد والقابل للاستخراج حوالي «٣٠ بليون برميل، وهو ما يعادل (٣٪) من إجمالي احتياطي العالم من حيث المخزون النفطي، في حين استخدمت الأراضي الشاسعة لكازاخستان كمنطقة عبور ل – (١,٨٢) بليون متر مكعب من الغاز، وبهذا هي إحدى دول العالم التي تتوافر فيها إمكانات ضخمة من الطاقة والتي تسعى إلى إنتاج الطاقة ودخول المنافسة في أسواق الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠١٥، وتسعى حكومة كازاخستان أن تكون من ضمن البلدان (العشرة الأولى) المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها (نمراً آسيويا) جديداً تبرز كمنافس للبلدان المصدره للنفط (الأوبك)[٣].

وتمتلك كازاخستان ثلاثة مصافي نفطية بطاقة إجمالية قدرها (٣٩٣,٣) الف برميل يومياً، وهي تعمل حالياً بمعدل تشغيل يصل إلى (٩٥٪)، وتهتم

١- كازاخستان، نمراً اسيويا جديدا، مجلة الاعمار والاقتصاد، العدد (٢٧٥)، السنة التاسعة عشر، ٢٠١٢، ص١١.

2- Energy Information administration " International Energy Statistics ,Eurasia (http:// www. eia. gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3. cfm?tid=3&pid=3&aid=6)

٣- كازاخستان نمراً اسيويا جديدا، مصدر سبق ذكره، ص١١.

كازاخستان بعملية تحديث المصافي النفطية، مثلا بعد تحديث مصفى (اريروا) تضاعف إنتاجه ليصل إلى نحو (٦٠) ألف برميل يوميًا[1].

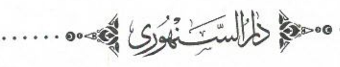
وتتركز معظم احتياطياتها النفطية في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، إذ يوجد هناك خمسة حقول نفطية وهي (تنغيز، كاراتشاجاناك، اكتوبي، مانجيتاو، اوزين)، وتشكل هذه الحقول الخمس أكثر من نصف الاحتياطيات المؤكدة، وهناك حقول بحرية مثل (كاشاغان، نجازي) الذي يقع في أجزاء من بحر قزوين[2].

أما من حيث المعادن، فكازاخستان تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث احتياطي الزنك، ويقدر مخزونها من الزنك حوالي (٢٥,٧) مليون طن، أي ما يعادل (٩,٥٪) من الاحتياطي العالمي، ويوجد في كازاخستان أيضًا معدن التنغستين، إذ تعد اكبر منتج له على مستوى العالم، وتحتل المرتبة الأولى على رابطة الدول المستقلة بنسبة (٥٤٪)، ويوجد فيها الذهب الذي يقدر حوالي (١٧,٠٠) طن أي ما يعادل (٤٪) من الاحتياطي العالمي، ويوجد النحاس الذي يقدر احتياطياته حوالي (٣٧) مليون طن، ويقدر اليورانيوم المتواجد في كازاخستان (١,٦٩) مليون طن، فضلاً عن المعادن الأخرى (الرصاص، الكروميت، المنغنيز، المولبيدنيوم، والحديد)[3].

١- نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية الاقتصادية والدولية لبحر قزوين، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٩٨ – ٩٩.

2- Kazakhistan Energy Information Adminstration Anlyses (htt:/205,254,135,7/Countries/Cab. Cfm) ?kz

٣- سفارة جمهورية كازاخستان في المملكة العربية السعودية على الرابط.(http://www.kazembsaudia.com/pages/38)



وإلى جانب ذلك توجد الموارد الزراعية والثروة الحيوانية التي يعتمد عليها الاقتصاد الكازاخستاني إنتاجًا وتصديرًا، إذ يوجد في كازاخستان (٣٦) مليون هكتار صالحة للزراعة، وتوجد الحبوب بأنواعها، وحتى عام ١٩٩٩ كانت كازاخستان سادس دولة في العالم في إنتاج القمح، إذ تنتج سنويا من (١٨ – ٢٣) مليون طن من القمح وهناك الذرة والأرز والقطن وقصب السكر والخضراوات والفواكه بأنواعها[1]، وتعد عاصمتها السابقة (أستانة) مركز الصناعات الهندسية والمنسوجات ومصانع حفظ الفواكه واللحوم، كما تعد شمال كازاخستان منطقة غنية بالحبوب إذ تنتج حوالي (١٠ – ١٥٪) من مجموع دول آسيا الوسطى، وأسهمت السكك الحديدية التي تبلغ طولها حوالي (١٤,٠٠٠) كيلومتر التي تربط العاصمة السابقة (أستانا) بشبكة طرق سيبريا في التقدم الاقتصادي بشكل كبير لتصدير واستيراد السلع[2]، وتتمتع كازاخستان بإمكانات اقتصادية متنامية[3] ينظر الجدول (١ – ٥).

فضلاً عن ذلك فأن النمو الاقتصادي السائد في كازاخستان يعود بالدرجة الأولى إلى الاستثمارات الأجنبية الكبيرة المتمركزة في قطاع النفط والغاز الطبيعي، وللمدة (١٩٩١ – ٢٠٠٥) استقبلت أكثر من (٣٠) مليار[4].

وأنشأت الحكومة الكازاخستانية البنك الوطني للتنمية برأسمال (٢٥٠) مليون دولار في عام ٢٠٠١ لتوفير الائتمان للمشروعات التي تؤمن بتنوع

١- إبراهيم حامد المغازي، جمهورية كازاخستان، المصدر السابق، ص، ٣٢٥.

٢- احمد عادل كمال، الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى اليوم، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص٥١ – ٥٣.

٣- "Kazakhistan"The world Factbook" ٢٠١٢, OP. Cit.

٤- مدحت أيوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، المصدر السابق، ص١٤٥.

الاقتصاد الكازاخستاني، والاهتمام بالقطاع الزراعي، وتبنت الحكومة كذلك خطة لتطوير الابتكارات ضمن ستراتيجية التنمية الصناعية للابتكار حتى عام ٢٠١٥، ولتنفيذ هذا المشروع أقامت صندوق برأسمال (١٦٠) مليون دولار، وصندوق الابتكار برأسمال (٧٠) مليون دولار، وشركة ضمان الصادرات برأسمال قدره (٥٥) مليون دولار[١].

ونتيجة لذلك فأن كازاخستان تعد على درجة عالية من الأهمية لسوق الطاقة العالمية، فضلاً عن ما لديها من احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، ومع تصدير كميات كبيرة من إنتاجها الإجمالي يمكن ان تصبح أحد اكبر منتجي ومصدري الطاقة في الأعوام القادمة، وان طموح حكومة كازاخستان الاستراتيجي هو أن تصبح ذات اقتصاد حديث ومندمجة أكثر في الاقتصاد العالمي، ويعد قطاع الطاقة هو الأساس في هذا الطموح الاستراتيجي، وتشير التقديرات العالمية إلى أن قطاع الطاقة سوف يستضيف استثمارات أجنبية تقدر بـ (١٥٠ – ٢٠٠) مليار دولار في العشر السنوات القادمة، إلاّ أن الحكومة الكازاخستانية تسعى لكسب هذا الاستثمار لتطوير قطاع الزراعة والصناعة والابتكار، ولتقليل اعتمادها على الصناعات الإستراتيجية لضمان نمو مستقر للاقتصاد الوطني، ولهذا فهي حريصة على تأمين مؤشرات ايجابية للاقتصاد الكلي، وتحسين مناخ الاستثمار[٢].

٢- **تركمانستان**: تعد من الدول المطلة على بحر قزوين وكانت تمتلك تركمانستان ثاني اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي من بين دول الاتحاد السوفيتي، كما لديها

1- International monetary Fund world economic outlook ,recovery risk and rebanicing october. 2011 (htt://www. imf. org/external/pubslf/weo/2011/index. htm. (.

٢- مدحت أيوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

خامس اكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وكميات ضخمة من النفط، وكان الاقتصاد التركماني منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٣ تعاني اقل من ما تعانيه اقتصاديات دول آسيا الوسطى الأخرى، بسبب زيادة أسعار النفط والغاز الطبيعي عالميًا، وماترتب عليها من زيادة في عائداتها النفطية[١]، وتقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة لتركمانستان حوالي (١,٤) مليار برميل أي ما يعادل (٢,١٪) من الاحتياطي العالمي، ونتيجة لأعمال الصيانة والاستكشافات النفطية المستمرة والإصلاحات الاقتصادية يزداد الإنتاج السنوي للطاقة باستمرار، والرابعة على مستوى العالم، إذ يقدر الاحتياطي المؤكد بـ (٢,٩) ترليون متر مكعب، وتنتج تركمانستان الغاز الطبيعي بطاقة اجمالية تبلغ (٣٠) مليار متر مكعب بحسب إحصائيات عام ١٩٩٥، وتمتلك تركمانستان مصفاتان للنفط تبلغ طاقتها الاجمالية (٢٣٦) ألف برميل يوميًا[٢]، وفي عام ٢٠٠٩ قدرت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في تركمانستان حوالي (٦٠٠) مليون برميل ومن المتوقع أن يرتفع هذا الاحتياطي إلى (٤,٢) مليار برميل خلال عشر سنوات المقبلة بسبب عمليات التنقيب الجديدة من لدن الشركات الأجنبية، أما احتياطيات الغاز الطبيعي فقدرت بـ (٨,٤) ترليون متر قدم مكعب[٣] وقد زاد الإنتاج النفطي لتركمانستان في عام ٢٠١١ ليصل إلى (٢٢٣,٤) الف برميل يوميًا محققًا في ذلك ارتفاعًا، مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي انخفض الإنتاج إلى اقل من (٢٠٠) ألف برميل يوميًا، ينظر الجدول (١ – ٤).

١- المصدر نفسة، ص١٤٥ – ١٤٦.

٢- نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، الأهمية الاقتصادية والدولية لبحر قزوين، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (١٧)، ٢٠٠٢، ص٩٩ – ١٠٠.

٣- المصدر نفسة، ص١٠٠.

وقد ظلت تركمانستان حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي مصدراً رئيس للغاز الطبيعي لكنها تراجعت لاحقًا بسبب منافسة روسيا لها، فضلاً عن تحكم روسيا في خطوط التصدير، ويرى الخبراء أن الآفاق المستقبلية الطويلة لصناعة الغاز في تركمانستان تتوقف على مدى تطوير أسواق التصدير مثلاً إلى تركيا وإيران والشرق الأوسط[١].

وفي عام ٢٠١٢، وبعد الاستكشافات ثبت في تركمانستان بان هناك احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تقدر بأكثر من (٢٦٥) تريليون قدم مكعب، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالاحتياطيات التي قدرت في عام ٢٠٠٩، والتي كانت بنحو (٨,٤) تريليون قدم مكعب، وتتركز الحقول النفطية والغازية في المقام الأول في حوض (امودارايا) الواقع في جنوب البلاد وحوض (مرغب) وحوض بحر قزوين الجنوبي الغربي، وهناك حقول متنازع عليها في بحر قزوين، بسبب الخلافات القانونية المستمرة بشان تقسيم ثروات هذا البحر مثل حقل (قاباز وسردار) الذي يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والذي يتراوح بين (٣٦٧ – ٧٠٠) مليون برميل من الاحتياطي القابل للاستخراج وفقًا لمصادر مختلفة، وقد سعت تركمانستان إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات الحدودية مع أذربيجان في عام ٢٠٠٩، وظلت هذه القضية من دون حل بين البلدين والنزاع مازال قائم حول حقل (شيراج) الذي يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي[٢]، ويعد النفط والغاز الطبيعي مسؤول عن ثلث إيرادات ميزانية تركمانستان وعملت إلى فتح ممر ثاني جديد لتصدير الغاز من بحر قزوين وإلى تركيا (Nabuco Pipelin) وهو قيد الإنشاء.

١– نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية النفطية لبحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٧.

2– Turkmanistan, Usa Energy Information Adminstration (htt://www. cia. gov/Coun tr ies/cap. cfm?fip)

ويقر الجيولوجيين بان (٩٩,٥٪) من أراضي تركمانستان تحتاج إلى التنقيب، لأن هناك احتياطيات غير مكتشفة لحد الآن، كما يوجد فيها معادن وفيرة مثل (الكبريت والهيدروكوربونات واليود وسلستين وملح البوتاسيوم وملح المغنسيوم وكلوريد الصوديوم والبنتونيت والحجر الجيري والجبس والفحم البني والاسمنت والبازلت والدولوميت)[١]، أما من حيث الثروات الزراعية فتمتلك تركمانستان كميات كبيرة من القطن والقمح الذي تحقق فيه اكتفاءً ذاتيًا، وكما تنتج تركمانستان كميات وفيرة من الشعير والخضراوات بأنواعها والفاكهة، وقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (١٢) مليون هكتار، ولم تستغل منها لحد الآن إلا حوالي (١,٣) مليون هكتار، كما ان ظروفها المناخية المناسبة ساعدت على تشجيع الزراعة، فضلاً عن مصادر المياه المتوافرة بكميات كبيرة إذ توجد فيها اكبر قناة صناعية تمدها بالمياه العذبة من نهر (جيهون امودريا) وهي قناة (قره قوم) التي تشق الصحراء من الشرق إلى الغرب[٢].

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الرئيس التركماني الأسبق (مراد نيازوف)، إذ قام بتشجيع الخصخصة والقطاع الخاص في قطاعات عدة منها القطاع الزراعي والصناعي، وأمر بتحويل المزارع الجماعية إلى مزارع قطاع خاص، وطرح أكثر من (١٠٠) ألف هكتار للتمليك والإيجار بعيد المدى، وقام بتوزيع (١١٢) ألف هكتار على (٤٧,٥٠٠) عائلة، وقام بإعفاء المنتجين من دفع أي ضرائب حتى عام ١٩٩٦، ويعد القطاع الصناعي قطاعاً مهمًا ويوجد

1– Turkmanistan,Country Studies – Library Of congress (hht://Icweb2. Ioc. gov/frd./Cs/ Profiles/Turkmanistan pdf)

٢– احمد عادل كمال، الجمهوريات الاسلامية باسيا الوسطى منذ الفتح الاسلامي حتى اليوم، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

هناك بعض الصناعات مثل حفظ الأغذية والمنسوجات ومواد البناء[١] وتتمتع تركمانستان بإمكانات اقتصادية متنامية[٢] ينظر الجدول (١ – ٥).

وتعتمد الحكومة التركمانستانية على تصدير مواد الخام الزراعية والصناعية، وكما ان هناك تحديد لمعظم أسعار السلع، ومحاولة للوصول إلى نمو اقتصاد مستقر، واعتماد برامج اقتصادية إصلاحية، وإعادة هيكلة لعمليات الإنتاج، فيما تركزت الاستثمارات في القطاع النفطي، وفي مجال مد خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الأوضاع الأمنية في أفغانستان تحول من دون تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تركمانستان، أي بمعنى لم يتحقق هدف الحكومة المنشود إليه، وهو زيادة الاستثمارات في قطاعات أخرى من الاقتصاد التركمانستاني، واخذ الوضع الاقتصادي يتحسن، وكما بدأت عمليات الخصخصة للمشروعات المتوسطة والكبيرة تتقدم ببطء[٣].

٣– **أوزباكستان:** يعتمد الاقتصاد الاوزبكي على قطاع النفط والغاز الطبيعي، إذ تقدر احتياطياتها من النفط المؤكد حوالي (٥٩٤) الف برميل، وتنتج منه فقط (١٥٠) الف برميل يومياً، وتقدر الاحتياطيات من الغاز الطبيعي المؤكد حوالي (١,٢٧٥) تريليون قدم مكعب، وتصدر منه نحو (١٢٥) مليار متر مكعب سنويا على وفق إحصائيات عام ٢٠٠٣[٤]، وفي عام ٢٠٠٨ ارتفع معدل إنتاجها من الغاز الطبيعي من (١,٥) تريليون قدم مكعب إلى أكثر من (٢,١) تريليون

١– ابراهيم حامد المغازي، جمهورية تركمانستان، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

٢– "The world Factbook" "Turkmanistan" ٢٠١٢ Op. Cit,

٣– مدحت ايوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

4– Uzbakistan,The Columbia Encyclopedia. (http://www. infoplease. com)

قدم مكعب وبنسبة قدرها (٤٤٪)، ليرتفع إنتاجها في عام ٢٠١١ إلى (٢,٢٢٦) بليون قدم مكعب ينظر الجدول (١ – ٤).

وتعد أوزباكستان ثالث اكبر منتج للغاز الطبيعي في منطقة اوراسيا بعد (روسيا وتركمانستان)، وتحتل المرتبة الثالثة عشر في قمة الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم، ويأتي معظم الإنتاج من حقول (شورطان، كوكروم لالاك) وهي عبارة عن هضاب، وكذلك تأتي من حقول منطقة (غازلي) الواقعة في جنوب غرب البلاد، ومن حوض (اموداريا) الواقع في المنطقة الجنوبية الشرقية، وتصدر أكثر من نصف صادراتها من هذه الحقول، وتصدر إلى روسيا والدول المجاورة مثل (قيرغيزستان وطاجيكستان وتركيا)، فضلاً عن أنها بلد لعبور صادرات الغاز التركمانستاني إلى روسيا[١]، أما من حيث الثروات المعدنية تحوي أوزباكستان على (اليورانيوم، والفضة، والتجنستن، والنحاس، والرصاص، والزنك والذهب)، وتحتل المرتبة السادسة من حيث احتياطي الذهب على مستوى (اوراسيا)، والمرتبة التاسعة على مستوى العالم من حيث الإنتاج المقدر سنوياً حوالي (٨٥) طناً سنوياً، ويوجد فيها (٣٠) منجماً للذهب، ولم تستثمر منها سوى (١٥) منجماً، وتصنف من بين البلدان المشهورة في إنتاج الذهب وأن أجود أنواع الذهب يستخرج من مناجمها بدرجة جودة (٩٩٪)، ويستخرج (٨٠٪) من الذهب من المناجم الواقعة في الجنوب الغربي الواقعة من البلاد في

1– Uzbakistan Energy Information administration (htt: www. eia. gov/countries/Cob. Cfm ?ps=uz.)

صحراء (نافوي)[١]، وتتمتع أوزباكستان بإمكانات اقتصادية[٢]. ينظر الجدول (١ – ٥).

وفي أعقاب الاستقلال بدأت الحكومة الاوزبكية على الفور في معالجة التراكمات الاقتصادية السلبية التي تمثلت بهبوط الإنتاج ورداءته، والاعتماد على منتج واحد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وارتفاع الديون الخارجية وانحدار مستوى المعيشة، وبدأت عملية الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الحر (الرأسمالي)، ووضع رئيس الدولة (اسلام كريموف) برنامجًا يقوم على منح الأولوية للاقتصاد وفصله عن السياسة وقام بتكليف الحكومة بإجراء الإصلاحات الاقتصادية، والتحول إلى اقتصاد السوق، وقد مثلت أهداف الحكومة في المرحلة الأولى من الإصلاحات باعداد القوانين واللوائح الاقتصادية المنظمة للمسار الاقتصادي، فقد نص الدستور الاوزبكي على حق الملكية الخاصة مثل ملكية الشركات والبنوك والخصخصة، والانفتاح الاقتصادي على العالم وجذب الاستثمارات، وبدأ دعم الخصخصة تدريجيًا في مطلع التسعينيات، فيما أوصت الحكومة الاوزبكية بإلغاء الدعم خطوة خطوة حتى انتهى عام ١٩٩٨[٣].

وقد ميز الرئيس الاوزبكي بين مرحلتين من عملية الخصخصة الأولى اسماها (الخصخصة الصغرى) واستمرت منذ الاستقلال حتى عام ١٩٩٤، والثانية اسماها (الخصخصة الكبرى)، والتي استمرت من بعد ذلك ولحد

١– عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى اذربيجان واوزباكستان وتوركمانستان...، مصدر سبق ذكره، ص٤٤ – ٤٥.

2– Uzbakistan, "The world Factbook" 2012 ,Op. Cit.

٣– إبراهيم حامد المغازي، جمهورية أوزباكستان، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

الآن، وتركزت محاور الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التحرر الاقتصادي والسياسي، وبناء المجتمع المدني والدولة الديمقراطية، وحيث شملت في جانبها الاقتصادي برامج توسيع الحريات لرجال الأعمال، وتوسيع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني، واهتمت المرحلة الأولى للخصخصة بإقامة الهياكل الاقتصادية اللازمة وإرساء الملكية الفردية الخاصة بدلا من ملكية الدولة وتهيئة الضمانات القانونية والاجتماعية المشجعة على قبول سياسات الخصخصة، أما المرحلة الثانية ارتبطت ببرامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة بسعيها للحصول على الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة والقطاع الزراعي، وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة، والجاذبة للشركات الأجنبية التي تتلائم مع أوضاعها الاقتصادية[١].

٤– **قيرغيزستان**: تعد قيرغيزستان من الدول الفقيرة نسبيًا بين دول آسيا الوسطى، ويعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي، مثل إنتاج القطن والغلال والفواكه والخضراوات والحرير والجلود والصوف من الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها[٢]، وهناك الثروة المعدنية، إذ يستخرج الفحم بالقرب من منطقة (اوس) والذي يبلغ حوالي (٤) مليون طن سنويا، وهو اكبر ما تنتجه دول آسيا الوسطى، وله أهمية كبيرة في الاقتصاد القيرغيزي، ويستخرج كميات صغيرة من الرصاص والصفيح من منطقة (قول) والتجستن والمولبدنم من أعالي

١– عبير ياسمين، أوزباكستان والعولمة، تحرير: محمد السيد سليم وآخرون، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٠٤ – ٤٠٥.

٢– إبراهيم حامد المغازي، جمهورية قيرغيزستان، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص٣٣٧.

وادي (نارين) وتولد اكبر طاقة كهربائية، وكما تتركز الصناعات في العاصمة (بشكك)، وعلى نهر (نارين)[١].

ويعتمد الاقتصاد القيرغيزي على صادرات الذهب اعتمادًا كبيرًا، إذ إن معظم الإنتاج يستخرج من مدينة (كوم تور)، إذ يوجد هناك اكبر منجم للذهب في البلاد، فضلاً عن ان هناك احتياطيات كبيرة من الفحم الحجري واليورانيوم والانتيمويز، ولكن شكلت عمليات الاستخراج عائقًا كبيرًا أمام الحكومة، بسبب الصعوبات الطبيعية والانهيارات الطينية في البلاد، مما دفع بالحكومة الدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية لاستخراج المعادن وتصديرها إلى الدول المجاورة، وكذلك تعد غنية بالموارد المائية، مما مكنها على القدرة من عملية تصدير الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار، ولكنها تقوم بعملية الاستيراد للنفط والغاز الطبيعي[٢]، إذ تمتلك قيرغيزستان احتياطيات محدودة جدًا من النفط والغاز الطبيعي، وتعتمد على الواردات لتلبية الطلب المحلي، إذ ثبت كمية الاحتياطي النفطي حوالي (٤٠) مليون برميل بحسب تقديرات عام ٢٠٠٩، وهو قليل جدًا مقارنة مع كازاخستان وتركمانستان واوزباكستان، وقد بلغ إنتاجها الكلي عامي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٧) حوالي (٩٦٠) برميل يوميا[٣]، أما في عام ٢٠١١، فقد بلغ الإنتاج النفطي حوالي (٠,٩) ألف برميل يوميًا، فقد بلغ الاحتياطي النفطي (٠,٠٤٠) بليون برميل[٤] ينظر الجدول (١ – ٤).

١– احمد عادل كمال، الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى اليوم، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

٢– مدحت ايوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥

3– Kyrgyzistan,Energy Cooperation between the Eu Eastem Europe The caucasas and centerl asia (htt://www. inogate. org. index)

4– Energy Information administration “ International Energy Statisties,Eurasia (http:// www. eia. gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3. cfm?tid=3&pid=3&aid=6)

وتتركز مجمل الأحواض النفطية والغازية في وادي (فرغانة، تشوي، عالية، اسيك كول باشي)، وهناك مصفاة واحده في (جلال اباد) التي تمتلكها شركة النفط القيرغيزية الوطنية، الذي يبلغ إنتاجها حوالي (٢٥٠) ألف طن سنويًا[١]، وتتمتع قيرغيزستان بإمكانات اقتصادية ضعيفة[٢] ينظر الجدول (١ – ٥).

وقد عانت قيرغيزستان من التقلبات الاقتصادية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٩٥، بسبب ان (٩٨٪) من صادراتها كانت تذهب إلى الاتحاد السوفيتي (سابقا) ما أدى إلى ضعف الهياكل الإنتاجية، وتعرضها إلى أزمات فضلاً عن المرحلة التي رافقتها، وهي مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر (الرأسمالي) بعدما كان في إطار الاقتصاد الجماعي[٣].

٥– طاجيكستان: يعد اقتصادها من أفقر اقتصاديات بلدان آسيا الوسطى، وذلك بسبب الحرب الأهلية للمدة (١٩٩٢ – ١٩٩٧)، والتي مازالت آثارها باقية ومؤثرة، وتعتمد إيراداتها بشكل كبير على النقد الأجنبي وعلى تصدير القطن والألمنيوم والموارد الأولية، ويتسم اقتصادها بارتفاع درجة الانكشافات، والعرضة للصدمات الخارجية[٤].

وتمتلك طاجيكستان معادن بكميات قليلة جدا مثل الفحم والرصاص والزئبق والتنجنستون، وكما تمتلك أيضًا محطات لتوليد الطاقة الكهربائية

1– Kyrgyzistan,Energy Cooperation between the Eu Eastem Europe The caucasas and centerl asia. Op. Cit

2– Kyrgyzistan,The World Factbook,Op. Cit

٣– ابراهيم حامد المغازي، جمهورية قيرغيزستان، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٧.

٤– مدحت ايوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

المتولده من مجاري المياه، ومازالت الصناعات تشكل شيء هامشيًا في الاقتصاد الطاجيكي، وتتركز في صناعة المنسوجات القطنية والحريرية والصوف التي تتركز في مدينتي (دور شاميه ولينين اباد)، وتعتمد الصناعات الكهربائية والكيمياوية والمعدنية والهندسية على الطاقة الكهربائية المتولدة من مجاري المياه، وتحتل طاجيكستان المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث توليد الطاقة الكهربائية[1]، وتملك مكامن للفضة الضخمة والأحجار الكريمة والذهب واليورانيوم الذي يشكل احتياطياته بحسب التقديرات بنسبة (١٦٪) من اجمالي الاحتياطيات العالمية، ولايزال القطاع العام قطاعًا رئيسًا في اقتصاد طاجيكستان على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية، والانتقال إلى اقتصاد السوق، إذ تسيطر الدولة على قسم كبير من المؤسسات الصناعية الكبرى، إلاّ أن اقتصاد طاجيكستان غير مستقر حاليًا، ويتسم بتنوع ضعيف للزراعة، وان نسبة كبيرة من سكانها يعملون بالزراعة، وتعد (٦٪) من الأراضي فقط صالحة للزراعة، أما من حيث الإنتاج النفطي، ففي عام ٢٠١١ بلغ إنتاجها (٠,٢) ألف برميل يوميًا، وبلغ احتياطاتها من النفط (٠,٠١٢) بليون برميل، وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي (١) بليون متر مكعب، أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيبلغ (٠,٢٠٠) مليار قدم مكعب ينظر الجدول (١ – ٤).

ومعظم حقولها تقع في الجزء الشمالي من البلاد في إقليم (لينين اوبود)، ومعظم الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلي[2] وتتمتع طاجيكستان بإمكانات اقتصادية ضعيفة[3] ينظر الجدول (١ – ٥).

١– احمد عادل جمال، الجمهوريات الاسلامية باسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٧٥ – ٧٦.

2– Tajikistan,Global Ecurity org (htt://www. globalsecurity. org. energy/word/centerla-sia – tijik – energy. htm.)

3– Ibid

ومنذ استقلالها وحتى عام ٢٠٠٠ عدت المساعدات الدولية مصدرًا أساسيًا لدعم برامج أعادة التأهيل لمتضرري الحرب الأهلية والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد، ومن ثم المحافظة على السلام في الداخل، وكما تعد هذه المساعدات ضرورية لمواجهة الاضرار التي تعرضت لها طاجيكستان، بسبب الجفاف الناشئ عن تكرار فشل موسم الأمطار، ومن ثم النقص في الإنتاج الغذائي، وفي المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) اخذ الاقتصاد الطاجيكي يستعيد عافيتة فحقق نموًا اقتصاديًا بنسبة (٩٨٪) طبقًا لمصادر البنك الدولي، وعلى الرغم من الاعتراضات الشديدة تبنت حكومة طاجيكستان برامج لإعادة التثبيت والتكيف الهيكلي في السنة المالية عام ٢٠٠٠، وكانت قد أعلنت في العام نفسه أنها أتمت عملية الخصخصة للمشروعات الصغيرة، وتستمر في خصخصة المشروعات المتوسطة والكبيرة والإصلاح في القطاع الزراعي، وإصلاح النظام المصرفي من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي[1].

٦– **أذربيجان:** يعد النفط والغاز الطبيعي عماد الاقتصاد الأذربيجاني، إذ تعد أذربيجان دولة مهمة وغنية في إنتاج الطاقة، فقد بدأ إنتاج النفط في منطقة (باكو) في نهاية القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين إذ أصبح أكثر من نصف إنتاج العالم من النفط يأتي من أذربيجان، ولقد كانت تنتج أذربيجان ما يعادل (٧٠٪) من مجموع إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي (سابقًا)[2].

وبعد استقلالها عانت أذربيجان من أزمات اقتصادية حادة، ولكن بعد عام ١٩٩٦ بدأ اقتصادها ينمو بعد ان كان قد تدهور بشدة بعد الصراع مع أرمينيا حول إقليم (ناغورني قرة باغ)، وتأثرت بشكل كبير بالاقتصاد الروسي،

١– مدحت ايوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

٢– نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٩٥

المتولده من مجاري المياه، ومازالت الصناعات تشكل شيء هامشيًا في الاقتصاد الطاجيكي، وتتركز في صناعة المنسوجات القطنية والحريرية والصوف التي تتركز في مدينتي (دور شاميه ولينين اباد)، وتعتمد الصناعات الكهربائية والكيمياوية والمعدنية والهندسية على الطاقة الكهربائية المتولدة من مجاري المياه، وتحتل طاجيكستان المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث توليد الطاقة الكهربائية[1]، وتملك مكامن للفضة الضخمة والأحجار الكريمة والذهب واليورانيوم الذي يشكل احتياطياته بحسب التقديرات بنسبة (١٦٪) من اجمالي الاحتياطيات العالمية، ولا يزال القطاع العام قطاعًا رئيسًا في اقتصاد طاجيكستان على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية، والانتقال إلى اقتصاد السوق، إذ تسيطر الدولة على قسم كبير من المؤسسات الصناعية الكبرى، إلاّ أن اقتصاد طاجيكستان غير مستقر حاليًا، ويتسم بتنوع ضعيف للزراعة، وان نسبة كبيرة من سكانها يعملون بالزراعة، وتعد (٦٪) من الأراضي فقط صالحة للزراعة، أما من حيث الإنتاج النفطي، ففي عام ٢٠١١ بلغ إنتاجها (٠,٢) ألف برميل يوميًا، وبلغ احتياطاتها من النفط (٠,٠١٢) بليون برميل، وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي (١) بليون متر مكعب، أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيبلغ (٠,٢٠٠) مليار قدم مكعب ينظر الجدول (١ - ٤).

ومعظم حقولها تقع في الجزء الشمالي من البلاد في إقليم (لينين اوبود)، ومعظم الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلي[2] وتتمتع طاجيكستان بإمكانات اقتصادية ضعيفة[3] ينظر الجدول (١ - ٥).

١- احمد عادل جمال، الجمهوريات الاسلامية باسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٧٥ - ٧٦.

2- Tajikistan,Global Ecurity org (htt://www. globalsecurity. org. energy/word/centerla-sia – tijik – energy. htm.)

3- Ibid

ومنذ استقلالها وحتى عام ٢٠٠٠ عدت المساعدات الدولية مصدرًا أساسيًا لدعم برامج أعادة التأهيل لمتضرري الحرب الأهلية والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد، ومن ثم المحافظة على السلام في الداخل، وكما تعد هذه المساعدات ضرورية لمواجهة الاضرار التي تعرضت لها طاجيكستان، بسبب الجفاف الناشئ عن تكرار فشل موسم الأمطار، ومن ثم النقص في الإنتاج الغذائي، وفي المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) اخذ الاقتصاد الطاجيكي يستعيد عافيته فحقق نموًا اقتصاديًا بنسبة (٩٨٪) طبقًا لمصادر البنك الدولي، وعلى الرغم من الاعتراضات الشديدة تبنت حكومة طاجيكستان برامج لإعادة التثبيت والتكيف الهيكلي في السنة المالية عام ٢٠٠٠، وكانت قد أعلنت في العام نفسه أنها أتمت عملية الخصخصة للمشروعات الصغيرة، وتستمر في خصخصة المشروعات المتوسطة والكبيرة والإصلاح في القطاع الزراعي، وإصلاح النظام المصرفي من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي[1].

٦- **أذربيجان**: يعد النفط والغاز الطبيعي عماد الاقتصاد الأذربيجاني، إذ تعد أذربيجان دولة مهمة وغنية في إنتاج الطاقة، فقد بدأ إنتاج النفط في منطقة (باكو) في نهاية القرن التاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين إذ أصبح أكثر من نصف إنتاج العالم من النفط يأتي من أذربيجان، ولقد كانت تنتج أذربيجان ما يعادل (٧٠٪) من مجموع إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي (سابقًا)[2].

وبعد استقلالها عانت أذربيجان من أزمات اقتصادية حادة، ولكن بعد عام ١٩٩٦ بدأ اقتصادها ينمو بعد ان كان قد تدهور بشدة بعد الصراع مع أرمينيا حول إقليم (ناغورني قرة باغ)، وتأثرت بشكل كبير بالاقتصاد الروسي،

١- مدحت ايوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

٢- نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية الاقتصادية والدولية لنفط بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٩٥

وأعلنت الحكومة على تشريع قوانين اقتصادية جديدة تقضي بتحرير الاقتصاد، والدخول في الاقتصاد الحر وحرية الملكية والخصخصة، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وخاصة في قطاع الطاقة[1].

وركزت الحكومة الأذربيجانية على تنمية قطاع الطاقة وأصبح النفط والغاز الطبيعي والكيمياويات من أهم صادراتها، وتعد العاصمة (باكو) التي تطل على بحر قزوين ميناء تجاري مهم ومعبر أساس للصادرات الأذربيجانية، ووضعت آليات وقوانين جديدة للشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع، وقامت شركة (سوكار) الاذرية بزيادة الإنتاج النفط في أذربيجان من (٢٨٨) ألف برميل يوميًا في عام ٢٠٠٠ إلى (١,٠١) مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام ٢٠١٠، ووفقًا لتقديرات مجلة النفط والغاز الأذربيجانية في كانون الثاني عام ٢٠١١ قدرت احتياطيات النفط الخام المؤكدة (٧) مليار برميل، ينظر الجدول (١ – ٤).

وتقع الأحواض الهيدروكوربونية البحرية، وهي الأكبر في البلاد في بحر قزوين في حوضي (جيراق وكونشلي) التي تمثل ما يقارب أكثر من (٨٠٪) من إنتاج النفط في أذربيجان.

وتقوم أذربيجان بتصدير (٧٧٧) ألف برميل من النفط يوميًا، ففي عام ٢٠١٠ انخفض بنسبة (٨٪) مقارنة بعام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من ان أذربيجان لديها ثلاثة أنابيب للتصدير، إلاّ أنه يتم تصدير حوالي (٨٠٪) من النفط عبر خط أنبوب (باكو – تبليسي – جيهان)، عبر تركيا وإلى الاتحاد الأوربي، فضلاً عن ذلك يتم شحن كميات صغيرة من النفط من خلال الشاحنات والسكك

١– ابراهيم حامد المغازي، جمهورية اذربيجان، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

الحديدية إلى الدول المجاورة، وهناك محطتين لتصفية النفط الخام الأذربيجاني، محطة مصفاة (باكو ١) بسعة إجمالية قدرها (٢٣٩) ألف برميل يوميًا، ومحطة تكرير (باكو ٢) بسعة (١٦٠) ألف برميل يوميًا، وأنفقت الحكومة الأذربيجانية حوالي (٦٠٠ – ٧٠٠) مليون دولار، لتحديث مصافي تكرير النفط الخام معظمها تقع بالقرب من بحر قزوين.

أما مواردها من الغاز الطبيعي، فمع بدء تشغيل خط (شاه دنيز) في أواخر عام ٢٠٠٦ أصبحت أذربيجان مصدر للغاز الطبيعي، وفي يناير عام ٢٠١١ ثبت احتياطاتها من الغاز حوالي (٣٠) تريلون قدم مكعب، ويتم إنتاج الغاز في اثنين من الحقول البحرية (شاه دنيز واسج)، والذي ينتجان ثلاث أضعاف من إجمالي الإنتاج الكلي، ومنذ عام ٢٠٠٦ إلى نهاية عام ٢٠١٠ تم تصدير حوالي (٤٩,٧) مليون متر مكعب إلى الأسواق العالمية، ومن المتوقع تقوم أذربيجان بتطوير حقول جديدة ضخمة بالقرب من منطقة بحر قزوين، مما يجعلها من أكبر مشاريع الغاز الطبيعي التنموية في العالم[1]، وتتمتع أذربيجان بإمكانات اقتصادية متنامية[2] ينظر الجدول (١ – ٥).

1– Azerbaijan,country Analysis biresfs,energy information Administration (www. eia. doe. gov).

2– Azerbaijan"The world Factbook",OP. Cit.

الجدول (١ - ٤) إنتاج واحتياطي النفط والغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى لعام (٢٠١١)

الدولة	إنتاج النفط الف برميل يوميا	احتياطي النفط المؤكد بليون برميل	الاستهلاك الف برميل يومياً	إنتاج الغاز الطبيعي بليون متر مكعب	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد ترليون قدم مكعب	الاستهلاك بليون متر مكعب/سنوياً
كازاخستان	١,٦٤٠,٢	٣٠	٢١٦	٤٠١	٨٥	٤٣٦
أذربيجان	٩٨٩,٣	٧	٨٥	٦٣١	٣٠	٤٤٤
أوزبكستان	٠,٩	٠,٥٩٤	٩٨	٢,٢٢٦	٦٥	١,٨٠٢
تركمانستان	٢٢٣,٤	٠,٦٠٠	١١٠	٢,٣٣٨	٢٦٥	٧١٠
طاجيكستان	٠,٢	٠,٠١٢	١٤	١	٠,٢٠٠	٧
قيرغيزستان	٠,٩	٠,٠٤٠	٣٤	-	٠,٢٠٠	-
المجموع	٢,٨٥٤,٩	٣٨,٢٤٦	٥٥٧	٦,٠٩٦	٤٤٥,٤	٣,٣٩٩

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

Energy Information Administration " International Energy Statisties,Eurasia) (http://www. eia. gov/cfapps/ipdbproject/

الجدول (١ - ٥) مؤشرات اقتصادية لدول آسيا الوسطى للعام (٢٠١١)

الدولة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي٪	الناتج المحلي الإجمالي/مليار دولار	معدل دخل الفرد/دولار	التضخم (٪)	البطالة (٪)	العمالة/مليون	الديون
كازاخستان	٥,٩	٢٢٠,٣	١٣,٢٠٠	٧,٤	٥,٤	٨,٧٣٣	١٢٢,٩ بليون دولار
تركمانستان	٩	٤٤,٠٤	٨,٠٠٠	١٥	١٥	-	٥٢٦- مليون دولار
أوزباكستان	٨,٥	٦٩,٧٩	٣,٣٠٠	١٦	١	١٦,٢٨	٤,٤٣٦ بليون دولار
قيرغيزستان	٥	١٣,٣٤	٢,٤٠٠	٥,٧	٨,٦	٢,٣٤٤	-
طاجيكستان	٥,٨	١٦,٤٨	٢,١٠٠	١٤,٣	٢,٢	٢,١	٢,٢٠٢ بليون دولار
أذربيجان	٥	٩٤,٥٧	١٠,٤٠٠	٧,٩	٥,٤	٦,٢٠٦	٤,٠٤٢ بليون دولار

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

Kasakhstan" the world fact book (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/kz. html)

Turkmanistan the world fact book (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/tx. html)

Uzbakistan the world fact book) (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/uz. html

Kyrgyzstan the world fact book https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/kg. html

Tajikistan the world fact book (https://www. cia. gov/library/pub-

lications/the – world – factbook/geos/ti. html)

- Azerbaijan "The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence 6

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/az. htm)

المطلب الرابع
القدرات العسكرية

لم تكن أهمية دول آسيا الوسطى نابعة من موقعها الجيوبوليتيكي، وأهميتها الاقتصادية فحسب، بل من توافرها على الموارد العسكرية، والقدرات النووية التي أضافت إليها أهمية خاصة، فهذه الدول سعت بعد الاستقلال إلى تدبر أمورها العسكرية، فعمدت إلى إعادة تطوير قدراتها العسكرية التي ورثتها من الجيش السوفيتي السابق وتكوين جيوش مستقلة ومدربة التي تعد أحد الاشتراطات الأساسية لقيام بلدان ذات سيادة[1].

وسرعان ما وجدت تلك الدول نفسها أمام عقبة بناء جيوشها المسلحة، وتدريبها وتطوير قدراتها العسكرية من أجل إرضاء الذات أولاً، والحفاظ على الأمن الوطني ثانيًا، فضلاً عن تقديم رسالة ردع إلى الدول التي تحاول السيطرة والنفوذ على تلك الدول، لاسيما بعد استقلالها مباشرة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، إيران، إسرائيل)، وكذلك من جراء النزاعات الحدودية والصراع على الطاقة

١– هاني الياس الحديثي، سياسة إسرائيل ازاء جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والصين، دراسة تحليلية في العرب والقوى العظمى، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص٣٦٤.

في بحر قزوين، فضلاً عن التداخل العرقي والاثني الذي اسهم في تأجيج الصراعات والحروب الأهلية في (طاجيكستان، أوزباكستان)[1].

وقد ظلت تلك الدول بعد الاستقلال تعاني من هشاشة القدرة الدفاعية، واستمرار التبعية لغطاء الدفاع الروسي، ففي طاجيكستان برهنت القدرات الروسية بأنها الضمان لبقاء النظام أمام المعارضة المسلحة داخليًا الآمر الذي يتطلب إمكانيات وقدرات للإعداد والتدريب والخبرة التي افتقدتها تلك الدول لسنوات بعد الاستقلال، وأصبحت جيوشها في تلك المدة عبارة عن فرق خاصة للحرس الجمهوري الخاص التابع للعاصمة موسكو، لذلك سعت تلك الدول إلى إقامة علاقات تسليحية مع بلدان عديدة وإرسال الضباط للتدريب، وتلقت المعونات من بلدان أخرى لتطوير الصناعة العسكرية لديها.

واعتمدت دول آسيا الوسطى في بادئ الأمر على دول خارجية، لتطوير مؤسساتها العسكرية مثل (تركيا، إيران، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية)، لتدريب الجنود والضباط، وتطوير قدراتها العسكرية في مجال الصواريخ العابرة للقارات، فضلاً عن المعدات العسكرية (دبابات وطائرات)[2] ينظر الجدول (١ – ٦).

١– نقلا عن: عبد الوهاب القصاب، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وتأثيرها على الأمن القومي العربي، في العرب واسيا، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص١٤٠ – ١٤٤.

٢– ضفاف كامل كاظم، آليات التعاون الإسرائيلي الأمريكي في دول آسيا الوسطى، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد (٢ – ٣)، ٢٠٠٦، ص١١٩.

الجدول (١ – ٦) القدرات العسكرية لدول آسيا الوسطى

الدولة	عدد أفراد القوات المسلحة	الجيش (أفراد – معدات)	القوة الجوية (أفراد – معدات)	القوات البحرية (أفراد – معدات)
كازاخستان	٦٥,٠٠٠ الف جندي	٥٤٠٠– مقاتل ٩٣٠– دبابة ٢٢١٠– عجلات قتال مدرعة ٧٣٠– مدافع مختلفة الأحجام ١٢– قاعدة إطلاق صواريخ ٢١– ss	فرقة جوية مؤلفة من (١٣) طائرة قتال ٤٠– طائرة خزن احتياطي سلاب مقاتلات من ٢٩/ ٢٩ يوبي وميغ ٢٣– ٢٣ يوبي وميغ سوخوي ٢٤	زوارق دورية ساحلية
اذربيجان	٦٦,٩٤٠ الف جندي	٣٥٠٠– فرد ١– فرقة آلية ١٨– لواء آلي ٢– لوء دفاعي ١– كتيبة مقاومة طائرات	٣٦– طائرة قتال ١٥– هليوكوبتر هجومية طائرات (١٧/ ٣٥/ ٤٠) ميغ (٢٥ – ٢٥) يوبي	زوارق دورية ساحلية
تركمانستان	١٧,٥٠٠ الف جندي	١٤٥٠٠– مقاتل ٦٩٠– دبابة ٩٤٢– عجلة قتال مدرعة مدفعية مسحوبة	٣٠٠٠– مقاتل ٢٤٣– طائرات مقاتلة يوبي ٢٩/ ٢٥/ ٢٣ سوخوي ١٠/ ٢٥	زوارق صغيرة على نهر امودريا
أوزباكستان	٥٩,١٠٠ الف جندي	٥٠٠٠٠– مقاتل ٣٥٠– دبابة ٢٩٥– عجلات مقاتلة مدرعة مدفعية مسحوبة ٢١٠	٩١٠٠– مقاتل ١٣٥– طائرة قتال ٧٢– سمتية مختلفة	لا يوجد لكونة بلد مغلق بحريا
قيرغيزستان	٩٠٠٠ الف جندي	٦٦٠٠– مقاتل دبابة (T27 (190 ٣٦٠– عجلة قتالية مدرعة ٢٥٧– مدفعية مسحوبة	/	لا يوجد لكونة بلد مغلق بحريا
طاجيكستان	٦٠٠٠ الف جندي	٦٠٠– مقاتل ٣٨– دبابة ٣٥– عجلة قتال مدرعة ١٣– مدفع قتال مدرع ١٥– سمتية	/	لا يوجد لكونة بلد مغلق بحريا

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

عبد الوهاب القصاب، الأهمية الجيوستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، في العرب واسيا، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص١٥٣.

2– Kazakhstan and Uzbekistan Superiority militarilyin Central Asia (http://anbamoscow. com/world/20120320/374285535. html)

أما من حيث الإنفاق العسكري فقد يتفاوت من بين دولة وأخرى، بسبب الإمكانات الاقتصادية، وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه البلدان، ينظر (الجدول (١ – ٧)).

الجدول (١ – ٧) الإنفاق العسكري ونسبته من الناتج القومي الإجمالي لدول آسيا الوسطى

الدولة	عدد أفراد الجيش	الإنفاق العسكري	نسبة من الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠١١
كازاخستان	٦٥,٠٠٠	٩٠– مليون	٣,٤٪
أذربيجان	٦٦,٩٤٠	٣,٥ مليار	٣٪
تركمانستان	٦٤,٠٠٠	٢٢١,٨٠٠ مليون	١,٠٦٪
أوزباكستان	٥٩,٠٠٠	٢٠٠– مليون	٢٪
قيرغيزستان	٩٠٠٠	١٩,٢٠٠ مليون	١,٤٪
طاجيكستان	١٦,٠٠٠	٣٥– مليون	٣,٩٪

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Kazakhstan" Military nation master

(http://www. nationmaster. com/country/kz – kazakhstan/mil –

military)

2– Turkmenistan” Military nation master

(http://www. nationmaster. com/country/tx – turkmenistan/mil – military)

3– Uzbekistan“ Military nation master

(http://www. nationmaster. com/country/uz – uzbekistan/mil – military)

4– Kyrgyzstan” Military nationmaster

(http://www. nationmaster. com/country/kg – kyrgyzstan/mil – military)

5– Tajikistan” Military nationmaster

(http://www. nationmaster. com/country/ti – tajikistan/mil – military)

6– Kazakhstan and Uzbekistan Superiority militarilyin Central-Asia

(http://anbamoscow. com/world/20120320/374285535. html)

7– Azerbaijan “The world Factbook” 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence

Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/aj. html)

وتتوافر في كازاخستان موارد وإمكانيات نووية، إذ كانت الدولة الإسلامية الوحيدة المالكة لأسلحة نووية وصواريخ متوسطة وبعيدة المدى من بين دول آسيا الوسطى، فضلاً عن امتلاكها لقاعدة فضائية (بايكنور) التي انشات عام ١٩٥٥ وتحتوي على (١٦) منصة إطلاق، أطلق منها حتى عام ١٩٩٨ نحو (١٠٦٠) صاروخاً وحملت ربع عدد الأقمار الصناعية التي تم إطلاقها في العالم، وتكمن أهميتها في كونها الحلقة الرئيسة في برنامج الفضاء السوفيتي (سابقًا) والروسي (حاليًا) والتنازل عنها

أو فقدانها يؤدي إلى خلل كبير في هذا البرنامج، وفي عام ١٩٩٥ تم الاتفاق على استئجارها من لدن كازاخستان لمدة ٢٠ عاماً، وبمبلغ قدره (١١٥) مليون دولار للعام الواحد تدفع للحكومة الكازاخستانية[١]، وفي عام ٢٠٠٤ استأجرتها روسيا حتى عام ٢٠٥٠، بمقتضى الاتفاقية التي وقعتها روسيا وكازاخستان، إذ إن عددًا من الدول وبالأخص روسيا وكازاخستان والولايات المتحدة وأوكرانيا، تجد لها مصلحة في تطوير هذا المطار الفضائي[٢].

ويبدو إن الموقع والقدرات النووية المتواجدة في كازاخستان أضفت إليها المزيد من الأهمية، إذ أضحت الأخيرة مركز تجاذب القوى الإقليمية والدولية، وانشغالها بهذه القدرات باختلاف دوافع ومسببات هذا الانشغال سواء كان طمعًا أم حاجة لمنع تسربها لأطراف أخرى محرم عليها امتلاكها[٣].

وإلى جانب هذا نرى ان دول آسيا الوسطى تمتلك رؤوس نووية ورثتها من الاتحاد السوفيتي، وتتفاوت فيما بينها من حيث العدد، ينظر (الجدول (١ – ٨)).

جدول (١ – ٨) عدد الرؤوس النووية في دول آسيا الوسطى

الدولة	عدد الرؤوس النووية
كازاخستان	١٨٠٠
تركمانستان	١٢٥

١– ضفاف كامل كاظم، آليات التعاون الإسرائيلي الأمريكي في دول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

٢– شيماء حسن، قاعدة بايكونور الفضائية أهم ميناء فضائي في العالم، على الرابط:
(http://www. asiaalwsta. com/reportsdetails. asp?newsID=١٣٨٣١&chk=١)

٣– ضفاف كامل كاظم، المصدر نفسة، ص١١٩.

قيرغيرستان	٧٥
أوزبكستان	١٠٥
أذربيجان	٣٠٠
طاجيكستان	٧٥

المصدر: الجمهوريات الإسلامية وتجريدها من السلاح النووي، نشرة تقديرات ستراتيجية، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (١) ١٩٩٥، ص٢٧

وبعد إعادة بناء جيوش دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال وقعت اتفاقيات ثنائية مع روسيا للتعاون العسكري والدفاع، وفي عام ١٩٩٢ تم إنشاء نواة منظمة الدفاع المشترك عندما وقعت معاهدة الأمن الجماعي في العاصمة الاوزبكية (طشقند)، وتصب هذه الاتفاقية في مصلحة روسيا للإبقاء على علاقاتها العسكرية الوثيقة، فضلاً عن إبقاء السيطرة على السلاح النووي المتواجد في كازاخستان والرؤوس النووية في أراضي تلك الدول[١].

وعلى الرغم من الاتفاقيات بين روسيا ودول آسيا الوسطى لم تتمكن روسيا من أحكام السيطرة العسكرية على هذه الدول، وذلك لانسحاب معظمها من تلك المعاهدة، إذ أصبح جميع دول آسيا الوسطى أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوربا، ما أدى إلى ربط أمنها بالأمن العام الأوربي، ودخلت في معاهدة (TEL)

١- لينا جونسون، روسيا واسيا الوسطى، في امن آسيا الوسطى والسياق الدولي الجديد، ترجمة فالح عبد القادر، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص١٠٧.

(مجموع المعدات المحددة)، وبذلك الأمر ارتبط أمن دول آسيا الوسطى بشكل كبير بحلف الناتو[١].

وقد أعلن الرؤساء الثلاث من دول آسيا الوسطى (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان) الانضمام إلى حلف عسكري جديد تحت اسم منظمة الأمن الجماعي مع ثلاث دول أخرى (أرمينيا، بيلاروسيا، وروسيا) أطلقوا عليه اسم (ناتو الشرق) على غرار منظمة حلف الشمال الأطلسي، وتعود أسباب تشكيل هذا الحلف بعد الهجمات التي وقعت على دولة قيرغيزستان وطاجيكستان عامي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، وعمليات المقاتلين الشيشان في داغستان، وعلى أثرها ظهرت مهام جديدة أمام دول الاطراف ضمن معاهدة الأمن الجماعي الأمر الذي دفعها إلى العمل على إقامة منظومة أمنية فعالة، فضلاً عن تطوير الخبرات العسكرية وإرسال الجنود والضباط إلى الدول المجاورة مثل تركيا وإيران وروسيا، فضلاً عن صفقات شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، وبدأت تلك الدول تخطط لنفسها بعيداً عن العاصمة موسكو، وبدأت تعتمد على نفسها للحفاظ على أمنها، وأعلنت دول آسيا الوسطى عن تشكيل كتيبة (حفظ السلام) لآسيا الوسطى التي تستخدم لحل النزاعات الحدودية، وبمراقبة الأمم المتحدة والبعض منها ومن يمتلك قوات عسكرية روسية على أراضيه تم استبدالها بقوات وطنية[٢].

١- ضفاف كامل كاظم، آليات التعاون الإسرائيلي الأمريكي في دول آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢

٢- المصدر نفسة، ص١٢٢.

المبحث الثاني
دوافع التوجهات التركية نحو دول آسيا الوسطى

بعد استقلال دول آسيا الوسطى رأت تركيا ضرورة التوجه نحوها من أجل ضمان سيطرتها وتواجدها في هذه الدول، وما آلت إليه من تداعيات خطيرة أمنيًا وسياسيًا على تركيا في ظل النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي مستغلة في ذلك دوافع عديدة (الأمنية والاقتصادية والثقافية) التي وجدت فيها منفذًا للاقتراب، وإقامة العلاقات مع دول آسيا الوسطى ومن بين هذه الدوافع:

المطلب الأول
الدوافع السياسية والأمنية

شكلت منطقة آسيا الوسطى في مدة الحرب الباردة المحور الآسيوي للمعسكر الشرقي، بيد انها أصبحت في ظل الفراغ الجيوسياسي والأمني لما بعد الحرب الباردة محل اهتمام لمعظم اللاعبين الساعين إلى تطوير ستراتيجيات عالمية وقارية، نتيجة لإمكاناتها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، وبرزت مقاييس لتوازن القوى تتحكم فيها العلاقات الأفقية والرأسية وأنماط التحالفات والاتفاقات بين القوى الدولية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وألمانيا والصين وفرنسا)، وبين القوى الإقليمية مثل (تركيا وإيران والصين)[1]، فمن بين هذه الدول الإقليمية

١- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٤.

الكبرى اندفعت تركيا التي وجدت أمامها الفرصة السانحة لملئ الفراغ الأمني والاستراتيجي الذي تركه تفكك الاتحاد السوفيتي متمثل هذا بدول آسيا الوسطى، لاستعادة مجدها القديم المتمثل بالإرث العثماني في هذه الدول، ومحاولة منها أيضًا إلى الوقوف بوجه الامتداد والتطرف (الإسلامي الراديكالي) لأن هذا الامتداد والنفوذ السياسي والمد الإسلامي في هذه الدول سوف يؤثر في تركيا[1].

وبعد انتهاء الحرب الباردة كان هناك تصور يدور في أذهان القوى الدولية والإقليمية بانتهاء الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا، ما أدى إلى تراجع هذا التصور، لأن الأهمية الإستراتيجية التركية بدأت في الظهور مجددًا، وان تركيا عن طريق ارتباطها بمحيطها الإقليمي، ولاسيما بدول آسيا الوسطى تستطيع إن تبرر وتستعيد مكانة وأهمية موقعها كحلقة وصل بين أوربا والشرق والمنطقة العربية مجددا، ومدى الأهمية التي يمكن إن تكتسبها تركيا من الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول لها[2].

وان مسالة عدم قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي لأسباب سياسية واجتماعية دفع بتركيا إلى البحث عن دور محوري جديد في محيطها الإقليمي[3]، وأيضًا من دوافعها الأمنية إن تركيا كانت تنظر إلى روسيا (الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي)، أي بمعنى ذلك تعد منطقة التهديد الذي يحيط بـ (الأمن القومي التركي)

١- جاسر شاهد، السياسة الخارجية التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٣١) يناير، ١٩٩٧، ص١٩٨ - ١٩٩.

٢- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الأنموذج التركي، مركز الدراسات الدولية، دراسات ستراتيجية، بغداد، العدد (٥٣) ٢٠٠٣، ص١٩.

٣- علي محمد حسين، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية، «إيران وتركيا نموذجا»، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤ - ١٤٥

ذلك التهديد الذي مر عبر روسيا القيصرية إلى الاتحاد السوفيتي، ومن ثم إلى روسيا الاتحادية، وأدى ذلك الأمر إلى هاجس أمني لدى الساسة الأتراك، مما دفعهم التوجه وبقوة نحو دول آسيا الوسطى[١].

ونتيجة ذلك نجد إن انتهاء الحرب الباردة قد أزاح قيدًا كبيرًا عن التوجهات الخارجية التركية، وأعطاها فرصة جديدة وحرية اكبر للمناورة والانغماس في العلاقات سواء كان على المستوى الإقليمي أو الدولي، وكانت البادرة الأولى هو الاشتراك الفعلي في حرب الخليج الثانية، ومع ذلك ما زالت تركيا تفضل التحرك ضمن ما هو مسموح به دوليًا وضمن حلف الشمال الأطلسي، بمعنى آخر إتباع سياسة حذرة تجمع مابين المبادرة وبين عدم الوقوع في مطبات غير متوقعة تدفع بها مغريات الوضع الدولي الجديد[٢].

وما دفع التوجه التركي صوب تلك الدول هو إن العلاقات كانت غير مستقرة مابين الأتراك والعرب التي كانت في شد وتوتر في مرحلة التسعينيات، بسبب ضعف السياسة الخارجية التركية نحو دول الشرق الأوسط، وهذا ما أشارة إلية (صموئيل هنتكون) بقوله "إذا رفضت تركيا من قبل مكة ورفضت من بروكسل إلى أين سوف تتطلع تركيا؟ ربما تكون طشقند هي الرد"[٣].

وإن دعاة توثيق الصلات والروابط بين تركيا ودول آسيا الوسطى يستندون إلى أساس نظرية ملئ الفراغ الأمني وينطلقون من مقوله "انه ما لم تملئ تركيا هذا الفراغ

١- سرمد عبد الستار، تركيا والجمهوريات الإسلامية، بغداد، مركز بحوث الجمهورية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢) السنة الثانية، آذار، ١٩٩٣، ص٣٢

٢- المصدر نفسة، ص٣١

٣- نقلًا عن: محمد عاشور، الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة قضايا دولية، العدد، (٦)، ١٩٩٤، ص٣٠

فان الآخرين سيبادرون حتما إلى ملئه"، فيؤكد الكاتب (عمر اوزتركمان) في (صحيفة تركيا) ذات الاتجاه الإسلامي بقوله"انها الفرصة العظيمة لنا وان إهمال هذه الدول وعدم التطلع إليها سيكون إهمال مخيف لعدم تقدير هذه الفرصة التاريخية، ويصب ذلك في مصلحة روسيا"[١] ويحذرون من الثمار المرة للسياسات الخاطئة التي أدت إلى إقامة جدار من الجليد بين تركيا ومحيطها الإقليمي، ويجب تعزيز الاهتمام بالمناطق المحيطة بتركيا، واستغلال العلاقة مع تلك الدول إلى أقصى درجة وعدم التردد حيال التواصل مع أتراك الخارج في آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان ومنطقة الشرق الأوسط، وكما يجب على تركيا ان تطور تعاونها الاقتصادي والسياسي المشترك في إطار محيطها الإقليمي، ومضاعفة ثقلها بدلًا من أن تفتش عن خيارات أخرى فأنها مضطرة إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول آسيا الوسطى، وان تؤلف مركز قوة سياسية واقتصادية، وان من نتائج انفتاح تركيا على محيطها هو قدرتها على الوقوف على قدميها في وجه روسيا الاتحادية وإيران والقوى العظمى الأخرى، وإلا فأن تركيا ستسقط في حالة ضعفها وتتحول بدرجة مفرطة إلى تابع لقوى إقليمية معادية لها[٢].

وان النهج الذي اتبعته تركيا في عهد الرئيس التركي السابق (عصمت اينونو) في الانطواء عن محيطها، والانحياز إلى الغرب لم يضمن مكانًا مرموقًا لتركيا لا في الغرب ولا في الشرق، ولقد تعاقبت على السلطة في تركيا منذ تأسيسها أنظمة مختلفة، من نظام الحزب الواحد إلى الأنظمة العسكرية المتعددة الأحزاب، لكنها جميعًا تشترك

١- نقلًا عن: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول «قلق الهوية وصراع الخيارات» (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، كانون الثاني ١٩٩٨)، ص٢١١ – ٢١٢.

٢- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢ – ٢١٣.

في أمر واحد وهو انقطاعها عن العالم التركي الإسلامي، وإهماله بصورة مفرطة، لهذا كان على تركيا إن تنتهج سياسة خارجية جديدة مرتبطة بمحيطها الإقليمي أيضا[١].

إن الأتراك لأسباب ثقافية وتاريخية واثنيه كانوا يشعرون تجاه أنفسهم بأنهم وحيدون ومعزولون عن محيطهم الإقليمي، أما الآن فان بداية عالم جديد سوف تغير الصورة الشخصية التقليدية للأتراك، وبإمكان ذلك إن يزيل مشاعر الانعزال المزمن، ويضمن لتركيا سلوكًا أكثر دقة في الدبلوماسية التركية تجاه آسيا الوسطى"[٢].

في حين وفر هذا الوضع الدولي الجديد الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة بين العملاقين وانهيار المعسكر الشرقي، وتفكك الاتحاد السوفيتي فرصة ملائمة لتركيا مع خيارات سياسية جديدة، ومن هنا تكثف حضور ما اصطلح على تسميته بـ (النموذج الدائري) الذي ظهر في الوجود في مدة التسعينيات من القرن الماضي لتحديد أطر السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها الجديدة، ومن ذلك النموذج الذي تبناه الرئيس التركي السابق (توركت اوزال) الذي نشرته صحيفة (ملليت التركية) يكون لتركيا بموجبة دوائر حركة تشمل[٣]:

بحر ايجة.

دائرة الشرق أوسطية.

دول آسيا الوسطى.

١- المصدر نفسة، ص٢١٢.

٢- المصدر نفسة، ص٢١٢.

٣- سرمد عبد الستار أمين، تركيا والجمهوريات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.
ظهر مفهوم العثمانية الجديدة في الفكر السياسي التركي منذ عام ١٩٩١، وفي عهد الرئيس التركي (توركت اوزال) مما دعى السياسيين الأتراك والمنتمون إلى التيار الإسلامي إلى بعث الوجه العثماني من جديد إلى تركيا، ومد جسور التعاون إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي والدول التي تشترك معها بروابط تاريخية وثقافية.

وما أعقبه من ظهور مفهوم (العثمانية الجديدة) في الفكر السياسي التركي الذي دفع بالسياسيين الأتراك المتمون إلى التيار الإسلامي إلى رسم صورة زاهية لهذا (العالم التركي) الذي أطلقه الرئيس (اوزال) خلال مؤتمر الأولويات الإستراتيجية التركية المنعقد في ١٢ حزيران عام ١٩٩١، والذي ذهب بالقول "إن هناك عالم تركي يمتد من البحر الادرياتيكي إلى حدود الصين"، والذي يبلغ عدد سكانه أكثر من (١٥٠) مليون نسمة، وتشكل تركيا قلب هذه المنطقة الإستراتيجية في اوراسيا، نتيجة ذلك سارع اوزال إلى إبلاغ شعوب العالم التركي بان القرن الحادي والعشرين سيكون للأتراك[١].

وقد شكل هذا الفضاء التركي (الطوراني)[٢]، مصدر المهم لكثير من النخب السياسية في تركيا واستحضر الذاكرة التاريخية، وحرك مشاعرهم وآمالهم ومخاوفهم أيضًا نتيجة التنافس الدولي في هذه الدول، وتحقيق نفوذ واسع في هذه الدول الجديدة، ويكون هناك مصادر تهديد وتحديات جديدة على الساسة الأتراك والمجتمع التركي يتمثل بالمنافسات السياسية المستجدة في تلك الدول، وبعد تطور الأحداث أصبحت تسمى هذه الدول من لدن الصحافة والرأي العام التركي بـ (الجمهوريات التركية Türk Cumhuriyetlerı)، بعدما تجاوزت الأحداث مدلول العبارة الأولى، وهذا يعني إن هناك مسؤوليات جديدة تترتب على الطبقة السياسية والمجتمع المدني في

١- علي احسان باغيش، اشكالية المياه وآثارها في العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، (بيروت: مركز الدراسات العربية، ١٩٩٥)، ص١٨.

٢- تعد الطورانية حركة سياسية علمانية قومية تركية، جاءت بها حركة الاتحاد والترقي نشأت في اواخر القرن التاسع عشر واستهدفت توحيد جميع ابناء عناصر العرق التركي لغويا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا، والطورانية تعود إلى كلمة طوران وهو موطن الأتراك الأصلي وقد لعبت هذه الحركة دورا كبيرا في انهاء الخلافة العثمانية والاسلامية للاستزادة: توفيق غانم، الانهيار السوفيتي والعالم، معهد الدراسات السياسية، اسلام باد، باكستان، ١٩٩٣، ص١٠٢

تركيا بقدر ما تواجه حكومة أنقرة استحقاق لاقتراح صيغ متكاملة للهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية للجامعة التركية[١].

من هذه الطموحات جاء الترحيب الذي لاقته النخب السياسية في تركيا، ومن قادة ومجتمعات دول آسيا الوسطى، ان استقلال هذه الدول بعد سبعين عاماً من الحكم الشيوعي ماهو إلا حلم تركي عظيم قد تحقق أخيرًا، كون ان هناك أرث مشترك بين الأتراك ودول المنطقة لاسيا وحدة التاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية مما دفع أيضًا بالمسؤولون الأتراك للقول "إن تركيا أصبحت بمثابة الأخ الأكبر لهذه الدول الشقيقة"[٢]، وقد أشار الرئيس (ديميريل) أيضًا في عام ١٩٩٢ في حديث له عن مسلمي دول آسيا الوسطى بقوله "هناك آفاقاً جديدة تتفتح لتركيا منذ عام ١٩٩١، وان أنظار المسلمين في دول آسيا الوسطى تتحول إلى ناحية تركيا، ويجب علينا إن لانجعلهم يشعرون بأن شقيقهم الكبير قد حطم أحلامهم"[٣]، لذلك نرى إن تركيا قد اندفعت نحو دول آسيا الوسطى من أجل إرساء نظام إقليمي تكون تركيا قائدة له، وتكون قدوة تحتذى بها دول تلك المنطقة أيضًا[٤].

وإن الربط بين صداقة دول آسيا الوسطى والتعاون معها، ومع هذا الدور لتركيا وجدت هذه الدول بتقليدها وتقوية العلاقات معها خاصة، وان هناك شعورًا شعبيا

١- عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩) ص١٧٤ - ١٧٥.

٢- نقلا عن: حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٩ - ١٠.

٣- نقلًا عن: محمد عبد القادر احمد، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر، (القاهرة: دار حوران للنشر، ١٩٩٢)، ص٢٤٨.

٤- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

بين أبناء هذه الدول يرى بضرورة المحافظة وتعزيز الشعور بالإسلام واعتباره ركنًا أساسيًا في البناء الديمقراطي السياسي لتلك الدول[١]، ومن الدوافع السياسية أيضًا الترحيب الذي يلاقيه (النموذج التركي) من قادة ومثقفي هذه الدول، إذ إن اغلبهم عبروا عن رغبتهم الشديدة بالنموذج والدور التركي بأشكال وصور مختلفة، فمثلًا رئيس دولة أوزباكستان (اسلام كريموف) في أثناء زيارته إلى العاصمة التركية انقرة عام ١٩٩٢، «إنني أعلن أمام العالم بأسره إن بلادي سوف تسير قدمًا على النهج التركي المعتدل وقد اخترناه ولن نعود للوراء»[٢]، كما أكد رئيس دولة كازاخستان (نورسلطان نزارباييف) بالقول «إن النموذج التركي هو الوحيد أمامنا»[٣]، أما رئيس وزراء أذربيجان (حسن حسانوف) «أننا نريد ان تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجي»[٤].

لذا فان تركيا تحرص وبشدة على التأكيد بان نظامها الديمقراطي، وتجربتها الاقتصادية (اقتصاد السوق) قادرة على أن تشكل نموذجًا ملائمًا يمكن للدول الإسلامية الاستفادة منه في تطورها السياسي، وتركيا المساعد الوحيد في اجتياز هذه العقبة، وما أشار إليه الرئيس التركي (اوزال) عام ١٩٩١ على «أهمية وحيوية الدور التركي كنموذج في التطور السياسي للدول الإسلامية وملائمته لها وبدرجة اكبر من أي نموذج آخر»[٥].

١- سعد عبد المجيد، اهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨) اكتوبر ١٩٩٩، ص١٦١.

٢- علي محمد حسين، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية، ...، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

٣- نقلًا عن: مصطفى رمضان، المسلمون في آسيا الوسطى وإيران، (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٩٩٤)، ص٤٠.

٤- علي محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

٥- نقلًا عن: احمد ناجي، تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠) ١٩٩٢، ص٢٠٨.

وان هذه الدوافع السياسية والأمنية لتركيا تجاه هذه المنطقة والتي نجحت في بادئ الأمر كسب ود قيادات تلك الدول، واستطاعت ان تحافظ على علاقات جيدة بينها وبين دول المنطقة، والاستقرار في المواقع السياسية الداخلية فهذه الدول التي اغلبها لا تتلاقى حدودها مع تركيا عدا أذربيجان لديها رغبة قوية في الحفاظ على سيادتها بعد تحررها من الاستبداد السوفيتي، وعدم الانسياق وراء أي إغراءات إقليمية[1].

المطلب الثاني
الدوافع الاقتصادية

كان الاقتصاد التركي خلال المرحلة التي استقلت عنها دول آسيا الوسطى يعاني من أزمات عدة، إذ كان يتسم في تلك المرحلة بعدم كفاية الموارد المالية، لقلة رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، والتي تعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد التركي في تلك المدة، لذا فأن توفير رأس المال اللازم أصبح من أولى مهمات برامج الحكومات المتعاقبة، من خلال إتباع سياسة الاقتراض من الدول الأجنبية والمصارف الدولية[2]، فقد حاولت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي لحل هذه المشكلة، فالديون الخارجية بلغت (٤٤) مليار دولار، والتضخم (٧٠٪) والعجز في الميزانية (١٢٪) من إجمالي الناتج القومي، وعملت الحكومة على تخفيض قيمة الليرة التركية بنسبة (٢٦٪) في فترة التسعينيات[3].

١– محمد السعيد عبد المؤمن، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص٥٧٦ – ٥٧٧.

٢– احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى «النموذج التركي»، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

٣– احمد ناجي، تركيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

فهذه المشاكل دفعت بتركيا التوجه نحو دول آسيا الوسطى، لتحقق من خلالها مصالح اقتصادية مباشرة تتيح لها الفرصة لزيادة وتقوية علاقاتها الاقتصادية في المرحلة القادمة، على الرغم من كون اقتصاديات بعض دول آسيا الوسطى كانت تعاني من النقص الحاد في العملات الصعبة، وتلكؤ الإنتاج، وتدني المستوى التقني، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية الأخرى، والتي عانت منها بعض دول آسيا الوسطى، التي كانت لا تشجع على إقامة علاقات اقتصادية واسعة ومميزة، ولكن بعد النمو الاقتصادي لتركيا ولدول آسيا الوسطى أصبحت توافر لهما أسواقًا جديدة لتصريف البضائع، وكذلك حاجة تركيا لهذه الأسواق للحد من النفوذ الاقتصادي لدول أخرى مجاورة لدول آسيا الوسطى مثل (الصين وروسيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران)[1]، وفي الوقت نفسه تعويض الأضرار التي تكبدتها تركيا نتيجة الحصار الاقتصادي على العراق، وفي هذا المجال إذ يشير الرئيس (اوزال) في هذا الشأن «ان تركيا قد تكبدت أضرارًا نتيجة الحظر على العراق ولقد حسبنا حساباتنا لهذه الأضرار، ويجب التفكير مليًا في كيفية تعويض هذه الأضرار»[2]، مما دفع بتركيا التوجه نحو الشرق بحثًا عن دور لها ولإرساء دعائم اقتصاد قومي، فوجدت في تلك الدول منفذًا جديدًا لحل جزء من تلك المشاكل الاقتصادية لما تمثله هذه الدول من أسواق خصبة، واستيعاب قدر من العمالة التركية، فضلاً عن كونها منجمًا للثروات الطبيعية لاسيما الثروات الإستراتيجية (النفط والغاز الطبيعي) لسد حاجاتها المحلية من جانب، ومعادلة ما تستورده من العراق وإيران والدول الأخرى من جانب آخر.

١– عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي وآخرون، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٩٣، ص٢٠٠ – ٢٠١.

٢– خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة من (١٩٤٥ – ١٩٩١)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٢٥٤.

ومما لاشك فيه ان تركيا وجدت في الدوافع الاقتصادية ضرورة ملحة نتيجة لعوامل كثيرة أبرزها:

١- عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوربي لأسباب اقتصادية وسياسية، وإيمانها بان الفوز بهذا الانضمام يتطلب تكتيك يرتكز بالدرجة الأولى على تطوير الاقتصاد التركي، وتنميته من خلال توثيق العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز والنهوض باقتصادها، لكي يوازي ما يتطلبه منها ذلك الانضمام من معدلات نمو وتطور إنتاجي صناعي وزراعي[١].

٢- ظهور الحاجة إلى تحقيق استقرار اقتصادي كأساس للاستقرار السياسي في تركيا.

٣- إدراك تركيا إن خلق التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى سيجلب لها مصالح سياسية واقتصادية، وبذلك تكون فرص النجاح اكبر أمام الإستراتيجية التركية لأداء دور أكثر فاعلية في المنطقة على المدى البعيد[٢].

وفي أثناء زيارة رئيس الوزراء (سليمان دميريل) إلى هذه الدول في عام ١٩٩٢ عقدت تركيا مع بعض دول آسيا الوسطى صفقات اقتصادية بقيمة (٢٥٠) مليون دولار مع أوزباكستان، و(٧٥) مليون دولار مع قيرغيزستان، و(٢٠٠) مليون دولار مع تركمانستان، والتأكيد على إقامة منطقة تجارية حرة تضم تركيا ودول آسيا الوسطى، وقررت تركيا تخفيض نسبة الضرائب على التجارة مع تلك الدول فضلاً عن أذربيجان قدمت تركيا لها تسهيلات ائتمانية بمبلغ (٢٥٠) مليون دولار للتبادل التجاري، وتم عقد مؤتمر القمة لرؤساء دول آسيا الوسطى في عام ١٩٩٢، وقد أكد

١- ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٧٨ – ٧٩.

٢- المصدر نفسة، ص٧٩.

الجانب التركي تطوير العلاقات في المجالات كافه بين هذه الدول وفي هذا المجال يذكر الرئيس (اوزال) "ان هذا التعاون هو من منفعة دول المنطقة وتسهم هذه العلاقة في بناء السلم والاستقرار، ومن شأنة جلب الرفاهية وخدمة المنطقة والسلم العالمي"[١] ومن ناحية أخرى تم التوقيع على إعلان أنقرة في العام نفسة الذي جاء في مقدمته إقامة الروابط الخاصة بين تركيا ودول آسيا الوسطى على أساس التاريخ المشترك واللغة والدين والثقافة، وأشار الإعلان إلى تشكيل مجموعات عاملة لانجاز مشروعات النقل والاتصالات، وتحسين التجارة والتعاون الاقتصادي، وتطوير الصناعة والنشاط الزراعي[٢].

وكان في مقدمة هذه الدول كازاخستان، إذ تم ابرام بروتوكول لتطوير أربعة حقول نفطية بين كازاخستان وشركة (Disler Burosu Birllesimis Muhen) في عام ١٩٩٢، وتم بناء (١٧) محطة قوة حرارية (Turk Petrol Anonım Or-tak)، وبالاشتراك مع مشروع شركة النفط الوطنية التركية التي أنجزت في تشرين الثاني عام ١٩٩٢ خمسة حقول نفطية، أما في المشاريع النفطية وقعت تركيا اتفاقية مع أذربيجان من خلال شركة النفط (TAPO) في آذار عام ١٩٩٣، وذلك لمد خط أنابيب لنقل النفط من باكو عاصمة أذربيجان إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط خط (باكو – تبليسي – جيهان) يؤمن لتركيا عوائد اقتصادية كبيرة[٣] (وهذا ماسوف نتناوله في الفصل الثالث).

١- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى «النموذج التركي»، مصدر سبق ذكره، ص٣٤ – ٣٥.

٢- المصدر نفسه، ص٣٤ – ٣٥.

٣- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى «النموذج التركي»، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

واستطاعت تركيا تأسس مجموعة من المنظمات الاقتصادية التي تضم فيها رجال الاعمال وتجار حكوميين وغير حكوميين أتراك مع نظراء لهم في دول آسيا الوسطى لتنسيق الجهود وبصورة مشتركة لتحقيق أفضل تعاون اقتصادي مع هذه الدول، فقد وقعا على اتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية مثل (اتفاقية نقل الغاز الطبيعي) عن طريق الأنابيب عبر الأراضي التركية ومن ثم إلى أوربا[1].

أما المنظمات الاقتصادية الإقليمية التي مارست تركيا من خلالها نشاطًا اقتصاديًا موسعًا مع دول آسيا الوسطى كان أبرزها:

أولًا: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO): تأسست منظمة التعاون الاقتصادي في عام ١٩٨٥ بدلًا من منظمة التعاون الإقليمي، وكانت تضم كل من (تركيا وإيران وباكستان)، لكن لم تكن يومًا ذات فاعلية الإ بعد ان استقلت دول آسيا الوسطى وأنضمت إليها، ومن الجدير بالذكر إن هذه الدول ترددت في الانضمام إلى هذه المنظمة لاعتبارات سياسية واقتصادية، إلاّ أن عصر التكتلات الاقتصادية من جانب، والدعم التركي للانضمام لهذه الدول من جانب آخر جعلها ترضخ وتنضم إلى هذه المنظمة.

ومارست هذه المنظمة نشاطاتها بفاعلية، وكان أبرز تلك النشاطات الاجتماع الذي عقد في يوم ١٥ شباط عام ١٩٩٢ خلال اجتماع كل من رئيس الجمهورية التركي (توركت اوزال) ورئيس وزراء باكستان (نواز شريف) ورئيس الجمهورية الإيراني السابق (علي هاشمي اكبر رفسنجاني) في طهران، إذ بادرت تركيا بطلب

١ـ عبد الرزاق مطلك فهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

انضمام دول آسيا الوسطى إلى هذه المنظمة، وأنضمت فعلًا كل من (أذربيجان، أوزباكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان) فيما منحت كازاخستان صفة مراقب[1].

وتهدف منظمة التعاون الاقتصادي إلى[2]:

توسيع التبادل التجاري بين أعضاء المنظمة.

تهيئة الظروف اللازمة لدعم النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية.

العمل على إزالة العوائق التجارية بين أعضاء المنظمة.

ثانيًا: منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (BSEC): استطاعت تركيا ان تنشأ منظمة البحر الأسود في ١ حزيران عام ١٩٩٢، والتي تضم كل من (تركيا، روسيا، أوكرانيا، اليونان، والبانيا، بلغاريا جورجيا، مولديفيا، كازاخستان، تركمانستان، قيرغيزستان، أوزباكستان، طاجيكستان، أرمينيا، أذربيجان، رومانيا، بلغاريا) وحققت تركيا نجاحًا ملحوظًا في العلاقات الاقتصادية من خلال ضم دول آسيا الوسطى.

وتسعى تركيا إلى تحويل البحر الأسود إلى منطقة تعاون، وتبادل للتجارة الحرة بين الدول المطلة على البحر الأسود أو المجاورة له، وبادرت تركيا بدعوة جميع دول آسيا الوسطى بالانضمام إلى هذه المنظمة من أجل تطوير التعاون الاقتصادي من جانب، وخلق حالة من التوازن، وذلك نتيجة إنشاء منظمة (بحر قزوين) من جانب آخر[3].

١ـ انظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠، وكذلك بشير العلاق، المعالم الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية والآفاق المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

٢ـ عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر نفسة، ص٥١ ـ ٥٢.

٣ـ عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة بين مطامع دول الجوار ومحاولات ←

وقد تطلعت تركيا إلى فكرة إنشاء هذه المنظمة لاعتبارات عديدة منها[١]:

المقومات الكبيرة والكامنة في بلدان دول آسيا الوسطى، ومنطقة البحر الأسود، لتعزيز المبادئ المتبادلة للتعاون الاقتصادي.

رغبة تركيا في الإسهام بعمليات منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وإنشاء مجال اقتصادي واسع.

ضمان الاستقرار والسلام لدول البحر الأسود، وان تقوم العلاقات الاقتصادية على أسس الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين الأعضاء، لغرض الوصول إلى درجة عالية من الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

الاعتراف بدور الحكومات لخلق أنموذج للتعاون، ولاسيما في حقل البنى التحتية لدول آسيا الوسطى.

الحاجة إلى تبني منهج مرن فيما يخص الجوانب المؤسسية، فضلاً عن احتواء خطة للتعاون مستندة إلى تنسيق الجهود للمنظمة باتجاه تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد بين الأطراف[٢].

وهذه المنظمة تسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار لأوربا، وقد صمم دور مؤسساتها بادراك لربط الدول الأعضاء بالسوق الأوربية[٣] فقد أشار الرئيس

← الهيمنة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٥١ – ٥٢.

1– Tomsug Bleda,"Blak Sea Economic Cooperation Region"Foreign policy,Vol. XVI. No: 102, Ankara , 1991,P 61

2– Ibid

3– Tansu Ciller,Turkish Foreign Policy In Its Dynamic Traidition ,Perception,Vol. No. 3,1993,P9

(سليمان ديميريل) بهذا الصدد حينما قال "أن المشروع يهدف إلى تطوير التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول دون تفضيل بينهما" وأضاف أيضاً "ان المنظمة تسعى لحل المشكلات في قطاعات النقل والاتصالات والزراعة والطاقة والسياحة وقضايا التلوث"[١] ومن خلال هذه المنظمتين فان موقع تركيا في أسواق هذه الدول أصبح مهماً، وهذا الأمر واضح وملموس، إذ إن تركيا أصبحت أكثر نشاطاً مقارنة بالأعوام ما بعد الاستقلال تجاه هذه الدول، لأن قدراتها التصديرية الحالية أكثر أهمية من قدراتها السابقة خلال مرحلة التسعينيات، ولأن علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع هذه الدول أصبحت أقوى من علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، على اعتبار إن هذه الدول سوقاً طبيعياً لتركيا[٢].

وبذلك فأن الدوافع الاقتصادية المتعددة لتركيا التي حاولت أن تحققها من خلال هذه الاتفاقيات والمنظمات الإقليمية تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الآتية[٣]:

إن التعاون بين تركيا ودول آسيا الوسطى يعد خطوه للتعبير عن تركيا بوصفها قوة إقليمية كبرى سياسياً واقتصادياً، ولاسيما التطور الذي تشهده تركيا في ثلاثة مجالات الزراعي (التنوع في المنتجات الزراعية) والصناعي (المدني، سيارات، مكائن، معدات) والعسكري بأسلحة متنوعة (دبابات، طائرات).

1– Sulyman Demirel,"Newly – Emerging Center",Turkish Review,Ankara,Winter. 1992. P14

٢– احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى «النموذج التركي»، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

٣– انظر: عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، التنافس التركي الايراني والافاق المستقبلية للعلاقات مع الجمهوريات المستقلة، دراسات تركية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد (٤)، ١٩٩٣، ص٦٥ – ٦٦، وكذلك: سرمد عبد الستار امين، تركيا والجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

تنويع الاختيارات الاقتصادية لتنشيط عجلة الاقتصاد التركي بما ينعكس على الميزان التجاري من ناحية، ويقلل من حجم التضخم النقدي.

أثارت المزيد من الاهتمام الغربي والشرقي بتركيا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وقدرة الاقتصاد التركي على الإيفاء بالالتزامات العضوية في السوق الأوربية المشتركة (EEC).

الإيحاء لحلف الناتو بان المدخلات الاقتصادية التركية المنظمة مع دول آسيا الوسطى ستكون معبرًا ستراتيجيًا لهذا الحلف عن طريق تركيا إلى هذه الدول سواء كان على المستوى العسكري أو الاقتصادي أو الأمني[1].

وتحاول تركيا أيضًا باشتراك هذه الدول إلى أن تضع علاقاتها الاقتصادية الخارجية في إطار متعدد الأطراف بحيث تكون الذراع التركية اليمنى ممتدة لتغطية البحر الأسود اقتصاديًا، وذراعها اليسرى ممتدة لتشمل دول آسيا الوسطى ودول منظمة (الايكو)، وترنو ببصرها نحو الجنوب والخليج العربي في الوقت نفسة الذي يمثل ذلك كله خطوات مضافة، وليست بديلة عن الانضمام التركي الرسمي للاتحاد الأوربي[2].

١- عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، المصدر نفسة، ص٦٦.

٢- المصدرنفسة، ص٦٥.

المطلب الثالث
الدوافع الثقافية والاجتماعية

لقد أدركت تركيا بعد استقلال دول آسيا الوسطى ومنذ وقت مبكر على أهمية العامل الثقافي والاجتماعي في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، لاسيما وان معظم سكانها ينحدرون في أصلهم من أقوام تركية ومعظمهم يتحدثون اللغة التركية أو أحد فروعها، باستثناء طاجيكستان التي تتكلم الفارسية[1]، وسعت تركيا لاستثمار الخصائص والروابط الدينية والثقافية والاجتماعية التي تجمع بين الشعب التركي مع شعوب آسيا الوسطى لتحقيق النفوذ التركي في هذه الدول، فكان لتركيا مجالات عدة للتحرك في المجال الثقافي من خلال تحويل اللغة والكتابة في هذه الدول، والتي كانت تقوم بالأساس على الأبجدية السيريلية والسلافية إلى الأبجدية اللاتينية التركية، علمًا إن اللغات المنتشرة في هذه الدول كانت تكتب بحروف عربية شأنها في شان لغة (البشتو والفارسية والتركية) قبل عهد الرئيس التركي السابق (مصطفى كمال أتاتورك)[2].

وفي بادئ الأمر أنشأت تركيا عددًا من المنظمات الإقليمية كان أولها (منظمة الوكالة التركية التعاونية الدولية (Turkish International Cooperation Agency) (TICA) التي ضمت دول آسيا الوسطى وأذربيجان، ومن خلال هذه المنظمة التي انعقد مؤتمرها التاسع في العاصمة التركية انقرة عام ١٩٩٣، وبمشاركة

١- انظر: محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، المصدر السابق، ص٢١٩، وكذلك انظر، ملوك حميد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

٢- ملوك حمد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

ممثلين لدول آسيا الوسطى، ودولة أذربيجان، وتم التوصل إلى وضع أبجدية موحدة مشتركة لهذه الدول، واختتم المؤتمر بالتوصل إلى وضع صيغة مشتركة لأبجدية تركية جديدة أطلق عليها اسم (الأبجدية التركية المشتركة)، وأصبحت اللغة المشتركة مكونة من (٣٤) حرف لاتيني تنطق بها كل من (أوزباكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، أذربيجان)[١]، ومن المتوقع ان كازاخستان سوف تخطو هذه الخطوة في إطار هذه المنظمة، أما طاجيكستان لم تشارك في المؤتمر، لأنها عارضت الانضمام لهذه المنظمة، بسبب قربها الحضاري والثقافي لإيران، ودعا الرئيس (اوزال) إلى تخليد ذلك اليوم وهو العاشر من آذار والاحتفال به في كل عام، واعتباره عيد اللغة للدول الناطقة باللغة التركية، وأنفقت تركيا على هذا المشروع (٨٠) مليون دولار، ويسعى هذا المشروع إلى خلق نوع من الانسجام والتوحيد في اللغة والدراسة، مما يسهل عملية الاتصال في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى.

وكان هناك ردود أفعال ومؤيدة ومعارضة لهذه الاتفاقية في أوساط الرأي العام التركي، إذ إن الاتجاه القومي في تركيا أيدها وباركها، وفي هذا المجال يقول الدكتور (سماع باردوتشو) الذي وقع الاتفاقية عن الجانب التركي في ١٦ تموز عام ١٩٩٣ "إن دول آسيا الوسطى التركية توصلت بملئ إرادتها إلى هذه الأبجدية ولم تمارس اية ضغوط عليها، حيث إن القيرغيز على سبيل المثال لا يستطيعون قراءة ما يكتبة الاوزبك بالكيرلية"[٢].

١- تعد أذربيجان الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية وبلهجة عثمانية قديمة، ويستخدمون الأبجدية التركية الأذربيجانية في الكتابة، لذا تسعى تركيا من خلال البرامج التلفزيونية إلى التقريب بين اللهجتين التركية والأذربيجانية.

٢- نقلًا عن: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، آسيا الوسطى صراع الأبجديات والمجتمع التركي، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

ويقول (ثروت تورغوت) نائب رئيس حزب العمل القومي، ردًا على الاتفاقية بقوله "ان حزب العمل التركي كان وراء ٣٤ حرفًا، وهذا سيغني اللغة التركية ولاضرورة لخوف الآخرين من ذلك، وان أشقائنا في دول آسيا الوسطى التركية لا يريدون وحدة الأراضي، بل وحدة اللغة والعرق والثقافة، لهذا السبب فان الأبجدية مهمة جدًا، وان هذا مفيد لتركيا من ناحية تشكيل سوق اقتصادي مشترك لها في هذه الدول، فضلًا انني لا استطيع ان أفهم لغة الأبجدية حزب الرفاه الإسلامي الخاصة به وسعيه لاعتماد اللغة العربية"[١].

أما فيما يتعلق بالاتجاه الإسلامي في تركيا فانه بالأساس كان ضد هذه الاتفاقية، وفي هذا الشأن يقول (فتح الله ارباش) العضو في حزب الرفاه سابقًا "ان الانتقال إلى الأبجدية اللاتينية في العشرينيات كان عملية إرغام لتركيا، وان لغة العلم القديمة لهذه الدول التركية هي العربية، سمر قند وبخاري مراكز إسلامية مهمة، ولكي يقطعوا هذه الدول عن ثقافتها وتراثها أرغموا من جانب الروس على استخدام الأبجدية الكيرلية، والآن يراد له الشيء نفسه مع الأبجدية اللاتينية، أننا إلى جانب استخدام الأبجدية العربية في كل دول آسيا الوسطى، تركيا نفسها يجب أن تنتقل إلى الأبجدية العربية، مع ان ذلك تأخر كثيرًا".

فضلًا عن ذلك أنشأت تركيا مؤسسة (Turksoy) عام ١٩٩٣ التي ضمت الدول (أذربيجان، تركمانستان، قيرغيزستان، أوزباكستان)، والدول الناطقة بالتركية التي تسعى إلى تطوير التعاون في المجالات الثقافية والتراثية وحماية القيم المشتركة[٢].

١- المصدر نفسة، ص٦٨.

2- Suat Beylur , OrtaAsya , Bağımsızlığın20’nciyılında (http://www. arti90dergi. com/ index. php/component/content/article/87 – master/orta – asya/87 – orta – asya – bagimsizliginin – 20 – yilinda)

وفي إطار هذه المنظمة بذلت تركيا مجهودها في هذا الجانب لتوسيع مجالات الاتصال، والتعاون الثقافي بينها وبين دول آسيا الوسطى من خلال:

حصول (١٠) آلاف طالب سنوياً من دول آسيا الوسطى والقوقاز على المنح الدراسية في تركيا في إطار ماسمي بـ (مشروع المنح الدراسية الكبرى)، والذي اطلقه الرئيس التركي (توركت اوزال)، وقد بلغ مجموع أعداد المنح الدراسية التركية إلى دول آسيا الوسطى في عام (١٩٩٧) إلى (٦٤٣٩) ألف، وفي عام ٢٠٠٢ تراجعت المنح الدراسية إلى (٢٧٥٧) بسبب توتر العلاقات (التركية – الاوزبكية) منذ عام ٢٠٠٠ لاتهام أوزباكستان تركيا بالإعمال المسلحة داخل العاصمة الاوزبكية، فضلاً عن المشاكل الداخلية أدى تراجع في أعداد المنح الدراسية بشكل كبير ينظر الجدول (١ – ٩).

٢- تعدد الوفود السياسية والاقتصادية والثقافية وتكثيف زيارات المدرسين والأساتذة الأتراك إلى تلك الدول.

تشغيل قنوات فضائية مرتبطة بالأقمار الصناعية (Turk Sat) تبث البرامج الثقافية والتعليمية والدينية باللغة التركية منذ عام ١٩٩٤ لإيصال الثقافة التركية إلى شعوب آسيا الوسطى[١].

تطوير وسائل الاتصال والنقل الجوي والبري بين اسطنبول وعواصم دول آسيا الوسطى.

١- انظر: عمار جفال، التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، المصدر السابق، ص٢٠، وكذلك: العلاقات التركية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الرابط:.(http://trtarabic.tv/ar/turkey – information/arabia/218 – 219. htm)

اهتمام الصحافة والرأي العام التركي يوميا، وبالتفصيل بدول آسيا الوسطى[١].

الجدول (١ – ٩) أعداد المنح الدراسية التركية لدول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٢)

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
أذربيجان	١٧٩٣	١١٦٩	٨١٥	٦٣٠	٦١٦
كازاخستان	١١٧٨	٧٧٥	٦٦٩	٦٢٥	٦١٧
قيرغيزستان	٨٠٤	٧٦٢	٨١٤	٧٢١	٦٩٩
أوزباكستان	٤٣٨	١٩٥	١٠	٦	٣
تركمانستان	٢٢٢٦	١٣٦٨	١١٨٦	٩٧٠	٨٢٢
المجموع	٦٤٣٩	٤٢٦٩	٣٤٩٤	٢٩٥٢	٢٧٥٧

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الأتي:

Lerne K. Yanik,the politics of educationa exchang Turkish education in Eurasia,eurrope – asia studies,vol. 56,No. 2 march,2004. p296

وكما أقدمت تركيا على عقد مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات في الجانب الثقافي مع دول آسيا الوسطى ومنها[٢]:

١- عمار جفال، المصدر نفسة، ص٢

٢- توفيق غانم، الانهيار السوفيتي والعالم، معهد الدراسات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١١٠ – ١١١

بروتوكول التعاون العلمي والثقافي والتربوي بين تركيا وقيرغيزستان، وقد ابرم هذا البروتوكول في انقرة عام ١٩٩١.

اتفاقية التعاون الثنائي (التركية – القيرغيزية) في المجلات الثقافية والعلمية والفنية، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في العاصمة (بشكيك) عام ١٩٩١.

اتفاقية التعاون بين جامعة ايجة (التركية) ومعهد (ايسك كول) القيرغيزي، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في (بشكيك) عام ١٩٩١[1].

اتفاقية افتتاح جامعة العلوم التركية في قيرغيزستان بالتعاون مع تركيا، وتم التوقيع في بشكيك عام ١٩٩٢.

بروتوكول التعاون بين جامعة انقرة وجامعة (اوشي) القيرغيزية في المجالات الأكاديمية والثقافية والعلمية، وتم إبرام هذا البروتوكول في بشكيك عام ١٩٩٢.

اتفاقية التعاون (التركي – الاوزبكي) في مجالات التعليم الابتدائي، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في العاصمة (طشقند) عام ١٩٩٢[2].

بروتوكول التعاون الثنائي بين جامعة (انقرة) وجامعة (طشقند) الرسمية في المجالات العلمية والثقافية، وتم إبرام هذا البروتوكول في (انقرة) عام ١٩٩٢.

١– ناهض محمد صالح، التنافس التركي الايراني في الجمهوريات الاسلامية المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٤٢.

٢– المصدر نفسة، ص١٤٢.

اتفاق التعاون العلمي بين جامعة طشقند للعلوم الاقتصادية الرسمية وجامعة مرمرة التركية في مجالات البحوث والدراسات والتعليم والتدريب، وتم التوقيع الاتفاق في مدينة (اسطنبول) عام ١٩٩٢.

اتفاقية التعاون الثنائي بين وزارة التربية التركية ومؤسسة التعليم الديني في تركمانستان في مجالات التعليم الديني والشؤون الدينية، وتم التوقيع في (انقرة) عام ١٩٩١.

١٠– اتفاقية التعاون بين جامعة أزمير التركية وجامعة عشق آباد الرسمية في المجالات العلمية والثقافية، وقد تم التوقيع في مدينة (أزمير) عام ١٩٩٢[1].

وفي إطار العلاقات بين وزارة التربية والتعليم التركية أنشأت عدد من المراكز العلمية والمدارس والجامعات مع دول آسيا الوسطى، والتي عدتها تركيا وسيلة من وسائل التقارب والاندماج في المجالات السياسية والاقتصادية مع شعوب آسيا الوسطى، ينظر الجدول (١ – ١٠).

الجدول (١ – ١٠) التعاون الثقافي والعلمي بين تركيا ودول آسيا الوسطى

الدولة	اسم المشروع (مدرسة/مركز)	سنة الإنشاء	عدد الطلاب
كازاخستان	جامعة الحاج احمد يسوي الدولية في العاصمة (إستانا)	١٩٩١	٣٩٠
	مركز التعليم والتدريب التركي في العاصمة (إستانا)	١٩٩٦	١٧٩
	مركز التدريب المهني المشترك (الماتا)	١٩٩٦	٩٤٣٠

١– ملوك حميد محمد، اثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢

اذربيجان	المدرسة الثانوية المهنية في باكو	١٩٩٣	٤١٠
	مركز التعليم والتدريب التركي في باكو	١٩٩٤	٨١
	المدرسة الابتدائية التركية في باكو	٢٠٠٠	٨٥٦
تركمانستان	المدرسة الابتدائية التركية في العاصمة (عشق آباد)	١٩٩٣	٧١٣
	مدرسة الأناضول التركية	١٩٩٣	٢٤٧
	مركز التعليم والتدريب التركي في العاصمة (عشق آباد)	١٩٩٣	٢٧٤
	مركز التدريب المهني المشترك (اسطنبول)	١٩٩٦	١٨٦
قيرغيزستان	مركز التعليم والتدريب التركي في العاصمة (بشكيك)	١٩٩٢	٢٨٩
	المدرسة الثانوية المهنية التركية – القيرغيزية	١٩٩٢	١٨٧
	المدرسة الثانوية العليا التركية (الأناضول)	١٩٩٣	١٤٥٥
	جامعة ماناس الدولية في العاصمة (بشكيك)	١٩٩٥	١٨٠
	المدرسة الابتدائية التركية في العاصمة (بشكيك)	١٩٩٩	١١٨٥
أوزباكستان	المدرسة الابتدائية التركية في العاصمة (طشقند)	١٩٩٣	٢٨١

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– T. C. Milli Eğitim Bakanlığı, Türk Cumhuriyetleri ile Türk Akraba Topluluklarında Bulunan Eğitim Öğretim Kurumlarının Öğrenci Sayılarının Dağlımı tablosundan tarafımca düzenlenmiştir (http://yeogm. meb. gov. tr/istatistik/og_sayisal. html)

2– Yüksel Kavak,Türkıyenın Türk Cumhurıyetlerı,Türk ve akraba topluluklarına yönelık Eğıtım Polıtıka ve uygulamaları,Hacettepe,Üniversitesi Eğitim Fakültesi Dergisi,2001,s. 95

وعبر الرئيس التركي السابق (سليمان ديميريل) في اجتماع رؤساء دول آسيا الوسطى عام ١٩٩٤ عن اهتمام تركيا بمنطقة آسيا الوسطى بقوله "لقد كان هناك شعراء عظام أمثال حاجي بكطاش وجلال الدين الرومي، والجميع يعلم إن قبيلة أو عشيرة تركمان هي التي أسست الدولة السلجوقية وقبيلة (قاي بويو) أسست الدولة العثمانية في آسيا الوسطى، صحيح إن هذه الدول ليست على درايه كاملة بهذا العالم التركي، لكن تشكلت ثقافة وحضارة تركية أخذت مكانها بين الثقافات الفارسية والعربية والصينية، وعلى الرغم من ذلك ان هناك إمبراطورية ثقافية مشتركة، ومن ثم على الإنسان التركي ان يفكر مليًا)[١].

وإن علاقة تركيا الأخوية المتأصلة مع الأصول العرقية مع تركمانستان قوية جدًا، إذ نرى أن الرئيس التركماني الأسبق (صبار مراد نيازوف) في أثناء زيارته لتركيا عام ١٩٩٤ بالقول"ان الشعبين التركي والتركماني يتقاسمان اللغة نفسها والتاريخ والفلكلور والأدب"[٢].

١– سعد عبد المجيد، اهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

٢– نقلا عن: عبد الجبار عبد مصطفى، التنافس التركي – الايراني والافاق المستقبلية للعلاقات مع الجمهوريات المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٧٨ – ٧٩.

ويعد (مؤتمر أتاتورك الدولي) الذي يعقد سنويًا ودوريًا في هذه الدول أحد الجسور الثقافية في مجالات بعث اللغة والأدب والشعر التركي، ويؤدي مركز أبحاث أتاتورك والجمعية التاريخية ومعاهد التاريخ في الجامعات التركية دورًا مهمًا في بعث الحركة القومية التركية[١].

وعلى الرغم من إن الأتراك كانوا حذرين في تركيزهم على الجانب الإسلامي في خطابهم السياسي حيال هذه الدول تماشيا مع فلسفة أتاتورك (العلمانية) إلاّ أنهم اندفعوا نحو هذه الدول من خلال التركيز على العامل الديني كون ان معظم هذه الدول تدين بالديانة الإسلامية، وهناك أراء في هذا الشأن تقول " يجب على الأتراك استثمار العامل الديني المشترك بين هذه الدول، وكسب رضا شعوب دول آسيا الوسطى، وهذا يعني ان الإسلام أهم قاعدة للتضامن مع شعوب المنطقة[٢].

وأصبح الإسلام النجم المضيء في جميع الأزمان في حين أشار آخرون إلى ان تركيا أصبحت منارة لأكثر من مليار مسلم، وقد أكد رئيس دائرة البلقان وآسيا الوسطى (بلال شمشيز) "إن الأتراك آبان الدولة العثمانية يطلقون على أنفسهم بـ (العثمانيون)، وكان أقوام آسيا الوسطى تَطلق على نفسها تسمية ترك (Turk)، لذا يمكن القول بإن هذه الشعوب تركية مسلمة)[٣].

نتيجة ذلك أنشأت تركيا (مجلس الشورى الإسلامي) تحت إشراف رئاسة الشؤون الدينية التركية، ويعقد مؤتمرًا سنويًا في تركيا للبحث والتنسيق في القضايا

١- جلال عبد معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٢٧٦.

٢- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى...، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٣- المصدر نفسه.

الإسلامية المشتركة، كما قامت تركيا بإنشاء عدد من الجوامع في هذه الدول، وقامت بطبع وتوزيع الكتب الدينية على تلك الدول[١].

وقد توسعت دائرة الاتصالات بين تركيا وآسيا الوسطى، وكانت أولى الخطوات بهذا الاتجاه في عام ١٩٩٥ بتأسيس وكالات الأخبار المتحدة للدول الناطقة بالتركية (NAUTSO) في انقرة، ولقد كان للوكالة التركية الدولية TICA))، ومنظمة اليونسكو دور فعال في دعم وتأسيس هذه الوكالة، ولقد أبرمت تركيا بروتوكول للتعاون الثنائي بين مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية ونظيرتها القيرغيزية في عاصمتها بشكيك، وفي العام نفسه وقعت تركيا على اتفاق التعاون الثنائي بين وكالة أنباء الأناضول التركية، ووكالة (UZTAC) الاوزبكية في العاصمة انقرة، أيضًا وقع اتفاق التعاون الثنائي بين مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية ونظيرتها التركمانية في عاصمتها (عشق آباد)[٢].

أما التعاون في مجال الصحافة فقد أقامت تركيا مشاريع متعددة لإصدار الكتب والمجلات والصحف كصحيفة الزمان ومجلة الدراسات (الأوربية – الآسيوية) العائدة لوكالة (TIKA)، وتشكيل منظمات مشتركة للطبع والنشر والإعلام، وتأسيس اتحاد كتاب العالم التركي، ومنظمة العالم التركي للثقافة والتعليم[٣].

وتركز الأوساط السياسية والثقافية في تركيا على عامل القرابة اللغوية والتاريخ المشترك بين هذه الشعوب، وان إحياء التراث اللغوي التركي وتطويره يشكل عاملاً

١- سعد عبد المجيد، أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية في القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٩٢

٢- ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

٣- علاء السيد عبد العزيز، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٥٩٢.

ضرورياً لخدمة الطموحات التركية تجاه المنطقة، بل السبيل الأقرب لأي شكل من أشكال التضامن أو التنظيم الإقليمي الواقعي بين تركيا وآسيا الوسطى"[١].

ويمكن القول، إن الميراث والتاريخ المشترك والعميق لهذه الشعوب يبقى في أي لحظة تاريخية مناسبة، فالاستقطاب الثقافي واللغوي الذي تتمتع به تركيا قوي جداً مع دول آسيا الوسطى.

١- عمار جفال، التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

الخلاصة

يمكن القول إن منطقة آسيا الوسطى تتمتع بموقع جغرافي متقدم ضمن منطقة اوراسيا، مما جعل منها منطقة ذات أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية بالنسبة للدول المتنافسة عليها في آسيا الوسطى، والتي تريد وبشكل أو بآخر فرض السيطرة عليها وزعامة المنطقة، فضلاً عن ذلك إن التركيبة السكانية المعقدة التي تتميز بها دول آسيا الوسطى، جعل من احتمالات الصراع والحروب الأهلية من الاحتمالات الواردة أيضاً، إذ إن هذه الدول في فترة الحكم السوفيتي كانت تحكم من قبل الروس، ولكن بعد الاستقلال أصبح تأثير الروس ضعيف جدا، بسبب هجرة أعداد كبيرة منهم إلى روسيا والدول المجاورة.

كما ان مسالة عدم الاستقرار الداخلي في بعض دول آسيا الوسطى، والدول المجاورة لها مثل أفغانستان وباكستان ألقت بضلالها على ستراتيجيات الدول المتنافسة، فضلاً عن القدرات النووية لكازاخستان التي زادت من أهميتها الإستراتيجية، والقدرات الاقتصادية التي من المحتمل ان تكون نمراً آسيويا جديدا تظهر على الساحة الآسيوية بأهميتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، والتي من شأنها أن ترفع من أهمية المنطقة، إذ إن تركيا تدرك أهمية المنطقة في جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، التي تعدها جزء لا يتجزء من العالم التركي

الممتد من البحر الادرياتيكي إلى حدود الصين، كما تشكل بمجملها قوة إقليمية، فضلاً عن ان تركيا تحاول السيطرة ومنع الحركات الإسلامية (المتطرفة) التي تهدد الأمن الاقتصادي والسياسي لدول آسيا الوسطى ولتركيا، مما قد ينعكس سلباً على الطموحات الإستراتيجية التركية الكبرى في هذه المنطقة.



الفصل الثاني

التنافس الإقليمي والدولي في آسيا الوسطى






تمهيد

لقد كان للخصائص التي تتمتع بها دول آسيا الوسطى لها الأثر الكبير في ازدياد حدة التنافس بشقيه الإقليمي والدولي، وكان للأهمية الاقتصادية والسياسية والموقع الجغرافي اثر في تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف فيما بين الأطراف المتنافسة على هذه المنطقة، ولتظهر لعبة كبرى جديدة وفي عصر جديد.

إن المتنافسين على هذه المنطقة يختلفون فيما بينهم من حيث القدرات وقوة التأثير، ولكنهم يدركون جيداً إلى حد كبير أهمية المصالح وحجمها ونوعيتها لكل طرف من الأطراف المتنافسة، كما ان التنافس على هذه المنطقة هو تنافس اقتصادي بالدرجة الأولى، فضلاً عن جوانبه الأخرى الأمنية والعسكرية، ولايمكن أن ننسى ما تعانيه دول آسيا الوسطى من مشاكل داخلية تثار بين حين وآخر متمثلة بمشكلة الأقليات الاوزبكية في قيرغيزستان، ومشاكلها الخارجية مثل الصراع (الاذري – الارمني) على إقليم (قرة باغ) الاذري، وأوضاع الدول المجاورة (أفغانستان وباكستان)، والتي قد تكون هذه المشاكل في بعض الأحيان دافع ومبرر للتدخل في هذه الدول عبر المؤسسات الرسمية أو التدخل المباشر من قبل الدول التي لها نفوذ واسع، كما إن الأطراف المتنافسة يختلف كل واحد عن الآخر، فالقوى الإقليمية تختلف عن القوى الدولية بكثير من الخصائص كالقرب الجغرافي والتداخل الاثني، فضلاً عن ذلك

ان هناك حقيقة مهمة وهي على الرغم من طبيعية العلاقات المتنوعة فيما بين القوى الإقليمية ودول آسيا الوسطى، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حد الارتباط بمعاهدات والتزامات فيما بينها، إلاّ أن التأثير الأقوى يأتي من القوى الدولية الفاعلة في تلك الدول، فمثلاً لا يمكن مقارنة التأثير (الروسي – الصيني – الأمريكي)، بالتأثير (الإيراني – الإسرائيلي) في المنطقة، والتي أثرت بشكل واضح كداعمة أو كابحة في التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى.

وعليه يتناول الفصل الثاني: التنافس الإقليمي والدولي في آسيا الوسطى وفي إطار مبحثين اختص المبحث الأول: التنافس الإقليمي في دول آسيا الوسطى، متناولاً ثلاثة مطالب، المطلب الأول: اسرائيل، والمطلب الثاني: إيران، والمطلب الثالث: الصين، أما في المبحث الثاني سوف نتناول، التنافس الدولي في دول آسيا الوسطى، وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية، أما المطلب الثاني: روسيا الاتحادية.

المبحث الأول
التنافس الإقليمي في دول آسيا الوسطى

مع اقتراب التفكك النهائي للاتحاد السوفيتي ككيان سياسي وجغرافي أواخر عام ١٩٩١، اشتد تنافس محموم على منطقة آسيا الوسطى، أفصح عن تطلعات مختلفة، بررتها الدول الإقليمية عبر دوافعها السياسية والاقتصادية والتاريخية، مما شكل محوراً رئيساً يقف إزاء التطلع التركي تجاه دول آسيا الوسطى، ويؤثر بشكل أو بآخر على مدى جدوى ومكاسب التوجهات التركية بشقيها السياسي والاقتصادي مع دول آسيا الوسطى، وفي ضوء هذا المبحث سوف نتناول ثلاثة مطالب، اختص المطلب الأول: اسرائيل، والمطلب الثاني: إيران، والمطلب الثالث: الصين.

المطلب الأول
(إسرائيل)

مثلت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي البداية الحقيقية لتغلغل (إسرائيل) في دول آسيا الوسطى والقوقاز ضمن صراع المصالح، وبسط النفوذ وإحكام السيطرة على الدول الإسلامية، إذ تعد هذه الدول امتداداً طبيعياً للعالم الإسلامي وعمقه الاستراتيجي، لذلك عملت (إسرائيل) على التغلغل والسيطرة على ثرواتها ولاسيما ثروات بحر قزوين، ومنذ الأيام الأولى من استقلالها وضعت (إسرائيل) أهدافها تجاه تلك الدول وهي:

أولًا: الأهداف الأمنية والسياسية

لاشك ان (إسرائيل) تستند في تحركها نحو دول آسيا الوسطى إلى الاعتماد، وبدرجة كبيرة على علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ نشأتها فأن إسرائيل يتملكها على الدوام هاجس العزلة الدولية وحاولت منذ ذلك الحين عبر محاولات دؤوبة على فك عزلتها السياسية، والحصول على كسب الشرعية إقليميًا ودوليًا، وكان لابد من ان تجد في دول آسيا الوسطى ساحة للمصالح الجديدة تمكنها في تحقيق جزء من هذا الهدف، فقدمت نفسها نموذجًا مقبولاً للعون والمساعدة لهذه الدول[1].

فعلى المستوى الدبلوماسي والسياسي، سارعت (إسرائيل) بالاعتراف بدول آسيا الوسطى كافة بعد استقلالها إقامة علاقات دبلوماسية معها، وذلك بعد الزيارات المتكررة التي قام بها السفير الإسرائيلي في روسيا (اريية ليغي) إلى هذه الدول في عامي (١٩٩١ - ١٩٩٢) ثم تبعها تبادل زيارات لكبار المسؤولين من الطرفين، فقد زار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (إسحاق رابين)، ووزير الخارجية (شمعون بيريز) عام ١٩٩٣ دول آسيا الوسطى[2]، وفي العام نفسه قام رئيس قيرغيزستان (عسكر اكاييف) بزيارة إلى إسرائيل، وأكد خلالها "ان أوزباكستان تعلق آمالاً كبيرة على هذه الزيارة، ونأمل في جذب رؤوس أموال إسرائيلية كبيرة للاستثمار في قيرغيزستان" ثم تبعة الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان نزار باييف) بزيارة (إسرائيل) في عام ١٩٩٥ مع عدد كبير من الدبلوماسيين ورجال الإعمال الاقتصاديين[3].

١- ظافر ناظم سلمان، الولايات المتحدة وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، بغداد، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، تشرين الأول، ٢٠٠٠، ص١٢٠.

٢- نقلاً عن: شذى فاضل سعود، آسيا الوسطى واللعبة الكبرى، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٦٨٦)، ص٥.

٣- المصدر نفسه.

وتسعى (إسرائيل) في توجهاتها هذه للحصول على اعتراف من لدن الدول الإسلامية غير العربية، فضلاً عن عرقلة العلاقات فيما بين دول آسيا الوسطى والدول العربية، ونجحت في ذلك بعد ان أهمل العرب هذه الدول بعد استقلالها، بسبب ضعف الإمكانات (الدبلوماسية والاقتصادية).

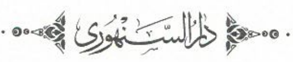
وان ضمان هجرة اكبر عدد من اليهود من (إسرائيل) إلى هذه الدول يعد هدفًا أساسيًا ومساعدًا في الوقت نفسه في دعم التوجه الإسرائيلي إلى دول آسيا الوسطى، والذي يتواجد قرابة (١٠٠) ألف يهودي في أوزباكستان، و(٢٠) الف يهودي في طاجيكستان ومثله في تركمانستان[1].

وقد اتفق وزير خارجية (إسرائيل) (شمعون بيريز) في أثناء زيارته في أيلول عام ١٩٩٥ لأوزباكستان على أن تسمح السلطات الاوزبكية بمغادرة (٥٠٠) مواطن إسرائيلي شهريًا من هذه الدول مع تسهيل إجراءات سفرهم إلى تلك الدول، وهذا يعد جوهر الحركة الصهيونية وسر بقاءها في تلك الدول، وان استخدام (إسرائيل) حجة الأقلية اليهودية في آسيا الوسطى هدفت من وراءها جعل تلك الأقلية عنصر ارتباط ومراقبة خاصة لمصالح إسرائيل للتعرف عن كثب على مجريات الأحداث في دول آسيا الوسطى[2].

أما أهم الأهداف الأمنية التي كانت وراء اندفاع (إسرائيل) وبشدة نحو دول آسيا الوسطى، كان أهمها منع الدول العربية والإسلامية من الحصول على تقنية

١- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة المسلمة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

٢- رواء زكي الطويل، الغايات والمكاسب الصهيونية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (١٦)، ٢٠٠٢، ص١٩١.



الأسلحة النووية المتواجدة في هذه الدول، فضلاً عن ذلك ان إسرائيل باهتمامها في هذا الجانب تحاول ان تحقق أهداف أخرى منها[١]:

الحصول على اكبر قدر ممكن من القدرات النووية الموجودة في كازاخستان وطاجيكستان

إبعاد الدول الإقليمية المتنافسة على آسيا الوسطى، ومنعها من الحصول على القدرات التي تمتلكها دول المنطقة، لأن وصول هذه الأسلحة النووية يشكل خطراً مباشراً على (إسرائيل)، كما يؤكد ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي السابق (موشيه ارينز)[٢].

لذلك سعت (إسرائيل) إلى تطوير علاقاتها مع كازاخستان وطاجيكستان بالدرجة الأولى للحصول على المواد أو الوقود النووي، فقامت إسرائيل عام ١٩٩٩ بشراء واحدة من اكبر معامل اليورانيوم في كازاخستان ونجحت في نقل عدد كبير من علماء الاتحاد السوفيتي (سابقًا) إلى العمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، واستطاعت (إسرائيل) إقامة علاقات مع أنظمة الحكم وكبار رجالات الأحزاب الشيوعية الموالية لإسرائيل في دول آسيا الوسطى لشراء التقنية الصناعية المتقدمة والمفكرين والعلماء بالأموال الإسرائيلية[٣].

وتسعى (إسرائيل) إلى تحقيق لدولتها الشرعية الدولية، وترسيخها عبر الدخول في علاقات تعاونية واسعة مع دول آسيا الوسطى، كما ان ما تحتاجه (إسرائيل) هو بناء

١ـ كريم سيد كنبار، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية، بغداد، مركز بحوث الجمهورية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢)، ١٩٩٣، ص٤٨.

٢ـ المصدر نفسه.

٣ـ شذى فاضل سعود، آسيا الوسطى واللعبة الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص٥.

الثقة، وتطوير علاقاتها الخارجية في مجالات متعددة فضلاً عن أن التعامل السياسي الإسرائيلي مع دول المنطقة من شأنه أيضا ان يسهل حصولها على الشرعية الدولية وضمان أهليتها في المجتمع الدولي لاسيما أنها تدخل في هذه المنطقة كطرف مانح للمساعدات الإنسانية فالشرعية السياسية الواقعية هي التي سوف تخدم المصالح العليا لإسرائيل[١].

إن النفوذ الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى لم يتوقف عند حد إقامة العلاقات الدبلوماسية، وإنما تعدى ذلك محققًا التقارب السياسي بين إسرائيل وشعوب المنطقة، وتحقيق التقارب في وجهات النظر السياسية، وخلال الاجتماع في آب عام ١٩٩٧ أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (بينيامن نتنياهو) في العاصمة الأذربيجانية (باكو) "إننا شعبان عريقان حققنا الاستقلال وأمامنا مهمة كبيرة في تحقيق التطور السياسي والاقتصادي في بلدنا"[٢].

وبعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، والحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان أصبحت (إسرائيل) شريك قوي وفاعل مع دول آسيا الوسطى، فبعد الأحداث استغلت (إسرائيل) مسألة (مكافحة الإرهاب) لإثبات قدراتها العسكرية والاستخباراتية لدول المنطقة[٣]، وشاركت (إسرائيل) في غالبية قمم دول آسيا الوسطى، ودأبت في حرصها على أن تقوي نفوذها في أعماق دول آسيا الوسطى من خلال المشاركة في النشاطات السياسية التي رأت فيها وسيلة

١ـ كريم السيد كنبار، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٢ـ جاسم يونس الحريري، التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية، بيروت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص٨٠.

٣ـ محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

مجدية لتقوية علاقاتها مع دول المنطقة، على سبيل المثال حضر النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي (شمعون بيريس) آنذاك قمة دول آسيا الوسطى في كازاخستان التي عقدت في حزيران ٢٠٠٦[١]، وعمدت (إسرائيل) إلى متابعة حركات ونشاطات الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى وأفغانستان ولاسيما الحركة الإسلامية في أوزباكستان وحزب التحرير، لأنها رفضت الوجود الإسرائيلي ودعت إلى ضرب مصالح (إسرائيل) في المنطقة، ومن جانب آخر أخذت (إسرائيل) تثير هاجس هذه الحركات وعدتها مصدر تهديد للمصالح الغربية وللوجود الغربي في المنطقة، وفي هذا المجال سخرت إسرائيل علاقاتها مع تركيا آنذاك لصالح تسهيل عملية نفوذها في دول آسيا الوسطى، وقامت باستثمار علاقاتها القوية مع تركيا في فتح الطريق أمامها إلى العمق الآسيوي، كون إن تركيا تمتلك علاقات متميزة عن غيرها مع دول آسيا الوسطى، بالمقابل شجعت (إسرائيل) تركيا في توجهاتها إلى تقوية نفوذها في المنطقة مقابل كبح النفوذ الإيراني من أجل منع تنامي الحركات الإسلامية الموالية لإيران[٢].

ولكن اختلف الأمر عما كان عليه سابقًا فبعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ رأت تركيا ان النفوذ الإسرائيلي بدأ يتسع اقتصاديًا وسياسيًا في هذه الدول، مما يشكل تهديدًا خطيرًا وواضح على المصالح الاقتصادية التركية في تلك الدول كونها جزء من العالم التركي، وتأمل (إسرائيل) في الوقت الحاضر أن تفتح تركيا الطريق أمامها بشكل كبير إلى هذه الدول مقابل فتح الطريق التركي للولوج، والتأثير في القضية الفلسطينية بالذات، وهذا يعد أمرًا مستحيلاً وصعب في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، ويرى الأتراك انه يجب

١– جاسم يونس الحريري، المصدر نفسة، ص٨٠.

٢– رواء زكي الطويل، الغايات والمكاسب الصهيونية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

الحفاظ على وحدة دول آسيا الوسطى وإبعاد النفوذ الإسرائيلي عنها وهذا ما صرح به قادة حزب العدالة والتنمية[١].

وتدرك (إسرائيل) جيدًا وكما تؤكد مراكز أبحاثها على "إن تنامي العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى، ان لم يؤد إلى أن تصبح هذه الدول حليفة لإسرائيل فعلى الأقل لن تكون عدوة لها لاسيما عقب صعود الحركات الإسلامية اثر ثورات الربيع العربي في كثير من الأنظمة في الشرق الأوسط وتعد منطقة آسيا الوسطى عمق ستراتيجي لإسرائيل، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشريط لها إطلالة امنية وعسكرية، لاسيما على أوزباكستان[٢].

وتطمح (إسرائيل) بأن تجعل تلك الدول ظهيرًا ستراتيجيًا لها، وجاء ذلك تعبيرًا عن الطرح الذي جاء به بعض الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون في ربط أمنهم بدول آسيا الوسطى ذي الخاصية الجيوستراتيجية ومن ثم دخول تلك الدول في نطاق (الظهير الاستراتيجي) لإسرائيل، وفي هذا الإطار صاغ خبرائها نظرية تسمى بـ (ماوراء الأفق) لتكون محور ستراتيجي لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين بضرورة خلق نفوذ في المناطق النائية عن حدود جوارها القريب تحسبًا لمجابهة التهديدات المستقبلية[٣].

١– نقلًا عن: أمنية سالم، الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى، «خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي في آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل، على الرابط.(http://www.asiaalwsta. com/bookdetails).

٢– المصدر نفسة.

٣– محمد رفعت الإمام، الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز، «اللعب على المتناقضات»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، المجلد (٣٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٢٨.

ثانيًا: الأهداف الاقتصادية

تسعى السياسية الخارجية الإسرائيلية بعد انتهاء الحرب الباردة في أحد جوانبها إلى كسر العزلة الاقتصادية إلى جانب السياسية التي تعاني منها (إسرائيل) مع دول آسيا الوسطى عن طريق مد شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، ولاشك فيه ان تلك الدول تشكل أهمية كبيرة في الإدراك الإسرائيلي من الجانب الاقتصادي عدتها من ناحية دول حديثة النشوء لا تمتلك محددًا واضحًا للخروج من أزمتها الاقتصادية باستثناء الحديث عن اقتصاد السوق كأساس لحل المشاكل الاقتصادية القائمة، وشرعت بتنسيق عدد من العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى لتأمين المواد الأولية الرخيصة لصناعات الاقتصاد الإسرائيلي وحققت (إسرائيل) ذلك عن طريق توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك، وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في المجالات الزراعية والخدمية واستكشافات النفط والغاز الطبيعي[١].

ففي عام ١٩٩٢ استطاعت (إسرائيل) وكازاخستان التوصل إلى اتفاق "التعاون التجاري الكبير" الذي عقد بينهما، والذي يسمح لإسرائيل تصدير السلع والمواد الغذائية إليها مقابل الحصول على المواد الخام، والعمل على بناء مشاريع مشتركة لبناء قاعدة للصناعات المتطورة، وخصصت (إسرائيل) في عام ١٩٩٣ مساعدات مالية لكازاخستان بقيمة (٤,٥) مليون دولار، ولتزويدها بمواد وآليات زراعية متطورة[٢].

١- كريم السيد كنبار، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٢- قيس محمد نوري، التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، نشرة دراسات الجيزة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (٨٨)، ١٩٩٥، ص٥٦.

وإذ نظمت إسرائيل في العاصمة الاوزبكية (طشقند) أول مؤتمر اقتصادي مشترك بين (إسرائيل) ودول آسيا الوسطى في آذار عام ١٩٩٢ من أجل وضع الخطط والمشاريع، وتقديم المساعدات الاقتصادية، كما قام الرئيس الاوزبكي (إسلام كريموف) بزيارة (إسرائيل) في عام ١٩٩٢، واتفق مع عدد من رجال الإعمال الاقتصاد اليهود على تطوير التعاون بين البلدين في مجالات الري والزراعة والاتصالات والسياحة، وتدريب الكوادر الاوزبكية، وتنفيذ برامج التعاون التقني والتكنولوجي من أجل تهيئة مستلزمات بناء الاقتصاد الاوزبكي للانتقال إلى اقتصاد السوق[١].

ثم تبعة الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان نزار بايبف) بزيارة إلى (إسرائيل) في عام ١٩٩٥ ليبحث سبل التعاون الاقتصادي، وبموجبها تم توقيع على أربع اتفاقيات مع شمعون بيريز للتعاون الثنائي في قطاع الصحة والتعليم وحماية الاستثمارات والبيئة، وأكد ان بلاده ترغب في تطوير مواردها الطبيعية الكبيرة، وان إسرائيل تسهم بطريقة فاعلة في تنمية الاقتصاد الكازاخي، ورافق نزار بايبف مئات رجال الأعمال والمسؤولين الاقتصاديين، وقدم البنك الإسرائيلي (هابوعليم)، والذي يعد من اكبر البنوك الإسرائيلية تسهيلات ائتمانية قيمتها (١٢,٧٥) مليون دولار، لبناء مصفاة نفط في شمال غرب كازاخستان، فضلًا عن ذلك قامت (إسرائيل) ببناء المعامل والشركات التي تعمل برؤوس أموال إسرائيلية في هذه الدول، وتصدير حاصدات جني القطن إلى كازاخستان، وتسويقة إلى الأسواق المحلية والخارجية، وأعربت

١- محمد يوسف احمد، الكتلة الأكثر أثارة في التوازنات الجديدة، «إسرائيل إلى عمق آسيا الوسطى من الباب الخلفي، على الرابط.(www. albayan. com. ae)

كازاخستان عن رغبتها في الحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للصناعات التحويلية الحديثة لزراعة القطن والمحاصيل الأخرى من (إسرائيل)[1].

ولقد حظي القطاع الزراعي في دول آسيا الوسطى باهتمام استثنائي في التوجه الإسرائيلي، ذلك لأن هذا النشاط يشكل نسبة رئيسة في النشاط الاقتصادي لهذه الدول، وعرضت إسرائيل خدماتها في استغلال التقنيات الزراعية ومشاريع الري، وإقامة التعاونيات الزراعية (الموشاف) التي تشكل حل وسط بين المزارع التعاونية السوفيتية والمزارع الفردية، ويؤكد (شمعون بيريز) "ان إسرائيل مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف تلك الدول ويجب ان نساعد بعضنا البعض من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية"[2].

هذا المسعى الإسرائيلي دفع دول المنطقة إلى أن تتعايش مع الوجود الإسرائيلي من أجل تطوير إمكانيتها الاقتصادية لحاجتها الماسة للنموذج الاقتصادي الإسرائيلي[3]، وكذلك الحال مع تركمانستان وقيرغيزستان التي وقعت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون في مجال الطاقة، أما مع طاجيكستان سارعت الحكومة الطاجيكية لتوقيع العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي مع إسرائيل في مجال الزراعة وتقنيات الري، وفي عام ١٩٩٢ صرح (ليونيد ليغيش) وهو يهودي الأصل ومستشار الرئيس القيرغيزي ومنسق العلاقات الاقتصادية بين البلدين بأن إسرائيل

١- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، نشرة تقديرات ستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠) كانون الأول، ١٩٩٦، ص٥٢.

٢- نقلًا عن: شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤)، ص١٣٧.

٣- خلدون ناجي معروف، مصر والجمهوريات الإسلامية، مركز بحوث الجمهورية، نشرة الدراسات الدولية، بغداد، العدد الثاني، السنة الثانية، آذار، ١٩٩٣، ص٤٤.

خصصت (٤٠) مليون دولار لتقديم قروض إلى قيرغيزستان لتمويل مشاريع استثمارية ضخمة فيها[1]، وفي كانون الثاني عام ١٩٩٣ عقدت إسرائيل مع أذربيجان اتفاقيات عدة للتعاون الاقتصادي وبموجبها استطاعت (إسرائيل) باستيراد المواد الخام والطاقة من أذربيجان في مقابل قيامها بدعم وتطوير قطاع الزراعة في أذربيجان فضلًا عن تطوير المعدات العسكرية، ودخول الشركات الإسرائيلية للتنقيب عن الطاقة في بحر قزوين[2].

وتفضل إسرائيل التعاون مع دول آسيا الوسطى على باقي الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي والدخول في حلبة التنافس الدولي في بحر قزوين، فقد أعلن نتنياهو في نهاية عام ١٩٩٧ عن استبدال صفقة الغاز المتفق عليها مع روسيا باتفاقيات جديدة تبرم مع أذربيجان وتركمانستان التي تعد هاتين الدولتين ذات أهمية اقتصادية لها، وقامت شركة (ميرهاف) الإسرائيلية بتمويل مشاريع طاقوية بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار، وتوسيع مصفاة تركمانستان مع شركات يابانية وتركية وألمانية وفرنسية، وأسهمت في تمويل مشاريع أخرى في مجالات التجارة والزراعة، إذ وقعت الشركة على أربعة عقود منفصلة في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية بكلفة (٣٥) مليون دولار.

ومن أجل التحكم بمسارات أنابيب النفط والغاز الطبيعي استطاعت إسرائيل إبعاد إيران من لجنة نفط أذربيجان، ورفضت النفوذ الإيراني، ودعمت المشروع (التركي – الأمريكي) (باكو – تبليسي – جيهان) من أجل أضعاف القوى الإقليمية

١- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

٢- قيس محمد نوري، التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

في المنطقة (روسيا وإيران والصين) وان هذا الواقع فتح المجال أمام الشركات الإسرائيلية ورجال الأعمال الإسرائيليين للتحرك بشكل أكثر فاعلية، فضلاً عن ذلك فأن النفوذ الإسرائيلي في المجال المصرفي من خلال تقديم الخبرة والاستشارة المصرفية في مجال إعادة هيكلة القطاع المصرفي في تلك الدول[١].

بعد التخلص من النظام المصرفي القديم وعقدت كازاخستان اتفاقًا مع إسرائيل تضمن قيامها بتولي هيكلة القطاع المصرفي فيها[٢].

وتهتم (إسرائيل) بأذربيجان، وبحسب قول وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي الأسبق (بنيامين بن اليعازر) "ان أذربيجان تزود إسرائيل ما يقارب (٤٨٪) من احتياجات (إسرائيل) من النفط والغاز الطبيعي، والذي يعدان عماد الاقتصاد الاذري المتطلع لتنمية مواردها منها"، وبعد تعين وزير الخارجية الإسرائيلي (افغدور ليبرمان) ٣١ آذار عام ٢٠٠٩ أكد اهتمام (إسرائيل) في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وانشأ قسم جديد بأسم (اوراسيا) يضم دولاً عديدة أهمها (أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان)، والذي تسعى إلى تنمية العلاقات مع تلك الدول بالتنسيق مع أجهزة الموساد والاستخبارات العسكرية[٣]، وان التقارب (التركي – الإسرائيلي) مهد الطريق لدخول (تل أبيب) إلى الساحة الآسيوية خاصة ان أنقرة لديها علاقات وروابط قوية مع دول آسيا الوسطى، إذ كانت تقوم (إسرائيل) ببيع

١– سلمان علي حسين العزي، سياسة إسرائيل حيال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة النهرين، ٢٠٠٠، ص٨١ – ٨٢.

٢– المصدر نفسة، ص٤٩.

٣– عدنان ابو عامود، إسرائيل وأذربيجان، «المصالح المتبادلة والتحالف الاستراتيجي»، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط (http://studies. aljazeera. net/reports/2012/05/2012516112658441281. htm).

منتجاتها العسكرية التي يتم تصنيعها وتجميعها في تركيا إلى دول آسيا الوسطى، ترى (إسرائيل) ان تركيا يجب ان تشكل مدخلاً هاماً وحقيقيًا إلى المنطقة ولأجل ذلك تؤيد التوجه التركي بكل أبعاده السياسية والثقافية والاقتصادية، ومن خلال ذلك، كانت الشراكة في آسيا الوسطى مفيدة للدولتين، حيث وظفت إسرائيل تركيا للدخول من خلالها إلى أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، وفي الوقت نفسه ساعدت إسرائيل الشركات التركية للوصول إلى تلك المنطقة[١].

فضلاً عن ذلك كانت (إسرائيل) في تعاونها مع تركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز تجاوز للمشاكل المتأتيه من محاولات النفوذ إلى أسواق المنطقة، كما ان تركيا كانت الحليف الاستراتيجي آنذاك مع إسرائيل لأجل ذلك شدد الرئيس التركي السابق (سليمان ديميريل) على التعاون مع إسرائيل لأمن واستقرار دول آسيا الوسطى، وفي الوقت نفسه اتبعت (إسرائيل) سياسات ساعدتها في نفوذها إلى دول آسيا الوسطى إلى جانب الأساليب التقليدية وهي (سياسة شد الأطراف) وتطبيقاً لهذه السياسة سعت إسرائيل لتوثيق علاقاتها، وتعزيز تعاونها مع الدول المحيطة بالعالم العربي والدول الإسلامية، إذ ارتكزت هذه السياسة على عناصر عدة عرقية ومذهبية وسياسية منها تأجيج الاختلافات العرقية والاثنية، وحشد الاذريين في خندق واحد بإثارة النوازع النفسية لديهم وكذلك الحال مع الدول التي تشهد نزاعات والإيحاء لها للخوف من المحيط الإقليمي، والذي يعد وسيلة مهمة لقيام علاقات تحالفية بينهم وبين (إسرائيل)[٢].

١– المصدر نفسه.

٢– نوار محمد ربيع، أبعاد التعاون التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي، مركز الدراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات الشرق الأوسط، بغداد، العدد (٢)، ١٩٩٦، ص١٥٧.

المطلب الثاني
إيران

طرح استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي الكثير من الفرص والقيود للدور الإيراني في محيطها الإقليمي، كما أثار العديد من القضايا المهمة ذات الانعكاسات الرئيسة لهذا الدور تمثلت أساسًا في القضايا الخاصة ببحر قزوين سواء كان من حيث احتياطياته من النفط والغاز الطبيعي أو الوضع القانوني له (الدول المتشاطئة) (إيران، تركمانستان، كازاخستان، روسيا، أذربيجان)، ومسألة مسارات خطوط الأنابيب والمشاكل المثارة حولها، فضلًا عن ان ما أثير بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وتداعياتها من مخاطر وجود قوات حلف الشمال الأطلسي على إيران واشتداد التنافس الدولي في بحر قزوين، وان إيران تعد إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في دول آسيا الوسطى، ومن المنافسين الفاعلين مع تركيا، نتيجة الظروف التي هيأت لها هذه الفاعلية (العامل الديني والثقافي)، وان سياسة إيران تجاه تلك الدول يمكن معرفتها من خلال دوافع السياسة الخارجية الإيرانية، والتي سوف نتناولها على وفق الآتي:

أولًا: الدوافع السياسية والثقافية

إن السياسة الخارجية الإيرانية بعد الحرب الباردة تنطلق من السعي لتحقيق نفوذ إسلامي، ولكن بإطار وزعامة إيرانية، فإيران تقع في وسط كتل قومية سياسية متباينة، فمن جهة الشرق تقع القارة الهندية وامتداداتها (أفغانستان وباكستان)، وإلى الغرب والجنوب الغربي تقع الدول العربية، وإلى الشمال والشمال الغربي تقع تركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز، وباستقلال دول آسيا الوسطى لاحت لإيران فرصة لإعادة تنشيط سياساتها الخارجية، والبحث عن علاقات جديدة بعدما أفقدتها

اتجاهاتها الدينية الكثير من علاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي، وهذه المشاكل لا تزال قائمة بين إيران ودول الجوار الإقليمي[1]، وان استقلال دول آسيا الوسطى جاء بمثابة فرصة كبيرة لإيران لاستثمارها للخروج من طوق العزلة الإقليمية المفروض عليها وسعيها للاستفادة من العوامل المشتركة التاريخية والثقافية التي تربطها مذهبيًا مع بعض دول آسيا الوسطى ولاسيما مع (طاجيكستان وأذربيجان) ذات القومية التركية ماعدا طاجيكستان، فهدف إيران هو كسر طوق الحصار المفروض على الدور الإيراني في ظل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي الساعية لعزلها[2]، وفي الوقت نفسه تعويض دورها المفقود في منطقة الخليج العربي بسبب التواجد الغربي، وخسارتها الحرب مع العراق بدور جديد في آسيا الوسطى في ظل المتغيرات الدولية الجديدة[3].

وتجسد ذلك وبشكل واضح في الدراسة لوزارة الخارجية الإيرانية التي كشفت عن ضرورة التخطيط والاتجاه نحو بلاد ماوراء النهر عسى ان تجد هناك دورًا مقبولًا يرضي إيران، لهذا اتجهت نحو تكوين نظام إقليمي جديد يضمها مع دول آسيا الوسطى المسلمة، وجاءت دعوة وزير الخارجية الإيراني الأسبق (علي اكبر ولايتي) من أجل تعزيز وتوثيق العلاقات مع هذه الدول تعبيرًا عن عمق الأزمة التي تعيشها إيران في ظل عزلتها، لذلك سعت إيران إلى تأسيس قوة إقليمية ذات إطار تأريخي

١- إبراهيم عرفات، تطورات آسيا الوسطى وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٩.

٢- عبير ياسين، حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، المجلد الرابع، العدد (٢٩) ديسمبر، ٢٠٠٢، ص١.

٣- محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مركز بحوث الجمهورية، نشرة الدراسات الدولية، بغداد، العدد الأول، تشرين الأول، ١٩٩٢، ص٦.

وحضاري قادر على ضم المجموعات (القومية - الإسلامية) في نظامها الإقليمي الجديد الذي تمثل فيه إيران دور المحور[١].

ومنذ البداية حددت وزارة الخارجية الإيرانية لشؤون البحث والتدريب السياسي محاور اهتمام السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول آسيا الوسطى في ثلاثة أهداف ستراتيجية رئيسة وهي[٢]:

١- ضمان طريق النفط عبر مضيق هرمز.

٢- استغلال كافة السبل لدعم التنمية السياسية والاقتصادية داخل إيران، ونقل نموذجها السياسي والإسلامي إلى دول آسيا الوسطى.

٣- الاتجاه شمالاً نحو دول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً لأهميتها الجيواقتصادية.

كما ان إدراك أهمية دول آسيا الوسطى لإيران انعكس في وجود مدرسة من المفكرين الاستراتيجيين الإيرانيين، ومن بينهم (عباس ملكي) الذين يؤمنون بأن على إيران الاتجاه شمالاً، لأنها أكثر قبولاً هناك، ولأن مصالحهم كبيرة في هذه المنطقة، كما يؤكدون أصحاب هذا الرأي انه بتفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور دول لها حدود مع إيران (أذربيجان وتركمانستان) أدى إلى تكوين ما يمكن تسميته بـ (إقليم شمال غرب آسيا)، والذي تسعى إيران إلى الاندماج فيه، وفسر هذا الاهتمام الذي أولته إيران لدول آسيا الوسطى، وسعيها لإدخالها في تكتلات معها فأيدت إيران المبادرة التركية في ضم دول آسيا الوسطى إلى منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، وضمها إلى منظمة بحر قزوين والتنسيق فيما يخص ثروات بحر قزوين[٣].

١- محمد ياس، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة أسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

٢- عبير ياسمين، المصدر نفسة، ص٢.

٣- عبير ياسمين، حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢.

وتسعى إيران من وراء علاقاتها مع دول آسيا الوسطى الحفاظ على أمنها الداخلي في حال عدم استقرار الأوضاع في محيطها الإقليمي، كما ان زعزعة الاستقرار في هذه الدول قد يؤدي إلى صراع أو توتر (قومي - مذهبي) لاسيما في جنوب أذربيجان المحتلة من لدن إيران (المسلمين الأتـراك)، وقد يؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين لإيران مما يشكل عبئاً كبيراً عليها[١].

فضلاً عن ذلك فهناك مخاوف عدة أو أسباب دفعت بإيران إلى ان تولي هذه المنطقة أهمية كبرى ولاسيما من النواحي الأمنية ولعل أهم هذه الأسباب[٢]:

١- إن استقلال دول آسيا الوسطى أثار مخاوف للدور الإيراني في هذه الدول في ظل الحديث عن التنافس الدولي الجديد في آسيا الوسطى، والتي مثلت أطرافه بكل من (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وتركيا وإسرائيل) وغيرها من الدول.

٢- وجدت إيران بعد الحرب الباردة نفسها منشغلة بمشاكل عديدة (اقتصادية وسياسية) ما أدى إلى قلق المسؤولين الإيرانيين في أن تصبح آسيا الوسطى مجالاً جديداً لتهديد أمنها القومي من خلال الدور الأمريكي المتنامي فيها، وهو الأمر الذي تعزز لدى إيران بشكل كبير بعد الحرب التي قادتها قوات الناتو على أفغانستان في إطار ما يسمى بـ (الحرب على الإرهاب)، وبدأت في التعامل مع المنطقة على أساس المفهوم الشرق الأوسط الجديد والذي يجعل دول آسيا الوسطى امتداداً لها، كما ترفض إيران أي وجود عسكري غربي، لأنه ينقل التهديد

١- نديم عيسى، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، بغداد، الدراسات الدولية، مركز بحوث الجمهورية، العدد الثاني، آذار، ١٩٩٣، ص٢٥.

٢- محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

إلى حدودها مباشرة أو قد تنطلق من هذه الدول حملة عسكرية في المستقبل على إيران بسبب برنامجها النووي.

وان التوجه الإيراني في بادئ الأمر كان توجهاً دينيا منطلقًا من الإيديولوجية الدينية الإيرانية التي تستند إلى اعتقاد مفاده ان إيران مؤهلة لتكرس جهودها وزعامتها لتحقيق هدفها الاستراتيجي في بناء نظام دولي وهذا ما كان يطمح له رجال الدين الإيرانيين[١].

وإن هذا الاتجاه الديني لإيران نحو دول آسيا الوسطى توضح من خلال رفع شعارات دينية، ومحاكاة المسلمين بهذه الشعارات مثل رفع شعارات الإسلام الواحد، ورغبتها في إقامة نظام إيراني موالي لها في أنظمة دول آسيا الوسطى، بمعنى آخر أرادت ان تقوم بتصدير (الثورة الإيرانية) إلى دول آسيا الوسطى.

وإن المنطلق الديني الذي حاولت إيران إتباعه نحو هذه الدول لم تثبت جدواه وجوبه بقوة كون ان النظام السياسي الذي تتبعه دول آسيا الوسطى نظام علماني يتعارض مع النظام الإسلامي الإيراني حيث إن تلك الدول أدركت نيّات إيران جيدًا، فضلاً عن ان القوى المتنافسة والمؤثرة (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) لم تعطي مجالاً أمام النفوذ الإيراني في المنطقة[٢]، لهذا عملت إيران لتعميق دورها في آسيا الوسطى لمواجهة الدور (التركي – الأمريكي)، حرصت على صياغة (نموذج إسلامي) تقدمة لدول آسيا الوسطى، ولكن لم يحظى الدور الإيراني بالقبول من لدن تلك الدول وأدركت إيران جيدًا بأن النخب الحاكمة في آسيا الوسطى قد

١- نديم عيسى، المصدر نفسة، ص٢٧.

٢- علي محمد حسين، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

سيطرت عليها القيم العلمانية، فضلاً عن ان معظم سكان آسيا الوسطى هم اقرب حضاريًا ومذهبيًا إلى تركيا.

إلاّ أن إيران نجحت إلى حد ما في سعيها لإقناع دول آسيا الوسطى بأنها لا تشكل تهديدًا لنظمها السياسية والاجتماعية، إذ استطاعت طمأنة بعض النخب السياسية في هذه الدول لقبول التعاون مع إيران كما حدث مع تركمانستان وأوزباكستان وأذربيجان وكازاخستان، إذ عبر قادة هذه الدول على أن إيران لا تشكل تهديدًا مباشرًا لدولهم وأعلنوا عن رغبتهم بالتعاون في كافة المجالات، وقامت إيران من جانبها بافتتاح سفارات لها في هذه الدول وتمت الزيارات الرسمية للمسؤولين الدبلوماسيين لكلا الطرفين، واجريت المحادثات المشتركة حول العديد من القضايا التي تهم إيران وهذه الدول[١].

وتأتي أذربيجان وطاجيكستان في مقدمة الدول التي اهتمت بها إيران لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية تمس الوحدة الإيرانية وهي التداخل الاثني والعرقي، إذ يوجد نسبة كبيرة من الاذريين في إيران فضلاً عن الحدود المشتركة[٢] فالمخاوف الإيرانية تتمحور حول إحياء المطالب التأريخية بتوحيد الشعب الأذربيجاني (الشمال والجنوب) الذي يعد من المطالب التأريخية المشروعة للشعب الاذري، إذ ترى الحركات الوطنية الاذرية ان تقسيم أذربيجان ما هو إلا مؤامرة تاريخية تمت بين روسيا وإيران، كما ان التنمية الاقتصادية في أذربيجان واعتمادها على الثروات

١- المصدر نفسه.

٢- عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

النفطية، وتنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي ذلك إلى عزم الاذريين إلى توحيد أذربيجان ومقاومة الاحتلال الإيراني وإرجاعها إلى (الوطن الأم)[١].

وبعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وماتبعها من وجود لقوات حلف الناتو في المنطقة، أدى إلى تزايد المخاوف الإيرانية من تمركز قوات عسكرية لمكافحة الإرهاب في كل من أوزباكستان وقيرغيزستان وطاجيسكتان وأذربيجان، وبذلك أصبح الأمن القومي الإيراني في مأزق حقيقي، وهذا ما أشار إليه الرئيس الإيراني السابق (خاتمي) خلال جولتة في بعض دول آسيا الوسطى في نيسان ٢٠٠٢ في أطار لتعزيز العلاقات الثنائية ولتأكيد الدور الإيراني في المنطقة، إذ عبر عن قلق إيران من استقبال أوزباكستان نحو (٥٠٠) جندي أمريكي متمركزين في قاعدة (خان آباد)[٢]، وكما عبر في أثناء زيارته إلى كازاخستان عن المخاوف الإيرانية من التواجد التركي الاقتصادي والعسكري في منطقة آسيا الوسطى، فقد جاء بالتزامن مع وضع إيران والعراق وأفغانستان على لائحة محور الشر من لدن الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الدوافع الثقافية فقد قامت إيران بالتعاون مع منظمة اليونسكو في تشرين الثاني عام ١٩٩٢ بعقد مؤتمر (التعاون الثقافي والعلمي) مع دول أسيا الوسطى، وقد أكد المؤتمر التعاون الإقليمي بين ايران ودول آسيا الوسطى، وإقامة إطار مؤسسي للتعاون الثقافي والعلمي، وقد عرض وزير الثقافة والتعليم الإيراني الأسبق (مصطفى معين) في هذا المؤتمر مساعدة إيران لتطوير البحوث والمراكز التعليمية

١– المصدر نفسة.

٢– عبير ياسين، انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٣٧)، ٢٠٠٣، ص٢.

وتبادل الخبرات وتدريب المدرسين والطلاب في العاصمة (طهران)، وقامت إيران بدفع (٣٠) مليون دولار، لتمويل معهد دراسات آسيا الوسطى والقوقاز[١].

وفي إطار التنافس (التركي – الإيراني) دعت إيران في عام ١٩٩٢ إلى تشكيل اتحاد (الناطقين باللغة الفارسية) الذي يضم فضلاً عن إيران كل من أفغانستان وطاجيكستان، وفي هذا الإطار تسعى عبر نشاطاتها إلى تقوية الروابط مع الطاجيك، ومع الأقليات الطاجيكية المتواجدة في باقي دول آسيا الوسطى، من أجل مواجهة الثقافة التركية، ونشر محلها الثقافة الإيرانية، ففي عام ١٩٩٥ وجهت وزارة التربية أمرًا بتزويد طاجيكستان بنحو (١٠٠) ألف من الكتب الدينية والثقافية، وكما أمر الرئيس الإيراني الأسبق (هاشم رفسنجاني) بإرسال مطبعة كبيرة إلى طاجيكستان وأذربيجان، لأن المطابع المتواجدة يسيطر عليها اليهود، والذين هم معارضين شديدين لنفوذ الثقافة والنموذج الإيراني بشتى الطرق والوسائل[٢].

وإن لطاجيكستان أهمية خاصة في إطار الطموحات الثقافية الإيرانية، وذلك لاعتبارات موضوعية منها مزاعم الطاجيك ذوي الأصول الإيرانية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية المتواجدة في آسيا الوسطى على الحكم في طاجيكستان[٣].

١– محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

٢– انظر: عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٥٠ – ٥١، وكذلك: جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والاستقطاب الدولي، لندن، العدد (٥)، ١٩٩٣.

٣– عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر نفسة، ص٦٩.

فضلاً عن ذلك سعت إيران إلى توجيه برامج باللغة الفارسية لدول آسيا الوسطى وشكلت اتحاد إذاعي مشترك بين مؤسسة الإرسال الإيرانية مع مؤسسات الإذاعة والتلفزيون لبعض دول آسيا الوسطى لتسويق النموذج الإيراني[١].

إن محاولة إيران لمد نفوذها في دول آسيا الوسطى حققت نتائج محدودة في هذا المجال، فالميراث الثقافي والعادات والتقاليد وعامل اللغة مثلت عقبة كبيرة إزاء النفوذ الإيراني، كون ان اللغة والثقافة السائدة هي التركية كما اشرنا إلية سابقاً[٢].

ثانيًا: الدوافع الاقتصادية

اتجهت إيران إلى استخدام الوسيلة الاقتصادية التي وجدتها فيها أكثر جدوى من الوسائل السابقة فسعت إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، وركزت في أهدافها الاقتصادية على عدد من السياسات الهادفة إلى تطوير نفوذها الاقتصادي في آسيا الوسطى، ومحاولتها أيضاً دخول لعبة التنافس مع القوى الإقليمية والدولية، وحرمانها من أي فرص للنجاح مع دول المنطقة، فقد أرادت من ذلك ان يمر التعامل التجاري مع دول هذه المنطقة من خلالها[٣].

هدف إيران الاقتصادي هو ان تصبح حلقة الوصل بين آسيا الوسطى والعالم الخارجي من خلال طريق (مشهد - سرخس)، وربط إيران بشبكة واسعة من

١- نقلاً عن: ظافر ناظم سلمان، سياسة إيران تجاه آسيا الوسطى، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد العاشر، السنة الرابعة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٣.

٢- عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

٣- عبد السلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص١٦ - ١٧.

السكك الحديدية مع آسيا الوسطى، وهذا يعني ان تكون حدود دول آسيا الوسطى مرتبطة بالخليج العربي عن طريق إيران، ويعد هذا المشروع إحياءً لمشروع (طريق الحرير) المعروف تأريخيًا[١].

ولإضعاف الأطراف الأخرى الفاعلة في آسيا الوسطى لاسيما تركيا وفي إطار التنافس الاقتصادي (التركي - الإيراني) عملت إيران على إقامة منظمة اقتصادية تضم الدول المطلة على بحر قزوين أطلق عليها (منظمة بحر قزوين) (Organiza-tion Caspıan Sea)، والتي ضمت كل من (إيران وأذربيجان وروسيا وتركمانستان وكازاخستان)، والتي سعت من ورائها إلى تحقيق الأهداف الآتية[٢]:

١- التعاون مابين دول بحر قزوين في استغلال موارد هذا البحر في مجالات الزراعة والطاقة والصناعة والعمل على تعزيز الأمن في المنطقة عبر التعاون الاقتصادي فيها.

٢- التعاون في ميدان التجارة الداخلية والخارجية، ولاسيما في قطاع الطاقة.

٣- تأكيد ربط دول المنطقة عبر شبكة واسعة من طرق النقل البرية والبحرية بما فيها خطوط أنابيب النفط.

٤- التعاون مابين دول بحر قزوين في النشاط السياحي.

٥- التعاون في المجال الزراعي وبالذات في إطار ما يعزز من تحقيق الاكتفاء الذاتي لإيران ولدول آسيا الوسطى[٣].

١- حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

٢- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، «دراسة في الجغرافيا السياسية، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٠)، ص٢٢٥.

٣- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ←

وإن رغبة إيران في ان تصبح منطقة ملائمة لتجارة الترانزيت، والأمر بطبيعة الحال لا يقتصر على التجارة وإنما يمتد ليشمل أيضًا مد خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز الطبيعي ليصدر إلى الدول المستهلكة عبر الموانئ الإيرانية إلى جانب ذلك الحصول على امتيازات التنقيب عن الطاقة، واستخراجة في دول آسيا الوسطى ولعل ان بقاء إيران في الحصول على هذين الامتيازين سيجعلها تسيطر على جزء كبير من الاحتياطي النفطي في بحر قزوين.

وعلى الرغم ما تمتلكه إيران من النفط والغاز، وقدرتها على نقل كميات كبيرة من النفط والغاز عبر شبكتها الواسعة، فهي بحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، فضلًا عن ما فرضته جغرافية النفط على إيران ذات (٧٥) مليون نسمة من أعباء استهلاك النفط، لذلك فرضت طبيعة التوزيع السكاني في إيران، فضلًا عن توزيع النفط في أراضيها أن تتبع نظام المقايضة مع دول آسيا الوسطى ولاسيما مع كازاخستان وفي ضوء انشاء خط الأنابيب (نيكا – طهران) فقد اشتركت كل من كازاخستان وإيران في هذه اتفاقية المقايضة النفطية، ففي اب عام ١٩٩٦ وقع الرئيس الكازاخستاني (نزار باييف) مع الرئيس الإيراني السابق (هاشمي رفسنجاني) اتفاقًا لتنظيم المقايضة النفطية بين البلدين[١].

واقترحت طهران نظام المقايضة النفطية، على الرغم أن إيران تتمتع بوجود مصادر نفطية هائلة في أراضيها فأنها تقع جميعها في جنوبي البلاد، وهناك طلب كبير على النفط المكرر في المناطق التي تقع على بعد ٥٠٠ ميل شمالي البلاد في منطقة يسكنها

→ ذكره، ص٢٢٥.

١- انظر: فوزي درويش، السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية القاهرة، المجلد الخامس، العدد (٤٦)، (٢٠٠٤)، ص١، وكذلك، دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين...، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

(٨٠٪) من سكان إيران، وهم يستهلكون يوميًا (١,٤) مليون برميل من النفط يقتضي الأمر ضخها إلى الشمال من خلال أنابيب عبر الصحراء وهو أجراء مكلف ومعقد، إذ وجدت الحل في أطار عملية التبادل النفطي (المقايضة) فإن الناقلات تحمل النفط الخام من كازاخستان عبر بحر قزوين إلى الميناء الإيراني نيكا (Neka)، وهناك يجري تكريره في معامل التكرير لاستهلاكه في الشمال بالمناطق كثيفة السكان، وبالكيفية نفسها فإن الناقلات التابعة لكازاخستان تحمل الكميات المساوية من النفط الخام من المحطات الإيرانية في الخليج العربي لتصديره إلى الأسواق العالمية، وبهذه الطريقة يتم أمداد الشمال الإيراني بالطاقة[١].

كما استطاعت إيران بناء خط نقل جديد للطاقة يمتد من تركمانستان إلى إيران، وهو خط أنابيب (كوربيجي – كرد كوي)، والذي بدأ تشغيلة في كانون الأول عام ١٩٩٧، والذي أصبح خط أنابيب التصدير الوحيد من تركمانستان الذي لا يخضع للسيطرة الروسية[٢].

ولأجل ذلك أعلنت إيران في آيار عام ١٩٩٨ عن المرحلة الأولى من تنفيذ خططها لإنشاء خط أنبوب جديد يربط ميناء (نيكا) بمصفاتها النفطية، وبخط الأنابيب في طهران، والذي أعلن في حزيران من العام نفسه عن تخصيص (٤٠٠) مليون دولار لأجل انجازه، فالخط الذي يبلغ طوله (٣٩٢) كم سوف يكون ضمن المرحلة الأولى من مراحل اتفاقية المقايضة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب (نيكا – طهران)

١- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

٢- جيفري كيمب، إيران والطاقة في بحر قزوين احتمالات التعاون والصراع، في مصادر الطاقة في بحر قزوين، »الانعكاسات على منطقة الخليج العربي« (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠١) ص٩٠.

حوالي (١٧٠) الف برميل يوميًا، وتسعى إيران لتعزيز الطاقة الاستيعابية لمصافيها في الجزء الشمالي منها، والطاقة الاستيعابية لخط أنابيب (نيكا – طهران) لتصل إلى (٥٠٠) ألف برميل يوميًا، وأنفقت الحكومة الإيرانية أكثر من (٣٣٠) مليون دولار لتوسيع الطاقة التخزينية لميناء (نيكا) وبقية المصافي الإيرانية الأخرى، ولقد أكد وزير النفط الإيراني (السابق) (بيجان زنكنة) «إن خط الأنابيب نيكا – طهران يعد الأفضل لتصدير النفط من بحر قزوين ولا يوجد طريق آخر يملك المزايا الاقتصادية نفسها، وان إنشاء خط للأنابيب تحت سطح البحر لإيصال نفط كازاخستان وتركمانستان إلى خط باكو – جيهان قد كلف أضعاف المشروع الإيراني والذي كلف (٣٠٠) مليون دولار»[١]، وفي هذا الإطار أيضًا اقترحت إيران على أذربيجان إمكانية إنشاء خط للأنابيب مابين ميناء (بندر انزالي) الواقع على بحر قزوين ضمن محافظة (جيلان)، والقريب من أذربيجان لربطه بموانئ تصدير النفط في الخليج العربي، وعلى الرغم من ذلك فأن البلدين لو يتوصلا لاي اتفاق في هذا الموضوع[٢].

ومن جانب آخر، أعلن نائب رئيس الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (مهدي مير) في عام ٢٠٠٠ بأن الدراسات الأولية تظهر ان لدى إيران (١٠) بلايين برميل من النفط الخام في القطاع الإيراني والبالغ (٢٠٪) من بحر قزوين، مما انعكس ايجابيًا على عمق العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول آسيا الوسطى، وعقدت أذربيجان بعدها اتفاقيات عدة تجارية واقتصادية[٣].

1– Energy information administration,Iran Country Analysis,New York , 2005, (http:// www. eia. doe. gov/emeu/cabs/iran/html)

٢– دياري صالح مجيد، المصدر نفسة، ص٢١٥.

٣– عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

وتسعى إيران جاهدة إلى استثمار موقعها الاستراتيجي المرتبط مع بعض دول آسيا الوسطى، وبوجود البنية التحتية خاصة بالصناعة النفطية ممثلة بالأنابيب الموجودة أصلاً وبالمصافي النفطية، لتزج بنفسها في لعبة التنافس الدولي لممارسة النفوذ، والتأثير في المنطقة الذي يمكنها من تعزز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول آسيا الوسطى ويؤدي إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الإيراني[١].

وإن المبادلات التجارية بين إيران ودول آسيا الوسطى خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠٠٩) ضعيفة جدًا، بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت الصادرات الإيرانية (١٦١,٢٩) مليون دولار، أما الواردات الإيرانية فقد بلغت (٤٥٣,٠٧) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري (٦١٤,٣٦) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح دول آسيا الوسطى، واستمر التراجع في المبادلات التجارية إلى عام ٢٠٠٩ فقد بلغت الصادرات الإيرانية (٣١٥,٢٣) مليون دولار، أما الواردات الإيرانية فقد ارتفعت إلى (٨٨٧,٩٠) مليون دولار، ليرتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى (١,٢٠٣١٣) مليار دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح دول آسيا الوسطى، كما موضح في الجدول (٢ – ١).

1– Edmund herzig,Iran and the former soviet south,The Royal institute of intrnational affairs,London,1995,P. 2 – 3.

الجدول (٢ – ١) المبادلات التجارية بين إيران ودول آسيا الوسطى للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الإيرانية	الواردات الإيرانية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٦١,٢٩	٤٥٣,٠٧	٦١٤,٣٦	-٢٩٠,٧٨
٢٠٠١	١٨٥,٨٩	٣٦٣,٥	٥٤٩,٣٩	-١٧٧,٦١
٢٠٠٢	١٥٥,٦٥	٣٨٠,٦٦	٥٣٦,٣١	-٢٢٥,٠٢
٢٠٠٣	١٨٧,٢٢	١١٦١,٥٥	١٣٤٨,٧٧	-٩٧٤,٣٣
٢٠٠٤	٢٤٣,٩٣	١,٤٦٩,٣٦	١,٧١٣,٢٩	-١٢٢٥,٤
٢٠٠٥	٢٤٧,٧٩	٦٨٣,٣٩	٩٣١,١٨	-٤٣٥,٦
٢٠٠٦	٢٩٠,٤٣	٩٨٧,٣٧	١,٢٧٧,٨	-٦٩٦,٩٤
٢٠٠٧	٣٦١,٧٥	٩٩٠,٦٠	١,٠٣٥٢,٣٥	-٦٢٨,٨٥
٢٠٠٨	٤٧٥,٣٢	٩٨٩,٧٩	١,٤٦٥,١١	-٥١٤,٤٧
٢٠٠٩	٣١٥,٢٣	٨٨٧,٩٠	١,٢٠٣١٣	-٥٧٢,٦٧

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

خديجة عرفة محمد، العلاقات بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٦٨ – ٢٦٩.

IMF, Direction of trade statistice Yearbook, International Monetary Fund 2009 – 2010.

وتنظر إيران إلى دول آسيا الوسطى على أنها تشكل سوقًا مهمة لاستهلاك البضائع الإيرانية خاصة، وان النفط وعملية نقله سيوفر قاعدة اقتصادية مهمة لتحقيق علاقات اقرب بين إيران وتلك الدول، وذلك في ضوء الموارد المالية التي ستجنيها تلك الدول من جراء بيع نفطها في الأسواق العالمية، لذا ترغب إيران في ان تكون بضاعتها ذات أفضلية في دخول أسواق تلك الدول منافسة للبضائع التركية والصينية وغيرها من الدول، وهذا ما ستوفره مشاريعها في مجال الطاقة في ضوء الصيغة التبادلية بين الطرفين، والقائمة على أساس نقل النفط عبر إيران في مقابل فتح الأسواق في آسيا الوسطى والقوقاز للبضاعة الإيرانية[1].

ويرى رجال الإعمال الإيرانيين ضرورة الاهتمام بدول آسيا الوسطى، لأنها سوقًا جيدًا لإيران وان دول آسيا الوسطى المستقلة حديثًا تمثل سوقًا كامنة، وبالنظر إلى هياكلها الاقتصادية، ومستواها التكنولوجي فأن لإيران فرصًا لتصدير المنتجات الإيرانية إلى تلك الدول[2].

واتخذت إيران من جانبها مجموعة من التسهيلات الاقتصادية والتجارية من أجل تعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى ومن بينها[3]:

١- اقر مجلس الوزراء الإيراني التسهيلات الخاصة بواردات دول آسيا الوسطى الداخلة إلى إيران، ومن بينها تخفيض الضرائب إلى اقل حد ممكن، وإعفاءها من

١- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.

٢- عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٣- هاني الياس الحديثي، اثر التنافس الإقليمي التركي الإيراني الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مركز الدراسات الدولية، نشرة الدراسات الآسيوية، بغداد، ١٩٩٧، ص١٠.

تعليمات العملات الصعبة، شرط ان تكون هذه الواردات من إنتاج دول آسيا الوسطى حصراً وليست مستوردة من طرف ثالث.

٢- قدمت إيران إلى بعض دول آسيا الوسطى عدداً من القروض طويلة ومتوسطة الأجل لدعم صادرات وواردات إيران إلى هذه الدول[1].

٣- اتفقت إيران مع دول آسيا الوسطى على تشكيل لجان مشتركة لمتابعة المبادلات التجارية والاستثمارات الإيرانية والنشاطات الاقتصادية الأخرى.

٤- تعهدت إيران بالتكفل بتدريب الكوادر المصرفية والمالية لبعض الدول في المؤسسات المالية الأكاديمية الإيرانية كما افتتحت فروعاً للمصارف الإيرانية في دول آسيا الوسطى[2].

وفي هذا السياق تسعى إيران بصورة رئيسة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع دول آسيا الوسطى بشكل يسمح لها بالتوسع التجاري والاستثماري على الأمد الطويل خصوصاً في مجال الطاقة، لتساعد إيران في الخروج من العقوبات الاقتصادية الدولية ناهيك عن الدعم الروسي لإيران في المنطقة.

المطلب الثالث
الصين

تعد الصين من القوى الإقليمية المهمة والفاعلة في قارة آسيا، ولها مصالح واضحة ومعروفة في منطقة آسيا الوسطى خصوصاً، وهذا ما يفسر سعيها الدائم ليكون لها

١- المصدر نفسه.

٢- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة...، مصدر سبق ذكره، ص٦٥ - ٦٦.

نفوذ في دول آسيا الوسطى، ولاسيما ان الصين دولة مجاورة لبعض دول المنطقة، ومن ثم فهي تشعر بالقلق إزاء أي محاولات لإبعادها عن التأثير في التفاعلات السياسية والاقتصادية سواء أكانت من تركيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الغربية الأخرى[1].

إن تأثير الصين في منطقة آسيا الوسطى يتوقف على علاقاتها مع القوى التي تتنافس على هذه المنطقة، ولاسيما ان الولايات المتحدة لا ترغب بأن تصبح الصين أو روسيا قوة مهيمنة في دول آسيا الوسطى ونجاح التحالف (الروسي - الإيراني - الصيني)، ومن ثم تنتزع التفوق (التركي والأمريكي) في المنطقة، فضلاً عن ذلك لم تكن الصين طوال تأريخها قوة فاعلة في المباراة الكبرى التي دارت في آسيا الوسطى طوال القرن التاسع عشر، بيد انها دخلت فيها أواخر القرن العشرين والحادي والعشرين بفعل النتائج الإستراتيجية التي ترتيب على إقامة علاقات مع دول آسيا الوسطى، ولعل من أهم هذه النتائج هي تعدد الدول التي ينبغي للصين تسوية مشكلاتها الحدودية معها عوضاً عن الاتحاد السوفيتي[2].

وإن وراء اهتمام الصين بآسيا الوسطى دوافع عدة أهمها الاقتصادية والأمنية على وفق الآتي:

أولاً: الدوافع الاقتصادية

تنظر الصين إلى دول آسيا الوسطى مصدراً مهماً للطاقة الآن وفي المستقبل، لذلك سعت إلى توطيد علاقاتها مع معظم دول آسيا الوسطى، من خلال إقامة العديد من

١- عبد السلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٢- هدى ميتكيس، الصعود الصيني، «التجليات والمحاذير»، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٧)، ٢٠٠٧، ص٤ - ٧.

المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وتمكنت الصين من مد خط أنابيب نفط بينها وبين كازاخستان، وتسعى الصين في توجهها هذا إلى بناء قاعدة اقتصادية وتقنية وتكنولوجية لتحقيق تطلعاتها في محيطها الإقليمي، وتمكنها من المنافسة في السوق العالمية[١].

ويعد العامل الاقتصادي الدافع الأساس للإستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى، والتي تقوم على افتراض جوهري مفاده ان التنمية الاقتصادية هي المدخل الوحيد للتعامل مع المشاكل السياسية والأمنية، لهذا يتسم التوجه الصيني نحو دول هذه المنطقة بالتعاون الاقتصادي التدريجي مع دولها، وأكد ذلك رئيس الوزراء الصيني (إلي ينج) عند زيارته لدول المنطقة عام ١٩٩٤ على رأس وفد كبير، إذ أشار إلى "إن سياسة بلاده يحكمها التعايش السلمي والرخاء المشترك وحرية اختيار النموذج الاقتصادي ودعم الاستقرار لدول آسيا الوسطى والنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي"[٢].

وفي زيارة لاحقة قام بها رئيس مجلس الدولة (لي بنغ) في نيسان عام ١٩٩٤ إلى بعض دول آسيا الوسطى أعلن المبادئ الرئيسة بشأن التعاون الاقتصادي بين الصين ودول آسيا الوسطى ومنها[٣]:

١- المساواة والمنفعة المتبادلة وفقًا للقوانين الاقتصادية التي تصب في مصلحة الصين ودول آسيا الوسطى.

١- المصدر نفسة.

٢- نقلا عن: حميد شهاب احمد، التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

3- Sun Zhuaghi,the relationship between china and centeral asia, (http://src – h. slav. hokudai. ac. ip/coe21/publish) p. 51.

٢- تفعيل كل أشكال التعاون الاقتصادي المشترك.

٣- تحسين الظروف في قطاعات النقل والمواصلات بين الصين وآسيا الوسطى (طريق الحرير الجديد) لتسهيل نقل البضائع إلى دول المنطقة.

٤- تقديم المساعدات الاقتصادية تعبيرًا عن حسن النيّات والصداقة الدائمة، ودعم وتشجيع الاستثمارات بين الصين ودول آسيا الوسطى[١].

كما إن التوجه الصيني هذا حيال منطقة آسيا الوسطى جاء نتيجة التغير في الوضع الاقتصادي الصيني من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة له، بسبب تزايد الكثافة السكانية، فقد احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط، فقد ارتفع إجمالي احتياجاتها من النفط بنسبة (٥٪) سنويًا، لذلك حرصت الصين على ممارسة دورًا في تنمية اقتصاديات المنطقة، وان يكون لها حضور اقتصادي قوي من شأنه ان يضمن استقرار وتأمين إمدادات الطاقة من بحر قزوين عبر الدول المجاورة لها، من دون خلق نزاعات أو معوقات قد تؤثر في أمنها الطاقوي، فضلاً عن تنمية أسواق للصادرات الصينية، ومن ثم على مصادر جيدة وقوية للدخل القومي، ومن ناحية أخرى فان التنمية وما يرافقها من استقرار يعني بالنتيجة إمكانية استغلال الصين لآسيا الوسطى كمعبر مهم وستراتيجي لتجارتها الكبيرة مع دول الاتحاد الأوربي وتركيا، وإمكانية استعمال دول المنطقة لمنافذ الصين البحرية في التصدير والاستيراد مع اليابان وكوريا[٢].

1- Ibid.

٢- خديجة محمد عرفة، الصين وامن الطاقة، «رؤية مستقبلية»، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦، ص٥٦.

وفيما يخص الاستثمارات النفطية الصينية في هذه المنطقة فقد استطاعت الصين تحقيق منافسة مع الشركات الغربية في منطقة بحر قزوين، وحصلت على استثمارات كبيرة، ولاسيما في كازاخستان، فالشركة الوطنية الصينية للتعاون النفطي (CNPC) استطاعت ان تحصل على (٦٠٪) من حصة تطوير حقل (Aktobemunajgaz) كما قامت بتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في غرب كازاخستان، وهو حقل (Aktyabınsh)، وبناء خطين للأنابيب الأول شرق الصين والثاني لإيران، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية في كازاخستان في عام ١٩٩٧ حوالي (٩,٥) بليون دولار[1].

وظلت آسيا الوسطى منطقة اقتصادية حيوية بالنسبة للمصالح الصينية، فأن مصالح الصين الاقتصادية تطورت، وقامت بتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، ففي عام ٢٠٠٣ حصلت شركة (CNPC) الصينية على استثمارات بلغت قيمتها (٤٠) مليون دولار في جميع دول آسيا الوسطى، وقد استثمرت أيضاً في حقول جديدة في غرب وجنوب كازاخستان، فقد بلغت قيمتها مابين (١٥٠ – ٢٠٠) مليون دولار بالتعاون مع شركة (GAZPROM) الروسية، فيما اقترحت الصين مشاريع عدة لنقل النفط والغاز الطبيعي مع أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وفي حزيران عام ٢٠٠٣ قام الرئيس الصيني (هوجينتاو) (Hujınto) بزيارة كازاخستان، وهي أول زيارة رسمية يقوم بها الرئيس الصيني إلى دول آسيا الوسطى، وكان يسعى من وراء هذه الزيارة إلى تطوير التعاون في المشاريع النفطية وخطوط الأنابيب النفطية، فضلاً عن توقيع (٤٠) اتفاقية في مجالات الاقتصاد والسياحة والتجارة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول آسيا الوسطى[2].

١– المصدر نفسة، ص٥٦.

2– Jacquelyn K. Davis and Michael J. Sweeney, Central Asia in US Strategy and opera-

وفيما يتعلق بخطوط الأنابيب، فالمشروع الذي ينقل النفط من كازاخستان إلى الصين، والذي يقدر طوله بـ (٣٠٠٠) كم، وبكلفة بلغت (٣,٥) بليون دولار له آثار ايجابية مباشرة على تصدير النفط للصين، كما إن هناك مقترح بإنشاء مشروع آخر يقدر طوله بـ (١٠٠٠) كم لنقل النفط من إيران إلى تركمانستان، ومن ثم إلى كازاخستان ثم يحمل بالصهاريج إلى الصين، والذي يبلغ تكلفته الإجمالية (١٢) مليون دولار[1].

كما استطاع رجال الإعمال الصينيين بتنفيذ مشاريع ضخمة في هذه الدول من خلال مشاريع البنى التحتية والمقاولات والخدمات، لهذا أقاموا العديد من الشركات والمصارف المالية، ولكن اغلبها أغلقت منذ عام ١٩٩٧ بسبب التجربة السيئة مع المافيا الروسية وتجارة المخدرات وغسيل الأموال، مما اثر سلباً على المصالح الاقتصادية الصينية في منطقة آسيا الوسطى، وان المسؤولين الصينيين يدركون ان مصالحهم الاقتصادية تكمن بالاستفادة من الدول المطلة على بحر قزوين كمصادر للطاقة واستمرار الإمدادات منها في المستقبل بما تمتلكه من مصادر أولية مهمة، وفتح طريق جديد (طريق الحرير) للوصول إلى أسواق دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط[2]، وهذا الطريق تم مناقشته والاتفاق علية في إطار منظمة شنغهاي، وهذا ما أكده الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان باييف) عام ١٩٩٧ "ان منظمة شنغهاي

---

tional planning: where do we go from here? "Washington DC: The Institute of foreign policy Analysis (IFPA) , February 2004"http://www. IFPA. pp. 68 – 69.

1– Ph. Dshe bonit ray dadwal Caspian oil: Transporting to the maret,Institute for defense studies and analysis,india,2002, (http://www. ies. org) p. 77

٢– محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

يجب ان تعيد بناء طريق الحرير الجسر الأرضي لاوراسيا"، وكما أن دول أخرى في آسيا الوسطى مثل قيرغيزستان تدعم هذا المشروع[١].

وهذا الطريق يربط خط سكة الحديد (كاشاي) في إقليم (سينغيانغ) الصيني مع العاصمة القيرغيزية (بيشكك) ومن خلال بعض أعلى القمم في العالم، ومن وادي (فرغانة) مع آسيا الوسطى، وترتبط نهاية الخط الحديدي مع غرب أوربا، وبلغت تكلفة (١ – ٢,٣) بليون دولار، وهناك طريق آخر (بيشكيك – نارين) الذي تسعى لبناءه (الصين وقيرغيزستان) لما له أهمية كبيرة لاقتصاد البلدين[٢].

في عام ٢٠٠٦ وقعت الصين اتفاقًا مع أوزباكستان وتركمانستان على شراء (٣٠) مليار متر مكعب من صادرات الغاز الطبيعي سنويًا، وأيضًا تم الاتفاق عام ٢٠٠٩ على بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، والذي يبلغ طوله (٥٣٠) كم، بطاقة إجمالية تبلغ (٣٠) مليار متر مكعب، وقامت شركة النفط الصينية (CNPC) بتوقيع اتفاق بقيمة (٦٠٠) مليون دولار مع الشركة العامة الاوزبكية لبناء حقول نفط جديدة في مدينة بخاري، وقدمت قرض بمبلغ (٩٠٠) مليون دولار إلى كل من أوزباكستان وطاجيكستان، وفي ٢٥ حزيران عام ٢٠٠٩ قدم بنك الصين للتنمية قرض مقداره (٤) مليارات دولار إلى شركة الغاز التركمانية الوطنية (TUKMAN-GAZ) وكان الهدف الاقتصادي من تقديم هذا القرض هو تمويل استكشافات نفطية في تركمانستان، وتطوير واحد من اكبر حقول الغاز في العالم وهو حقل (YO-LOTAN) الجنوبي، كان الهدف من هذا التمويل الصيني هو لإنجاح مشروع خط

١– أوراق إستراتيجية، الصين وروسيا واسيا الوسطى، «اتحاد دول موسع»، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (١٠)، تشرين الأول، ٢٠٠١، ص٤ – ٥.

٢– المصدر نفسة، ص٥.

الأنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وتركمانستان، ويتم تسديد هذا القرض من خلال بيع الغاز إلى الشركة الوطنية الصينية حصرًا.

فضلًا عن تعويض الخسائر المالية لتركمانستان بعد توقف صادرات الغاز إلى روسيا، بسبب انفجار حدث في خطوط الناقلة إليه في العام نفسه، والذي خسرت تركمانستان حوالي (٣٠٠) مليون دولار، كما استثمرت الصين في دول آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٩ حوالي (٤,٥) مليار دولار، وتركزت في قطاع النفط والغاز الطبيعي والزراعة والصناعات الكيمياوية والصناعات الغذائية[١].

وإن ستراتيجية بكين الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى في الوقت الحاضر تعمل على جعل المنطقة كمعبر للوصول إلى الموارد الاقتصادية في أفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا، مما يؤمن لها وفرة في الموارد الإستراتيجية وبأرخص الأسعار، كما تحاول ربط هذه الدول بشبكة واسعة من خطوط الأنابيب الناقلة للطاقة وان يصبح إقليم (سينغيانغ) مركزًا للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين ودول آسيا الوسطى[٢].

ومن جانب آخر رأت الصين دول آسيا الوسطى سوقًا كبيرًا لتصريف بضائعها ومنتجاتها، إذ نمت المبادلات التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت الصادرات الصينية إلى دول آسيا الوسطى (١,٧٥٣) مليار دولار، أما الواردات الصينية فقد ازدادت إلى (١,٨٦٢) مليار دولار ليرتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى (٣,٦١٥) مليار دولار، وسجل عجز في الميزان التجاري الصيني، واستمر النمو في المبادلات التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى خلال الأعوام

1- Zabikhullas S. saipov , Chinas economic strategies for Uzbekistan and central asia , Eurasia daily volume: 9Issue179,September,21,2012.

2- Ibid.

(٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) ففي عام ٢٠٠٨، فقد بلغت الصادرات الصينية (٢١,٣١١) مليار دولار، وأما الواردات الصينية فقد بلغت (٧,٨٩٩) ليرتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى (٣٠,٨١٣) مليار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح الصين، وذلك بسبب توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى، وهو الأعلى منذ استقلال هذه الدول ومتجاوزة في ذلك الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام (٢٠٠٨)، وعدت الصين أول شريك تجاري مع دول آسيا الوسطى في العام نفسه، وكما يوضحة الجدول (٢ – ٢).

الجدول (٢ – ٢) المبادلات التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى للمدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٩) (مليار دولار)

السنة	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
٢٠٠١	.٤٩١٠	١,٠١٧	١,٥٠٨	-٠,٥٢٦
٢٠٠٢	.٩٤٣٠	١,٤٤٣	٢,٣٨٧	-٠,٥
٢٠٠٣	١,٧٥٣	١,٨٦٢	٣,٦١٥	-٠,١٠٩
٢٠٠٤	٣,٨٩٦	٢,٩٥٦	٦,٧٣٣	٠,٩٣٩
٢٠٠٥	٤,٠٥٥	٣,٥٦٤	٨,٧٣	٠,٤٩١
٢٠٠٦	٧,٧٣٩	٤,٣٢	١٢,٠٥٧	٣,٤١٩
٢٠٠٧	١٢,١٨٣	٦,٩٥٤	١٩,١٣٧	٥,٢٢٩
٢٠٠٨	٢١,٣١١	٧,٨٩٩	٣٠,٨١٣	١٣,٤١٢
٢٠٠٩	١٦,٦٧٣	٦,٨٧٦	٢٣,٥٤٤	٩,٧٩٧

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

Doç. Dr. Erkin Ekrem, çin'in Orta Asya Politikaları, Mütevelli Heyet Başkanlığı, Ahmet yesevı ünıversıtesı, Ankara,Temmuz 2011,P. 32 – 35.

ثانيًا: الدوافع السياسية والأمنية

بعد انتهاء الحرب الباردة رأت الصين ضرورة إقامة علاقات سياسية واقتصادية فاعلة مع الجوار الجغرافي المحيط بها، من أجل المحافظة على وضعها ومكانتها الدولية، فأقامت الصين علاقات دبلوماسية وسياسية مع دول أسيا الوسطى، وبعد ان أعلنت الصين اعترافها بها في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٩١، وقام بعدها وفد صيني بزيارة تلك الدول، والعام نفسه تم التوقيع على بيان ينص بإقامة علاقات دبلوماسية، وفتح السفارات الصينية في عواصم دول أسيا الوسطى، وسارعت الصين بتكثيف زياراتها الرسمية وغير الرسمية من أجل وضع أسس التعاون والعلاقات الدائمة، وقامت بتسهيل دخول الوفود الرسمية ورجال الإعمال من هذه الدول إلى الصين، وفي إطار ذلك أكد الرئيس الصيني (بيانغ تسه) في ١٩٩٥ أهمية تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول آسيا الوسطى، وقام بتشكيل (المجلس الأعلى) لمتابعة العلاقات بينهما[1]، وبعد ان تسلم الرئيس الصيني الجديد (جين تاو) قام بجولة إلى بعض عواصم تلك الدول، وفي عامي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥) وقع الجانبان على سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات في المجالات الأمنية والعسكرية، وكانت هذه الاتفاقيات لها انعكاسات ايجابية على العلاقات بينهما، وقامت الحكومة الصينية بتبادل زيارات الوفود البرلمانية، والمسؤولين والإدارات الحكومية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

1– Sun Zhuaghi,the relationship between china and centeral asia,Op. cit.

ومن جانب آخر، كانت النتائج التي تمخضت عن استقلال دول آسيا الوسطى قد أقلقت الصين، فسابقًا كانت الحدود الصينية – السوفيتية البالغ طوالها (٢٨٦١) كم، آمنة ولايعكر صفوها إلا بعض الخلافات الحدودية التي كان الطرفان يتفاوضان حولها باستمرار، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال تلك الدول، وجدت الصين على حدودها الغربية أربعة دول جديدة وهي كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وروسيا، وبما ان أطراف هذه الحدود قد تعددت لذلك فأن مسألة تسوية المشاكل الحدودية وضبط الحدود أصبحت أكثر تعقيدًا وصعوبة، ولكن المشكلة الأكثر خطورة بالنسبة للصين تكمن في إقليم (سينكيانج – بوجور) المستقل ذاتيًا والذي يجاور دول آسيا الوسطى الثلاث (كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان)، فهذا الإقليم يقطنة أكثر من (١٥) مليون نسمة، (٦٠٪) منهم ذوي أصول إسلامية تركية، وهؤلاء لهم صلات عرقية وثقافية وحضارية مع أبناء الشعب الكازاخستاني والطاجيكي والقيرغيزي والاذري التي ترجع ثقافتهم إلى الأتراك (الوطن الأم)، وان النزعة الاستقلالية أو الانفصالية قد تنتقل إلى هذا الإقليم مما أقلقها وأثار حفيظتها في هذا الشأن[١].

ويعد العامل الأمني من الأسباب الرئيسة إلى جانب العامل الاقتصادي والسياسي في اهتمام الصين تجاه دول آسيا الوسطى، وهذا التوجه جاء في جزء كبير منه في إطار منظمة (شنغهاي)[٢]، ففي أول اجتماع لهذه المنظمة عام ١٩٩٧ ركزت

١– حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٤

٢– منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) سميت نسبة للمدينة الصينية التي تم توقيع الاتفاق بين اطرافها في نيسان عام (١٩٩٧) في مدينة شنغهاي في الصين، وهي تضم (روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان والصين) وفي عام (١٩٩٩) وافق أعضاء المنظمة على انضمام أوزباكستان إليها لأسباب أمنية داخلية لمواجهة حركات التطرف الإسلامي المتواجد في بعض المدن الاوزبكية، ←

الصين على مسألة الخلافات الحدودية التي تثار بين حين وآخر مع بعض دول المنطقة، لهذا تم توقيع اتفاقية لتقوية العلاقات الأمنية والعسكرية ومراقبة الحدود المشتركة، وأكدوا في اجتماعتهم على الجانب الأمني وقضايا الأقليات الانفصالية والتطرف الديني ومكافحة الإرهاب، ولاسيما في اجتماعاتهم في عامي (١٩٩٩ – ٢٠٠٠)، وازداد تأثير هذا العامل لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١.

إن انضمام الصين إلى هذه المنظمة جعل منها منظمة مهمة، وذات فاعلية على حد قول وزير خارجية كازاخستان (كازيم توكاييف) في ٣٠ من تشرين الأول عام ٢٠٠٣، الذي أكد "أنها منظمة مهمة وفاعلة، بسبب انضمام الصين إليها"، ولأن الصين لم تشارك في أي منظمة أخرى سواء أكانت ذات طابع سياسي أو عسكري ماعدا انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة[١]، مما دفع بها للاهتمام بدول آسيا الوسطى لضمان أمنها الداخلي، وخشية الصين من انتشار الحركات الأصولية، أو إثارة مسألة استقلال إقليم (سينغيانغ)، والتي تعد أهم منطقة صناعية عسكرية لإنتاج الصواريخ طويلة المدى في الصين، فضلًا عن تواجد الترسانة النووية الصينية في هذا الإقليم، وخوفًا من امتداد تأثير التيارات الاستقلالية، من آسيا الوسطى إلى هذا الإقليم (تركستان الشرقية)[٢].

إلاّ أن تواجد الأقليات من الايغور (UYGHUR) المسلمين الأتراك والتي تشكل نسبة (٤٧٪) من سكان إقليم (سينغيانغ) وهي نسبة كبيرة، وخوفًا من ان تلجأ إلى الوسائل الأكثر عنفًا أو اللجوء إلى الأمم المتحدة للحصول على الاستقلال،

→ المصدر: أوراق ستراتيجية، الصين وروسيا اتحاد دولي موسع، مصدر سبق ذكره، ص٣.

١– محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى...، مصدر سبق ذكره، ٩٨.

٢– عبد السلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

وربما تنظم انتفاضة من قواعد آسيا الوسطى دفع بالصين إلى ان تتوجه إلى هذا الإقليم بقوة وحزم، وان تستخدم القوة المفرطة ضد أبناء (الشعب الايغوري التركي)[1].

ومن ناحية أخرى ترى الصين ان الاعتبارات المتعلقة بالأمن في الصين، ومنذ منتصف التسعينيات ولحد الآن جراء تزايد التجارة غير المشروعة والمخدرات والأسلحة مع دول آسيا الوسطى، والتي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الصين، وانعدام الأمن بالمناطق المجاورة والملاصقة للأراضي الصينية، مما شكل مشكلة كبيرة للصين التي بدأت تدركها جيداً.

وتسعى الصين في تحالفها مع روسيا وإيران من أجل الوقوف أمام نفوذ القوى المتنافسة (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية) في المنطقة هو إقامة منطقة نفوذ مشتركة مع (روسيا وإيران)، لهذا تبدي الصين قلقاً متزايداً من الوجود العسكري والاقتصادي لدول أخرى في آسيا الوسطى، وتعده تهديداً لمصالحها الاقتصادية لهذا اتبعت مجموعة من السياسات تدور حول تطوير تعاونها في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية من أجل مواجهة الصعوبات التي تقف أمامها، وجعل إقليم (سينغيانغ) نموذجاً للتنمية الاقتصاديَة تحتذى به دول آسيا الوسطى يكون قادراً على اجتذاب تلك الدول، وفي الوقت نفسه يمكنها من تعزيز تعاونها مع روسيا وإيران لاحتواء التهديدات الآتية من بعض الحركات الشعبية المعارضة والمتواجدة في دول آسيا الوسطى أو الدول المجاورة لها مثل (أفغانستان وباكستان)[2].

ويمكن القول إن الدوافع السياسية والأمنية للصين يمكن بأي حال من الأحوال ان تتأثر في ظل اشتداد تنافس القوى الإقليمية والدولية، والذي يقيد نطاق

١– محمد رضا جليلي، جيوسياسية آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

٢– المصدر نفسة، ص١١٨

حركتها من ناحية، ويؤثر في أمنها من ناحية أخرى، فضلاً عن انه سيحرمها من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها دول آسيا الوسطى.

المبحث الثاني
التنافس الدولي في دول آسيا الوسطى

إن القوى الدولية المتنافسة في آسيا الوسطى تختلف من حيث قدرتها وتأثيرها، فالقوى الدولية المتنافسة التي تتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) وغيرها من الدول، لها أهداف ومصالح ستراتيجية متنوعة حيال هذه المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية قوة دولية فاعلة من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهي الدولة الأولى من ناحية التفوق العسكري والقدرات الاقتصادية، أما (إسرائيل) فأن النفوذ الأمريكي في دول آسيا الوسطى فسح مجالاً لها لإقامة علاقات وطيدة مع دول المنطقة، لذلك سوف نتناول في ضوء هذا المبحث مطلبين، اختص المطلب الأول: بالولايات المتحدة الأمريكية، والمطلب الثاني: روسيا الاتحادية.

المطلب الأول
الولايات المتحدة الأمريكية

حصلت مجموعة كبيرة من التغيرات الجوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتي كان في مقدمتها انتقال هيكلية النظام السياسي الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، إذ سيطرت على كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأصبحت لها مهام جديدة بعد انتهاء الحرب

الباردة، إذ اهتمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ بتعزيز وتشجيع العلاقات والاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وفي مقدمتها دول آسيا الوسطى، وكان وراء هذا التوجه مجموعة من الأهداف أهمها:

أولًا: الأهداف السياسية والأمنية

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى كان بمثابة جزء من ستراتيجية ملئ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد قامت الولايات المتحدة على الفور الاعتراف بالدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، وسارعت في وقت مبكر إلى الاعتراف بكازاخستان وأذربيجان في (٢٥) من كانون الأول عام ١٩٩١، وفتحت لها سفارات في عواصم كلتا البلدين، والتي تعدان أول الدولتين اللتان اعترفت بها الولايات المتحدة، لكونهما دولتين ذات ثقل اقتصادي وأمني مهم، ولقد قام الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان نزار باييف) بزيارة رسمية إلى واشنطن في آذار عام ١٩٩٢ ثم تبعتها زيارات في عامي (١٩٩٤ – ١٩٩٥) لإبرام اتفاقيات في مجالات مختلفة، ثم تبعتها زيارة وزير الخارجية الأمريكي (وارن كرستوفر) ثم زيارة وزير الدفاع السابق (وليم بيري)، وتم الاعتراف بتركمانستان في آذار عام ١٩٩٢، وكذلك أوزباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان على التوالي[١].

وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية عشرات البعثات ومن أهمها بعثة مؤسسة (راند) للدراسات والابحاث، وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، من أجل تعزيز

١– ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧ – ٢٠٨.

العلاقات الدبلوماسية ثم زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق (جيمس بيكر) آنذاك لآسيا الوسطى عام ١٩٩٢، وقد أشارت هذه البعثات الأمريكية إلى أهمية المصالح الأمريكية (السياسية والاقتصادية والعسكرية) في تلك المنطقة، وبعدها دعى وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) الكونغرس الأمريكي، وبشكل فوري لإقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الدول استنادًا إلى مصالح الولايات المتحدة لمواجهة الدور الإيراني والروسي في هذه المنطقة[١]، وفي الوقت نفسه، قدم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر) كل الدعم والترحيب للدور التركي في دول آسيا الوسطى، وهذا ما أكد علية أيضًا الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) بقولة "إن تركيا تعد شريك ستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ونموذج للآخرين خاصًا دول آسيا الوسطى التي استقلت حديثًا"[٢].

وطالب الرئيس (جورج بوش) وعن طريق مشروع قرار رفعة إلى الكونغرس بمساندة ودعم أنظمة الحكم وتحقيق الحريات العامة في دول هذه المنطقة عام ١٩٩٢، فضلًا عن قيام الرئيس السابق (بيل كيلنتون) بتأسيس علاقات متينة وعمل على تطويرها مع هذه الدول[٣].

إن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت ان تؤكد لاحكام سيطرتها ونفوذها الكامل على دول آسيا الوسطى ان تتحرك من دون تردد أو خوف على أراضي تعد ضمن الأمن القومي الروسي ف – (زبيغنيو بريجينسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي

١– سعد عبد المجيد، أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية في القوقاز، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨) أكتوبر ١٩٩٩، ص١٦١.

٢– محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٣١٧.

3– Jim Nichol, Central Asia. New States – Political Development and Implication for U. S. Interest (Issue Brief For Congress. 2003. library of Congress Cod: IB93108CRS Internet ((http://www. USembassy/Fi/pdfilesIB93108. pdf)).

الأسبق، أكد أهمية تجنب إعادة انبثاق الإمبراطورية الروسية التي من الممكن ان تعيق حركة الولايات المتحدة، وتمنعها من تحقيق الأهداف الإستراتيجية في تكوين نظام (اوراطلنطي)، وهذا يعني إن الولايات المتحدة أرادت في توجهها هذا ان تمنع وبشكل نهائي ظهور أي قوة أو طرف يهدد المصالح العليا لها، ولتؤكد في الوقت نفسه مسألة النصر على المعسكر الغربي[١]، ومنذ البداية كانت سياستها الخارجية تسعى إلى دعم وتحقيق الاستقرار (الاقتصادي والأمني) في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ودخول دولها إلى المجتمع الدولي بمؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهذا ما أشار إليه (الغن روبنشتاين) أحد الباحثين المختصين في شؤون آسيا الوسطى عقب زيارته لدول المنطقة، إذ أكد ان المصالح الرئيسة للولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى هو استمرار العلاقات، والتطور الاقتصادي لاسيا الوسطى من أجل تحقيق مصالحها السياسية والأمنية[٢].

وإن أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في دول آسيا الوسطى هي:

استمرار مواجهة (التنظيمات المتطرفة) في آسيا الوسطى، والتي تعد ضمن نطاق إستراتيجيتها الشاملة، وتأمين الاستقرار السياسي لحكومات دول آسيا الوسطى مقابل التواجد العسكري في أفغانستان، واحتواء روسيا الاتحادية من جناحها الجنوبي، والصين من جناحها الغربي، وكبح المحور الثلاثي (الروسي – الإيراني – الصيني)، ودعم التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى.

١– نقلًا عن: زبيغنيو بريجينيسكي، الشراكة غير الناضجة، ترجمة مجلة شؤون سياسية، جامعة بغداد، العدد (٤)، ١٩٩٥، ص٨.

٢– محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة آسيا الوسطى...، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إزالة المواد والأسلحة النووية المتبقية في بعض دول آسيا الوسطى، والتي أصبحت تمثل هاجس أمني ما لبث إلاّ أن يكون في أولويات اهتمام الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يشكل تهديد يمكن أن يوجه ضدها من أطراف إقليمية أخرى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فالاهتمام الأمريكي بهذا الشأن هو نابع مما كانت تمتلكه هذه الدول من أسلحة وإمكانيات لإنتاج هذه الأسلحة المحظورة[١].

وفي إطار ذلك ومزيدًا من تحقيق التعاون بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى خلال زيارة الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان باييف) عام ١٩٩٤ إلى الولايات المتحدة، وقع البلدين على مذكرة تعاون في مسالة الدفاع، واستطاعت الولايات المتحدة بجهودها الدبلوماسية، وبالتلويح بالمساعدات الاقتصادية إلى أن تضغط على كازاخستان وطاجيكستان في جعلهما بلدين خالين من السلاح النووي، وهذا ما أكده الرئيس الكازاخستاني في نهاية عام ١٩٩٥ إذ أشار إلى "ان بلاده خالية من الأسلحة النووية التي تهدد الأمن والسلم الدولي" مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة بدعم النظم العلمانية في هذه الدول، وتقديم الدعم لها وتشجيع العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، ومارافقتها من عوامل مساعدة التي تصب في مصلحة تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وبعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ لم تختلف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى عن المراحل السابقة بقدر ما ازداد الاهتمام الأمريكي بشكل

١– حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، المجلد (٤١)، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦، ص٨٤.

٢– حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢٣ – ٢٤.

اكبر، ولاسيما بعد الحرب على الإرهاب في أفغانستان إذ وضعت الولايات المتحدة خططها إلى زيادة النفوذ في المنطقة لاسيما التواجد العسكري، إذ خططت إلى نشر أكثر من (٣٠) ألف جندي، وقد وافقت طاجيكستان على السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها الجوية ومطاراتها العسكرية على طول حدودها مع أفغانستان، وكذلك الحال مع أوزباكستان التي سمحت للقوات والطائرات الأمريكية باستخدام القواعد الجوية والمجال الجوي لها، ووضعت تحت تصرف القوات الأمريكية والتي تمركزت في قاعدة (خان آباد)، وكذلك الحال مع أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وقيرغيزستان التي أبدت استعدادها للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ذلك تقديم القروض والمساعدات المالية لها، فقد زاد حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لدول آسيا الوسطى من (٢٧٠) مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من (٤٠٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢، وارتفعت المساعدات في عام ٢٠٠٤ لتصل إلى (٦٥٠) مليون دولار، وإقامة قواعد عسكرية إستراتيجية في تلك المنطقة، والتي تعدها موقع تلاقي لثلاث مناطق كبيرة (الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا)[١].

إن النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة في الوقت الحاضر لم يختلف عن المراحل التي سبقتها، إذ إن هذه المرحلة تعد استكمال ناجحة للمراحل السابقة، ويرى المسؤولون الأمريكان بأن دول آسيا الوسطى تمثل مصلحة وطنية ملحة للولايات المتحدة لذلك أصبح لها نفوذ وشبكة واسعة من العلاقات مع دول آسيا الوسطى[٢].

١- حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

2- Jim Nichol,Central Asia. New States – Political Development and Implication for U. S. Interest ,Op. Cit.

ثانيًا: الأهداف الاقتصادية

إن تحقيق الأهـداف الاقتصادية الأمريكية مهمة جـدًا إلى جانب الأمنية والسياسية، إذ تعدها أولوية من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حيال دول آسيا الوسطى، وان المصالح الأمريكية ترتكز بشكل كبير في منطقة بحر قزوين، مما قد يهيىء جوًا من الاستقرار الذي يؤدي إلى الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي[١] فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على صياغة علاقات اقتصادية فعالة مع دول آسيا الوسطى التي تعدها منطقة موارد اقتصادية ضخمة على وفق الإدراك الاقتصادي الأمريكي لاسيما في بحر قزوين التي تعد نقطة الارتكاز الاستراتيجي المستقبلي لها[٢]، فضلًا عن أنها ترى في سيطرتها على مصادر الطاقة والخطوط الناقلة للنفط والغاز الطبيعي، هذه المنطقة أمرًا ضروريًا لديمومة النفوذ، والسيطرة التي ستجعلها تتحكم في مصير اقتصاديات دول آسيا الوسطى[٣].

فضلًا عن ذلك هناك أسباب كثيرة جذبت اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة بحر قزوين منها[٤]:

١- إن نفط بحر قزوين يعد من الخامات الجيدة، ويمكن الحصول عليه بأسعار منخفضة جدًا.

١- توماس ويلبورن، المثلث الاستراتيجي في شمال آسيا الوسطى، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (١٢)، ابو ظبي، ص٤٢ - ٤٤.

٢- عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٦٤)، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٤.

٣- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

٤- الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

٢- إن الجزء الأكبر من الطاقة في هذه المنطقة يذهب إلى التصدير، لأن احتياجات الدول المنتجة قليلة نسبياً.

٣- إن هذه الدول بعد استقلالها عانت من قلة رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة اللازمتين لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة لحقولها النفطية، مما وفر ذلك فرصة دخول الشركات الأمريكية، وبثقلها (السياسي والاقتصادي) لتنمية واستثمار هذه الحقول النفطية والغازية.

لذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض طوق اقتصادي وامني في بحر قزوين، الذي يعد المدخل الحقيقي للسيطرة السياسية والأمنية، إذ تسعى إلى تطويق بحر قزوين الذي يشهد تنافس الشركات الأجنبية، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهات عدة لنقل الطاقة، وقد وقع الاختيار منذ البدء على نقل النفط والغاز الطبيعي عبر أربعة مسارات ستراتيجية مؤمنة نسبياً[1]:

١- عبر الأراضي التركية حتى شواطئها على البحر المتوسط (باكو - تبليسي - جيهان).

٢- عبر الأراضي الجورجية من ميناء (باتومي).

٣- عبر الأراضي الروسية استخدام أنابيب النفط الموجودة عبر الأراضي الشيشانية، والتي تنتهي بميناء (نوفورسيك) على البحر الأسود.

٤- عبر الأراضي الأفغانية ليصل للأراضي الباكستانية والهندية، ويشحن للأسواق العالمية عن طريق الموانئ الباكستانية.

١- احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٤٧)، ٢٠٠٢، ص٢٠١.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل نقل الطاقة عبر بحري المتوسط والأسود دون المرور بالأراضي الروسية، أي تفضل المشاريع التركية مثل (باكو - تبليسي - جيهان) و (باكو - تبليسي - ارضروم) على الرغم من التكاليف الباهظة لإنشاء مثل هذه المشاريع، وهذا ما يؤكد الصراع القائم (حرب أنابيب نقل الطاقة) بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والاتحاد الأوربي من جهة، وروسيا وإيران والصين من جهة ثانية[1].

هذا الأمر دفع إلى فتح قنوات عدة للحوار مع حكومات دول آسيا الوسطى ولاسيما أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان من أجل السماح للشركات الأجنبية في حق التنقيب والاستثمار في قطاع الطاقة، وأصبحت أذربيجان مستعدة منذ الأيام الأولى لاستقلالها للتفاوض مع الشركات الأمريكية، فقامت بتطوير حقولها النفطية الثلاث الواقعة في بحر قزوين (شيراج، وكونشلي، واذري) إذ تم في هذا التعاون أعطاء نسبة (٤٠٪) من حق استغلال النفط إلى شركة (اموكو) و(وينوكال) الأمريكية[2].

وخلال زيارة رئيس دولة أذربيجان الأسبق (حيدرعلييف) إلى واشنطن عام ١٩٩٧ وقعت شركة (شيفرون واكسون موبيل) الأمريكية على ثلاثة عقود مع شركة النفط الأذربيجانية الوطنية، وبموجب اتفاق تعاون مع شركة (اومكو) الأمريكية منحت بموجبها الحق الاستثنائي في إجراء مفاوضات فيما يخص حقل (اينام)، وقامت شركة (موبين) وشركة (شيفرون) بإبرام بروتوكول مع كازاخستان لاستثمار حقول نفط (تنغنيز) لمدة (٤٠) عاماً ابتداءً من عام ١٩٩٨، فقد بلغت كلفة

١- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

٢- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

المشروع حوالي (٢٠) بليون دولار، ويعد هذا المشروع أضخم استثماراً أجنبياً في آسيا الوسطى[١].

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الوسائل الاقتصادية المتعددة لدعم تواجدها هناك، ففي ٥ ايار عام ١٩٩٨ نظمت الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية مؤتمراً في اسطنبول بهدف بحث سبل التنمية الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، وأكد وزير الطاقة الأمريكية في هذا المؤتمر على "ان التنمية السريعة لموارد الطاقة الهائلة في بحر قزوين هو أمر حيوي وهام لازدهار واستقرار دول المنطقة"، وأضاف بأن إنشاء مسارات ناقلة للطاقة تؤدي إلى دعم مشروعات البنى التحتية، وتدعيم الجدوى الاقتصادية ومساعدة القطاع الخاص على النمو، وتساعدها على حل النزاعات القائمة في دول آسيا الوسطى والقوقاز[٢].

ومن جانب آخر جاءت اهتمامات الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في مجال قطاع الطاقة في بحر قزوين للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، والتي اكتسبت أهمية خاصة في الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في التمركز بالقرب من منابع النفط واحتياجاته في بحر قزوين تمثلان ركيزة اقتصادية يمكنها ان تغير معالم المنطقة بما سوف توافره من عوائد لدول المنطقة ولاسيما الدول المتشاطئة لبحر قزوين (تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان، إيران، روسيا).

وهذا الاهتمام وما يترافق معه من صفقات لشركات النفط الأمريكية العاملة في تلك المنطقة مرتبطة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية[٣]، وكما قامت

١– صبري فالح الحمدي، دراسات في تأريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص١١٩.

2- Randoll collum and others,anin – depth analysis shows Caspian oil's potential,world oil,No. 3,2004. p69.

٣– حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا، «الواقع والآفاق»، السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، القاهرة، العدد (١٤٧)، السنة الثامنة والثلاثون، يناير، ٢٠٠٢، ص١٧.



الولايات المتحدة الأمريكية بمد يد العون والدعم إلى دول آسيا الوسطى من أجل النهوض بدورها الاقتصادي، ومساعدتها في التحول إلى اقتصاد السوق وإدماجها بالمؤسسات الإقليمية والدولية، وتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة والاقتداء بنموذجها الاقتصادي[١].

وأصبحت العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول آسيا الوسطى منذ أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ أكثر ترابط ووضوحاً، ففي تشرين الأول عام ٢٠٠٢ أعلنت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في كازاخستان (لاري نايير) عن مبادرة (هوستن) للمساعدات الأمريكية لدعم وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة وغيرها، لتسريع التنمية الاقتصادية في كازاخستان والدول الأخرى، فقد استثمرت في أوزباكستان حوالي أكثر من نصف بليون دولار[٢].

كما قدمت الولايات المتحدة مساعدات إلى أوزباكستان بموجب اتفاقية أبرمت عام ٢٠٠١ بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وحصلت في آذار عام ٢٠٠٢ على مساعدات بلغت (٢) مليون دولار، وحصلت قيرغيزستان في أثناء اجتماع (نادي باريس) للدول الدائنة على تقليل ديونها من (١٠١) مليون دولار إلى (٥,٦) مليون دولار، وفي العام نفسه وصفت وزارة التجارة الأمريكية ان دولتي كازاخستان وأذربيجان أصبحت ضمن دول اقتصاد السوق من خلال قيام الدولتين بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبشكل واسع وتقليل تدخل الدولة على كثير من مرافق السوق والملكية العامة.

١– عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

٢– محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢ – ١٥٣.

وحصلت طاجيكستان على مساعدات في مجال الإصلاحات الاقتصادية وصلت إلى (٩,٤) مليون دولار، وكذلك الحال مع أوزباكستان فقد حصلت على (١٠,٩) بليون دولار، وقيرغيزستان على (١٧,٦) مليون دولار أما تركمانستان فقد حصلت على (٥,٩) مليون دولار.

وازدادت المساعدات الأمريكية إلى دول آسيا الوسطى، ففي عام (٢٠٠٥) بلغت (٣٠٣,٠٥) مليون دولار، ثم ارتفعت في عام (٢٠٠٩) لتصل إلى (٤٦٨,٧٩) مليون دولار، ثم انخفضت في عام (٢٠١٠) إلى (٤٢٤,٠٥) ينظر الجدول (٢ – ٣).

الجدول (٢ – ٣) المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول آسيا الوسطى للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) (مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
كازاخستان	٩٧,٨٨	١١١,٠٠	٨٤,٩١	٨١,٣١	١٦٧,٥٥	١٧٩,٥٢	٢٢٠,٢٨	١٥٧,٩٠
قيرغيزستان	٥٣,٨٥	٥٥,٢٥	٥٥,٢٣	٤٣,٤٤	٧١,٢٥	٧١,٢٣	١١١,٧٤	١١٧,٥٢
طاجيكستان	٤٨,٧١	٥٣,٠١	٦٥,٦٩	٤٢,٨١	٤٩,٩٤	٦٧,٣٣	٦٧,٤٤	٨٢,٩٩
تركمانستان	١٠,٩٨	١٠,٤٢	١٨,٩٤	١٠,٤٤	١٩,٨٤	١٦,٨٣	٢٠,٧٨	٢٨,٢٦
أوزباكستان	٩٠,٧٧	٨٤,٢٥	٧٨,٢٨	٤٩,٣٠	٣٥,٩٠	٣٨,٣٣	٤٨,٥٥	٣٧,٣٨
المجموع	٣٠٢,١٩	٣١٣,٩٣	٣٠٣,٠٥	٢٢٧,٣	٣٤٤,٤٨	٣٧٣,٢٤	٤٦٨,٧٩	٤٢٤,٠٥

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

Jim Nichol, Central Asia: Regional Developments and Implications for U. S. Interests, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, September 19,2012,P. 62

ويمكن القول إن أهمية دول آسيا الوسطى للولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية ولاسيما كميات النفط الموجودة في بحر قزوين لا تقل أهمية عن نفط الخليج العربي، ولدعم نفوذها في جميع بقاع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، لأحكام سيطرتها الاقتصادية وربطها بشبكة واسعة من العلاقات التجارية والاقتصادية لمواجهة المنافسين المحتملين، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى لإقامة علاقات سياسية واقتصادية وهذا ماسوف نتناولة في الفصل الثالث.

المطلب الثاني
روسيا الاتحادية

بعد حكم دام طويلاً فقدت روسيا الاتحادية ذلك المجال الحيوي الاستراتيجي الذي احاطت نفسها به بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ولأجل تأكيد تواجدها وعلاقاتها مع دول آسيا الوسطى التي استقلت عنها، والمحافظة على نفوذها في ظل اشتداد حدة التنافس فقد سارعت وعلى الفور بأتباع بعض الخطوات المهمة لتأكيد ذلك التواجد والحيلولة من دون نفوذ الدول الأخرى، ولاسيما تركيا والولايات المتحدة، وهذا التوجه استند إلى دوافع عدة حكمت طبيعة السياسة الروسية حيال دول آسيا الوسطى وأهمها:

أولاً: الدوافع السياسية والأمنية

لم تكن النظرة الإستراتيجية غائبة عن بال صانع القرار الروسي في توجهه نحو دول آسيا الوسطى لصياغة موقف إزاء فعلها وعلاقاتها مع محيطها الإقليمي بعد تفككها، فالأمن الاستراتيجي لروسيا حتم عليها من الناحية الجغرافية استغلال دول

آسيا الوسطى كمنافذ حيوية، وتوظيفها في خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية، وذلك لأن طموحاتها لم تتغير مع تفكك النظام السياسي والاقتصادي السابق، وهذه حالة ليست جديدة في السياسة الخارجية الروسية فقد سعت على الدوام بتوسيع نطاق حركتها جنوبًا وان تستغل ما توفره هذه الدول، بسبب ما تؤسسه من إطلالة مهمة على الشرق الأوسط والدول المجاورة لها، وتسعى روسيا بالدخول بدوافعها الأمنية والإستراتيجية إلى حقيقة مهمة مفادها ضرورة التلويح لهذه الدول بمنافذ جذب ومنفعة في آن واحد، وهذا يعني ان روسيا وجب عليها الإدراك ان هذه الدول هي محطة لتقاطع المصالح فيما بينهما[1].

وتعد روسيا الاتحادية من اشد القوى الإقليمية التي تتنافس على دول آسيا الوسطى بحكم العلاقات التأريخية والثقافية المشتركة بين روسيا ودول آسيا الوسطى، إذ تعد روسيا هذه الدول بمثابة فناءها الخلفي، فهذه المنطقة بعد إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي كانت تابعة إلى موسكو، وتنظر لروسيا بمثابة (الأخ الأكبر)[2].

لقد كان توسيع علاقة روسيا بمحيطها الإقليمي دائما من أولويات السياسة الخارجية الروسية، وتعزز هذا التوجه لاسيما بعد إن أصبحت تلك الدول لها كيانها الخاص، إلاّ أن روسيا الاتحادية ظلت تشعر بأن دول آسيا الوسطى لم تعد جزءًا منها فأنها ليست غريبة عنها، ومنذ عام ١٩٩٢ أطلق مصطلح (الخارج القريب) على هذه الدول كتعبير عن مكانتها لدى روسيا الاتحادية.

١- منعم العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية «نظرة في جيوستراتيجية الموقف»، الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد الثاني، آذار، (١٩٩٣)، ص١٦.

٢- زلماي خليل زاد، التقيم الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥.

لذلك سعت روسيا للحفاظ على روابطها وعلاقاتها المشتركة مع دول آسيا الوسطى، فقامت في ٨ كانون الأول عام ١٩٩١ بتكوين رابطة دول الكومنولث المستقلة (CIS) مع روسيا البيضاء وأوكرانيا، تلى ذلك انضمام ثماني دول أخرى من ضمنها دول آسيا الوسطى، كما ان علاقات روسيا الاتحادية بدول الكومنولث أعطت روسيا اهتمامًا اكبر من جانبها إحياء هذه الرابطة وتوثيقها ودعمها بعد ان انسحبت أذربيجان ومولدافيا من الرابطة عام ١٩٩٤، بسبب موقف روسيا المعادي لأذربيجان في صراعها مع أرمينيا، وتسعى من خلالها إلى إقامة تكتل إقليمي محيط بها (تحالف إقليمي) لمواجهة نفوذ دول حلف الشمال الأطلسي (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي)[1].

ولقد تحددت السياسة الخارجية الروسية منذ عام ١٩٩١ بين منظورين أولهما أطلسي والثاني اوارسي جديد، ووفقًا للمنظور الأول ركزت روسيا على محاولة الاندماج مع الدول الغربية، وتشجيع دول آسيا الوسطى للسير في الاتجاه نفسه، ومحاولة إبعاد التنافس الدولي عن منطقة آسيا الوسطى لحماية مصالحها[2].

وهناك عوامل عدة مهمة دفعت بروسيا الاتحادية إلى التركيز على مصالحها العسكرية والاقتصادية والمحافظة على نفوذها السابق في آسيا الوسطى ولعل أهمها:

١- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، نيسان، ١٩٩٨، ص٩٩.

٢- محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢١.

١- ازدياد الدعوات داخل روسيا من أجل توثيق روابطها مع دول الكومنولث في ظل تصاعد دور التيار القومي المطالب بالسيطرة على دول آسيا الوسطى بعد انتخابات كانون الأول عام ١٩٩٣ وانتخابات عام ١٩٩٥[١].

٢- تراهن روسيا بهدف المحافظة على نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري من خلال التلويح بحقوق الأقلية الروسية المتواجدة في تلك الدول[٢].

٣- الحد من هجرة الروس من آسيا الوسطى إلى روسيا، والتي تمثل عبئ كبير على الاقتصاد الروسي، فضلاً عن أنها تهدد الوجود السكاني الروسي في آسيا الوسطى[٣].

٤- تصاعد أنشطة الحركات الإسلامية (المتطرفة) في دول آسيا الوسطى والدول المجاورة (أفغانستان وباكستان) وإدراك روسيا عدم قدرة دول آسيا الوسطى على مواجهة هذه الحركات لوحدها، وهذه بطبيعته ما سيؤثر في الأمن القومي الروسي[٤].

٥- إعادة ملء الفراغ الاستراتيجي في مواجهة القوى الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين وخاصة أمام (تركيا والولايات المتحدة الأمريكية) الذي عدته بمثابة طوق حولها.

١- ناظم الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة، العدد العاشر، حزيران، ٢٠٠٢، ص١٠١.

٢- محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٢.

٣- إبراهيم عرفات، تطورات آسيا الوسطى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، السنة الثالثة، العدد ١٤,١٩٩٨، ص١٠.

٤- المصدر نفسة.

٦- العمل على تقوية ودعم النفوذ (الإيراني - الصيني) في المنطقة لصالحها أمام نفوذ القوى الأخرى[١].

فضلاً عن ذلك فأن توجهات روسيا واهتمامها بآسيا الوسطى جاء كجزء من محاولاتها إلى أن تبقى قوة عظمى مهيمنة في الساحة الدولية من جديد، فهي لم تتراجع عن دورها وتأثيرها في السياسات الداخلية لهذه الدول، بل أصبحت بها أقامته من ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول المنطقة عازلاً لا يستهان به يمنع هذه الدول من الانزلاق خارج مدارها الإقليمي صوب أي منافس جديد، ومن أهم الروابط التي حاولت روسيا ان تقيد حركة هذه الدول في المعاهدات والاتفاقيات المعقودة، فمثلاً منذ عام ١٩٩٦ ناقش اجتماع الكومنولث وصادق على ما يقارب (٣٠) اتفاقية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، وهذا يعود بجزء كبير منه إلى إدراك روسيا لطبيعة ونوعية النفوذ الغربي الذي بدأ يزداد في آسيا الوسطى[٢].

وبعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ تضاءل النفوذ الروسي في دول آسيا الوسطى، إذ حاول الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الحفاظ على المصالح الروسية هناك، من خلال زيادة حدة موقفها المضاد لتنامي التأثير الأمريكي في المنطقة، وازدياد الحلفاء الجدد للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما من دول آسيا الوسطى (أذربيجان، طاجيكستان، كازاخستان)، إلاّ أنها في أثناء الحملة العسكرية ضد طالبان قدمت روسيا الدعم والمساعدة العسكرية لدول آسيا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، كجزء من التحالف الدولي ضد الإرهاب[٣].

١- محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص٩٤.

٢- المصدر نفسة.

٣- محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره.

كما إن العلاقات الروسية مع بعض دول آسيا الوسطى آخذت منحى آخر يختلف عما كانت عليه في السابق، وهذا ما أكدته تصريحات الرئيس القيرغيزي الأسبق (اسكار اكاييف)، والذي صرح بعد رفض مجلس الدوما الروسي أعطاء مساعدات اقتصادية لقيرغيزستان، نتيجة وصول ٦ طائرات أمريكية نوع (F16) في ٢٠ نيسان عام ٢٠٠٢، والذي يعد بداية الوجود العسكري الأمريكي في قيرغيزستان، إذ واجه الرئيس القيرغيزي القرار الروسي بقوة ووصف القواعد العسكرية الغربية بأنها تتعارض مع المصالح الروسية، وانها بدأت بتقيد التأثير الروسي في المنطقة، إلاّ أن الأمر لم يدم طويلاً بفعل واقع الحال الذي فرضته المصالح فيما بينهما، ونتج عن ذلك الدعم قيام روسيا بتقديم مساعدات عسكرية للقوات الأمريكية، إلاّ أن روسيا على الرغم من انها حذرة في تقديم الدعم للولايات المتحدة الأمريكية في تحركاتها في دول آسيا الوسطى، إذ تشعر في الوقت نفسه إنها مهددة جراء تنامي موجة الاستياء والفوضى على حدودها الجنوبية في آسيا الوسطى[1].

ومن الناحية الأمنية يرى القادة الروس ان الدفاع عن الحدود الخارجية لهذه الدول يشكل الخط الأول للدفاع عن روسيا، وان دول آسيا الوسطى تعد حلقة مهمة ومحيطة بالأمن الروسي، ولهذا عملت موسكو على متابعة وتوثيق التعاون العسكري مع دول آسيا الوسطى منذ استقلالها ولحد الآن، وحققت بعض المصالح وقد أمنت حضوراً عسكرياً في كازاخستان وقيرغيزستان وأذربيجان وتركمانستان، إلاّ أن أوزباكستان رفضت إقامة قواعد عسكرية روسية فوق أراضيها، كما عدت روسيا الأراضي الكازاخستانية تؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في الدفاع عن الأراضي

١- المصدر نفسة.

الروسية، وتشكل منطقة ستراتيجية عازلة مخصصة لحماية الأراضي الروسية في حالة عدم الاستقرار في دول آسيا الوسطى والدول المحيطة بها[1].

ومن أجل ذلك أقدمت على توقيع اتفاقيات عسكرية، وقدمت مساعدات عسكرية ونقلت الأسلحة إلى أراضيها، ووقعت العديد من الاتفاقيات الأمنية مع معظم دول آسيا الوسطى، والتي سمح لها اشغال بعض القواعد السوفيتية السابقة، وبموجب الاتفاق في عام ١٩٩٣ مع تركمانستان حيث شغل الضباط الروس مناصب مهمة في القوات المسلحة التركمانية، كما إن اتفاقية عام ١٩٩٥ مع كازاخستان سمح بموجبها لروسيا ان تشغل بضعة قواعد صاروخية فيها، وتشكيل وحدات عسكرية (روسية – كازاخية) مشتركة، كما أقامت روسيا نظام دفاع جوي متكامل معها، فضلاً عن أذربيجان وقيرغيزستان وطاجيكستان في عام ١٩٩٦[2].

كما تجدر الإشارة إلى إن روسيا الاتحادية شرعت إلى نقل كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى العديد من دول آسيا الوسطى، وكانت بطرق سرية وعلنية، منها في عام ١٩٩٩ زودت روسيا الاتحادية كازاخستان بـ (١٦) طائرة مقاتلة من نوع (SU – 27) والعديد من صواريخ الدفاع الجوي (S – 300)، وقد تم تزويد طاجيكستان بطائرات هليكوبتر (MI – 24) و(MI – 8) والعديد من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وتسعى روسيا في تعاونها الأمني والعسكري مع دول آسيا الوسطى بالدرجة الأولى العمل على تجريد أو المحافظة على الأقل على السلاح النووي المتبقي من الترسانة النووية السوفيتية في دول آسيا الوسطى، وخاصة في كازاخستان ومنع

١- محمد رضا جليلي، جيوسياسية آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

٢- المصدر نفسة، ص٩٥

تسرب الخبرة والمواد النووية إلى الدول المتنافسة على المنطقة ولاسيما مع اتساع عدد الدول التي قد تكون راغبة في إنتاج الأسلحة النووية في الوقت الحاضر[١].

ثانيًا: الدوافع الاقتصادية

إن الروابط الاقتصادية بين روسيا ودول آسيا الوسطى التي تمتد جذورها إلى عقود من الأعوام لم يلغيها إعلان استقلال هذه الدول عن الاتحاد السوفيتي، بل إن روسيا سعت لتأسس شكلًا من أشكال التكامل الاقتصادي مع محيطها الإقليمي[٢].

وهناك بعض العوامل الموضوعية والذاتية جعلت لروسيا الاتحادية دورًا فاعلًا في اقتصاديات دول آسيا الوسطى، ومنها عدم وجود حدود جغرافية طبيعية بينها وبين دول المنطقة، كذلك انه بحكم سياسة التخصص في الإنتاج لدول الاتحاد السوفيتي سابقًا جعلت دول آسيا الوسطى مزرعة واسعة للقطن الخام والمواد الأولية الأخرى، وموطنًا لبعض الصناعات المحدودة التي تعتمد في تهيئة السلع المصنعة على المركز الروسي، كما يعتمد المركز في تهيئة المواد الخام على هذه المنطقة، فضلًا عن تواجد أكثر من ٩ مليون روسي في هذه المنطقة وهم يمثلون عمالة ماهرة فيها، فضلا عن سيطرة رجال الأعمال والصناعة الروسية على بعض المنشآت الصناعية في دول آسيا الوسطى، وان هجرتهم لها مردودات اقتصادية سلبية سواء كانت على روسيا أو دول المنطقة[٣]، وتؤدي روسيا دورًا محوريًا بوصفها القوة الرئيسة، وهذا ما أكده الرئيس

١- مايكل كلير، الحروب على الموارد، «الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية»، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧)، ص١٠٧ - ١٠٨.

٢- نقلًا عن محمود سالم السامرائي، الثابت والمتغير للأمن القومي لجمهوريات آسيا الوسطى، أوراق تركية معاصرة، العدد (١٨)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، (٢٠٠٢) ص٨٤.

٣- حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٨

الروسي السابق (بوريس يلتسين) في أيلول عام ١٩٩٥ بشأن سياسة روسيا الخارجية تجاه آسيا الوسطى بقوله "ان الهدف الرئيسي للسياسة الروسية إزاء دول الكومنولث المستقلة هو إيجاد رابطة اقتصادية متكاملة لدول قادرة على المطالبة بالمكانة اللائقة بها ضمن الدول الكبرى"[١]، وان سياسة إعادة التكامل التي أطلقتها روسيا كانت تسعى في أهم جوانبها إلى إقامة الاتحادات الخاصة بالكمارك والمدفوعات والمناطق المشتركة في مجال العلوم والتكنولوجيا وسوق رأس المال المشترك[٢].

ففي مجال الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) والخطوط الناقلة، فأن امن الطاقة من القضايا الحساسة التي تحتل الأولوية والتركيز من لدن رجال الاقتصاد الروس، تمليه عوامل متعددة لروسيا الاتحادية، إذ إن التزايد في الطلب المحلي على الطاقة له العديد من الارتدادات الجيوستراتيجية من أجل تأمين الحصول على مصادر الطاقة والسيطرة عليها، مما يؤدي إلى زيادة التوترات بين الجهات الرئيسة الفاعلة في أسواق الطاقة العالمية وتعمل روسيا جاهدة من أجل حماية مصادر الطاقة التي تشكل ثلثي صادرات البلاد من خلال بيع النفط والغاز الطبيعي والتحكم بمسارات الخطوط الناقلة للطاقة من بحر قزوين[٣].

ولقد شكلت الطاقة إحدى أهم المسائل الرئيسة والفاعلة في التوجه الروسي نحو دول آسيا الوسطى إذ كانت الشركات الروسية الكبرى في عقد التسعينيات من القرن الماضي تتبع سياسات خاصة بها تتعارض أحيانًا مع السياسة الاقتصادية

١- نقلًا عن: زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

٢- محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

٣- طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه آسيا الوسطى، «الواقع والآفاق»، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد العاشر، أيلول، ٢٠٠٩، ص٣٥.

الروسية، وبعد مجيء الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عام ٢٠٠٠ تم توحيد تلك السياسات وفرض السيطرة عليها، ومن ثم فان الحكومة الروسية قد ساندت نفوذ عمل الشركات النفطية الروسية ودعم المشاريع الاستثمارية في آسيا الوسطى.

ومن جانب آخر، ان إنشاء مشروع خط أنبوب (باكو - تبليسي - جيهان) الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٩٩ كان عامل كابح أمام السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى، مما حفز الطموح الروسي لإنشاء خطوط جديدة ناقلة للطاقة وبأقل التكاليف الاقتصادية تضمن عائداتها الخاصة، ولذلك قامت روسيا في عام ٢٠٠١ بالاتفاق مع ثلاث شركات روسية في مجال الطاقة وهي (يكوس، لوك اويل، غازبروم) لإنشاء كونسورتيوم خط أنابيب بحر قزوين (لنقل النفط إلى نوفورسيسك) تناغمًا مع تصريح الرئيس الروسي (بوتين) الذي عد بحر قزوين منطقة مصالح اقتصادية ونفوذ لروسيا، ومنذ عام ٢٠٠٣ نجحت الشركات الروسية في الحصول على اتفاقيات طويلة الأجل في مجالات الاستثمار، وتصدير خامات الطاقة من بحر قزوين إلى الدول المجاورة، فشركة (غازبروم) وقعت في عام ٢٠٠٤ اتفاقية مع أوزباكستان لبيع الغاز الاوزبكي حتى عام ٢٠١٢، ووقعت شركة (لوك اويل) عقد مع تركمانستان وأذربيجان للتنقيب عن الغاز لمدة (٣٥) عامًا[١].

كما توصل الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) مع الرئيس الاوزبكي (إسلام كريميوف)، والرئيس التركماني الأسبق (صابر مراد نيازوف) إلى اتفاق في عام ٢٠٠٨ بخصوص إنشاء خط أنابيب جديد لنقل الغاز الطبيعي يتصل بتركمانستان وينقل الغاز الطبيعي إلى الدول الأوربية بقدرة على استيعاب (٣٠) مليار متر مكعب، ومن أجل تأمين توصيل الغاز عبر هذه الخطوط الناقلة فقد وقعت روسيا وتركمانستان في

١- المصدر نفسة، ص٣٦.

أيار ٢٠٠٨ اتفاقًا لنقل (٨٠) مليار متر مكعب سنويًا من تركمانستان عبر الأراضي الروسية ولمدة (٢٥) عامًا[١].

هذه الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها، أسهمت في مساعدة روسيا على البقاء في إطار المنافسة بين الأطراف الفاعلة في منطقة آسيا الوسطى، وهكذا فان روسيا من خلال تواجدها في منطقة بحر قزوين وجدت حلولاً لتحقيق أهدافها المتعددة وهي:

١- استمرار التأثير الاقتصادي والسياسي على أنظمة دول آسيا الوسطى من خلال السيطرة على مصادر خامات الطاقة في بحر قزوين والدول المتشاطئة الأخرى، من خلال الترويج والدعم لمصالح الشركات النفطية الروسية في كل المشاريع الطاقوية.

٢- العمل على تقليل وسائل النقل (المنافسة) عبر الصين وإيران وتركيا وخاصة مشروعي (باكو - تبليسي - جيهان) و(باكو - تبليسي - ارضروم) الذي تدعمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي[٢].

وهنا تركز روسيا على خط أنبوب (باكو - كروزني - نوفورسيسك) في محاولتها لمنافسة المشروع (التركي - الأمريكي) لنقل النفط الاذربيجاني عبر هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله (١٣٤٦) كم، وتصل طاقته الاستيعابية إلى (١٨٠,٠٠٠) برميل يوميًا، وتقدر التعرفة الكمركية لنقل النفط بـ (١٥,٦٧) دولار أمريكي للطن الواحد وقرابة (٢,١٢) دولار لكل برميل يضاف إليها (١,٨٥) دولار تكاليف

١- طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه آسيا الوسطى، »الواقع والآفاق« مصدر سبق ذكره، ص٣٥ - ٣٦

٢- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

النقل البحري من ميناء نوفوروسيسك إلى ميناء روتردام[1]، وبموجب هذه الاتفاقية الموقعة في تشرين الثاني عام ١٩٩٨ مع كازاخستان وأذربيجان، وعدد من الشركات الغربية ارتبط حقل تنغيز النفطي مع الميناء الروسي (نوفورسيسك) (٣).

إلاّ أنه بعد زيادة حدة التنافس (التركي – الأمريكي) مع روسيا حيال هذه المشاريع العملاقة الخاصة بنقل الطاقة من بحر قزوين دفع بروسيا إلى التأكيد على ضرورة الاستمرار بدورها في عملية بناء خطوط جديدة لنقل الطاقة، والذي لا يخلو من العديد من الدوافع الجيواقتصادية التي تسعى روسيا للسيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين مستقبلاً، كما إن روسيا الاتحادية عارضت إقامة مشاريع جديدة بين دول آسيا الوسطى والدول المستهلكة وهذا ما أكده الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في أثناء لقاءه للرئيس التركماني الأسبق (صابر مراد نيازوف) في كانون الثاني ٢٠٠٢ إذ دعت روسيا دول بحر قزوين إلى تأسيس (التحالف الاوراسي للغاز الطبيعي) للتصدير من خلال منفذ واحد وهو عبر روسيا.

كما إن صناع القرار الروسي ينظرون بواقعية إلى النفط على أنه يشكل الأداة الرئيسة والفاعلة التي يمكن استغلالها في إدامة النفوذ الروسي في تلك الدول، وعدم فسح المجال أمام القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وهو ما يجعلهم ينظرون إلى لعبة التنافس الدولي على تطوير موارد النفطية وتصديرها من بحر قزوين على أنها لعبة صفرية، ما يعد فيها مكسباً لروسيا يعد خسارة للغرب، والعكس صحيح من دون ان تكون هناك أي رغبة لديهم في التعاون مع الغرب في هذه المسألة، أيضاً تحاول روسيا في البحث عن السبل التي تتيح لها التحالف مع الشركات النفطية المتعددة

١– دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، «دراسة في الجغرافية السياسية»، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٧ – ٦١.
٣– المصدر نفسة، ص٦١.

الجنسيات من أجل التأكيد على انسيابية تدفق رأس المال والتكنولوجيا والبضائع الروسية إلى دول آسيا الوسطى[1].

لهذا قامت روسيا بتعزيز مبادلاتها التجارية مع دول آسيا الوسطى، وعقدت سلسلة من الاتفاقيات في مجال تعزيز التجارة والاستثمار، وفتح معابر حدودية مع كازاخستان للوصول إلى أسواق دول آسيا الوسطى، فخلال المدة الواقعة (١٩٩١ – ٢٠٠٢) ظلت المبادلات التجارية بين روسيا ودول آسيا الوسطى غير مستقرة، ففي عام ١٩٩١، بلغت الصادرات الروسية (٣٣,٧٨٥) مليون دولار، أما الواردات فقد بلغت قيمتها (٢٥,٤٤١) مليون دولار ليبلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى (٥٩,٢٢٦) مليون دولار، وسجل فائضاً في الميزان التجاري لصالح روسيا، واستمر الانخفاض بالمبادلات التجارية، ففي عام ١٩٩٩ انخفضت الصادرات الروسية إلى (١٩,٠٣) مليون دولار، أما الواردات فقد انخفضت أيضاً لتصل إلى (١٧,٩٢) مليون دولار لينخفض حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول آسيا الوسطى إلى (٣٦,٩٥) مليون دولار مقارنة بالأعوام السابقه، والسبب في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية الروسية على الاقتصاد الروسي وبعض اقتصاديات دول آسيا الوسطى ما أدى إلى تراجع قدرات التصدير الروسية، إلاّ أن بعد زيارة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عام ٢٠٠٣ إلى كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان عقدت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية، أدى إلى زيادة المبادلات التجارية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥)، ففي عام ٢٠٠٥ نمت الصادرات الروسية إلى (٧٥,٢٧) مليون دولار، أما الواردات فقد بلغت (٥٧,٠٢) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى (١٣٢,٢٩) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضاً لصالح روسيا، وكما يوضحه الجدول (٢ – ٤).

1– Mehdi par vizi amineh,Towards the control of oil Resources in Caspian Rrgion,matin's press. New York,1999,p87.

الجدول (٢ - ٤) المبادلات التجارية بين روسيا ودول آسيا الوسطى للمدة

(١٩٩١ - ٢٠٠٥) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الروسية	الواردات الروسية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩١	٣٣,٧٨٥	٢٥,٤٤١	٥٩,٢٢٦	٨,٣٤٤
١٩٩٢	٥٧,٦٧	٥٩,٣	١١٦,٩٧	-١,٦٣
١٩٩٣	٤٧,٠٣	٢٠,٤٧	٦٧,٥	٢٦,٥٦
١٩٩٤	٣٧,٧١	٢٣,٧٢	٦١,٤٣	١٣,٩٩
١٩٩٥	٤٢,٣٠	٣٤,٤٩	٧٦,٧٩	٧,٨١
١٩٩٦	٣٩,٢٠	٣٣,٢٤	٧٢,٤٤	٥,٩٦
١٩٩٧	٣٤,٠٢	٣٤,٣١	٦٨,٣٣	-٠,٢٩
١٩٩٨	٣١,٦٥	٢٢,٤٦	٥٤,١١	٩,١٩
١٩٩٩	١٩,٠٣	١٧,٩٢	٣٦,٩٥	١,١١
٢٠٠٠	٢٧,٣٠	٣٧,٣٩	٦٤,٦٩	-١٠,٠٩
٢٠٠١	٣٥,١٧	٢٤,٠٧	٥٩,٢٤	١١,١
٢٠٠٢	٣٤,٩٢	١٩,٧٢	٥٤,٦٤	١٥,٢
٢٠٠٣	٤٥,٢٠	٢٥,٦٨	٧٠,٨٨	١٩,٥٢
٢٠٠٤	٦١,٠٣	٤٣,٦٠	١٠٤,٦٣	١٧,٤٣
٢٠٠٥	٧٥,٢٧	٥٧,٠٢	١٣٢,٢٩	١٨,٢٥

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

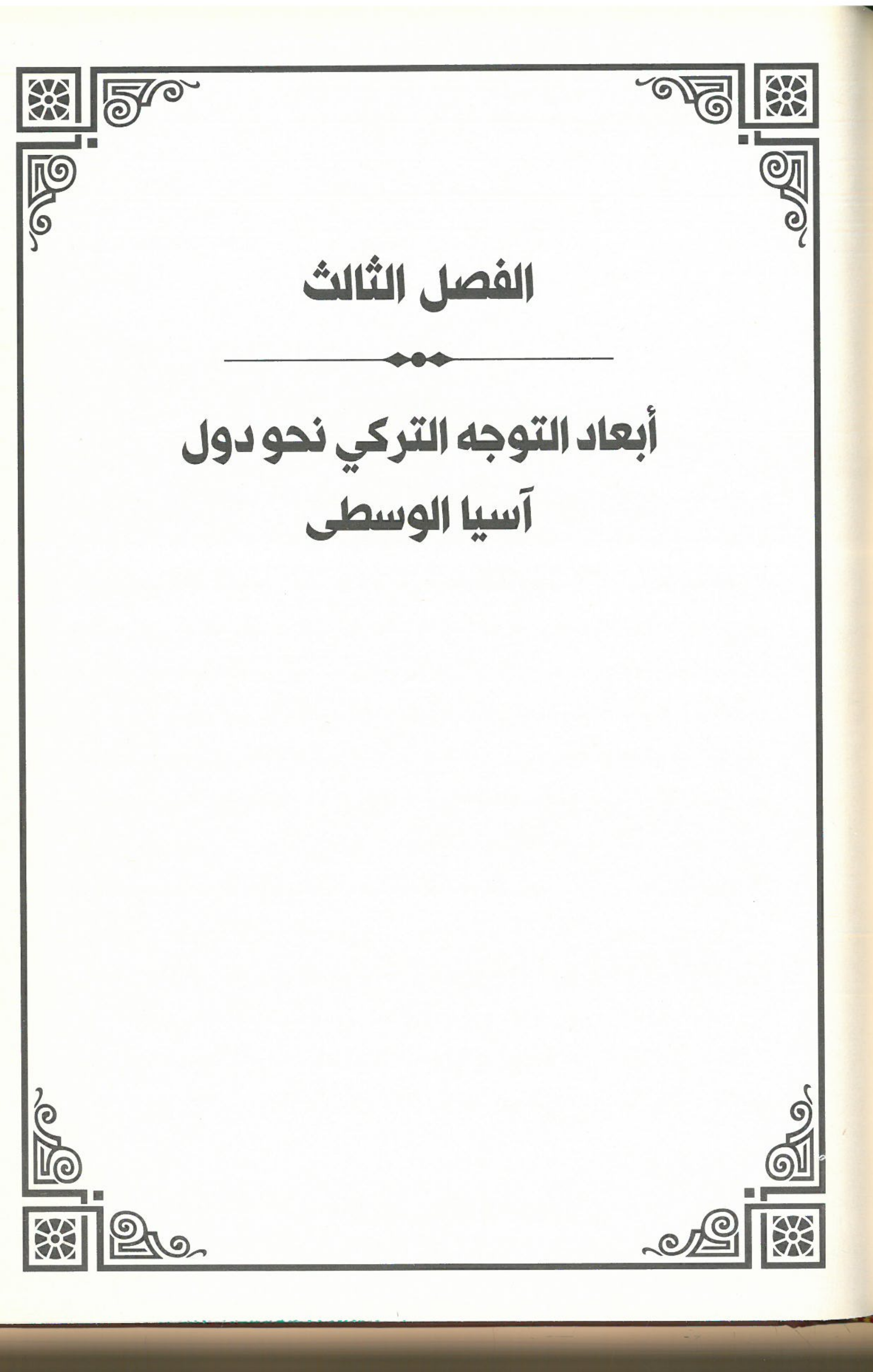
Dr. Vladımır Paramonov and Draleksey Strokov,Russıa and Central Asıa Current and Future Ekonomıc Relatıons,Conflıct Statıes Research Centr,Defence Academy of the Unıted Kıngdom,july,2006,p3

وبعد عقد اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتجارية بين روسيا ودول آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٦ أصبحت روسيا الاتحادية اكبر شريك تجاري مع دول آسيا الوسطى، فقد ارتفع حجم المبادلات التجارية إلى أكثر من (١٠) مليار دولار، فمثلاً مع وأوزباكستان فقد بلغ حجم التبادل (٣) مليار دولار، وكما إن روسيا تعد الشريك التجاري الثاني لقيرغيزستان وأذربيجان تركمانستان، أما طاجيكستان فتحتل الدولة الأولى في الواردات مع روسيا[1]، وتبقى المسألة المهمة هي بأن هذه الدول لها مصالح اقتصادية متبادلة مع روسيا وفي الوقت نفسه لها مصالح اقتصادية حيوية ولا يمكن أن تتنازل عنها وتحت وطأة أي ظروف.

١- طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

الخلاصة

يمكن القول إن جميع القوى المتنافسة الإقليمية والدولية لديها مصالح في آسيا الوسطى، وتسعى تلك القوى إلى تحقيق اكبر قدر لطموحاتها الاقتصادية والسياسية، وان فاعلية أي دولة من دول آسيا الوسطى سيتوقف على طبيعة علاقاتها وتفاعلاتها مع القوى المتنافسة، وان القوى الإقليمية والدولية لديها مصالح وأهداف لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تتنازل عنها لأي دولة أخرى، والتي أصبحت من أولويات محددات لسياستها واستراتيجياتها، فروسيا تنظر إلى دول آسيا الوسطى بأنها منطقة نفوذ روسية واسعة، أما إيران والصين فتسعى وبشراكتها مع روسيا الحصول على مكاسب اقتصادية ولاسيما في بحر قزوين والصراع على الطاقة (حرب الأنابيب) والتي أثرت في التوجهات التركية سلبًا وعدتها تركيا عامل كابح أمام توجهها في آسيا الوسطى، ومن جانب آخر لا يمكن لأي دولة من الدول الأخرى إن تتجاهل الدور التركي، وتأثيره على مسار الأحداث والتفاعلات في آسيا الوسطى، وهذا الدور تشجعه الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) والاتحاد الأوربي والدول العربية الأخرى، وأدركت تركيا ما يمكن أن يشكله وجود فراغ سياسي أو اقتصادي على تطلعاتها المستقبلية، وخصوصًا إن الأتراك لن يتنازلوا عن تلك الرقعة الجغرافية المهمة.



الفصل الثالث

أبعاد التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى

تمهيد

شكلت موجة التغيرات في الساحة الدولية ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، أحد العوامل الرئيسة والمهمة في مراجعة العلاقات الخارجية التركية مع محيطها الإقليمي، وإعادة إدراج منطقة جديدة في حساباتها الإستراتيجية، وهي منطقة آسيا الوسطى بدولها الست (كازاخستان، تركمانستان، قيرغيزستان، أذربيجان، أوزباكستان، طاجيكستان) وأدركت تركيا ضرورة المحافظة على وضعها ومكانتها الإقليمية والدولية من خلال استثمارها للروابط التاريخية والعرقية والدينية التي تربطها بشعوب هذه المنطقة، ومنذ مدة زمنية ليست بالجديدة، إذ تمتد علاقات وروابط تركيا مع شعوب هذه المنطقة إلى أزمان قديمة، فتركيا هي دولة جوار جغرافي لدول المنطقة، وان اهتمام تركيا بهذه المنطقة لم يتراجع بقدر ما تأثر بأوضاع تركيا الداخلية التي مرت بها، لاسيما الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية التي رافقتها منذ تأسيس الجمهورية التركية، إلاّ أن بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ أدى إلى تحولات كبيرة في السياسة الخارجية التركية والتي تسعى من خلالها إلى لعب دور فاعل ومؤثر في المستوى الإقليمي والعالمي، فضلاً عن ان العوامل الثقافية والعرقية بين تركيا وهذه الدول لها الدور الأكبر في تفعيل هذه العلاقات بكل أبعادها (الاقتصادية والسياسية والعسكرية).

وعليه يتناول الفصل الثالث: أبعاد التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى، وفي اطار ثلاثة مباحث، أختص المبحث الأول: بالأبعاد السياسية والعسكرية، متناولاً أربعة مطالب، المطلب الأول: العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩١ – ١٩٩٥)، والمطلب الثاني: العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩٦ – ٢٠٠١)، والمطلب الثالث: العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى بعد عام ٢٠٠٢، أما المطلب الرابع: التعاون العسكري بين تركيا ودول آسيا الوسطى.

أما في المبحث الثاني سوف نتناول: الأبعاد الاقتصادية، والذي يقسم إلى ثلاثة مطالب يتناول المطلب الأول: المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: المشاريع النفطية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، والمطلب الثالث: الاستثمارات التركية في دول آسيا الوسطى.

المبحث الأول
الأبعاد السياسية والعسكرية

منذ تأسيس الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٣، والعلاقات السياسية الخارجية لتركيا تسير ضمن توجهات معينة تحددها المبادئ التي وضعها رئيس الجمهورية التركي الراحل (مصطفى كمال الدين أتاتورك) مؤسس الجمهورية التركية، وتتلخص في شعار ردده الساسة الأتراك كثيراً، وهو (السلام في الداخل، والسلام في الخارج)، وظل هذا الشعار الذي يملي على تركيا عدم التطلع إلى الخارج، حاكماً لسياستها الخارجية لمدة طويلة، إلاّ أن انتهى بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي على الرغم من إن تركيا لم تكن لها تطلعات خارجية معلنة، ولاسيما نحو دول آسيا الوسطى قبل استقلالها، وهذا أمر طبيعي مع وجود الاتحاد السوفيتي، إلاّ أن الوضع اختلف كثيراً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أخذت تركيا تسعى إلى أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في الوسط المحيط بها، مما يوحي بان الفرصة قد حانت لتركيا لبناء علاقات سياسية وعسكرية، وأصبح أمام تركيا فرصة ذهبية لا تعوض للتعبير عن الذات، ورسم صورة جديدة لوضعها، وبلورة دور إقليمي يفتح أمامها آفاقا أرحب لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، وفي ضوء هذا المبحث سوف نتناول أربعة مطالب اختص المطلب الأول: بالعلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩١ – ١٩٩٥)، والمطلب الثاني: العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩٦ – ٢٠٠١)، والمطلب الثالث: العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى بعد عام ٢٠٠٢، أما المطلب الرابع: التعاون العسكري بين تركيا ودول آسيا الوسطى.

المطلب الأول
العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩١ - ١٩٩٥)

بعد استقلال دول آسيا الوسطى بادرت تركيا على الفور وبدوافع سياسية إلى الاعتراف الرسمي باستقلال هذه الدول في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٩١، وهي أول دولة داخل الأمم المتحدة تعترف رسميا بهذه الدول، كدول مستقلة أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، لهذا شرعت تركيا إلى بناء علاقات دبلوماسية معها، وكما أسهمت تركيا وبشكل فاعل في الحصول على الاعتراف الرسمي الدولي باستقلال هذه الدول، وقبول عضويتها في المنظمات الدولية مثل (الأمم المتحد، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، وقد حرصت تركيا في تحركها تجاه هذه الدول إلى أن تكون بمثابة (الأخ الأكبر)[1].

ولقد كان فتح السفارات التركية هي أول المؤسسات الدبلوماسية التي بادرت تركيا بإقامتها في هذه الدول في عواصم دول آسيا الوسطى، فضلا عن إنها أول الدول التي تتجه إليها الوفود التركية الرسمية لتأسيس علاقاتها الخارجية الجديدة[2]، إذ بدأت تنتهج السياسة الخارجية التركية إقامة علاقات دبلوماسية مع دول آسيا

الوسطى اتضحت من خلال الزيارات المتكررة للرئيس التركي السابق (تورکت اوزال) الذي قام بزيارة هذه الدول ابتداء من عام ١٩٩١ وتركزت مباحثاته حول

١- ناهض محمد صالح الجبوري، التنافس التركي - الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢ - ١٣٣.

٢- ناهض محمد صالح الجبوري، التنافس التركي - الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

العلاقات الثنائية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وفي نيسان عام ١٩٩٢ زار رئيس الوزراء (سليمان ديميريل) العاصمة الاوزبكية طشقند، وافتتحت السفارة التركية فيها ثم تلتها عواصم الدول الأخرى[1]، وأنشأت الكثير من الهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التركية في دول آسيا الوسطى، وعملت على إبرام الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية مع هذه الدول ومنها:

١- اتفاقية تأسيس العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين تركيا وقيرغيزستان في العاصمة التركية (انقرة) عام ١٩٩١[2].

٢- بروتوكول التعاون القنصلي بين تركيا وقيرغيزستان في العاصمة التركية (أنقرة) عام ١٩٩١.

٣- اتفاقية تنسيق المواقف بين تركيا وقيرغيزستان في المحافل الدولية عام ١٩٩١.

٤- اتفاقية الإعفاء من شرط الحصول على التأشيرة لتسهيل عمل الدبلوماسيين، ورجال الإعمال بين البلدين عام ١٩٩٢[3].

٥- اتفاقية تسليم المجرمين وتدريب الكوادر الأمنية، وتبادل الخبرات في المجالات ذات العلاقات السياسية والدبلوماسية في العاصمة القيرغيزية (بشكيك) عام ١٩٩٢.

١- احمد نوري النعيمي، تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (١)، المجلد السابع، ١٩٩٥، ص٦٠.

٢- ناهض محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

٣- ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

٦- اتفاقية تبادل العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وأوزباكستان في العاصمة التركية (أنقرة) عام ١٩٩١[١].

٧- بروتوكول بدء العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وأوزباكستان في العاصمة الاوزبكية (طشقند) عام ١٩٩٢.

٨- بروتوكول التفاهم المتبادل بين تركيا وأوزباكستان في العاصمة الاوزبكية (طشقند) عام ١٩٩٢.

٩- اتفاقية التعاون الثنائي وتنسيق المواقف في مجال العلاقات الدولية بين تركيا وأوزباكستان في العاصمة الاوزبكية (طشقند) عام ١٩٩٢[٢].

١٠- معاهدة الصداقة الدائمة بين تركيا وأوزباكستان عام ١٩٩٣[٣].

١١- اتفاقية التبادل الدبلوماسي والقنصلي بين تركيا وتركمانستان في العاصمة التركمانية (عشق اباد) في عام ١٩٩٢.

١٢- بروتوكول التبادل والتمثيل الدبلوماسي بين تركيا وكازاخستان في العاصمة الكازاخستانية (أستانا) عام ١٩٩٢.

١٣- بروتوكول التعاون الأمني، وتسليم المجرمين وتبادل الخبرة والتدريب عام ١٩٩٢.

١٤- بروتوكول التبادل الدبلوماسي بين تركيا وأذربيجان في العاصمة الاذرية (باكو) عام ١٩٩٢.

1- Bılal. N. Sımsır,Türkıye ıle Türk cumhurıyıtlerı arasındakı anlaşmalar (1990 – 1991) cıtt2 tobb. Ankara 1993,s. 11

٢- ملوك حميد محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

٣- Özbekıstan Ve Türkıye, (htt:/www. moskovada. com/tag/siyaset)

١٥- اتفاقية الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين تركيا وأذربيجان عام ١٩٩٢[١].

١٦- اتفاقية التعاون والصداقة الدائمة بين تركيا وطاجيكستان في اسطنبول عام ١٩٩٤[٢].

فضلاً عن ذلك أسست تركيا مع دول آسيا الوسطى علاقات سياسية متينة قائمة على أساس عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي يمكن اعتبارها أساساً قانونياً للعلاقات التركية مع هذه الدول، ومن أهم هذه الاتفاقيات الجماعية هي:

١- بروتوكول التعاون المتعدد الأطراف، الذي عقد في العاصمة (انقرة) عام ١٩٩٢، ويضم هذا البروتوكول كل من تركيا وأذربيجان ودول آسيا الوسطى وجورجيا وداغستان وبلغاريا، ويسعى هذا البروتوكول على التعاون في المجالات السياسية والاجتماعية.

٢- إعلان (انقرة للصداقة والتعاون) بين الدول الناطقة بالتركية، وهو الإعلان الذي انبثق عن اجتماع قمة الدول عام ١٩٩٢، وهو التأكيد على مبادئ القانون الدولي، والعمل على تعزيز العلاقات بين تركيا ودول آسيا الوسطى، والتعاون في مجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونصرة الشعب التركي في قبرص الشمالية، والشعب الأذربيجاني في إقليم (قرة باغ) والشعب المسلم في البوسنة[٣].

1- Bılal. N. Sımsır , Türkıye ıle Türk cumhurıyıtlerı arasındakı anlaşmalar. Op. Cit.

2- Türkiye Cumhuriyeti ile Tacikistan Cumhuriyeti Arasında Dostluk ve İşbirliğinin Temel İlkeleri Hakkmda Anlaşmanın Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, (Resmî Gazete ile yayımı: 22,9,1994 Sayı: 22059).

٣- ناهض محمد صالح، التنافس التركي - الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

٣- إعلان (عشق آباد)، وهو الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي في عام ١٩٩٢، والذي أكد فيه المجتمعون على حماية الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان، والعمل على تسوية النزاعات في هذه المنطقة بالطرق السلمية، والضغط على أرمينيا للانسحاب من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، ومطالبة المجتمع الدولي لإيجاد حلي سلمي وعادل للطرفين.

وإن السياسة الخارجية التركية، التي وضعت لكيفية التعامل مع دول آسيا الوسطى تضمنت مجموعة من الأهداف بعيدة الأجل، وكانت من بينها هو أبعاد دول آسيا الوسطى والدول الناطقة بالتركية عن روسيا وتقوية علاقاتها بتركيا، وتحقيق التنسيق في الأبعاد السياسية والأمنية بين أنقرة ودول آسيا الوسطى[١].

كما إن سياسة تركيا تجاه هذه الدول قد اتضحت من خلال تصريحات المسؤولين الأتراك، فقد ذهب بالقول السفير التركي الأسبق في عمان (محمد علي ايرفستليك) في مقابلة صحفية تعبيراً عن التعاون الدبلوماسي بين تركيا وآسيا الوسطى "ان تركيا تدعم دول آسيا الوسطى سياسياً لترسيخ المبادئ الديمقراطية في أنظمة حكوماتها لتعزيز حقوق الإنسان وان تركيا تستطيع ان تقدم الكثير من الدعم والمساندة لبناء الهياكل السياسية وبناء مؤسسات ديمقراطية"[٢] وتتبع تركيا سياسة خارجية أكثر فاعلية، تتركز على أساس جغرافي وهذا يعني إقامة علاقات جوار جيدة مع الدول المحيطة بها، كما أرادت تركيا عرض خبرتها في المجال الديمقراطي والاقتصادي

1- Foreign policy,The corterly Beview of the Foreign policy institute,Ankara,1993. P 15 – 16

٢- نقلاً عن: ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

والتعاون في مجالات أوسع مع دول آسيا الوسطى[١]، ولهذا قام الرئيس الاوزبكي (اسلام كريموف) في عام ١٩٩١ بزيارة إلى تركيا والتقى بعدد من المسؤولين الأتراك وأكد ان تركيا تقدم لنا الدعم والإسناد في المجالين الاقتصادي والسياسي، وأبدى رغبتة الشديدة بالنموذج السياسي التركي، وإصلاحاته السياسية والاقتصادية، وأكد ان البلدين سوف يسيران في نهج سياسي واحد، ودعا إلى تأسيس اتحاد سياسي مع تركيا كمثيل للجامعة العربية[٢].

وفي هذه المرحلة من العلاقات بين تركيا ودول آسيا الوسطى حاولت تركيا من خلال سياساتها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى أن تعمم نموذجها السياسي (العلماني) الذي يشكل مع الجوانب الثقافية والعرقية إطاراً لعلاقات جيدة مع دول المنطقة، ومحاولة للحيلولة من دون بروز إي نشاط أو أنظمة على غرار النظام السياسي في إيران، الذي يكون له تأثيرات سلبية كبيرة على تركيا وحلفاءها[٣]، وعلى الرغم من إن الإنسان التركي في آسيا الوسطى والقوقاز تعرض لضعف في المعرفة نتيجة الحكم السوفيتي، إلاّ أن في نهاية الأمر سيقدم على النموذج التركي الديمقراطي[٤].

وفي زيارة للرئيس القيرغيزي الأسبق (اسكار اكاييف) إلى العاصمة (انقرة) عام ١٩٩٢ أكد للمسؤولين الأتراك "لقد تحررنا من الإلحاد واتجهنا صوب الله" وبهذا التصريح أشعر الأتراك بالحرج والخوف من إقامة أنظمة إسلامية تسيطر عليها

١- نقلاً عن: ماجدة ياسين رمضان الجزراوي، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٦٦.

2- Türkıye – Özbekıstan – ılışkıları – ve – ışbırlığı – güçlerndırmek (htt://guneturkistan. word press. com/türkıye özbekistan).

٣- صبيح محمد إبراهيم، جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين التنافس التركي والإيراني والصراعات الدولية، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٣، ص١٠٤.

٤- سعد عبد المجيد، أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية في القوقاز، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

الأحزاب والجماعات المتطرفة، ففي اليوم الثاني استقبل رئيس المجلس الوطني التركي (حسام الدين جندروك) وقتئذ الرئيس (اكاييف) وقد خاطبه (جندروك) قائلاً "إن عملكم صعب، ولقد تحررنا نحن بفضل إصلاحات أتاتورك، وان النموذج الدولة العلمانية لكم ولقيرغيزستان سيعطي نتائج استثنائية، وان الخطر الأكبر عليكم هو تكوين دولة دينية"[١].

وفي الوقت نفسة، إن تركيا تدافع لتبني هذه الدول النظام الديمقراطي، وعدم قمع حرية هذه الشعوب، وتبدي حذرها وبشكل حذر من سيطرة الحزب الشيوعي على أنظمة حكومات دول آسيا الوسطى من جديد، وتحاول إبعاد النخبة الشيوعية من السلطة في دول آسيا الوسطى، ويبدو ان المشكلة لدى الأتراك هي كيفية التعامل مع النخب القديمة، والتنبؤ بما تقوم به النخبة الجديدة من تغيرات في هذا المجال[٢] إذ صرح الرئيس (توركت اوزال) في هذا الشأن "ان ازدهاراً اقتصاديا وسياسيا في دول آسيا الوسطى يكون الوسيلة الوحيدة لتجنب قيام حركات متطرفة في هذه الدول، وان تفكك الاتحاد السوفيتي، خلق أجواء جديدة حولنا قد ينطوي على شيء من الخطورة والحذر"[٣].

وإن تأكيد القادة الأتراك على ضرورة توحيد الجهود لإعادة انبعاث الأمة التركية، جاء بسبب الوضع غير المألوف الذي وجدت هذه الدول نفسها فيه من خطر الشيوعيين، لهذا استجابت دول آسيا الوسطى لهذه الدعوات، وتوضح ذلك في

١- نقلاً عن: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الحضارات، مصدر سبق ذكره.

٢- نقلاً عن: ماجدة ياسين رمضان، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

٣- المصدر نفسه، ص٥٥.

المؤتمر الذي انعقد في أنقرة أواخر عام ١٩٩١ تحت شعار (توحيد الأمة التركية من الصين إلى البلقان) وأكد المجتمعون على ضرورة استعادة الأمة التركية بقيادة تركيا، واستعادة وحدتها حيثما يتواجد الأتراك[١]، وأكد (اوزال) لقادة دول العالم المشاركين في هذا المؤتمر على الروابط المشتركة مع دول آسيا الوسطى بقوله "إن لغتنا واحدة، وتاريخنا واحد، وثقافتنا واحدة، ويمكن ان يكون جهدنا وقوتنا وأهدفنا مشتركة"[٢] وكان قد طرح (اوزال) خلال هذا المؤتمر (مركز عالم الأعمال) في عام ١٩٩١ أفكاراً جديدة للمجتمعين، ومن بينهم أغنى رجل اعمال في تركيا (وهبي قوتش) بهدف تأسيس (تركيا العظمى) خلال عشر أعوام.

وفي هذه المرحلة بدأ عهداً جديداً بالنسبة لتركيا، وهناك إحساساً بوحدة العرق والدم التي تتحكم في العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى، وهو اتجاه واضح من خلال موقف رئيس دولة أوزباكستان (إسلام كريموف) لدى استقباله وفداً برلمانيا تركيًا، فقد أعلن أمامهم "بأن سيأتي اليوم الذي نجتمع فيه جميعنا تحت سقف برلمان واحد"[٣]، فيما أكد رئيس كازاخستان (نور سلطان نزاربايف) "اننا سوف نعلم أطفالنا على العادات والتقاليد التركية، وسوف نبذل كل ما في وسعنا في هذا الشأن"[٤].

١- محمد خالد الأزعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، مجلة شؤون، عربية، القاهرة، العدد (٧٧)، ١٩٩٤، ص١٤٥

٢- نقلاً عن: صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، مركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٦، ص٢١٧.

٣- كاظم هاشم نعمة، تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول، ١٩٩٦، ص٨.

٤- Çocuklarımız Türk Gelenek ve Göreneklerıne Göre yetıstırlerım Türklüngümüzü çocuklarımıza ,bütün dünyaya öğertlelım,siyasi ilişkıler (http://www. ←nevsehirkazakistan. com/tr/sayfa fkıler – html)

أما المسؤولين التركمان فقد أشاروا معبرين عن العلاقات الودية بين تركيا وتركمانستان قوية "ان البلدين روح في جسد واحد، ولايمكن ان يتجزء"، وهذا يعني ان العلاقات بين البلدين تسير في نهج ايجابي ضمن الأهداف الإستراتيجية المشتركة، والاستناد إلى رؤية حقيقية مشتركة لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتعزيز العلاقات الثنائية وزيادة الاتصالات رفيعة المستوى، وفي زيارة قام بها عدداً من رجال الإعمال والمسؤولين الأتراك في عام ١٩٩٤ إلى تركمانستان اتفق البلدين على تعزيز العلاقات بكافة جوانبها (السياسية والاقتصادية والثقافية) وتعزيز التعاون البرلماني بين البلدين، ومن جانب آخر قام الرئيس التركماني الأسبق (قربان قولي بردي محمدوف) بتشييد نصب تذكاري في العاصمة التركمانية (عشق آباد) للرئيس التركي السابق (مصطفى كمال اتاتورك) تعبيراً عن اعجابة به كرجل سياسي بما قام به من إصلاحات سياسية واقتصادية، وأعلن خلال ذلك البلدين إلغاء تأشيرة الدخول بينهما، لتسهيل عمل رجال الإعمال والدبلوماسيين[١].

ومن جانب آخر تعاملت تركيا مع التنظيمات والأحزاب والجماعات القومية، بمثابة قوى ضاغطة ومؤثرة داخل بنية الأنظمة السياسية الحاكمة في آسيا الوسطى تدفع باتجاه إتباع السياسات الداخلية والخارجية التي من شأنها تعزيز الروابط والعلاقات بين الدول الناطقة بالتركية ومقاومة الأحزاب الشيوعية المعارضة، وتعد

→ خلال مشاركة الرئيس (ديميريل) في الاحتفال بالذكرى الخامسة لاستقلال كازاخستان في كانون الأول عام (١٩٩٦) في العاصمة الكازاخية (الماتا)، وحضور تدشين نصب تذكاري رمزي لمحاربة أسطوري (كازاخي – تركي) يطارد وحشاً خرافياً في شكل عنقاء، وشكر الرئيس الكازاخي تركيا على دعمها لكل مجهوداته من أجل التنمية السياسية والاقتصادية في إطار احترام استقلال بلاده، للاستزادة انظر: عمار جفال، التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

1– Türkıye – Türkmanıstan ılışkılerı (htt://www. syasetdergısı. com. tr/haber/türkıye – türkmanıstan ılışılerı).

العلاقة مع الجبهة الشعبية الأذربيجانية مثالاً على ذلك، وكما وضعت تركيا ثقلها إلى جانب حركة (Bırlık) وحزب (Erk) في أوزباكستان، وحزب الوحدة التركماني (Parti Turkman Bırlık)، وهي تقدم لها شتى أنواع المساعدات المادية والمعنوية التي تؤهلها للتحرك باتجاه الوصول إلى السلطة في هذه الدول، وتحقيق المصالح الإستراتيجية لتركيا[١]، فضلًا عن تواجد عناصر المعارضة من الاوزبك والتركمان في تركيا، مما أتاح لها أداء دور مهم ومؤثر بعد وصول الأحزاب القومية للحكم[٢]، وقد فرضت التطورات في بداية التسعينيات واقعًا دوليًا جديدًا، ولد عند تركيا إحساسا كبيرا بالأهمية كقوة إقليمية لها وزنها في المنطقة، إذ إن علاقتها مع دول آسيا الوسطى تجعلها حليفا مهما لدول الجوار، وضرورة الحفاظ على الأمن القومي التركي ومقتضيات الدور المستقبلي لتركيا، مما يفرض عليه القيام بالدور الاستراتيجي الذي عبر عنه (ديميريل) وبكل صراحة عندما قال "ان تركيا ستصبح القوة العظمى في نهاية القرن الحالي، ليس بسبب الظروف الحالية، بل لأن هذا الدور مطلوب منها في الخارج"[٣].

١– ان معظم الأحزاب أو الحركات في دول آسيا الوسطى وأذربيجان هي أما ان تكون امتداداً لتنظيمات حزبية نشأت في تركيا في زمن الدولة العثمانية أوانها جاءت متأثرة بالأفكار القومية والتنظيمات الحزبية التركية، وترتبط معها روابط مختلفة، مما يؤدي إلى تكوين رأي ومواقف ضاغطة لتطوير العلاقات مع تركيا أو البحث عن صيغ للتكامل والتعاون في المستقبل، انظر: عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

٢– ناهض محمد صالح الجبوري، التنافس التركي الإيراني في الجمهوريات المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

٣– نقلا عن: إبراهيم خليل احمد، صراع النفوذ التركي – الإيراني في جمهوريات ققفاسيا واسيا الوسطى الإسلامية الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

ويحلل وزير الخارجية التركي السابق (إسماعيل جيم) العلاقات الجديدة لتركيا مع محيطها الإقليمي بقوله "ان هذا التغيير الاستراتيجي يتماشى مع وعي جديد ظهر لتركيا، وبرز من خلاله دور التاريخ المشترك والخصائص الثقافية المشتركة، وهو الأمر الذي اخذ في الاعتبار من الناحية العملية في جميع نواحي سياساتنا الخارجية مضيفًا ان هذا المحيط الجغرافي والسياسي والاجتماعي تستطيع تركيا بما تملكه من أجواء مثالية ان تسهم في تحقيق الاستقرار، والاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام الجديد في منطقة اوراسيا، ومن المؤكد ان موقع تركيا يؤهلها ان تصبح المركز الاستراتيجي لأوراسيا"[١]، وهذا يعني ان تركيا بدأت ترسم دور إقليمي ذاتي قائم على عنصر المبادرة والأخذ بزمام الأمور[٢].

إلاّ أن حكومة أنقرة في بعض الأحيان تجد قدرًا من الصعوبة في الحفاظ على التوازن بين سياسة خارجية واقعية حيال دول آسيا الوسطى من جهة، وآمالها في إقامة علاقات من نوع خاص والمكانة التفضيلية التركية في السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى من جهة ثانية، وعلى الرغم ماصرح به الرئيس التركي (سليمان ديميريل) لقادة بلدان دول آسيا الوسطى إذ أشار إلى "ان تركيا لم تكن تريد ان تفرض الوصاية على الدول الجديدة في آسيا الوسطى والهدف من إقامة الرابطة التركية هو اضطلاع تركيا بمسؤولية تمثيل العالم التركي على المنابر الدولية"[٣].

١ــ نقلًا عن: وزارة الخارجية التركية، تركيا والعالم (٢٠١٠ ــ ٢٠٢٠) ظهور طرف فاعل جديد على الساحة العالمية، السفارة التركية في مصر، شركة اي أم جرافيك، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣ ــ ٤.

٢ــ سرمد عبد الستار أمين، تركيا والجمهوريات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

٣ــ هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوربا والولايات المتحدة، تعريب فاضل جتكر، (بيروت: العبيكان للنشر، ٢٠٠١)، ص١٧٥ ــ ١٧٦.

وبالمقابل كان هناك قلق من بعض دول آسيا الوسطى، وما أشاره إليه الرئيس الكازاخستاني (نور سلطان بابيف) بقوله«ان إعادة تشكيل المنطقة على أساس تقسيمات دينية وعرقية سوف يحرمها من ميزة التكامل مع بقية العالم»[١]، وإشارة إلى «ان تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفيتي وإلى قاعدة الأخ الأكبر»[٢].

وأخذت هذه العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى منحى آخر، بسبب تهمة العنصرية (الطورانية) التي يرونها انها الأساس في العلاقات السياسية والاقتصادية التي تعيق وتؤثر سلبًا في العلاقات بينهما، ويعتقدون ان انقرة تمضي قدما نحو توثيق علاقاتها بالعالم التركي، وصولاً إلى تأسيس اتحاد تركي بشكل تدريجي، وبهذا الصدد يشير الصحفي في صحيفة (ملليت التركية) (محمد علي بيراند) «ان الروس تحديدًا قلقون من العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى والعالم التركي، في هذه المرحلة، وهذا يشكل حزامًا ستراتيجيًا محيط بهم جنوبًا»، وكذلك بدأ الروس خلق الاتهامات إلى أنقرة من تبني المفهوم العرقي[٣].

لذلك سعى المسؤولين الأتراك إلى تبديد تلك المخاوف بالإشارة إلى «ان تركيا لا تسعى إلى الهيمنة على هذه المنطقة لكنها تحاول بناء جسور الصداقة معها، وإنما تسعى إلى إقامة صلات سياسية ودبلوماسية واقتصادية قوية مع الدول في آسيا الوسطى»، وان هذه التوجهات تعد عنصر مهم يسهم في تخفيف حدة التوتر بينهما[٤]، وفي هذا

١ــ إبراهيم عرفات، تطورات آسيا الوسطى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، قضايا ستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (١٤)، ١٩٩٨، ص١١.

٢ــ خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (القاهرة: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٤)، ص٥٥.

٣ــ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

٤ــ محمد خالد الازعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، شؤون عربية، القاهرة، العدد (٧٧)، ١٩٩٤، ص١٤٦.

الجانب أدرك الرئيس (سليمان ديميريل) وهو القائل بان هناك عالم من الأتراك يمتد من البحر الادرياتيكي إلى حدود الصين، مخاطر اتهام انقرة بالعنصرية، ومدى أثرها في صورة تركيا التي بدأ المسؤولين الأتراك الطموح إليها، وأكد بان تركيا لن تعطي الأولوية في اهتماماتها الخارجية مع دول آسيا الوسطى على الأساس العرقي، بل سوف تتصرف بواقعية في إطار التوازن مع روسيا أيضًا[1].

وإذا ما أرادت تركيا مساعدة هذه الدول الشقيقة، يجب ان تدرك تركيا ليس استنادًا إلى وحدة العرق والدين واللغة، بل على أساس القيم والمثل الأعلى، وتقديم المكاسب التي أحرزتها أنموذجًا لهؤلاء[2].

المطلب الثاني
العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩٦ - ٢٠٠١)

تعد هذه المرحلة من العلاقات بين تركيا ودول آسيا الوسطى حرجة جدًا، وان النموذج التركي دخل بمرحلة اختبار قاسية جدًا، بعد وصول (حزب الرفاه الإسلامي) إلى السلطة خلال الأعوام (١٩٩٦ - ١٩٩٧)، لاسيما عندما زار زعيم الحزب ورئيس الحكومة الراحل (نجم الدين اربكان) دول إسلامية مثل (إيران وليبيا وماليزيا واندونيسيا) لكنه لم يقم بزيارة دول آسيا الوسطى، كما لم تشترك أي دولة من دول آسيا الوسطى في اجتماعات (الدول الثمانية الإسلامية)، مما أثار شكوكا

١- محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

٢- المصدر نفسة، ص٢١٤.

حول أهلية النموذج التركي لتتمثل به هذه البلدان، في وقت كانت الحكومة التركية نفسها تنفر من تأييد العلمانية، بسبب توجهاتها الإسلامية الجديدة[1].

ويبدو إن وزارة الخارجية التركية في هذه المدة من العلاقات فقدت بدرجة كبيرة المبادرة في تحديد سياسة الدولة تجاه المنطقة، مما دفع بجماعات الضغط القومية إلى ممارسة نفوذ متزايد على السياسة الخارجية التركية، إذ إن عددًا من الجماعات غير الحكومية (القومية) دعت إلى تحقيق تعاون اقرب أو إقامة اتحاد ثقافي طوراني يجمع دول آسيا الوسطى والبلدان الناطقة بالتركية، وكان الرئيس السابق لحزب العمل الوطني (البارسلام توركيز) قام بنشاطات عدة وبرامج عمل لنصرة (العالم التركي)، وقام بتنظيم لقاءات عدة سنوية مع الجماعات المؤيدة للأفكار الطورانية، على الرغم من ان هذه اللقاءات لم تكن رسمية، إلاّ أن السياسيين الأتراك، وبمستويات رفيعة غالبًا ما كانوا يحضرونها، إلاّ أنه بعد وفاة (توركيز) في عام ١٩٩٧ خفف حزب العمل الوطني نبرته المؤيدة والداعمة للناطقين بالتركية[2].

وفي عام ١٩٩٨ زار وفد برلماني تركي العاصمة التركمانية (عشق آباد)، وعلى رأسهم الرئيس التركي الأسبق (سليمان ديميريل)، واستقبل الرئيس التركماني الأسبق (صابر مراد نيازوف) الوفد، وخاطب الرئيس (ديميريل) رئيس تركمانستان بقوله "ان البلدين لأسباب سياسية وعرقية فقدت العلاقات، واليوم نحن قد عدنا من الغربة ويجب ان نحتضن بعضنا البعض"، وبعد الاجتماع اتفق الجانبان على التعاون السياسي والاقتصادي، وأكد الرئيس (ديميريل) على "ان تركمانستان أصبحت دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة، واستطاعت ان تصوغ علاقات جيدة مع المجتمع

١- غاريت ونرو وآخرون، تركيا واسيا الوسطى، في امن آسيا الوسطى السياق الدولي الجديد، ترجمة، فالح عبد القادر، معهد بروكنز، واشنطن، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٢٠٥.

٢- غاريت ونرو، تركيا واسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

الدولي، وإننا نريد ان تكون الأفضلية للتعاون في الميادين السياسية والاقتصادية، واتخاذ القرارات من أجل تحقيق الإرادة العليا بين البلدين"[١]، وتعهد (ديميريل) العمل على عضوية تركمانستان في المنظمات الإقليمية والدولية، وان البلدين يرى ضرورة تبني مشاعر إنسانية جديدة ولاسيما ان البلدين لهما تاريخ وبطولات مشتركة منذ أيام الدولة العثمانية، وأكد البلدين على إنهما سوف يسيران على فلسفة أتاتورك القائمة على السلام والازدهار والتعايش السلمي بين الشعوب[٢].

إلاّ أن تركيا واصلت التشديد على الحاجة إلى تقوية روابط تركيا بدول آسيا الوسطى، وانتاب القلق العديد من المراقبين، من ان دخول حزب العمل الوطني في الحكومة اعقاب انتخابات نيسان عام ١٩٩٨، قد يؤدي إلى تشديد إكبر على الأفكار القومية، إلاّ أن في الحقيقة كان الحزب له تأثير قليل في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى، ولا تحاول الترويج للأهداف المناصرة للأقوام التركية، وان أتباع الزعيم التركي الديني (فيض الله كولين) من طائفة (النورسي) قام بدوراً غير رسمي ومهماً لرفع اهتمام تركيا في آسيا الوسطى، وقاموا بتكثيف زياراتهم إلى تلك الدول[٣].

ولكن هذه العلاقات لم تدم طويلاً، إذ إن الأتراك قد أخفقوا في كسب الدعم السياسي لأهداف سياستهم الخارجية من لدن بعض دول آسيا الوسطى فخلال القمة الخامسة للدول الناطقة بالتركية في اسطنبول عام ١٩٩٨، رفض الرئيس الاوزبكي (إسلام كريموف) النظر في المسائل السياسية عندما لاحظ ورود دعوات

1- Cumhurbaşkanımız Demırel Türkmenıstanda,Dıyanet Aylık dergı,Ocak 1999,sayı 97 (htt://www. dıyanet gov. tr/turkısh/dıyanet/ocak1999/gündem. htm).

2- Ibid.

٣- غاريت ونرو، تركيا واسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨ - ١٩٩.

من (الايغوريين الأتـراك) التي تطالب بدعم القادة المؤتمرين لهم، محذراً الدول المجتمعة من معادة الصين، وكما لم تساعد الأواصر المفترضة للتضامن التركي في تحقيق الأهداف المنشوده، فلم يبدي قادة الدول المجتمعة استعداداً لتقويض الأواصر مع المجتمع الدولي في الاعتراف بـ (الجمهورية القبرصية الشمالية التركية)، وبعد ان أصبح حزب الحركة القومية (MHP) شريكا في حكومة (بولنت اجاويد) الائتلافية بعد انتخابات عام ١٩٩٩، كانوا شديدين الحرص على تجنب أي انحراف وحدوي قومي تركي على الرغم من التأكيد على العلاقات مع رابطة الدول المستقلة، لتعزز بعض الشيء من أهدافهم الخارجية[١].

وفي العام نفسه التقى الرئيس الكازاخي (نور سلطان بابيف) مع الرئيس التركي (سليمان ديميريل)، وأكد الرئيسان على أهمية تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية، والابتعاد عن الأفكار (الطورانية)، وحل المشاكل الداخلية والإقليمية، وأشار الرئيس (بابيف) إلى"ان العلاقات بين البلدين لها جذور تاريخية عميقة، فيما أكد ديميريل ان العلاقات بين البلدين تنمو يوم بعد يوم، وان التعاون الدولي هو مثال رائع لكلا البلدين، وان كازاخستان أصبحت تتفوق بنظامها السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، مما ينعكس ذلك إيجاباً على العلاقات بين أنقرة واستانا"[٢] وبعد الهجمات المسلحة التي استهدفت أراضي أوزباكستان أواخر عام ١٩٩٩ اتهمت السلطات الاوزبكية تركيا على أن المسلحين خططوا للهجوم من الأراضي التركية، بحسب الاتهامات الاوزبكية، وبعد ذلك حدث توتر في العلاقات بين تركيا وأوزباكستان، وكرد فعل غير مخطط أغلقت الحكومة الاوزبكية عدداً من المدارس

١- المصدر نفسة، ص٢٠٦ - ٢٠٧.

٢- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠ - ٢٠١.

والمشاريع التركية مؤكدين الساسة الاتراك، ان الاراضي التركية لا توجد فيها أي حركات أو معارضة مسلحة ضد حكومة (إسلام كريموف)[1].

وبعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ تغيرت البيئة السياسية في منطقة آسيا الوسطى، مما أتاح لتركيا فرصة كبيرة للمناورة في آسيا الوسطى[2]، ولم يختلف دور تركيا في هذه المرحلة عن سابقاتها فهي التي تعد مرتبطة أمنيًا وعسكريًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وان كان موقفها هو المشاركة في أي ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة، وعزز هذا الموقف زيارة وزير الدفاع الأسبق (دونالد رامسفيلد) إلى تركيا ولقاءه رئيس الوزراء التركي السابق (بولنت اجاويد)، ووزير الخارجية (إسماعيل جيم)، وكما اجتمع مع وزير الدفاع التركي ونائب رئيس الأركان التركي، وكان اهتمام وزير الدفاع الأمريكي بقضايا عده ذات اهتمام ومصلحة مشتركة مثل سياسة الدفاع والأمن والوضع في شمال العراق ودور تركيا في تحسين الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط[3].

ففي ٢٢ أيلول أعلن الرئيس التركي (احمد نجدت سيزر) أمام الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) "ان الأيام القليلة القادمة ستثبت ان تركيا حليفًا ستراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب في أفغانستان ودول آسيا الوسطى"[4]، وقال وزير الخارجية البريطاني (جاك سترو) "ان تركيا

1- Türk Dünyasında haberler Bursa Kırım Türklerı (http://www. kalgoyderrgıs ı. org/ ındex. yazi)

٢- اف. ستيفن لارابي، لأن أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٠)، ص١٧٥.

٣- محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (١٩٩٣ – ٢٠١٠)، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص١١٩.

٤- نقلًا عن: سليم حداد، منطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، (دمشق: منشورات ←

تستطيع ان تؤدي دورًا كبيرًا في قوات حفظ السلام في أفغانستان، بعد الإطاحة بطالبان، وهذا ما ترجوه وماتصبو إليه أنقرة بالذات، ولكن لابد من التشاور والتنسيق مع الدول ذات المصلحة المباشرة في حل قضية بحر قزوين أولًا، والتخلص من نظام طالبان والقضاء على الحركات الإسلامية المتطرفة ثانيًا"، وفي هذا الشأن توجه وزير الخارجية (إسماعيل جيم) إلى أذربيجان، ومنها واصل جولته لتشمل كل من تركمانستان وأوزباكستان، لكي يبحث مع رؤساء الدول المسائل الأمنية، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى الشعب الأفغاني[1].

وبعد ذلك وجدت تركيا إن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب (والجماعات الإسلامية المتطرفة)، الفرصة الكبرى لتعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي مع دول آسيا الوسطى، وكان لتركيا الدور الأكبر في الحملة العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب في أفغانستان[2] إذ وافقت على إرسال جنودها إلى أفغانستان على الرغم من المعارضة الواسعة والشديدة من الشعب التركي، وذلك بسبب ان الدولة التي أرسل إليها الجيش هي دولة إسلامية، ولكن الظروف الأمنية والإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى والدول المجاورة قد أملت هذا القرار، وكذلك رغبة الساسة الأتراك في تفعيل سياساتها لما بعد الحرب في آسيا الوسطى كما بادرت تركيا عن استعدادها لاستلام قيادة قوة مساعدة الأمن الدولية في أفغانستان (ISAF) من بريطانيا، وعن رغبتها في ان تؤدي دورًا مهمًا في المنطقة مستقبلًا، وقد

→ المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠٠٣)، ص١٤٨ – ١٤٩.

١- المصدر نفسه.

٢- اف. ستيفين لارابي، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

ساندت الولايات المتحدة الأمريكية وبقوة موقف تركيا في هذا الشأن[١]، ويعد دور تركيا مهمًا في هذا التحالف مع الولايات المتحدة لأسباب عديدة منها[٢]:

١- القرب الجغرافي لتركيا من منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان.

٢- كون تركيا قاعدة عسكرية مهمة وقريبة من أفغانستان ودول آسيا الوسطى، ولاسيما ان هيئة الأركان في الجيش التركي تعد أفغانستان واقعة في نطاق الأمن الإقليمي التركي الاوراسيوي[٣].

وإن منطقة آسيا الوسطى والدول المجاورة لها، لا تعارض التدخل التركي، ولاسيما إذا كانت تركيا حليف ستراتيجي مهم للولايات المتحدة الأمريكية، وان ما يؤكد أهمية تركيا في منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاءها، وما أكده النائب الأول لوزير الخارجية الاوزبكي (صادق صافاييف (SAFAVE) عام ٢٠٠١ بقوله "أولاً وقبل كل شي، نحن نرحب وبشكل مميز بمشاركة تركيا كعضو في التحالف ضد الإرهاب، ونحن لنا علاقات جيدة مع تركيا، نحن نعتقد ان هناك وفرة كبيرة في التعاون الجيد في سياساتنا الاقتصادية والعسكرية، وان تركيا والأعضاء الآخرين في التحالف يمكن ان يلعبوا دوراً بناءً في إتمام المهمة كاملة وبنجاح"[٤].

١- المصدر نفسة، ص١٧٥ - ١٨٥.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠)، العرب والتفاعلات الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢، ص٤.

٣- محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

4- Office of atlantic of the united state. meeting by the horn able joseph. peresd,former us. ambassador to Uzbekistan meeting with Rust am Asimov Deputy Primeminster of Uzbekistan from Internet (http://www. officeofatlantic. org)

وفي العام نفسه، قام الرئيس التركي السابق (احمد نجدت سيزر) بزيارة إلى طاجيكستان، وأكد فيها ان البلدين سوف يتجاوزا الصعوبات من أجل تحقيق السلام والرفاه الاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، وأكد الرئيس الطاجيكي (امام علي رحمانوف) على أهمية طاجيكستان في تحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي في المنطقة، وان العلاقات بين البلدين جيدة وتشكل أساسًا للعلاقات الدولية[١].

ووقع البلدين على البيان المشترك حول التعاون السياسي والاقتصادي، وأضاف الرئيس (سيزر) ان هذا التعاون يشكل دلالة مشتركة للإرادة والتضامن، وتعهد سيزر في مساعدة طاجيكستان في المجلات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتقديم المعونات للقضاء على الحركات الإسلامية المتطرفة[٢].

وفي العام نفسة قام أيضًا بزيارة قيرغيزستان، ووقع البلدين على اتفاقية التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجماعات الإسلامية المتطرفة، وأكد الرئيس (سيزر) إلى الرئيس القيرغيزي الأسبق (اسكراكاييف) إن العلاقات بين البلدين تستند إلى الأخوة والتاريخ المشترك، وان العلاقات بين البلدين يضفى عليها الطابع المؤسسي، مما يمكّن البلدين التعاون في إطار متعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب والهجمات الإرهابية، وان سيادة القانون والديمقراطية والتعددية والعلمانية، ونماذج التنمية السياسية والاقتصادية، استطاعت ان تسهم في تطور العلاقات بين البلدين[٣]، ومن جانب آخر أكد الرئيس (اكاييف) ان منذ الأيام الأولى لاستقلال قيرغيزستان، أسهمت تركيا في تطوير المؤسسات الحكومية، وقدمت الدعم لنا للتحول الاقتصادي

1- Sezer Rahmanov ıle görüştü,Hürrıyet (htt://hurariv. hurrıyet. com. t r/goster/prınt news. aspx).

2- Ibid.

3- Güncel,Ntvmsnbc, (http://arşıv. ntvmundc. com/news/asp)

(اقتصاد السوق) وساعدتنا بعضوية الاندماج في المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية وان تركيا دومًا معنا، وان كفاح البلدين في القضاء على الإرهاب مستمر، ويجب الحفاظ على سلامة وسيادة واستقرار منطقة آسيا الوسطى)[1].

المطلب الثالث
العلاقات السياسية التركية مع دول آسيا الوسطى بعد عام ٢٠٠٢

بعد عام ٢٠٠٢ أعاد حزب العدالة والتنمية صياغة العلاقات الخارجية التركية التي كانت قائمة على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد (دولة تركيا الحديثة)، من خلال تجنب دوائر الصراع والمنافسة، ثم تطور الأمر في مدة الحرب الباردة التي جعلت من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي وبعد زوال هذا الخطر بانتهاء الحرب الباردة أصبحت تركيا جسرًا بين الغرب والشرق، إذ قامت بعد ذلك بصياغة علاقاتها الخارجية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (AK PARTI) من أجل تجاوز فكرة الدولة الجسرية لتكون تركيا مركزًا إقليميًا أي بمعنى ان توسع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عددا من الدوائر لاسيما تلك التي تربطها بروابط ثقافية وتاريخية[2] إذ إن مبدأ السياسة المتعددة الأبعاد الذي اتخذه حزب العدالة والتنمية كان انعكاسا لوعي متزايد بأهمية المواريث الثقافية والتاريخية لتركيا، واستجابة لموازين حقيقة ما بعد الحرب الباردة وردًا على قوى كانت تدفع نحو تهميش الدور والموقع التركيين مثل روسيا الاتحادية وإيران وإسرائيل ودول

1- Ibid.

٢- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان، مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، (دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠١١)، ص١٥٥.

أخرى[1] والحقيقة ان السياسة المتعددة الأبعاد كانت القوة الرئيسة خلف تعاظم الدور التركي منذ عام ٢٠٠٢ أي منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، على الرغم من كثرة الذين توقعوا ان تقبل انقرة بالتهميش في أثناء المدة التي تلت الحرب الباردة باعتبارها نتيجة طبيعية.

ومن نافلة القول إن السياسة الخارجية التركية (المتعددة الأبعاد) لا تعني قطيعة مع التقاليد التركية السابقة، بل ان جوهر السياسة المتعددة الأبعاد هو الحفاظ على مكاسب تركيا من سياساتها الخارجية الكلاسيكية مع توسيع نطاق هذه السياسة لتصل دوائر ومجالات كانت قد انسحبت منها أو قد تكون حضورها ضعيف في جدول أعمال السياسة الخارجية، ولاسيما دول آسيا الوسطى[2].

وفي هذه المرحلة أصبحت العلاقات السياسية بين تركيا ودول آسيا الوسطى أصبحت أكثر وضوحًا وفاعلية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، إذ بدأت سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه منطقة آسيا الوسطى بقيادة (رجب طيب اردوغان) الأخذ بمبدأ التوازن الاستراتيجي في التعامل مع هذه الدول، إذ كانت أول زيارة له إلى أوزباكستان في عام ٢٠٠٣، وكانت هذه الزيارة جزء من ستراتيجيات لإحياء سياسات (الشرق الأوسط الكبير) الذي يشمل دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وأكد (اردوغان) خلال هذه الزيارة على "ان العلاقات بين تركيا وأوزباكستان كانت ضعيفة جدًا ومتوترة قبل تسلمنا الحكم، ويجب علينا ان نعوض الأعوام الماضية، ويجب ان نحتكم إلى سياسات أكثر عقلانية

١- المصدر نفسة، ص١٥٩.

٢- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٣.

وفاعلية، وأكد اردوغان على "ان تكون لدينا رؤية مشتركة في منطقة اوراسيا وفي مجال تعاوني أوسع، وان نتعامل بالمثل بين الدول الشقيقة"

ويعلق في هذا الشأن رئيس أوزباكستان (إسلام كريموف) "يجب على البلدين ان يؤسسوا علاقات جيدة والابتعاد عن القومية والعرقية"[1]، وقد أكد أحد الدبلوماسيين الأتراك المرافقين لرئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) في أثناء زيارته هذه "ان كتلة الجليد التي تكونت بسبب مسار العلاقات الخاطئة في الأعوام السابقة قد بدأت بالذوبان"، وقد استجاب (كريموف) إلى جميع المطالب التركية، والتي كانت برهان حقيقي لنجاح المحادثات واتفق الجانبان في بادئ الأمر على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والوقوف معًا في الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، واتفق البلدين أيضًا على إرسال قوات خاصة لمحاربة الجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال أوزباكستان، وإرسال العديد من الجنود والضباط الاوزبكيين إلى تركيا لتلقي التدريب، وفي هذا الشأن طلب رئيس الوزراء (اردوغان) من الرئيس (إسلام كريموف) بدعوة إلى الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي خلال قمة الحلف التي ستنعقد في اسطنبول عام ٢٠٠٤[2].

ونتيجة لهذه السياسة التركية الفاعلة نحو أوزباكستان تحدث السفير الاوزبكي في أنقرة عام ٢٠٠٩ (ألفت قديروف) الذي أشار إلى "ان أوزباكستان دولة شقيقة وصديقة للشعب التركي، وسنقف إلى جنب الأتراك مهما يكلفنا الأمر، وسوف ندعم بعضنا البعض"، وقد أشار (قديروف) إلى الإصلاحات الذي قام بها (حزب

1- Erhan,Başyurt,Özbekısta kaybolan yılların peşında,Aksyon sıyaset (http://www. aksiyon. com. tr/aksiyon/haber – 10013 – 33 – ozbekistanda – kaybolan – yillarin – pesinde. html)

2- Ibid

العدالة والتنمية) معبرًا عليها بالقول "ان تركيا أصبحت الدولة المشرقة للعالم، ويعود ذلك الفضل إلى الرجل رجب طيب اردوغان، والذي حشد طاقات الشعب التركي لتحقيق الأهداف المرجوه في الميادين السياسية والاقتصادية، للنهوض بشعبها، وان تركيا مثال رائع ونموذج تحتذى بها بلدان آسيا الوسطى، لإقامة دولة ديمقراطية، وأنا أرى ان مستقبل تركيا مشرق"[1].

وخلال أعمال الشغب والمظاهرات التي حدثت في أوزباكستان عام ٢٠١٠ والتي طالبت بإسقاط الرئيس الاوزبكي (كريموف) شكل مصدر قلق وخوف لتركيا، ودعى المسؤولين الأتراك مطالبين رئيس الحكومة الاوزبكية (إسلام كريموف) ان يتعامل بالنهج الديمقراطي، ويسهم في استقرار أوزباكستان والحفاظ على وحدتها، والانتقال السلمي للسلطة[2].

أما العلاقات (التركية – الطاجيكية)، فإنها ضعيفة جدًا، بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه، إذ سعت تركيا في سياستها الخارجية تجاه طاجيكستان في هذه المرحلة إلى المشاركة في البناء السياسي والاقتصادي لها، ومشاركتها أيضًا في الحملات العسكرية والأمنية، وتحقيق الاستقرار في أفغانستان كونها دولة مجاورة لها، وترى تركيا ان العلاقات بين البلدين ليست كافية وغير جيدة[3]، وفي جولة قام بها الرئيس التركي (عبد الله غول) عام ٢٠٠٩ إلى دول آسيا الوسطى قام خلالها بزيارة طاجيكستان وبموجبها وقع البلدين على بيان (دوشنبه

1- Özbekıstan Türkıye ılk mesaj,Son Dakika Haberleri (http://www. sondakikahaberleri. info. tr/ozbekistan)

2- Erkin kökböri Türkıye – Özbekıstan ılışıkleri ve de ışbırlığını güçlerndımek. Op. Cit.

3- Türkıye ıle tacıkıstan arasında dıplomatık ışbırlığı arlaşması ımzalandı,haberler (http://haberler. gen. al) 2009/5/29/turkıye – ile – tacikistan – arasida – diplomatik – isbirligi – anlasmasi – imzalandi)

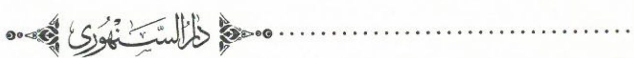
للتعاون المشترك) بين وزارتي الخارجية التركية والطاجيكية، والتعاون في مجال المؤسسات الحكومية، وبادرت تركيا بإعفاء تأشيرة الدخول بين البلدين لتسهيل عمل الدبلوماسيين من كلى البلدين ورجال الاعمال، واتفق البلدين على مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[١].

وفي ٣ تشرين الأول عام ٢٠٠٩ انعقد مؤتمر رؤساء الدول الناطقة بالتركية في إقليم (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتي الاذربيجاني، ووقع قادة الدول المؤتمرون على اتفاقية تنص على إنشاء مجلس تعاون للدول الناطقة بالتركية، وتعيين الدبلوماسي التركي (خليل ايكجي) الأمين العام للمنظمة، وكانت تركيا تسعى من تأسيس ذلك المجلس هو تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية، وإيجاد صيغ بديلة تضمن الحفاظ والاستمرار على العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي (غول) خلال المؤتمر على إضفاء الطابع المؤسسي في العلاقات بين الدول المجتمعة، لأنها ستكون خطوة تأريخية إلى الأمام، وان تأسيس مجلس التعاون هو في غاية الأهمية للأجيال القادمة، ويجب ترسيم الحدود الجغرافية بالطرق السلمية والتعاون الدولي، وان قرن الحادي والعشرين هو قرن السلام والعدالة وليس الظلم والإرهاب والجوع والفقر، وان مسؤليتنا مشتركة للحفاظ على سيادة بلداننا"[٢].

وأصبحت العلاقات (التركية - الكازاخية) أكثر تطوراً وأهمية بعدما أدركت الحكومة الكازاخية أهمية الدور التركي الجديد في منطقة اوراسيا، ففي ٢٢ تشرين

1- Türkıye ıle tacıkıstan arasında dıplomatık ışbırlığı arlaşması ımzalandı,haberler. Op. Cit

2- Türkıye Cümhurıyetı,Türk konuşan ülkeler zırvısı 21 yüzyıl savaşların değıl barışın yüzyıl yapabılırız (http://www. tccb. gov. tr/haberler/170/77251/turk – dili – konusan – ulkeler – zirvesi – oncesi – ikili – gorusmeler. html).



الأول عام ٢٠٠٩ وقعت تركيا وكازاخستان في العاصمة التركية (أنقرة) اتفاقية الشراكة الإستراتيجية، وتطوير التعاون السياسي والاقتصادي تحت إطار منظمة (TIKA) وأبدى المسؤولين الكازاخ ثقتهم وارتياحهم للتحالف الاستراتيجي مع تركيا[١].

وقد أشار وزير الخارجية الكازاخي (سودا باييف) عن أهمية الشراكة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين "نريد ان نعمل معًا في إطار التعاون المؤسسي والصداقة والاحترام المتبادل والحفاظ على سيادة البلدين»[٢] وفي عام ٢٠١٠ وقعت تركيا مع كازاخستان البيان المشترك الذي يسعى إلى التعاون المشترك في المحافل الدولية، واستطاعت تركيا ان تحقق نجاحًا كبيرًا وبجدارة في إقناع كازاخستان للانضمام إلى منظمة التعاون الإسلامي وتولي كازاخستان رئاسة المنظمة، مما انعكس ايجابيًا على زيادة المصداقية، والتي من شانها ان تؤدي إلى تعزيز قدرة وقوة كازاخستان في طموحها الاستراتيجي كإحدى النمور الآسيوية الجديدة[٣].

وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ انعقدت (قمة اسطنبول العاشرة)، واجتمع رؤساء بلدان الدول الناطقة بالتركية التي ضمت الرئيس الأذربيجاني (المهم علييف) والرئيس الكازاخي (نور سلطان باييف) والرئيسة القيرغيزية المؤقتة (روزا اوتونباييف) ورئيس تركمانستان (قربان قولي محمدوف) والرئيس التركي (عبد الله غول)، وخلال هذه القمة وقع المجتمعون على (إعلان اسطنبول) الذي ينص

1- Hasan Ali karasar,Türkıyenın orta asya polıtıkası,Türk dış polıtıkası yılığı 'Burhan etlın duran ve kemal ınto seta sıyaset,ekonomı ve toplum araştırmaları vakfı,2010,s417.

2- Sharıf Jabbarova,Türkıye ve kazakıstan dıplomatık ılışkıler 20 yıldönümü,ulusarası stratejı ve güvenlık araştırmaları merkezı,yenı türkıyenıne – düşünce merkezı (http:// www. usgam. com/tr/ındex)

3- Hasan Ali karasar ,Op. Cit

على تعزيز العلاقات القائمة (السياسية والاقتصادية والثقافية) بين شعوب دول المنطقة، وعزمهم على مواصلة تعزيز العلاقات، فضلاً عن تجنب الأخطاء السابقة (الاجتماعات السابقة للقمة)، والتزام بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والسيادة والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الشقيقة وتجنب استعمال القوة أو التهديد بها من أجل تحقيق المصالح السياسية[١].

واتفق المجتمعون على البنود الآتية[٢]:

١- أبدى رؤساء هذه الدول عن ارتياحهم للانتخابات البرلمانية في قيرغيزستان التي انعقدت في ١٠ أكتوبر ٢٠١٠، وأكدوا نجاح الاستفتاء، وعلى أهمية الدور التركي في السلام، والاستقرار ومواصلة دعم عملية الانتقال السلمي للسلطة في جميع بلدان آسيا الوسطى.

٢- الحفاظ على وحدة المصالح المتبادلة بين البلدان الناطقة بالتركية، والحفاظ على التاريخ والثقافة والهوية الوطنية المشتركة.

٣- التعاون والتضامن يشكل أساس التقدم السياسي والاقتصادي، وأهمية نقل القيم والعادات والتقاليد إلى الأجيال المقبلة.

1- Türk dılı konuşan ülkeler devlet başkanları,10 zıve Toplantısının bıldırısı (ıstanbul,16 eylül,2010) türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı (http://www. mfa. gov. tr/dırı. tr. mfa)

2- Kazakistan türkıye ışbırlığının 20 yılı, Büyükelçısı, kasakıstan özel yayısı, Ankara, Bahar 2012, sayı, 18, s11.

٤- المحافظة على أمن الدول الناطقة بالتركية، والتعاون في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، والمنظمات غير الحكومية، واستمرار الزيارات المتبادلة وتبادل الخبرات، والإسهام في تطوير العلاقات البرلمانية[١].

٥- محاربة الإرهاب والتطرف والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والمخدرات وتجارة الأسلحة، والكفاح المشترك ضد كل أنواع التهديدات للأمن الدولي.

٦- التزام الدول بعدم جواز تغيير الحدود بالقوة، والحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية التي من شأنها ان تهدد الأمن الدولي.

٧- توسيع أعمال ونشاطات البلدان الناطقة بالتركية لمساحة اكبر على جدول أعمال المنظمات الدولية، والحفاظ على المواقف المشتركة.

٨- المساهمة المشتركة في الحفاظ وتطوير حضارات وثقافة العالم التركي، وإنشاء مؤسسة خاصة تعنى بأهمية التراث التركي في دول آسيا الوسطى[٢].

٩- تطوير التعاون بين برلمانات دول القمة، وبرلمانات دول العالم الأخرى في إطار الجمعية البرلمانية التركية (TURKPA).

١٠- طالبت تركيا المجتمعون بدعم قضيتها بحماية سيادتها وسلامة أراضيها مع الحدود العراقية من المتمردين الأكراد.

١١- تحقيق الاستقرار والأمن في جنوب القوقاز حول النزاع على إقليم (ناغورني قره باغ)، والحفاظ على وحدة الأراضي الأذربيجانية، وحرمة الحدود وضرورة التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وان استمرار التوتر والنزاع يؤثر سلبًا على أمن منطقة اوراسيا[٣].

1- Türk dılı konuşan ülkeler devlet başkanları,10 zıve Toplantısının bıldırısı ,Op. Cıt

2- Ibıd.

3- Hasan Ali karasar,Türkıyenın orta asya polıtıkası,Türk dış polıtıkası. OP. Cit

كما تعهدت الدول المشاركة في القمة على دعم بعضهم البعض في هذه المرحلة من العلاقات، ولاسيما دعم دول آسيا الوسطى لتركيا سياسيًا واقتصاديًا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، واتخاذ كل السبل والطرق لتحقيق ذلك، والذي من شأنه ينعكس ايجابيًا على العلاقات التركية مع آسيا لوسطى، وبعد انعقاد القمة وقعت دول آسيا الوسطى على المبادرة التركية (إعلان اسطنبول للصداقة والتعاون)[1] الذي ينص على التعاون في كافة المجالات (السياسية والأمنية والاقتصادية)، والحفاظ على حقوق وحريات شعوب "العالم التركي"، وترسيخ الأسس الديمقراطية.

وبعد فوز الرئيس التركماني (قربان محمدوف) في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ قام بأول زيارة إلى تركيا، والتقى خلالها مع المسؤولين الأتراك، وأعرب الرئيس التركي (عبد الله غول) عن سعادتة لانتخابه رئيس لدولة تركمانستان للمرة الثالثة على التوالي، وقد خاطبة بالقول "نحن مسرورون جدًا بما تقدمة الحكومة التركمانية إلى شعبها، وتبقى تركيا تقدم الدعم السياسي والأمني والاقتصادي لبلادكم"، وفي هذا الجانب وقع البلدين اتفاقيات عدة تعنى بالجانب السياسي والدبلوماسي والاقتصادي من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين، فيما أكد الرئيس التركماني الاقتداء بالنموذج السياسي التركي في مجال حقوق الإنسان والتعددية الحزبية[2].

١- لقد جاء في إعلان اسطنبول للصداقة والتعاون أيضا، الحفاظ على حقوق وحريات الشعب التركماني في العراق وتشكيل لجان لمتابعة أوضاعهم، والتي تعد جزء لا يتجزء من حقوق شعوب العالم التركي، فضلا عن دعم الأتراك في المسألة القبرصية التركية على المنابر الدولية، للاستزادة انظر: Hasan Ali karasar,Türkıyenın orta asya polıtıkası,Türk dış polıtıkası. OP. Cit

2- Hasan kanbolat,Türkmanıstan devlet başkanın türkıye zıyaretı ,turansam stratıjek araştırmalal merkezi 2012 (http://www. turansam. org/makale. php?id4318)

كما أسهم الموقع الاستراتيجي لقيرغيزستان، وتقدمها في المجالات السياسية والاقتصادية، في تعزيز علاقاتها مع تركيا، ففي زيارة وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو) إلى قيرغيزستان في عام ٢٠١٠ أكد "إننا سوف نتقاسم المصير المشترك بين البلدين، وان قيرغيزستان بلد شقيق ومهم بالنسبة لتركيا، ونحن نهدف إلى تحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي، ونحن ندرك مدى أهمية استقرارها"[1] وبعد الأحداث التي وقعت في قيرغيزستان ووصول أعمال الشغب إلى مدن أخرى مثل مدينتي (أوش وجلال آباد) وحصول نزاع بين قوميات (الاوزبك والقيرغيز) اتخذت تركيا خطوات للحد من النزاع، وايجاد الطرق والمفاوضات السلمية لحل النزاعات الداخلية، وقدمت كل أشكال الدعم للحكومة القيرغيزية من أجل استقرار البلاد[2].

وفي الاحتفال السنوي العشرين لاستقلال قيرغيزستان في نيسان عام ٢٠١١ قام رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) بزيارة إلى العاصمة القيرغيزية (بشكيك)، والتقى بالرئيس القيرغيزي الجديد (اتامباييف) واتفق البلدين على تشكيل (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي)، ويتعين على هذا المجلس تحديد ستراتيجيات للعلاقات الثنائية بين البلدين، ويشارك في رئاستها وزراء من كلا البلدين، وتشكيل لجان مشتركة للتخطيط الاستراتيجي، ويسعى هذا المجلس إلى التعاون الأمني بين البلدين، والتي من أهم المشاكل التي تعاني منها قيرغيزستان لاسيما فيما يتعلق بموضوع مكافحة الإرهاب، وتهيئة الدعم لحماية حدودها وتسوية

1- Nedet sivasl,kırgızısta ılışkıler güçlern dırılecek , ,turansam stratıjek araştırmalal merkezi 2012 (http://www. turansam. org/makale. php?id4314)

2- Sınan oğan , kırgızıtande etmek çatışmalar tehlıkelı boyutlara ulaşırken , gazze dehlızındekı türkıye hala devrede değıl,uluslararası ılışkıler ve stratejık analızler merkezı (http://www. turksam. org/tr/a2080. html).

النزاع حول إقليم (اوسلان ميسيدي)[١]، والوساطة التركية لحل القضايا الحدودية القائمة بين قيرغيزستان والصين منذ عام ٢٠٠٢، والتي فقدت قيرغيزستان حوالي (٣٠٪) من أراضيها، وتسوية المشاكل مع طاجيكستان فيما يخص ترسيم الحدود أيضًا، وان التطور السريع في العلاقات التركية القيرغيزية، والتعاون في الحقل السياسي والأمني مما يمكن قيرغيزستان تجاوز مشاكلها الداخلية، فضلًا عن أثبات موقف تركيا الداعم لها في الشؤون الدولية، وان حل هذه القضايا الوطنية العالقة من شأنها ان تعزز العلاقات السياسية والاقتصادية[٢].

وتحاول تركيا إضفاء الطابع المؤسسي على توجهها حيال قيرغيزستان لما له من قوة ووزن ستراتيجي في الساحة الدولية وقوة دافعة وهامة جدًا في العلاقات بين تركيا وقيرغيزستان، وتحاول هذه الدول معتمدة بدرجة اكبر على تركيا الاستمرار في صدارة جدول الأعمال الدولية، والاندماج في المنظمات الدولية والإقليمية[٣] هذا ما يؤكد عليه الرئيس القيرغيزي (اتامباييف) للرئيس التركي (ان قيرغيزستان اصبحت رمزًا للحرية والاستقلال وان لغتنا وقيمنا وثقافتنا مشتركة)[٤]، وفي زيارة قام بها رئيس قيرغيزستان (اتامباييف) إلى تركيا عام ٢٠١٢ اتفق البلدين على تشكيل (مجموعة الصداقة البرلمانية التركية القيرغيزية) لتعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين، وأكد (اتامباييف) للمسؤولين الأتراك "إن تركيا هي نجم ساطع بالنسبة لنا" وقد أشار الرئيس أمام البرلمان التركي "ان تركيا هي وطننا الام، وان الأتراك

1– Hasankanbolat,bağımsızlığının"20"yılıdönümüde,türkıye kırgızstan ılışkılerı,ortadoğu stratejık araştırmalar merkezı (http://www. orsam. org./tr/yazigos)

2– Sabir askarov,Türkıye kırgızıstan ılışkılerı ,turan – sam stratejık araştıralar merkezı, (٤=(http://www. turansam. org/bolum. php?id

3– Nedet sivasl,kırgızısta ılışkıler güçlern dırılecek. OP. Cıt.

4– Ramız meşedıhasanlı,başbakan recep tayyıp erdoğanı kırgıstan'da zıyarette bulundu dünya ahıska türklerının buluşma noktası (http://www. ahıskapress. com)

أجدادنا، وقد جاء اسلافنا من بلاد الاناضول، ولاننسى أبدًا إن اجدادنا استشهدوا في هذه الأراضي التركية الطاهرة"[١].

ونتيجة ذلك برزت أهمية تركيا في التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، واكتسبت صفة الشريك الاستراتيجي، كما دفع وجود روسيا الاتحادية في الشمال والشمال الغربي لهذه المنطقة، ووجود الصين في الشرق منها، وتمركز للقوة الأمريكية في غرب آسيا إلى تطوير سياسات وستراتيجيات تستند إلى وجود تركيا في هذه المنطقة التي تعج بالمخاطر الإستراتيجية، وفي إطار ذلك يقول وزير الخارجية الكازاخستاني (Marat tajinin) في أثناء زيارته إلى تركيا "ان تركيا تعد شريكًا ستراتيجيًا لنا ولدول منطقة اوراسيا ويجب علينا ان نقوم بتطوير وتعزيز علاقاتنا مع تركيا، والمشاركة الفعالة في المنظمات الإقليمية والدولية والتعاون المشترك"[٢].

وتتبع تركيا سياسة (المبادرات الاستباقية) في منطقة آسيا الوسطى والدول الأخرى التي وضعها وزير خارجية تركيا (احمد داود اوغلو) من أجل تحقيق السلام في المنطقة، وتحاول أيضًا الحفاظ على علاقاتها الجيدة الخاصة مع إيران وروسيا الاتحادية، والتي هي الأخرى ذات صلة وفاعلية في منطقة آسيا الوسطى، وتعزيز استقلالها والإسهام في تكوين بنية الدول الضعيفة سياسيًا واقتصاديًا التي تمر في مراحل حرجة (انتقالية)، وتكافؤ السيادة، وهي المبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية التركية تجاه دول آسيا الوسطى، بدلا من سياسة المنافسة مع روسيا ومنافسة دول

1– Kirgiz lider tbmmd konuştu: türk bızım ıçın parlayan bır yıldız,cıhan haber ajansı (http://haberrus. com/polıtıcs/2012/01/12)

2– Prof. Dr. ılker alp,Bağımsızlık sarası kazakıstan ve türkıye arasındakı sosya – ekonomık ılışkıler (1990 – 2011) ayhan gençler arıfakbaş,traky ünıversıtesı. cıltı,sayı: 2,temmuz 2011. s. 5

أخرى مثل الصين والاتحاد الأوربي وإسرائيل)[1]، وكما يصفها وزير خارجية تركيا (احمد داود اوغلو) سياسة تركيا الخارجية بالقول "إن تركيا بحاجة إلى التفاعل مع الجوار الجغرافي، وحربها على الإرهاب، ورصد التحديات الأمنية من الخارج"، وان السياسة الخارجية التركية سوف تحد من المشاكل مع الجوار الإقليمي والدولي، أي سوف تتبع سياسة خارجية ودبلوماسية "ناعمة" تستطيع من خلالها ان تظهر طرف فاعل ومؤثر في كافة الأصعدة"[2].

وإن هذه العلاقات والدبلوماسية التركية الناعمة، لا تعني الخضوع التام أو الطاعة للدول التي تريد فرض سياساتها في المنطقة مثل (روسيا وإيران) وان المهم في هذه المرحلة هو وضع إطار واقعي للتعاون بدلاً من ان تتعثر، بسبب القيود الإيديولوجية، وتسعى تركيا جاهدة بصياغة علاقات جديدة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى في منطقة آسيا الوسطى، وترى روسيا ان تركيا لديها الإمكانات والتأثير الكبير للإسهام والدعم في عملية التحول الديمقراطي، والاستقرار في المنطقة ولايمكن التخلي عنها[3].

وتحاول دبلوماسية تركيا الحالية الجمع بين الواقعية السياسية والتأهل الايديولجي، وتقوم هذه الإستراتيجية التركية على دعامتين أو مهمتين الأولى: تنقية الأجواء مع الجوار الإقليمي، والثانية: تتمثل بالعمق الاستراتيجي الذي يمكن من خلالة ان تجد تركيا منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي تركي في المنطقة، أي بمعنى

1– M. EFE Çaman and,alı akyurt,caucasus and centerl asıa ın turkısh foreıgn polıcy,the tıme has com for anew regıonal polıcy,unıversıty,vol,10,No,2 – 3,summer 20. P72.

2– M. EFE Çaman and,alı akyurt,caucasus and centerl asıa ın turkısh foreıgn polıcy,OP. Cit

٣– شريف سعد الدين تغيان، الشيخ رجب طيب اردوغان...، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

استعادة هيبتها ومكانتها العالمية من جديد، ولاسيما في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط، وان خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط بقاعدة ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تقتضي لأن تكون قوة مركزية، وان هناك ثلاثة عوامل رئيسة كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة في اوراسيا وبقية العالم وهي:

١– هجمات (المتمردين الأكراد) وما حملة من استقطابات داخلية.

٢– عدم الاستقرار السياسي.

٣– الأزمات الاقتصادية المتلاحقة[1].

وفي مرحلة حزب العدالة والتنمية بنت تركيا ستراتيجيتها الخارجية على أسس ومرتكزات من بينها:

١– التوثيق بين الحريات والأمن، وخصوصا الاعتبارات الأمنية بعد أحداث ١١ أيلول، التي كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح على الصعيد السياسي والأمني من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا أنموذجاً لبلدان أخرى (٤).

٢– تصفير المشاكل بين تركيا والدول الإقليمية الأخرى، واخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشاكل إلى صورة البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجوار الإقليمي، وهذا يحقق أو يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

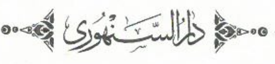
١– شريف سعد الدين تغيان، الشيخ رجب طيب اردوغان...، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.
٤– المصدر نفسة.

وبدلًا من ان تكون تركيا (مصدر مشكلة) في استقطاب الغرب والشرق تكون على العكس من ذلك مصدر حل للمشكلات لا بل أصبحت تأخذ دور الوسيط وبلدًا يشكل مركز جذب يسهم في إرساء السلام العالمي[١]، وكان دور تركيا كدولة مواجهة أو جسر قد تبلور من خلال رؤية الأتراك للخارج، فان تصور الدور المركزي هو خيار تركي ذاتي بكل ما يستدعيه هذا الخيار من حشد للمقدرات، والجهود الذاتية على المدى القصير وعلى مستوى الاستثمار السياسي الطويل المدى، علمًا ان الخيارات السياسية للدول لا تتحقق بمجرد توافر الظروف الموضوعية المؤاتية والنقطة الأساسية التي يمتلكها (اردوغان) هي ان هناك حاجة ملحة داخل تركيا للتعامل مع قراءة جديدة للقضايا والمصالح التركية داخليًا وإقليميًا ودوليًا، كما ان هناك فراغًا إقليميا في منطقة (آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط)، وهذا الفراغ إذا استمر على هذا النحو يترك انعكاسات خطيرة أكثر على المنطقة والعالم كله، ولا يستطيع أحد تحمل انعكاساته المستقبلية.

وإن الهدف المعلن للتوجهات التركية تجاه دول آسيا الوسطى هو تحقيق السلام والاستقرار، وتسعى إلى المساهمة الفعالة في تعزيز التعاون والتضامن الإقليمي والدولي وإلى حد كبير في منطقة اوراسيا، وان هدف العلاقات التركية مع آسيا الوسطى هو تحشيد كل طاقات هذه الشعوب السياسية والاقتصادية للنهوض بها نحو التقدم والازدهار[٢].

١- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ رجب طيب اردوغان، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧

2- Türk dünyasını buluşturan zırve,türkıye cumhuıeıyetı cumhurbaşkanlığı, (http://www. tccb. gov. tr/haberler/170/77267/turk – dunyasını – zırve. html)



المطلب الرابع
التعاون العسكري بين تركيا ودول آسيا الوسطى

غالبًا ما يعد الجانب العسكري من الأسرار الذي تسعى الدول للحفاظ عليه، وعدم الكشف عن كل تفاصيلة لذا نجد أن المصادر المختصة نادرًا ما تشير إلى التعاون العسكري والأمني بين الدول، وان تركيا ودول آسيا الوسطى لا تختلف عن الدول الأخرى في هذا الشأن، ولاسيما ان تركيا لا تبدي اهتمامًا كبيرًا في الحصول على الأسلحة النووية من بعض دول آسيا الوسطى، لأنها لا تسعى إلى بناء قوة نووية ذاتية أو مع دول آسيا الوسطى، بسبب عدم حاجتها إلى مثل هذه القدرات في الوقت الحاضر، بما تتمتع به من مكانة ستراتيجية في حلف الشمال الأطلسي، وهذا ما يؤمن لها الاستغناء عن بناء قدرات نووية مع دول المنطقة ومع كازاخستان التي تمتلك قدرات نووية كما اشرنا سابقا[١].

وتسعى تركيا في تعاونها العسكري مع دول آسيا الوسطى، ولكن بحذر لعدم اثارة أي نزاعات أو صراعات مع روسيا والصين ودول الجوار الأخرى، وفي الوقت نفسه لا يعني انعدام التعاون العسكري بل ان تركيا تسعى إلى توسيع وتطوير تعاونها العسكري مع دول المنطقة منذ عام ١٩٩٢، وتعزيز القدرات العسكرية ليتلائم ذلك مع قدرات الجيش التركي لتصبح قوة عسكرية واحدة مع دول آسيا الوسطى، من خلال الاتفاقيات المشتركة أو إقامة أحلاف عسكرية تضم هذه الدول أو من خلال منظمات سرية مثل (منظمة الذئاب الرمادية)[٢] كما بادرت تركيا منذ الأعوام

١- ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

٢- تعد هذه المنظمة أول المنظمات التركية السرية بعد الحرب الباردة والتي لديها فروع ونشاطات عدة في ←

الأولى من استقلال دول آسيا الوسطى إلى بناء قواتها المسلحة الخاصة بها، من أجل التأكيد على استقلالها وسيادتها وتقليل روابطها مع روسيا الاتحادية ودول رابطة الكومنولث[١]، إذ إن تركيا استطاعت في هذا المجال إبرام عدداً من الاتفاقيات مع أذربيجان لاسيما في عام ١٩٩٢، وتم توقيع أول اتفاقية تنص على التعاون العسكري في مجالات التدريب، وتبادل المعلومات التكنولوجية[٢]، ومع أذربيجان هدفت من خلالها الاستفادة من الخبرات والتجهيزات المتطورة التي يمتلكها الجيش التركي والمساعدة في إعادة تشكيل صفوفها العسكرية من أجل الاستعداد للدفاع عن أراضيها لاسيما فيما يخص إقليم (قرة باغ)[٣].

وبعد تطور النزاع بين أذربيجان وأرمينيا وقعت تركيا وأذربيجان في ١٩٩٣ اتفاقية التعاون العسكري في مجالات التدريب والتسليح[٤]، وفي عام ١٩٩٦ وقعت وزارة الدفاع الاذرية مع وزارة الدفاع التركية اتفاقية بشأن تدريب الكوادر العسكرية والفرق العسكرية الطبية، وتبادل الخبرات بين موظفي دوائر المؤسسات العسكرية في وزارة (الدفاع والداخلية)، وفي عام ١٩٩٧ وقع البلدين على بروتوكول التعاون (ستراتيجية التعاون العسكري) لحماية الحدود المشتركة بين البلدين، وتشكيل

→ كل دول العالـم التركـي التـي تعمل من خلالها الحفاظ على امن وسـلامة الأراضـي التركية من المؤامرات الخارجية ومن تحركات المتمردين الأكراد.

١- المصدر السابق، ص١٤٢.

2- Dr. Eyüp zengin,pıyasa ekonomısıne geçış sürecınde azerbaycan,ıstanbul tıcaret odası yayınları ,No2010 – 59,s. 341.

3- Türkıye cumhurıyetı hükümetı azerbaycan cumhurıyetı hükümet arasında askerı eğıtım ışbırlığı anlaşmasını onaylan masının ugun buluduğuna daır kanun,resmı gazete ıle yayımı: 21,4,1993. sayı: 21559,s310.

4- Mehmet Fatih, Türkiye ve Azerbaycan Ortak Askeri Projeleri,caspıan weekly (http://tr.caspianweekly.org/ana – kategoriler/kafkaslar/3315 – turkiye – ve – azerbaycan – ortak – askeri – projeleri.html)

دوريات عسكرية مشتركة بين البلدين، لضمان أمن البلدين من الجماعات المتطرفة وعمليات تهريب الأسلحة، وتنظيم الطيران المدني والعسكري، وفي عام ١٩٩٩ قدمت تركيا إلى وزارة الدفاع الأذربيجانية مساعدات مالية قدرت بـ (١٠) مليون ليرة تركية[١]، وفي العام نفسه اتفق البلدين بشأن انتقال كتيبة عسكرية أذربيجانية إلى إقليم كوسوفو من أجل إحلال السلام، والذي يسعى من خلالها كلا البلدين توسيع مهام حلف شمال الأطلسي شرقاً، وفي عام ٢٠٠٠ وقعت تركيا وأذربيجان مع قيادة القوات البحرية للاتحاد الأوربي اتفاقية بشأن التعاون في مجال الصناعات الحربية، والاستخدام المتبادل للمعدات العسكرية بين تركيا وأذربيجان في أوقات الدفاعات الهجومية لكلا البلدين، وتم تشييد مدرسة عسكرية مشتركة في العاصمة الاذرية (باكو) ووقعت وزارة الدفاع الاذرية مع القوات البحرية التركية اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين، وفي عام ٢٠٠١ وقعت تركيا مع إقليم (ناخيتشيفان) الاذري بروتوكول بشأن المساعدات المالية، والتعاون في مجال المعلومات الاستخباراتية، وتشكيل دوريات عسكرية مشتركة لحماية حدود الإقليم[٢].

وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، دعمت تركيا وأذربيجان العمليات العسكرية الأمريكية (لمحاربة الإرهاب)، وفتحت مجالها الجوي للطائرات الحربية الأمريكية من أجل إرساء السلام والاستقرار في دول آسيا الوسطى والدول المجاورة لها، واستطاعت أذربيجان ان تقدم كل الدعم والإسناد إلى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في حربها على (الإرهاب)، وتحقيق الاستقرار في جمهورية قبرص التركية،

1- Dr. Eyüp zengin,pıyasa ekonomısıne geçış sürecınde azerbaycan,Op. cıt. p342.

2- Mehmet fatıh öztarsu,mılıtary relatıon of turkey and azerbaıjan and ıts effects on regıonal polıtıcs,turkıh center for ıntertıonal relatıon strategıc analysıs,türksam (www. turksam. org/en/a252. html)

وفي العام نفسه قدمت تركيا مساعدات مالية وعسكرية قدرها (٣) ملايين دولار بهدف تطوير وتدريب وحدات عسكرية أذرية[١].

وفي عام ٢٠٠٣ وقعت تركيا وأذربيجان وجورجيا اتفاقية بشأن تشكيل دوريات عسكرية خاصة لحماية خطوط الأنابيب النفطية المارة بين البلدان الثلاث من هجمات المتمردين الأكراد، وفي إطار التعاون العسكري بين البلدين، قام وزير الدفاع الأذربيجاني (Sefer Ebyev) بزيارة تركيا في ٢٦ آذار عام ٢٠٠٧، وشارك في افتتاح معرض الصناعات العسكرية التركية في أنقرة، وبعدة محادثات بين الخبراء العسكريين لكلى البلدين دعت تركيا أذربيجان المشاركة في مشروع إنتاج الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وقامت بعقد صفقة تسليح قيمتها (٢) مليون دولار، لشراء مدرعات عسكرية وبنادق رشاشة ومعدات عسكرية أخرى[٢].

وفي كانون الثاني عام ٢٠١٠ قام وزير الدفاع الأذربيجاني (Sefer Ebyev) بزيارة إلى تركيا، واتفق مع المسؤولين الأتراك على إقامة (تحالف عسكري) بين (أنقرة وباكو)، وأشار وزير الدفاع الأذربيجاني إلى ذلك قائلاً "نريد مع تركيا تشكيل جيش واحد لحماية أراضينا من الاحتلال الارمني، وان تركيا ستكون معنا في هذا الأمر" وأدت هذه الاتفاقية إلى قلق أرمينيا وروسيا من ذلك التحالف بين البلدين، فيما طمأن وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو) هذه الدول بتصريح لصحيفة (ملليت) التركية قائلاً "ان اتفاقية الشراكة الإستراتيجية العسكرية ليست ردًا على أي بلد آخر في المنطقة، أي ليست ردًا على اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين

1– Mıllı gazete,türkıye – azerbaycan askerı ılışkılerı ve bölge polıtıkalarınae kılerı , (http://www. mıllıgazete. com. tr/makale/turkıye – azerbaycan – askerı – ılışkılerı – ve – bolge – polıtıkalarınaet – ettılerı – 145575. htm)

2– Arazaslanli,türkıye – azerbaycanaskerııılışkılerı – 4,news. com. tr. (http://www. news. com. tr/yazarlar. html)

روسيا وأرمينيا، وان التعاون العسكري بين أنقرة وباكو يمثل مراعاة احتياجات لكلا البلدين وانه سيكون أكثر شمولاً في المستقبل، وتعد علامة واضحة للصداقة الأبدية مع أذربيجان"[١]، وبعد مشاركة أذربيجان في معرض الصناعات العسكرية المشتركة بين البلدين عام ٢٠١١، ذكرت وكالة أنباء الأناضول (التركية) ان عدد من القوات الخاصة التركية، ستتولى تدريب القوات الخاصة الاذرية في المدرسة العسكرية التركية (Eğırdır mounton)، والمشاركة في دورات وتدريبات عسكرية لفرقة (الكوماندوز) الاذرية، وفي العام نفسه، أجرت تركيا وأذربيجان في اسطنبول تدريبات عسكرية مشتركة وتدريبات تكتيكية حول مكافحة الإرهاب وإقامة دورات للوقاية من الإشعاع والأسلحة البيولوجية والكيمياوية وتمارين عسكرية في ظل ظروف المعركة وتدريب الفرق الطبية العسكرية[٢]، وفي (٢٥) أيلول عام ٢٠١٢ أجرت تركيا وأذربيجان وجورجيا مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة في العاصمة التركية (أنقرة) تحت عنوان (الخلود ٢٠١٢)، والتي استمرت إلى (٢٨) أيلول، والتي كانت تسعى إلى رفع مستوى القدرات والتأهيل الدفاعي، وتتناوب هذه الدول الثلاث على استضافة المناورات كل عام، وتنفذ هذه في إطار دعم الناتو ومركز تنسيق لمنظمة حلف الشمال الأطلسي للاستجابة للكوارث الاوراطلسية[٣].

وفي إطار الدعم الذي تولية أنقرة لباكو، وبموجب الاتفاقية الموقعة عام ٢٠١٠ قامت تركيا بتسليم (٣٥) سيارة مدرعة من طراز (كوبرا)[٤] و(٣٧) ناقلة مشاة

1– Araz Aslanlı, Türkiye – Azerbaycan askeri ilişkileri ,caspıa weekly (http://tr.caspianweekly.org/ana – kategoriler/kafkaslar/3460 – turkiye – azerbaycan – askeri – iliskileri – 2.html (

2– Dünya Bülteni ,haber merkezi,Azerbaycan'da geniş kapsamlı askeri tatbikat, (http:// www. dunyabulteni. net/?aType=haber&ArticleID=227550)

3– Dünya Bülteni ,haber merkezi,Azerbaycan'da geniş kapsamlı askeri tatbikat,Op. Cit.

٤– تتمتع عربة (كوبرا) العسكرية، بسرعة (١١٠) كم/ساعة، وتزن (٦) أطنان، وهي مخصصة لنقل ←

مدرعة، و(٥١) مركبة من طراز (لاندروفير ديفيندير) صناعة تركية بمبلغ إجمالي قدرة (٢٠,٧) مليون دولار، وبعد توتر العلاقات (التركية - الإسرائيلية) في عام (٢٠١٠)، بسبب هجوم القوات الإسرائيلية على سفينة المساعدات التركية (مافي مرمرة) المتوجهة لقطاع غزة عام ٢٠١٠، ألغت تركيا صفقة تسليح تم الاتفاق عليها سابقًا بقيمة (٤٥٠) مليون دولار مع (إسرائيل) لتزود تركيا بطائرات من دون طيار، وأعلنت تركيا عقد صفقة تسليح جديدة مع أذربيجان بقيمة (١,٥) مليار دولار، التي شملت طائرات مسيرة وصواريخ هجومية، وتحدث وزير الدفاع التركي (وجدت كونول) إلى صحيفة (اكشام) التركية قائلاً "ان التعاون العسكري بين تركيا وأذربيجان تعاون ستراتيجي مهم، وان المساعدات العسكرية التركية تجاوزت (٢٠٠) مليون دولار، وأضاف إن أذربيجان تشارك في مشروع لإنتاج طائرات مروحية تركية الصنع (ATAK)، ونحن على استعداد للتعاون مع أذربيجان في كافة المجالات"[١].

وشاركت أذربيجان في مشروع الصناعات العسكرية المشترك مع تركيا وايطاليا، وأضاف وزير الدفاع الأذربيجاني (Sefer Ebyev) "انه تم الانتهاء من مراحل المشروع"، ووقعت أذربيجان اتفاقية بشأن الإنتاج المشترك في صناعة أجهزة المراقبة، وصناعة الالكترونيات والذخائر والمعدات العسكرية، ومن جانب آخر أعلن وزير شؤون الصناعات الدفاعية لأذربيجان (ياور جامالوف) اشتراك أذربيجان مع تركيا في تصنيع (مدفع هاون) في عام ٢٠١٢، وأكد ان بلاده بالاشتراك مع تركيا

← الجنود التي تنقل (١٣) جنديًا، وهي مدرعة ضد غارات كيماوية أو إشعاعية وضد الألغام، إضافة إلى تمكن السيارة من تركيب وتصميم مختلف الاسلحة عليها المصدر:.Dünya Bülteni,Op. ci ,haber merkezi,Azerbaycan'da geniş kapsamlı askeri.

1- T. C. mıllı savunma bakanlığı,savunma sanayı müsteşarlığı,savunma sanayı gündemı,ıssn 1307 - 8380 - 2011/sayı,s7

تمكنت من إنتاج (٧٠٠) نوع من الأسلحة والذخيرة لضمها للأسطول الاذري[١]، وفي عام ٢٠١١ وقع وزير الدفاع والصناعة الأذربيجانية (فاروق وزيرو) مع شركة (MKEK) التركية المختصة في الصناعات الميكانيكية والكيميائية على صناعة قاذفات هاون من عيار (١٢٠) ملم، وإنتاج أسلحة خفيفة (بندقية رشاشة) عيار (١٠٥) ملم (٣).

وضمن إطار الجهود والمساعي التركية لتقوية علاقاتها مع أذربيجان[٢]، قام رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة التركية الجنرال (نجدت اوزل) بزيارة إلى أذربيجان في ٨ شباط عام ٢٠١٢، وطلب منه وزير الدفاع الأذربيجاني (Sefer Ebyev) بضرورة تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وأكد دعمه للقضية الاذرية وتحدث قائلاً "بعد فشل المفاوضات مع الأرمن بشأن الأراضي المحتلة في إقليم (قره باغ) وفشل مفاوضات مجموعة مينسك المكلفة بتسوية النزاع، فان الخيار العسكري هو المحتمل في هذه المرحلة"، وأشار رئيس لجنة الأمن والدفاع التركية (ايدن ميراز زادة) "ان التعاون العسكري بين البلدين تعاون وثيق وستراتيجي، وان قدرات الجيش الأذربيجاني ليس كما كانت في السابق بعد الاستقلال، واليوم أصبح هذا الجيش أكثر استقلالية وقادر على حماية أراضيه من الاعتداء الارمني، ويمتلك صناعة عسكرية موثوق بها"[٣].

1- Azerbaycan Türkiye ile ortak havan topu üretecek,) http://yenisafak. com. tr/ ekonomi - haber/azerbaycan - turkiye - ile - ortak - havan - topu - uretecek - 14,09,2012 - 409119 (

2- Azeri - Türk ordusu kuruluyor,savunma ve stratejık analızler,) http://rewreward. blogspot. com/2012_09_01_archive. html (

3- Op. cıt ,1 - Azeri - Türk ordusu kuruluyor savunma ve stratejık analızler

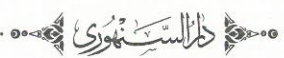
أما التعاون العسكري (التركي – الكازاخستاني)، فان الخطوة الأولى في مجال التعاون العسكري بين البلدين هي عقد اتفاقيات عسكرية متنوعة، ففي عام ١٩٩٣ وقع البلدين اتفاقية التعاون في مجال التعليم والتدريب العسكري، وفي عام ١٩٩٤ وقع البلدين اتفاقية التعاون في مجالات العلوم العسكرية في عام ١٩٩٦ وقع البلدين على اتفاقية التعاون في مجال الصناعات التكنولوجية والتقنية العسكرية[1]، وفي مجال التعاون العسكري قامت تركيا منذ عام ١٩٩٣ بتدريب أكثر من (٣٠٠) ضابط كازاخي وتم تخريجهم من أكاديمية الحرب التركية في تشرين الأول عام ٢٠٠٤، وتم إقامة دورات مشتركة وإجراء تدريبات للكتيبة العسكرية الكازاخستانية من القوات الخاصة في الكلية العسكرية في أنقرة، لاكتساب مهارات عسكرية جديدة[2].

وفي إطار الشراكة العسكرية بين البلدين وتحت إشراف حلف الناتو، قامت كازاخستان ابتداءً من عام ١٩٩٩ بإرسال (٥٠ – ٦٠) ضابط للتدريب وتعلم سبل مكافحة الإرهاب وعمليات حفظ السلام في مركز تدريب (PEPTC) التابع لحلف الناتو في العاصمة التركية (أنقرة)، وهو يعد أول مركز تدريب عسكري في بلدان أعضاءها، فضلاً عن استضافة عدد من الضباط العسكريين من دول آسيا الوسطى والقوقاز[3]، وفي عام ٢٠٠٥ قدمت تركيا مساعدات عسكرية إلى الجيش الكازاخي وتبرعت بمعدات عسكرية شملت (٢٤) مدرعة (لاند روفر)، و(١٠) سيارات إسعاف عسكرية، وأكثر من (٩٠) أجهزة مراقبة واتصالات السلكية واللاسلكية

1– Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Kazakistan Hükümeti Arasında Askerî Eğitim İşbirliğiAnlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, (Resmî Gazete ile yayımı: 22,9,1994 Sayı: 22059) ,s36.

2– Aigerim shilibekova,turkey – kazakıstan relatıon ın the mılıtary sphere out come and out look european journal of economıc and polıtıcal studıes,ejeps – 1 (2) 2008,p. 58 – 59

3– OP. cıt. p59.



ومعدات عسكرية أخرى، وقد بلغت قيمتها (١,٣) مليون دولار، وأشار السفير التركي في كازاخستان (TANER SEBEN) إن تركيا منذ عام ١٩٩٨ قدمت مساعدات عسكرية قدرها (٦,٥) مليون دولار.

وتسعى تركيا من خلال تقديم المساعدات في بناء قدرات الجيش الكازاخي، وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، ووفقًا لتصريحات وزير الدفاع التركي (نجدت اوزال) الذي أشار إلى "ان القوات التركية ماضية في مساعدة بناء المؤسسة العسكرية الكازاخي، وتدريب الموظفين، وتجهيز قواتها الخاصة بمعدات عسكرية حديثة"[1]، كما قدمت تركيا معدات عسكرية مجانًا إلى كازاخستان تقدر بملايين الدولارات، فضلاً عن تدريب حوالي (٥٠٠) جندي سنويًا، وفي مقال نشر في مجلة الدراسات السلافية العسكرية في ديسمبر ٢٠٠٨ "ان أنقرة تساعد في تحسين بنية القوات المسلحة الكازاخية وخاصة في كتيبة حفظ السلام التابعة لكازاخستان لواء (KAZBAT) لدعم السلام والأمن في وسط أسيا وأفغانستان، ونجحت تركيا وبدور فعال في إنشاء وحدات عسكرية خاصة مشتركة بين البلدين، وشاركت في بناء قاعدة"اكتاو البحرية الكازاخية""[2].

وفي عام ٢٠٠٩ أجرت تركيا وكازاخستان مع عدد من دول الكومنولث مناورات عسكرية في إطار الشراكة العسكرية مع حلف الناتو (الشراكة من أجل السلام) (لمكافحة الإرهاب والتطرف الإسلامي) في طاجيكستان، وفي آذار عام ٢٠١٠ افتتحت كازاخستان معرض الأسلحة الدولية الذي حضره عددًا من

1– Roger mcdermott,turkısh mılıtary assıstance to Kazakhstan hıghlıghts western dılemma,eurasıa monıtor volum: 2 ıssue: 115 jun,14,2005

2– Roman muzallevsky,Kazakhstan offers to hold joın mılıtary exercıses wıth turkey,eropean dıalogue (http://eurodıalogue. org)

العسكريين الأتراك، وأكد وزير الدفاع الكازاخستاني (ZHAKSYBKONV) خلال ذلك على "ان العلاقات العسكرية بين البلدين دخلت عهدًا جديدًا من التعاون العسكري، وان تركيا حليف ستراتيجي مهم في مجال الدفاع العسكري مع كازاخستان"[١].

وفي إطار التعاون في مجالات التصنيع العسكري، عملت وزارة الدفاع الكازاخية مع شركة (STM) المتخصصة في صناعة التقنيات الهندسية والتكنولوجية التابع لـوزارة الدفاع التركية على إقامة مشروع عسكري ضخم تحت اسم (KIROV MASN ZAVOD) لتصنيع وتجهيز القوات البحرية التركية والكازاخية في العاصمة (أستانا)، وفي ٥ أيار عام ٢٠١٢ افتتحت تركيا معرض الصناعات العسكرية في العاصمة الكازاخية (أستانا)، ووقع البلدين على ثلاث اتفاقيات بشأن التصنيع العسكري المشترك بين البلدين، إذ وقعت شركة (OTOKAR) الهندسية العسكرية التركية مع وزارة الدفاع الكازاخية على اتفاقية صناعة المدرعات وناقلات الجنود، واتفقت مع شركة (KAE) التركية في مجال صناعة الأنظمة الالكترونية العسكرية، وأنظمة الالكترونيات و (الطائرات المروحية) نوع (EC – 145)[٢].

وتشارك كازاخستان تركيا في مجال تكامل النظم والمعدات العسكرية الأخرى، ففي معرض (KADEX 2012) التركي المنعقد في اسطنبول، إذ وقعت شركة (ASELSAN)[٣] التركية الهندسية مع شركة (EUROCOPTER) الكازاخية

1– Kazakistan ile Türkiye arasında dev anlaşmalar (http://www. 1news. com. tr/turkiye/20121012123721073. html

2– Defense cooperation between turkey and Kazakhstan,turkısh weekly, (http://www. turkishweekly. net/news/135665/defense – cooperation – between – turkey – and – kazakhstan. html (

٣– تعد شـركة (ASELSAN) التركية المختصة في صناعة الأسـلحة من كبرى الشركات العسكرية ←

على اتفاقية التعاون في مجال النظم المعلوماتية والهندسية الخاصة في صناعة الطائرات الحربية، وتسعى تركيا في إطار تعاونها العسكري مع كازاخستان إلى تعزيز الشراكة العسكرية، ورفع القدرات العسكرية لكلا البلدين مع حلف الناتو والاتحاد الأوربي، وفيما أكد الرئيس الكازاخي (نور سلطان بابيف) "حاجة الجيش الكازاخي إلى الخبرة العسكرية التركية في بناء قواته المسلحة"، ويرى خبراء عسكريين أتراك ان كازاخستان هي واحدة من الدول الثلاث الرائدة في منظمة (رابطة الدول المستقلة (CIS)، والتي استطاعت بناء مؤسستها العسكرية، وتعد أقوى جيوش دول آسيا الوسطى"[١].

أما التعاون العسكري (التركي – القيرغيزي)، ففي ٢٣ تموز عام ١٩٩٣ وقعت تركيا وقيرغيزستان بروتوكول بشأن التعاون العسكري والمعلومات الاستخباراتية، وقد وقعت بين وزارتي الداخلية والدفاع لكلا البلدين، وفي العام نفسه وقع البلدين اتفاقية التعاون في شؤون مكافحة الجريمة والتعاون في المجالات العسكرية الأخرى[٢]، وتقدم تركيا الدعم العسكري إلى قيرغيزستان في كافة المجالات، وتقوم تركيا بتدريب (١٢٥) فردًا سنويًا من مختلف الصنوف العسكرية، وفي حزيران عام ٢٠٠٠ وقع البلدين على اتفاقية التعاون العسكري في مجال التعليم والعلوم

→ التركية، وتصنف ضمن (٨٠) من بين الشركات العالمية في مجال الصناعات الدفاعية الحديثة في العالـم، وفي عـام (٢٠١١) حققت أرباحًا بلغت (٤٤٧) مليون ليرة تركية ويعمل حوالي (٤٠٥٠) في الشركة من موظفين ومهندسين وخبراء عسكريين أتراك، انظر:

Turkey promises toboost military aid to Kyrgyzstan,eurasıa,net. org (htt://www. eurasıanet. org/node/64866)

1– Defense cooperation between turkey and Kazakhstan,Op. Cıt.

2– Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Kırgızistan Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Askerî Eğitim İşbirliği Anlaşmasının Onaylanmasmın Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, (Resmî Gazete ile yayımı: 22,9,1994 Sayı: 22059 (p… 26

التكنولوجية وتدريب وحدات عسكرية قيرغيزية في تركيا، وفي عام ٢٠٠١ اتفق البلدين على العمل لمحاربة الإرهاب والتطرف في قيرغيزستان، وقرر البلدين إنشاء فريق من الخبراء لمكافحة الإرهاب الدولي في كلا البلدين، وقدمت تركيا مساعدات عسكرية قدرها (٢١٠) مليون دولار، تشمل معدات عسكرية وأجهزة اتصالات وغيرها من المعدات، ووافقت تركيا على التمويل اللوجيستي والمساعدات العسكرية لأكثر من (٣٠٠) جندي قيرغيزي[1].

وفي عام ٢٠٠٤ قدمت تركيا مساعدات مالية قدرها مليون دولار لزيادة القدرات العسكرية لقيرغيزستان، وقامت هيئة الأركان العامة التركية بإقامة دورات عسكرية للجيش القيرغيزي، وأكد نائب وزير الدفاع التركي (OZSIPAHI) على "ان هدف تركيا هو مساعدة قيرغيزستان لمكافحة الإرهاب والتطرف والحفاظ على أمن وسيادة البلدين، وليس فقط داخل أراضي قيرغيزستان ولكن في المناطق الحدودية أيضاً"[2].

وفي زيارة قام بها الرئيس القيرغيزي (اتمابابيف) ووزير الخارجية القيرغيزي (رسلان كازاخ بايبف) إلى تركيا عام ٢٠١٠ اتفق البلدين على زيادة التعاون العسكري، وتعهدت تركيا في بناء المؤسسة العسكرية القيرغيزية كما واتفق البلدين على زيادة أعداد الطلاب العسكريين إلى (١٥٠) عنصرا سنويًا من مختلف الصنوف العسكرية، وتعهدت تركيا في بناء معهد تدريب عسكري في مدينة (اوش) القيرغيزية، وفي عام ٢٠١١ أجرت قيرغيزستان مع تركيا تدريبات مشتركة حول مكافحة الإرهاب[3]، وفي العام نفسه وقع البلدين على اتفاقية، بموجبها قدمت تركيا مساعدات مالية قدرها (١,٧٦) مليون دولار، وتبرعت تركيا بمعدات عسكرية

1- seyma akkoyunlu,turkey ın the caspıan sea regıon,Op. cıt. p136 – 137.

2- Ibid.

3- Turkey promises toboost military aid to Kyrgyzstan,eurasıa,net. org,Op. cit.

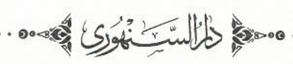
وملابس ومعدات اتصالات، ووفقا للصحافة التابعة لوزارة الدفاع القيرغيزية (ان المساعدات التركية قدمت مجانًا وعدتها وزارة الدفاع القيرغيزية كمبادرة حسنه لتطوير قواتها)، وتحدث قائد القوات الحرس القيرغيزية (أليم قويبوف) "إن مساعدة تركيا لقواتنا المسلحة تحقق نجاحًا كبيرًا وان المدارس العسكرية التركية أسهمت في بناء قواتنا"، وبهذا فأن التعاون العسكري بين البلدين أسهم في تحقيق الاستقرار بين البلدين وفي منطقة آسيا الوسطى عامة[1].

أما التعاون العسكري (التركي – الاوزبكي)، ففي ٢ شباط عام ١٩٩٣ وقعت تركيا وأوزباكستان اتفاقية التعاون والتدريب العسكري[2]، وقامت وزارة الدفاع التركية بتقديم مساعدات عسكرية إلى أوزباكستان عام ٢٠٠١ بلغت قيمتها (١,٥) مليون دولار[3] كما ان التعاون العسكري بين البلدين هو في تطور مستمر إذ تدرب تركيا سنويًا أكثر من (١٢٣) ضابط اوزبكي، و (٢٢٠) طالبًا في الكلية العسكرية، و (٤٨٨) موظفًا عسكري في تركيا وفي مختلف المؤسسات العسكرية التعليمية، وفي عام ٢٠٠٢ وقع البلدين على اتفاقية بشأن تطوير قدرات الجيش الاوزبكي بقيمة قدرها (٢٠٠) مليون دولار، فضلاً عن الدعم اللوجيستي من المعدات والمركبات العسكرية، وفي عام ٢٠٠٨ قام رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) وعدد من الخبراء العسكريين الأتراك بزيارة إلى أوزباكستان، واتفق البلدين على تدريب الطيارين الاوزبك على طائرات (F – 16) وتدريب وحدات عسكرية خاصة من

1- Turkye vendered military assistance to Kyrgyzstan in amount of 1 mln 76 the usand,kabar,kyrtag, – kyrgyzbar – kabar (htt://kabar/eng/polıtıcs/full/2593)

2- Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile özbekistan CumhuriyetiHükümeti Arasında Askerî Eğitim İşbirliği Anlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun (Resmî Gazete ile yayımı: 10,12,1993 Sayı: 21784) p. 65

3- Turkey equips trains uzbek military,turkısh daılynews,3 – march,2002. p. 3



الجيش الاوزبكي، وبموجبها قدمت تركيا مساعدات مالية قدرها (٢) مليون دولار، وأكد الرئيس الاوزبكي "ان الجيش التركي له قدرات وخبرات، ويمكن الاستفادة من التجربة العسكرية التركية، ولاسيما ان تركيا حليف ستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية"، وفي عام ٢٠١٠ وقع البلدين على اتفاقية (التعاون والاستقرار) وبموجبها اتفق البلدين على افتتاح مركز تدريب مشترك للقوات الخاصة (التركية – الاوزبكية)[1].

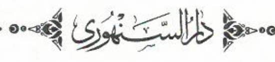
أما التعاون العسكري (التركي – التركماني)، فقد وقعت تركيا وتركمانستان في عام ١٩٩٣ اتفاقية التعاون العسكري والتدريب المشترك، وتدرب القوات التركية حوالي (٣٥٠) عنصراً من وزارة الدفاع والداخلية التركمانية، ويوجد مدرستين عسكريتين لتدريب الجيش التركماني في العاصمة عشق آباد[2]، وفي عام ٢٠٠٢ قام رئيس الأركان الجيش التركي (جين كيفري كوجلو) بزيارة إلى تركمانستان، واتفق البلدين على التعاون في مجال الصناعات العسكرية، ومنحت تركيا مساعدات مالية إلى تركمانستان قدرها (١,٨٥٠) مليون دولار[3].

ويعد التعاون العسكري بين تركيا ودول آسيا الوسطى في تطور مستمر لاسيما مع الدول التي تتوافر فيها إمكانات اقتصادية وأهمية سياسية، وقدرتها على التأثير في منطقة اوراسيا بشكل عام وفي آسيا الوسطى بشكل خاص (أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان)، وتسعى تركيا من ذلك التعاون إلى بناء مؤسسة عسكرية لهذه الدول

1– Türk özbek ışbırlığı pekışıyor,gündem,hürrıyet, (http://hurarsiv. hurriyet. com. tr/goster/ShowNew. aspx?id=190819)

2– Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Türkmenistan HükümetiArasında Askerî Eğitim İşbirliği Anlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, ((Resmî Gazete ile yayımı: 10,12,1993 Sayı: 21784) P. 52.

3– T. C. mıllı savunma bakanlığı,savunma sanayı müsteşarlığı. Op. cıt. 35



للدفاع عن نفسها أولاً، وتوسيع مهام حلف الناتو شرقاً ثانياً، من أجل القضاء على الحركات المتطرفة وتعزيز التعاون العسكري بين دول آسيا الوسطى، وحلف الشمال الأطلسي من خلال تركيا التي تصب في مصلحة دول الأعضاء، وتحاول حل القضية (الاذرية – الارمنية) بشان الأراضي المحتلة بالطرق السلمية وبناء طوقاً أمنياً وعسكرياً في المحيط الإقليمي لتركيا بهدف أحكام السيطرة الكاملة على تحركات المتمردين الأكراد والدفاع عن سيادة ووحدة الأراضي التركية.

المبحث الثاني
الأبعاد الاقتصادية

سعت تركيا بعد استقلال دول آسيا الوسطى إلى بذل قصارى جهدها وعلى جميع الأصعدة والمستويات ومنها الاقتصادية من أجل احتواء دول هذه المنطقة، والاستفادة من ثرواتها الاقتصادية الذي اخذ يحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، وتبدو تركيا أكثر نشاطًا وحركة من غيرها من الدول الأخرى في هذا المجال، مما زاد من دعم مركزها في هذا المجال، وفي ضوء هذا المبحث سوف نتناول ثلاثة مطالب، اختص المطلب الأول: بالمبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: المشاريع النفطية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، أما المطلب الثالث: الاستثمارات التركية في دول آسيا الوسطى.

المطلب الأول
المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى

منذ الأعوام الأولى لاستقلال دول آسيا الوسطى أدركت تركيا مدى أهمية المبادلات التجارية مع هذه الدول، وأهمية أسواقها لتصريف السلع التركية، ومدى قدرة سلعها لمنافسة سلع الدول المتنافسة "الإيرانية والصينية والروسية" وغيرها من الدول، فالهدف الاقتصادي في التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى هو من أجل وضع أسس لتكامل اقتصادي، وتأسيس سوق تركية مشتركة تربطها مع دول آسيا الوسطى على غرار (السوق الأوربية المشتركة)[1]، وقد وضعت الخطوات الفعلية

١- ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤ - ١٠٥.

لتنفيذ هذا المشروع بعد ان التقى في أنقرة ممثلون عن دول آسيا الوسطى وممثلون عن الأتراك في الدول الغربية في (٣٠ - ٣١) من تشرين الأول عام ١٩٩٢ لمناقشة المقترح التركي (السوق التركية المشتركة)، واقترح (توركت اوزال) في هذا المجال إلغاء جميع الحواجز الاقتصادية ورفع الرسوم الكمركية على تبادل السلع بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وفي مؤتمر القمة الأول للدول الناطقة بالتركية في عام ١٩٩٢ في العاصمة التركية (أنقرة) أكد الرئيس (توركت اوزال) على ضرورة إقامة علاقات متميزة وبناءه مع دول آسيا الوسطى، ولتحقيق ذلك الأمر دعى الرئيس (اوزال) إلى إزالة جميع الحواجز الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة، والذي قاد بالنتيجة إلى تحرير التجارة بينهما، وقد أكد الرئيس التركماني الأسبق (صابر مراد نيازوف) في أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد مؤتمر القمة الثاني عام ١٩٩٣ للدول الناطقة بالتركية على أنه "من ضرورة العمل يجب تحقيق التكامل الاقتصادي مع تركيا لبناء نظم اقتصادية جديدة"، وتطمح تركيا إلى توسيع (الاتحاد الاقتصادي) مع دول آسيا الوسطى الذي تأسس في عام ١٩٩٤ بين كل من كازاخستان وأوزباكستان وقيرغيزستان ليشمل أيضًا كل من طاجيكستان وتركمانستان، وان التعاون الاقتصادي بين الدول الناطقة بالتركية أصبح ضرورة قصوى لرخاء شعوبها وليس لإرساء عزلة سياسية أو اقتصادية أو غيرها[1].

وأصبح توطيد العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى عامل مهم وأساس لترسيخ العلاقات بينهما، والاستفادة من المنفعة التي تعود على الجميع، وباتت تنظر تركيا إلى دول آسيا الوسطى نظرة مصلحيه للاستفادة من القدرات الاقتصادية لدول آسيا الوسطى (كما تطرقنا إليها في الفصل الأول)، فضلًا عن إدراك هذه الدول

١- ملوك حميد محمد، آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص١١

القدرات الاقتصادية المتنامية لتركيا، لاسيما بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ وتصحيح السياسات الاقتصادية التركية، والتي أصبحت تركيا بموجبها ذات قدرات اقتصادية متنامية ينظر الجدول (٣ – ١).

الجدول (٣ – ١) مؤشرات اقتصادية مختارة للاقتصاد التركي لعامي

(٢٠١٠ – ٢٠١١)

	٢٠١٠	٢٠١١
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	٧٣٦	٧٨١
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨,٥	٩,٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	١٠,٠٧٩	١٠,٦٢٤
معدل البطالة (٪)	١١,٩	٩,٨
معدل التضخم (٪)	٨,٩	١٠,٤
الصادرات (مليار دولار)	١١٣,٩	١٣٥
الواردات (مليار دولار)	١٨٥,٥	٢٤٠,٨
حجم التبادل التجاري (مليار دولار)	٢٩٩,٤	٣٧٥,٨

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Dr. hatıce karahan,2012 türkıye ekonomısı raporu,müsıad araştırma raporlar,ıstanbul,hazıran, 2012,s. 15

2– Türkıye yatırım danışma konseyı ılerleme raporu 2012,ekonomık bakanlığı,teşvık uygulama ve yabancı ve sermaye genel müdülüğü,s17

وتأسيسًا على ذلك، فقد نمت المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى عامًا بعد عام، وللمدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٨)، وازداد حجم التبادل التجاري بين الطرفين وبشكل مستمر، فمنذ عام ١٩٩٧ ارتفع حجم التبادل التجاري من (١,٣١٧) مليار دولار إلى (٣,٤٠٩) مليار دولار عام ٢٠٠٣، واستمر حجم التبادل التجاري بالارتفاع ليصل إلى (٩,٥٧) مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي ضعفي قيمة حجم التبادل التجاري مقارنة بعام ٢٠٠٣، وكما موضح في الجدول (٣ – ٢).

الجدول (٣ – ٢) تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول آسيا الوسطى

للمدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٨) (مليار دولار)

السنة	حجم التبادل التجاري
١٩٩٢	٠,٢٧٤
١٩٩٣	–٠٦٤٠
١٩٩٥	٠,٨٤٢
١٩٩٧	١,٣١٧
٢٠٠٠	١,٢٢١
٢٠٠٣	١,٥٨٧
٢٠٠٤	٢,٢٣٣
٢٠٠٥	٢,٧٥٦
٢٠٠٦	٣,٤٠٩
٢٠٠٧	٥,٨٠١
٢٠٠٨	٩,٥٧

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- Fahrı solak,türkıye – orta asya cumhurıyetlerı dış tıcaret ılışkılerının gelışımı,marmara ünıversıtesı,cıltxvııı,sayı, (1) ,2003,s100 – 102 – 103

2- Elşen bağırzade,türkıyenın türk dünyası'na yönelık kalkınma ve ışbırlığı stratejılerı,türk dünyası ışletme fakültesı öğretım üyesı,azerbaycan devlet ıktısat ünıversıtesı,2009,s23

ولتسليط الضوء على المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، سوف نعمد إلى عرض صادرات تركيا إلى دول آسيا الوسطى ووارداتها منها، وبصورة واضحة، وكما هو مبين أدناه:

١ - التبادل التجاري بين تركيا وتركمانستان:

تعد المبادلات التجارية بين تركيا وتركمانستان متميزة مقارنة مع دول آسيا الوسطى الأخرى، والسبب في ذلك يرجع إلى العلاقات والروابط التاريخية المشتركة بين البلدين التي أثرت وبشكل كبير في الجوانب الاقتصادية والتجارية[1]، وكانت أولى المبادرات بين البلدين هو عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والتي تعد الأساس في العلاقات الاقتصادية ومنها:

١- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام ١٩٩١.

٢- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين عام ١٩٩٢[2].

٣- اتفاقية تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في عام ١٩٩٥.

٤- اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين البلدين في عام ١٩٩٥.

1- koray ali konca,türkmanıstan ülke raporu ,dış tıcaret müsteşarlığı,gelıştırme etüd merkezı , ankara,february,2011s15

2- Ibıd.

٥- اتفاقية التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد والتجارة في عام ٢٠٠٧.

٦- بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة في مجالات التبادل التجاري في عام ٢٠٠٨.

٧- بروتوكول تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين البلدين في عام ٢٠١٠[1].

وفي إطار هذه الاتفاقيات فأن التبادل التجاري بين البلدين في نمو مستمر للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١١)، ففي عام ١٩٩٢ بلغت الصادرات التركية إلى تركمانستان (٧,٢) مليون دولار، أما الواردات فقد بلغت (٢١,١) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٢٨,٤) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري عجزًا لتركيا، أما في عام ١٩٩٨، فقد نمت الصادرات التركية إلى تركمانستان لتبلغ (٩٥,٨) مليون دولار والواردات انخفضت إلى (٤١,٩) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (١٣٧,٧) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا، واستمر النمو في التبادل التجاري ولاسيما بعد توقيع اتفاقيات عدة في مجال التجارة والاستثمار بين البلدين عام ٢٠٠٨، ففي عام ٢٠١٠ زادت الصادرات التركية إلى (١,١٣٩) مليار دولار، أما الواردات (٣٨٦,٣) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (١,٥٢٥,٣) مليار دولار، فيما سجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا أيضا، وهو الأعلى منذ عام ١٩٩٢، كما يوضحه الجدول (٣ – ٣).

1- Türk – Türkmen ış konseyı,türkıye – türkmanıstan tıcaret ve ekonomık ılışkılerı,dış ekonomık ılışkıler,kurulu,mart,2012. s21

الجدول (٣ – ٣) التبادل التجاري بين تركيا وتركمانستان للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١١) (مليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩٢	٧,٢	٢١,١	٢٨,٤	-١٣,٨
١٩٩٣	٨٣,٨	٧٦,٨	١٦٠,٦	٧
١٩٩٤	٨٤,١	٦٥,٥	١٤٩,٦	١٨,٦
١٩٩٥	٥٦,٢	١١١,٨	١٦٨	-٥٥,٦
١٩٩٦	٦٥,٦	١٠٠,٣	١٦٥,٩	-٣٤,٧
١٩٩٧	١١٧,٥	٧٣,٥	١٩١	٤٤
١٩٩٨	٩٥,٨	٤١,٩	١٣٧,٧	٥٣,٩
١٩٩٩	١٠٦,٦	٦٧,٠٨	١٧٣,٦	٣٩,٥
٢٠٠٠	١٢٠,١	٩٧,٩	٢١٨	٢٢,٢
٢٠٠١	١٠٥,٢	٧١,٧	١٧٦,٩	٣٣,٥
٢٠٠٢	١١٨,٠٢	١٠٦,٣	٢٢٤,٣٢	١١,٧٢
٢٠٠٣	١٧٠,٣	١٢٣,٦	٢٩٣,٩	٤٦,٧
٢٠٠٤	٢١٧,٨	١٧٥,٧	٣٩٠,٦	٤٢,١
٢٠٠٥	١٨٠,٦	١٦٠,٧	٣٤١,٣	١٩,٩
٢٠٠٦	٢٨١,٣	١٨٩,٩	٤٧١,٢	٩١,٤
٢٠٠٧	٣٣٩,٩	٣٩٦,٧	٧٣٦,٦	-٥٦,٨

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
٢٠٠٨	٦٦٢,٩	٣٨٩,٣	١,٠٥٢	٢٧٣,٦
٢٠٠٩	٩٤٥,١	٣٢٧,٥	١,٢٧٢	٦١٧,٦
٢٠١٠	١,١٣٩	٣٨٦,٣	١,٥٢٥,٣	٧٥٢,٨

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Istanbul tıcaret odası,türkmenıestan ülke raporu,dış tıcaret araştırma servısı,23 mart2005,s4

2– kemal kaya,türkey's relation with centerl asia,faith university,ıstanbul,may,2001p. 432

3– Dış ekonomık ılışkıler kurulu,türkmanıstan ülke bületenı,şubat,2008,s19

4– yüksek lısans tezı,türkmanıstan – türkıye dış tıcaret ve türkmanıstan dış tıcaretının,fınansman yöntemlerı, sosyal bılımler enstıtüsü,ankara ünıversıtıesı,2005,s51

5– koray ali konca,türkmanıstan ülke raporu ,dış tıcaret müsteşarlığı,gelıştırme etüd merkezı,ankara,february,2011s13

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى تركمانستان من (الأجهزة الكهربائية، وزيوت محركات والمنسوجات، والسجاد والمنتجات الغذائية، والحديد والصلب)، أما أهم الواردات التركية تتكون من (القطن الخام، والجلود الخام، والمواشي والأغنام، ومنسوجات الغزل والنسيج، ومواد طبية، ومواد خام صناعية) ينظر الجدول (٣ – ٤).

الجدول (٣ – ٤) الصادرات والواردات السلعية التركية لعام (٢٠١٠)(مليون دولار)

الصادرات السلعية التركية		الواردات السلعية التركية	
اسم المادة	٢٠١٠	اسم المادة	٢٠١٠
الحديد والصلب ومواد خام أخرى	١٥٥,٥	القطن الخام ومواد خام صناعية	١٤٧,٠
أسلاك كهربائية ومواد عازلة وكابلات	٦١,٦	بعض منسوجات الغزل والنسيج	٩٠,٤
أنابيب حديدية وقضبان	٥٤,٠	بعض المشتقات النفطية (زيوت محركات)	٣٦,٩
أنابيب بلاستيكية (خراطيم، وصلات) ومواد أخرى	٤٤,٦	مستلزمات زراعية	٣٤,٤
أجهزة كهربائية ومعدات تحكم نفطية	٣٣,٤	مواد كيميائية صناعية	١٨,٩
أثاث ومواد خشبية أخرى	٣٩,١	مستلزمات صناعية	١٨,٤
محولات كهربائية ضخمة	٢٣,٨	المواشي والأغنام	١١,٣
مواد إنشائية ومواد بناء أخرى	٣٦,٢	المنسوجات والسجاد	٧,٦
هياكل بناء تامة الصنع	١٨,٩	منسوجات قطنية (ملابس جاهزة)	٤,٤
مصنوعات الألمنيوم (شبابيك، أبواب) ومواد أخرى	١٨,٠	مواد طبية	٤,١
الآلات ومعدات زراعية	١٧,٠	محولات كهربائية ثابتة ومتحركة	٢,٩
زيوت محركات	٢٦,٦	منتجات غذائية (لحوم، دجاج، ألبان)	٢,٤
المنسوجات وأغطية الأرضيات الأخرى (كرامان والسجاد)	١٣,٣	الجلود والقطن الخام	١,٦
مواد سلعية أخرى	٦٠٠,٧	مواد سلعية أخرى	٤,٣
المجموع	١,١٣٩	المجموع	٣٨٦,٣

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الأتي:

1- koray ali konca,türkmanıstan ülke raporu ,dış tıcaret müsteşarlığı,gelıştırme etüd merkezı,ankara,february,2011s14.

وفي عام ٢٠١١ اتفقت تركيا وتركمانستان على استخدام عملتيهما خلال التبادل التجاري، وذلك بعد الاتفاق على سعر صرف موحد لكلا العملتين. وقال وزير الاقتصاد التركي (ظفر جاغلايان) خلال مؤتمر صحفي في ختام اجتماع اللجنة (التركية – التركمانستانية) الاقتصادية المشتركة، المنعقدة في اسطنبول عام ٢٠١١ «ان البلدين اتفقا على تداول العملة التركية (الليرة) والتركمانستانية (المانات) في الصفقات التجارية التي تعقد بينهما»، وأضاف وزير الاقتصاد التركي (جاغلايان) «ان العمل بهذا الاتفاق سيتم فور توصل البنكين المركزيين (التركي – التركمانستاني) للإجراءات الكفيلة بتسهيل مثل هذه الخطوة التي من شأنها تعزيز التبادل التجاري بين البلدين»، وأوضح ان استخدام العملتين سيقضي على التقلبات الحاصلة في قيمتهما في أسواق سعر الصرف كما سيقلل من الفروقات التي قد تضعف قيمة أي منهما على حساب الأخرى، وكانت أنقرة قد دخلت في مفاوضات مع عدد من الدول المجاورة مثل أذربيجان وكازاخستان فضلاً عن روسيا والصين تتعلق باستخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، وذلك في مسعى لفك الارتباط ولو جزئيا باقتصاديات الدول المهيمنة على التبادل التجاري العالمي. وبرر وزير الاقتصاد التركي هذا المسعى بالقول «أن التخلي عن استخدام العملة الصعبة مثل الدولار أو اليورو سيحقق منافع

اقتصادية لتركيا ولتركمانستان من بينها تحقيق الاستقرار للعملة الوطنية في أسواق الصرف»[1].

٢- التبادل التجاري بين تركيا وكازاخستان:

إن التبادل التجاري بين تركيا وكازاخستان في نمو مستمر أيضًا، فمنذ الأعوام الأولى بعد استقلال كازاخستان شرعت تركيا إلى تطوير المبادلات التجارية بين البلدين، وتعد كازاخستان اكبر دوائر الأعمال التركية، وكانت أولى المبادرات بين تركيا وكازاخستان هو عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والتي سهلت عملية التبادل التجاري وأهمها:

١- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في عام ١٩٩٢.

٢- اتفاقية التعاون في مجال تسهيل التبادل التجاري، والاتفاق الدولي للنقل البري بين البلدين عام ١٩٩٢.

٣- بروتوكول إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين عام ١٩٩٣.

٤- اتفاقية منع الازدواج الضريبي في عام ١٩٩٥[2].

٥- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في عام ١٩٩٥.

٦- اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي على المدى الطويل في عام ٢٠٠٣[3].

1- Erdinç Çelikkan , Türkmenistan'la ticarette Manat ve lira kullanılacak ,hürrıet ekonomk ,) http://www. hurriyet. com. tr/ekonomi/19808117. asp)

2- Kazakıstan ülke raporu,ıstanbul tıcaert odası dış tıcart araştırma servısı,hazıran,2005,s6.

3- Dr. abdulvahp kara ve okan yeşılot,avrasyanın yükseln yıldızı kazakıstan,ıstanbul tıcaret odası,2011,s. 274.

٧- بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري ٢٠٠٦.

٨- اتفاقية الشراكة الإستراتيجية (الاقتصادية) في عام ٢٠١٠[1].

إن التبادل التجاري بين البلدين في نمو مستمر خلال المدة (١٩٩٢ - ٢٠١١)، ففي عام ١٩٩٢ بلغت الصادرات التركية إلى كازاخستان (١٩,٤١) مليون دولار، أما الواردات فقد بلغت (١٠,٥) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٢٩,٩) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا، وفي عام ١٩٩٩ انخفضت الصادرات التركية إلى (٩٦,٥٩) مليون دولار، أما الواردات التركية فقد ازدادت (٢٩٢,٤) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (٣٩٢,٤)، وسجل عجزًا في الميزان التجاري التركي، إلاّ أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين البلدين عام ٢٠١٠ التي كانت لها انعكاسات اقتصادية ايجابية في عملية زيادة التبادل التجاري بين البلدين، ففي عام ٢٠١١ ازدادت الصادرات التركية إلى (٢,٧٢٩) مليار دولار، اما الواردات فقد بلغت (٢,٥٧٤) مليار دولار، ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٥,٣٠٣) مليار دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا لتصبح كازاخستان أهم شريك تجاري مع تركيا من بين دول آسيا الوسطى في هذا العام، كما يوضحه الجدول (٣ - ٥).

1- Hasan kanbolat,türk dış polıtıkasında kazakıstannın yerı ve geleceği,ortadoğu analız,cıt: 3 – sayı: 30 hazıran 2011,s58.

الجدول (٣ – ٥) التبادل التجاري بين تركيا وكازاخستان للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١١) (مليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩٢	١٩,٤١	١٠,٥	٢٩,٩	٨,٩١
١٩٩٣	٦٧,٨٣	٤٣,٧	١١١,٥	٢٤,١
١٩٩٤	١٣١,٦٨	٣٢,٣	١٦٣,٩	٩٩,٣
١٩٩٥	١٥٠,٧٧	٨٦,٦	٢٣٧,٣	٦٤,١
١٩٩٦	١٦٤,٠٤	١٠٠,٥	٢٦٤,٥	٦٣,٥
١٩٩٧	٢١٠,٥٧	١٦٥,٢	٣٧٥,٧	٤٥,٣
١٩٩٨	٢١٤,٣	٢٥٣,٦	٤٦٧,٩	-٣٩,٣
١٩٩٩	٩٦,٥٩	٢٩٢,٤	٣٩٢,٤	-١٩٥,٨
٢٠٠٠	١١٨,٧٧	٣٤٩,٣	٤٦٨,٠٧	-٢٣٠,٥٣
٢٠٠١	١١٩,٧٩	٩٠,٣	٢١٠,٠٩	٢٩,٤٩
٢٠٠٢	١٥٧,٣	٢٠٠,٧	٣٥٨	-٤٣,٤
٢٠٠٣	٢٣٢,٦	٢٦٦,٠	٤٩٨,٦	-٣٣,٤
٢٠٠٤	٣٣٢,٢١١	٤٣٥,٦٦٤	٧٦٧,٨٧٥	-١٠٣,٤٥٣
٢٠٠٥	٤٥٩,١٩	٣٣٦,٩٧	٧٩٦,١٦	١٢٢,٢٢
٢٠٠٦	٦٩٤,١٨	٩٦٥,٧٢	١,٦٥٩	-٢٧١,٥٤
٢٠٠٧	١,٠٨٠	١,٢٨٣	٢,٣٦٣	-٢٠٣
٢٠٠٨	٨٩٠,٦٠	٢,٣٣	٢,٩٢٣,٦	-١,٤٤١
٢٠٠٩	١,٣٤٨	٦٣٣,٤	٢,٢٨٣	٧١٥,٥
٢٠١٠	٢,٤٦٤	٨١٩,٩	٣,٢٨٤	١,٦٤٤,٤
٢٠١١	٢,٧٢٩	٢,٥٧٤	٥,٣٠٣	٠,١٥٥
٢٠١٢	٣,٢٢٩	٧٨٦	٤,٠١٥	٢,٤٤٣

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Kazakıstan ülke raporu,ıstanbul tıcaert odası dış tıcart araştırma servısı,hazıran,2005,s4

2– Hatıp oğlu,kazakıstan ülke raporu,dış tıcaret müsteşarlığı,anlaşmalar genel müdürlüğ,ağustos,2002,s192.

3– Kazakıstan cumhurıyet ülke raporu,konya tıcaret odası,etüd – araştırması servısı,şubat,2009,s36

4– Dr. abdulvahp kara ve okan yeşılot,avrasyanın yükseln yıldızı kazakıstan,ıstanbul tıcaret odası,2011,s. 274

5– Tuğrul somuncuoğlu,kazakıstan ülke raporu ,başbaknlık dış tıcaert müsteşarlığı ıhracatı gelıştırme etüd merkezı,ankara,aprıl,2011,s21

6– Hasan kanbolat,türk dış polıtıkasında kazakıstannın yerı ve geleceğı,ortadoğu analız,cıt: 3– sayı: 30 hazıran 2011,s56

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى كازاخستان من (المنتجات الغذائية والحديد والصلب والآلات والمعدات وقطع الغيار) أما أهم الـواردات السلعية

التركية تتكون من (النحاس ومصنوعاته والمواد الكيمياوية غير العضوية والمنتجات الحيوانية والزنك والرصاص ومواد أخرى) ينظر الجدول (٣ – ٦).

الجدول (٣ – ٦) الصادرات والواردات السلعية التركية لعام (٢٠٠٤) (مليون دولار)

الصادرات السلعية التركية		الواردات السلعية التركية	
اسم المادة	٢٠٠٤	اسم المادة	٢٠٠٤
الآلات ومعدات وقطع غيار	٥٤,٣٥٨	النحاس ومصنوعاته	٢٠٨,٩٦١
اللدائن ومصنوعاتها	٣٨,٦٦٤	الحديد والصلب	١٠١,٢٦٣
الآلات ومعدات كهربائية	٣٨,٢٠٤	الزنك ومصنوعاته	٣٧,٥١٩
الحديد والصلب ومصنوعاته	٤٠,٤٧١	الحبوب بأنواعها	٢٨,٧٥٢
مصنوعات ومواد خشبية	٢٦,٩٦٣	الرصاص ومصنوعاته	٢٢,٧٣٨
الألمنيوم ومصنوعاته	١٥,٦٩٥	مواد غذائية	١٦,٧٧٨
المنسوجات والسجاد	١٤,٤١١	المنتجات الحيوانية (لحوم بأنواعها)	٨,٠٧٩
مصنوعات فخارية وسيراميك ومواد إكسسوارات أخرى	١٤,٩٧٣	جلود خام	٤,٣٤٢
محركات مركبات صغيرة ومتوسطة	١١,١١١	القطن الخام	٢,٦٠٨
معدات وأجهزة طبية	٩,٣٣٦	منتجات كيماوية غير عضوية	٢,٢٤٨
منتجات غذائية ومواد منظفة كيميائية	١٩,٩٤٤	مكائن والآلات	١,٢٩٩
مواد أخرى	٤٨,٠٨١	الآلات ومعدات كهربائية	١,٠٧٧

المجموع	٣٣٢,٢١١	المجموع	٤٣٥,٦٦٤

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

1- Ayşa oya benlı,kazakıstan ülke profılı,başbakanlık,dış tıcaret müsteşarlığı ıhracat gelıştırme etüd merkezı,2008,s24.

٣- التبادل التجاري بين تركيا وأوزباكستان:

لا تختلف أوزباكستان عن باقي دول آسيا الوسطى، إذ عملت تركيا في بادئ الأمر على عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والتي عدت أيضا الأساس القانوني في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والتي أهمها:

١ – اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام ١٩٩٢.

٢ – اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين ١٩٩٢.

٣ – بروتوكول إنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين عام ١٩٩٤[1].

٤ – اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين البلدين عام ١٩٩٥.

٥ – اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري على المدى الطويل عام ١٩٩٨.

٦ – بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة لتطوير العلاقات التجارية عام ٢٠٠٣.

٧ – بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة لتطوير الصناعات بين البلدين عام ٢٠٠٨[2].

1– Konya tıcaret odası ,özbekıstan cumhurıyetı ülke raporu ,etüd araştırma servesı ,Eylül ,2008,s264.

2– Türk–özbek ış konseyı,özbekıstan ülke bültenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s22.

ويعد التبادل التجاري بين تركيا وأوزباكستان غير مستقر مقارنة بدول آسيا الوسطى الأخرى للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١٠)، ففي عام ١٩٩٢ بلغت الصادرات التركية إلى أوزباكستان (٥٤,٤٣٩) مليون دولار، أما الـواردات فانخفضت إلى (٢١,٠١٩) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (٧٥,٤٥٨) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا، واستمر النمو البطيء في التبادل التجاري بين البلدين، ولكن في عام ١٩٩٩ انخفضت الصادرات التركية إلى (٩٩,١٣٩) مليون دولار، وأزدادت الـواردات التركية (٤٧,٤٧٧) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (١٤٦,٦١٦) مليون دولار، بسبب انعكاسات الأزمة المالية الروسية على الاقتصاد الاوزبكي، واستمر عدم الاستقرار في التبادل التجاري بين البلدين، لاسيما في عام ٢٠٠١، بسبب توتر العلاقات (التركية – الاوزبكية) عندما اتهمت أوزباكستان المسؤولين الأتراك بإيواء المعارضين لحكومة (اسلام كريموف)، وبالوقوف وراء الأعمال المسلحة في العاصمة الاوزبكية (طشقند) وكرد فعل متسرع أغلقت حكومة (كريموف) عددًا من المشاريع الاستثمارية، إلاّ أن العلاقات عادت بعد توقيع سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين في عام ٢٠١٠ بين اللجنة الاقتصادية المشتركة (التركية – الاوزبكية)، فقد بلغت الصادرات التركية (٢٨٢,٩٦٢) مليون دولار، أما الواردات فقد ازدادت (٨٦١,٣٧٣) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (١,١٤٤) مليار دولار، وسجل عجزًا في الميزان التجاري التركي، كما يوضحه الجدول (٣ – ٧).

الجدول (٣ – ٧) التبادل التجاري بين تركيا وأوزباكستان للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١٠) (مليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩٢	٥٤,٤٣٩	٢١,٠١٩	٧٥,٤٥٨	٣٣,٤٢
١٩٩٣	٢١٣,٥١٨	٣١,٩٣٤	٢٤٥,٤٥٢	١٨١,٥٨٤
١٩٩٤	٦٤,٥٥٠	٧٨,٦٢٥	١٤٣,١٧٥	١٤,٠٧٥-
١٩٩٥	١٣٨,٥٤٢	٦١,٥٢٩	٢٠٠,٠٧١	٧٧,٠١٣
١٩٩٦	٢٣٠,٤٩٢	٥٨,٠٥٤	٢٨٨,٥٤٦	١٧٢,٣٦٦
١٩٩٧	٢١٠,٥٨٨	٩٤,٧٧٣	٣٠٥,٣٦١	١١٥,٨١٥
١٩٩٨	١٥٦,١٦١	٩٦,٢٠٧	٢٥٢,٣٦٨	٥٩,٩٥٤
١٩٩٩	٩٩,١٣٩	٤٧,٤٧٧	١٤٦,٦١٦	٥١,٦٦٢
٢٠٠٠	٨٢,٦٤٤	٨٥,٧٩٤	١٦٨,٤٣٨	٣,١٥-
٢٠٠١	٨٩,٢٨٠	٣٦,٠٤٥	١٢٥,٣٢٥	٥٣,٢٣٥
٢٠٠٢	٩٣,٥٤١	٧٥,٣٤٢	١٦٨,٨٨٤	١٨,١٩٩
٢٠٠٣	١٣٨,٠٥٤	٩٩,٤٦٢	٢٣٧,٥١٦	٣٨,٥٩٢
٢٠٠٤	١٤٤,٥٧٥	١٧٨,٦٧١	٣٢٣,٢٤٦	٣٤,٠٩٦-
٢٠٠٥	١٥٠,٧١٠	٢٥٧,٤٥٣	٤٠٨,١٦٤	١٠٦,٧٤٣-
٢٠٠٦	١٧٥,٩٩٥	٤١٥,٨٤١	٥٩١,٨٣٦	٢٣٩,٨٤٦-
٢٠٠٧	٢٢٥,٦١٢	٦١٣,٨٠٩	٨٣٩,٤٢١	٣٨٨,١٩٧-

٢٠٠٨	٣٣٦,٩٧٧	٥٨٠,٨١٠	٩١٧,٧٨٧	٢٤٣,٨٣٣-
٢٠٠٩	٢٧٩,٣٨٨	٤١٢,٢٩٠	٦٩١,٦٧٨	١٣٢,٩٠٢-
٢٠١٠	٢٨٢,٩٦٢	٨٦١,٣٧٣	١,١٤٤,٣٣٥	٥٧٨,٤١١-

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Meryem hayır,türkıye ve türk cumhurıyetlerı arasındakı tıcarei ılışkıler ve coğrafanın buna etkısı,edebıyat fakültesı,sakarya ünıversıtesı ,2003,s10

2– Fahrı solak,türkıye – orta asya cumhurıyetlerı dış tıcaret ılışkılerının gelışımı,marmara ünıversıtesı,cıltxvııı,sayı, (1) ,2003,s85

3– Asım çalış,özbekıstan ülke profılı,başbaknlık dış tıcaret müsteşarlığı ıhracat gelıştırme etüd merkezı,2007,s24

4– Özbekıstan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık sosyal araştırmalar şubesı ,mart,2008,s5

5– Konya tıcaret odası ,özbekıstan cumhurıyetı ülke raporu ,etüd araştırma servesı ,Eylül , 2008,s263

6– Türk – özbek ış konseyı,özbekıstan ülke bültenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s20

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى أوزباكستان من (الآلات والمعدات الكهربائية والمنسوجات القطنية ومواد الخام الزراعية ومنتجات بلاستيكية) أما أهم الـواردات التركية فتتكون من (مواد كيمياوية ومواد صناعية والقطن الخام والنحاس) ينظر الجدول (٣ – ٨).

الجدول (٣ – ٨) الصادرات والواردات السلعية التركية لعام (٢٠٠٥) (مليون دولار)

الصادرات السلعية التركية		الواردات السلعية التركية	
اسم المادة	٢٠٠٥	اسم المادة	٢٠٠٥
ألياف الغزل والخيوط الاصطناعية	٨,٥٠٧	سبائك النحاس الخام وبعض مصنوعاتها	١٣٧,٣٥١
الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية بأنواعها وقطع الغيار الأخرى	٨,٩١٥	القطن الخام	٦٣,١١١
المنسوجات القطنية والسجاد ومصنوعاتها الأخرى	١٠,٠٤٥	الألياف ومواد صناعية أخرى	١٢,٨٧٧
المنتجات الغذائية ومواد أخرى	٢,٥١١	الملابس بأنواعها	٥,٧٨٠
مواد خام زراعية ومواد أخرى	٣,٩٨٠	مواد كيمياوية ومركبات كيمياوية غير عضوية أخرى	٩,٨٠٧
منتجات بلاستيكية ومصنوعات منزلية أخرى	٢,٨٤٧	مستلزمات صناعية	٧,٦٢٥
هياكل بناء تامة الصنع	٢,٨١٥	المنسوجات والسجاد	٦,١٠٣
مواد معدنية (الألمنيوم، الحديد) ومصنوعاتها الأخرى	٤,٣٨٠	البذور الزيتية وبعض المستلزمات الزراعية	٣,٤٥٩
منظفات منزلية ومواد كيماوية أخرى	٢,٣٣٠	بعض المنتجات الحيوانية	٣,٥٨٥
مواد أخرى	١٠٤,٣٨	مواد أخرى	٧,٧٥٥
المجموع	١٥٠,٧١٠	المجموع	٢٥٧,٤٥٣

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

1– Özbekıstan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık sosyal araştırmalar şubesı , mart,2008,s6

التبادل التجاري بين تركيا وقيرغيزستان:

يعد التبادل التجاري بين تركيا وقيرغيزستان في نمو بطيء على الرغم من الروابط التأريخية والثقافية التي تجمع البلدين، وتسعى قيرغيزستان منذ استقلالها إلى توطيد العلاقات الاقتصادية مع تركيا عن طريق إتباع سياسات اقتصاد السوق، وتطبيق النموذج الاقتصادي التركي في قيرغيزستان، وهو مادعى إليه رئيس قيرغيزستان (المازبيك اتامباييف) فقد كانت أولى المبادرات بين البلدين هو عقد سلسلة من الاتفاقيات، والتي عدت الأساس في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأهمها:

١- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٩٢.

٢- اتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد والصناعات المشتركة بين البلدين عام ١٩٩٧.

٣- اتفاقية الازدواج الضريبي عام ١٩٩٥[1].

٤- اتفاقية تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين عام ١٩٩٨.

٥- اتفاقية التعاون في مجال التعرفة الكمركية عام ١٩٩٩.

٦- اتفاقية الازدواج الضريبي والتعاون الاقتصادي على المدى الطويل عام ٢٠٠٢.

٧- اتفاقية الشراكة الاقتصادية عام ٢٠١٠[2].

1– Kırgızıstan ülke bületenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2012s17.

2– Anna golovko,türkıye avrasya ülkelerı dış tıcaert ılışkılerının gelışımı ve karşılaşılan temel problemler,sosyal bılımler enstıtüsü ,ıktısat anabılım adlı yüksek lısans ,bışkek,2005,s99.

إن التبادل التجاري بين تركيا وقيرغيزستان يتسم بالنمو البطيء للمدة بين (١٩٩٢ – ٢٠١١)، ففي عام ١٩٩٣ بلغت الصادرات التركية إلى قيرغيزستان (١٧,٠١٣) مليون دولار، أما الواردات التركية فقد بلغت (٣,٤٧٠)، ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٢٠,٤٨٣)، وسجل الميزان التجاري فائضاً لصالح تركيا وللمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١١) اتسم التبادل التجاري بين البلدين بالاستقرار نوعاً ما، إذ ارتفعت الصادرات التركية إلى (١٨٠,٦٠١) مليون دولار، أما الواردات فقد بلغت (٥٢,١٢٣) مليون دولار ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٢٣٢,٧٢٤) مليون دولار، فيما سجل الميزان التجاري فائضاً لصالح تركيا أيضا، وهو الأعلى منذ استقلالها، ويعود السبب في ذلك إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين البلدين عام ٢٠١٠، ما أدى إلى نمو في التبادل التجاري بين البلدين، كما يوضحه الجدول (٣ – ٩).

الجدول (٣ – ٩) التبادل التجاري بين تركيا وقيرغيزستان للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١١) (مليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩٢	١,٨٣١	١,٤٤٢	٣,٢٧٣	٣٨٩
١٩٩٣	١٧,٠١٣	٣,٤٧٠	٢٠,٤٨٣	١٣,٥٤٣
١٩٩٤	١٥,٠٤٢	٣,٩٤٠	١٨,٩٨٢	١١,١٠١
١٩٩٥	٣٨,٣٣٣	٣,٢١٩	٤١,٥٥٢	٣٥,١١٤
١٩٩٦	٤٧,٥٩٤	٥,٢٥٢	٥٢,٨٤٦	٤٢,٣٤٢
١٩٩٧	٤٩,٥٨٠	٧,٥٥٦	٥٧,١٣٦	٤٢,٠

١٩٩٨	٤١,٥١٤	٦,٧٧١	٤٨,٢٨٩	٣٤,٧٤٣
١٩٩٩	٢٣,١٩٨	٢,٧٧٩	٢٥,٩٧٧	٢٠,٤١٩
٢٠٠٠	٢٠,٥٧٢	٢,٣٤٩	٢٢,٩٢١	١٨,٢٢٣
٢٠٠١	١٧,٣٥٠	٦,٣٠٧	٢٣,٦٥٧	١١,٠٤٣
٢٠٠٢	٢٣,٦٨٥	١٥,٧٤٩	٣٩,٤٣٤	٧,٩٣٦
٢٠٠٣	٤٠,١٥٣	٣٨,٤٢٦	٧٨,٥٧٩	١,٧٢٧
٢٠٠٤	٧٢,٧٥٤	١٣,٠٩٧	٨٥,٨٥١	٥٩,٦٥٧
٢٠٠٥	٨٨,٨٥١	١٣,٦٣٠	١٠٢,٤٨١	٧٥,٢٢١
٢٠٠٦	١٣٠,٤٤٥	٢٧,٣٨٦	١٥٧,٨٣٠	١٠٣,٠٥٩
٢٠٠٧	١٨٠,٩٣٥	٤٥,٠١٩	٢٢٥,٩٥٤	١٣٥,٩١٦
٢٠٠٨	١٩١,٣٥٠	٤٧,٩٧٤	٢٣٩,٣٢٤	١٤٣,٣٧٦
٢٠٠٩	١٤٠,٠٠٢	٣١,٤٤٦	١٧١,٤٤٨	١٠٨,٥٥٦
٢٠١٠	١٢٩,٢١٣	٣٠,٩٠٠	١٦٠,١١٣	٩٨,٣١٣
٢٠١١	١٨٠,٦٠١	٥٢,١٢٣	٢٣٢,٧٢٤	١٢٨,٤٧٨

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- Kırgızıstan ülke raporuu,ıstanbul tıcaert odası,dış tıcaert araştırma servısı,hazıran,2005,s4

2- Tımuçın kodaman,soğuk savaş sonrası yenı türk cumhurıyetlerı üzerınde türkıye – ıran rekabet,sosyal bılımler enstıtüsü,uluslarası ılışkıler anabılım dalı,süleman demırel ünıversıtesı,ısparta,2006,s55

3- selda özden oğlu,kırgız cumhurıyetı,başbakanlık türk ış bırlığı ve kalkınma ıdaresı ,tıcaert ve ışbırkığı daıre başkanlığı,temmuz,2005,s68

4- Kırgızıstan ülke bületenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2012s17 – 18

5- Anna golovko,türkıye avrasya ülkelerı dış tıcaert ılışkılerının gelışımı ve karşılaşılan temel problemler,sosyal bılımler enstıtüsü ,ıktısat anabılım adlı yüksek lısans ,bışkek,2005,s97

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى قيرغيزستان من (المنتجات الغذائية، الآلات والمعدات، الحديد والصلب، مكائن وأجهزة كهربائية، السجاد والمنسوجات)، أما أهم الواردات السلعية التركية تتكون من (القطن الخام، ألياف اصطناعية، مواد صناعية، ومواد أخرى) ينظر الجدول (٣ – ١٠).

الجدول (٣ – ١٠) الصادرات والواردات السلعية التركية لعام (٢٠٠٣) (مليون دولار)

الصادرات السلعية التركية		الواردات السلعية التركية	
اسم المادة	٢٠٠٣	اسم المادة	٢٠٠٣
السجاد والمنسوجات ومصنوعات أخرى	١١,٢١٩	بعض الخضراوات والفواكه	٣,٢٦٤
منتجات بلاستيكية	٣,٣١٥	الفراء الخام	٢,٣١٩
مواد كيمياوية غير عضوية	٣,٠٧٤	المرأجل والمكائن	١,٩٧٦
مكائن وأجهزة كهربائية مختلفة	٢,١٧٤	القطن الخام	٨,٥٤٧
منظفات منزلية	١,٧٨٩	منتجات حيوانية	٦,٣٧٠

مستلزمات زراعية	١,٧٠٩	المنسوجات القطنية الخام	٤,٩٧١
منتجات غذائية	١,٧٠٣	أدوات معدنية	٢,٥٥٨
منتجات الحديد والصلب	١,٤٤٩	ألياف اصطناعية	٢,٤١٧
مستلزمات صناعية ومواد أخرى	١,٤١٨	مواد صناعية	١,٥٥٩
الآلات ومعدات وقطع غيار مختلفة	١٢,٣٠٣	مواد أخرى	٤,٤٤٥
المجموع	٤٠,١٥٣	المجموع	٣٨,٤٢٦

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

1– Anna golovko,türkıye avrasya ülkelerı dış tıcaert ılışkılerının gelışımı ve karşılaşılan temel problemler,sosyal bılımler enstıtüsü ,ıktısat anabılım adlı yüksek lısans ,bışkek,2005,s99

٥– التبادل التجاري بين تركيا وطاجيكستان:

يعد التبادل التجاري بين تركيا وطاجيكستان ضعيفًا جدًا مقارنة بدول آسيا الوسطى، والسبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه طاجيكستان نتيجة الحرب الأهلية التي حدثت في طاجيكستان كما اشرنا إليه سابقًا، وضعف العلاقات بين البلدين بسبب الاختلاف الثقافي والعرقي، فضلًا عن ذلك تبعية الاقتصاد الطاجيكي إلى روسيا، وكانت أولى المبادرات هو عقد سلسلة من الاتفاقيات بين البلدين أهمها:

١– اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في عام ١٩٩٢.

٢– اتفاقية تجنب منع الازدواج الضريبي عام ١٩٩٦[1].

1– Fahrı solak,Türkıye – Orta asya cmhurietleri diş tıcaret ılışkılerının gelişımı,marmara

٣– تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة عام ٢٠٠٠.

٤– اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعات على المدى الطويل في عام ٢٠٠٢.

٥– اتفاقية الشراكة الاقتصادية عام ٢٠٠٦[1].

وإن التبادل التجاري بين تركيا وطاجيكستان للمدة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣) يمكن وصفه بأنه غير مستقر، ففي عام ١٩٩٥ بلغت الصادرات التركية إلى طاجيكستان (٦,٠٨٦) مليون دولار، أما الواردات فقد ازدادت إلى (٦,٣٤٢) مليون دولار، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (١٢,٤٢٨) مليون دولار، وسجل عجزًا في الميزان التجاري التركي، وخلال المدة الواقعة مابين (٢٠٠٢–٢٠١١) اخذ التبادل التجاري بين البلدين بالاستقرار والنمو، ففي عام ٢٠٠٨ ازدادت الصادرات التركية (١٧٦,٤٥١) مليون دولار، وانخفضت الواردات التركية إلى (١٤٧,٧٢٧) مليون دولار، ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٣٢٤,١٧٨) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا، بسبب توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية في مجال الاستثمار والتجارة والصناعات المشتركة بين البلدين، كما يوضحه الجدول (٣– ١١).

ünıversıtesı ,I: I. bf. dergısı,2003,cılt. sayı (1) ,s93

1– Tacıkıstan ülke bültenı,türk – tacık ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2009,s14.



الجدول (٣ – ١١) التبادل التجاري بين تركيا وطاجيكستان للمدة (١٩٩٥ – ٢٠١١) (مليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩٥	٦,٠٨٦	٦,٣٤٢	١٢,٤٢٨	-٠,٢٥٦
١٩٩٦	٤,٤٤٤	٢,٧٨٦	٧,٢٣	١,٦٥٨
١٩٩٧	٧,٢٠٠	٣,٣٨٢	١٠,٥٨٢	٣,٨١٨
١٩٩٨	٩,٨٣٨	٧,٨٥٣	١٧,٦٩١	١,٩٨٥
١٩٩٩	٥,٢٥٠	٤,٠٥٣	٩,٣٠٣	١,١٩٧
٢٠٠٠	٤,٤٦٧	١٦,٥١١	٢٠,٩٧٨	-١٢,٠٤٤
٢٠٠١	١٥,٨	١٣,٦	٢٩,٤	٢,٢
٢٠٠٢	١٠,٨٠٠	٤٠,٦٠٠	٥١,٤٠٠	-٢٩,٨٠٠
٢٠٠٣	٢٨,٥٠٠	٥٦,٩٠٠	٨٥,٤٠٠	-٢٨,٤٠٠
٢٠٠٤	٤١,٦٣٧	٦٢,٨١٨	١٠٤,٤٥٥	-٢١,١٨١
٢٠٠٥	٤٦,٧١٧	٤٧,٣٠٩	٩٤,٠٢٦	-٠,٥٩٢
٢٠٠٦	٧١,٧٨٧	١٨٨,٣٩٥	٢٦٠,١٨٢	-١١٦,٦٠٨
٢٠٠٧	١١٨,١٠٧	١٤٣,٣٥١	٢٦١,٤٥٨	-٢٥,٧٤٤
٢٠٠٨	١٧٦,٤٥١	١٤٧,٧٢٧	٣٢٤,١٧٨	٢٨,٧٢٤
٢٠٠٩	١٢٦	١٨٠	٣٠٦	-٥٤
٢٠١٠	١٤٤,١١١	٢٧٦,٣٥٧	٤٢٠,٤٦٨	-١٣٢,٢٤٦
٢٠١١	١٧٣	٣٢٤	٤٩٧	-١٥١

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- Fahrısolak,türkıye–ortaasyacmhurietleridiştıcaretılışkılerının gelışımı,marmara ünıversıtesı,I: I. bf. dergısı,2003,cılt. sayı (1) ,s91.

2- Tacıkıstan ülke bültenı,türk – tacık ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu , hazıran ,2009,s14

3- Tacikistan ülke bültenı,dış ekonomık ılışıkler kurulu,mart,2012,13

4- Konya ticaret odasi,tacıkıstan ülke raporu,etüd – araştırma servısı,nısan,2009,s14

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى طاجيكستان من (ألياف النسيج ومنتجاته، مستلزمات الآلات والأجهزة الكهربائية، الملابس والاكسسوارات، منتجات غذائية، اللحوم ومنتجاته) أما أهم الواردات السلعية تتكون من (مواد صناعية خام، المواد النباتية والحيوانية، المطاط ومصنوعاته، ومواد أخرى) ينظر الجدول (٣ – ١٢).

الجدول (٣ – ١٢) الصادرات والواردات السلعية التركية لعام (٢٠١٠) (مليون دولار)

الصادرات السلعية التركية		الواردات السلعية التركية	
اسم المادة	٢٠١٠	اسم المادة	٢٠١٠
ألياف النسيج ومنتجاته	٢٤,٤٢٠	المعادن ومصنوعاته	٢١٧,١٣٩
منسوجات قطنية أخرى	١٩,٧٧١	ألياف النسيج الخام	٥,٥٧٣

منتجات تنظيف	١١,٦٧٩	الجلود الخام	٣,٠١٦
مستلزمات صناعية	١١,٠٥٤	مصنوعات جلدية	٢,٠٤٨
منتجات غذائية	١٠,٧٠٨	ألياف النسيج ومنتجاته	١,٨٢٨
مصنوعات بلاستيكية	١٠,٣٠٣	المنتجات الغذائية	٣,٩٥٨
الملابس والإكسسوارات	٧,٨٢٨	الآلات وأجهزة توليد الطاقة	١٩,١٥٠
الآلات والأجهزة الكهربائية	٧,٠٩٨	مواد صناعية خام	١٣,٦٠٠
اللحوم ومنتجاتها	٦,٣٧٠	المواد النباتية والحيوانية	٥,٣٤٦
مصنوعات معدنية	٤,١٩١	المطاط ومصنوعاته	٤,٦٩٦
مواد أخرى	٣٠,٦٨٩	مواد أخرى	٧,٣٣٥
المجموع	١٤٤,١١١	المجموع	٢٧٦,٣٥٧

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

1- Tıcıkıstan ülke raporu,konya tıcaret odası,etüd – araştırma servısı,2010,S1

٦- التبادل التجاري بين تركيا وأذربيجان:

تعد المبادلات التجارية بين تركيا وأذربيجان متميزة، إذ ما قورنت مع دول آسيا الوسطى الأخرى، بسبب القرب الجغرافي والتقارب الثقافي واللغوي بين البلدين، وكانت أولى المبادرات بين البلدين هو عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، والتي تعد الأساس في التعاون الاقتصادي بين البلدين أبرزها:

١- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني عام ١٩٩٢.

٢- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتعاون الكمركي مع إقليم (ناخيتشفان) الاذري عام ١٩٩٢.

٣- اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام ١٩٩٤[١].

٤- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين عام ١٩٩٤.

٥- اتفاقية تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة عام ١٩٩٧[٢].

٦- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري على المدى الطويل عام ٢٠٠٤.

٧- بروتوكول زيادة التبادل التجاري وافتتاح معابر حدودية وإقامة مناطق تجارية حرة عام ٢٠٠٥.

٨- بروتوكول اللجنة الاقتصادية المشتركة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في عام ٢٠٠٧[٣].

وإن التبادل التجاري بين البلدين هو في نمو مستمر للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١١)، ففي عام ١٩٩٢ بلغت الصادرات التركية إلى أذربيجان (١٠٢,٧) مليون دولار، أما الواردات فقد بلغت (٣٥,٠) مليون دولار، ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (١٣٧,٧) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري فائضاً لصالح تركيا، وفي عام ١٩٩٨ ازدادت الصادرات التركية إلى (٣٢٧,٣) مليون دولار، أما الواردات التركية فانخفضت إلى (٥٠,٣) مليون دولار، مقارنة بعام ١٩٩٧، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٣٧٧,٤) مليون دولار، وسجل

1- Azerbaycan ülke bültenı,dış ekonomık ılışkler kurulu,nısan,2006,s16.

2- Azerbacan ülke profılı,dış ekonomık ılışkıler müdürlüğü,nısan,2010,s4.

3- Azerbaycan ülke bültenı,deık/türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s20.



الميزان التجاري فائضًا أيضا، ومنذ عام ٢٠٠٧ ازدادة النمو في التبادل التجاري بين البلدين بسبب عقد اتفاقيات تجارية عدة، وزيادة الاستثمارات بين البلدين، ففي عام ٢٠١١ ازدادت الصادرات التركية إلى أذربيجان لتبلغ (٢,٠٠٦) مليون دولار، وأما الواردات التركية فقد ازدادت إلى (١,٣٨٨) مليار دولار ليرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى (٣,٤٥٣) مليار دولار، وسجل الميزان التجاري فائضًا لصالح تركيا، كما يوضحه الجدول (٣ – ١٣).

الجدول (٣ – ١٣) التبادل التجاري بين تركيا وأذربيجان للمدة (١٩٩٢ – ٢٠١٢) (مليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
١٩٩٢	١٠٢,٧	٣٥,٠	١٣٧,٧	٦٧,٧
١٩٩٣	٦٨,٢	٣٣,٩	١٠٢,١	٣٤,٣
١٩٩٤	١٣٢,١	٨,٨	١٤٠,٩	١٢٣,٣
١٩٩٥	١٦١,٣	٢١,٧	١٨٣,٠	١٣٩,٩
١٩٩٦	٢٣٩,٢	٣٩,١	٢٧٨,٠	٢٠٠,٨
١٩٩٧	٣١٩,٧	٥٨,٢	٣٧٧,٩	٢٦١,٥
١٩٩٨	٣٢٧,٣	٥٠,٣	٣٧٧,٤	٢٧٦,٨
١٩٩٩	٢٤٨,٣	٤٤,٠	٢٩٢,٠	٢٠٤,٠
٢٠٠٠	٢٣٩,٧٣	٩٥,٦	٣٢٥,٩	١٣٤,٧
٢٠٠١	٢٢٥,٢	٧٨,٠	٣٠٣,٢	١٤٧,٢
٢٠٠٢	٢٢٢,٧	٦١,٠	٢٨٣,٧	١٦٦,٧
٢٠٠٣	٣٠٧,٦	١٢١,٥	٤٢٢,١	١٨٦,١
٢٠٠٤	٤٠١,٢	١٣٥,٢	٥٣٦,٤	٢٦٦,٠
٢٠٠٥	٥٢٤,١	٢٧٠,٦	٧٩٤,٧	٢٥٣,٥
٢٠٠٦	٦٩٥,٣	٣٤٠,٥	١,٠٣٥	٣٥٤,٨
٢٠٠٧	١,٠٤٧	٣١٣,٧٢١	١,٣١٤	٧١٨,٠
٢٠٠٨	١,٦٦٧	٩٢٨,٤	٢,٥٩٥	٧٣٩,٠
٢٠٠٩	١,٣٩٩	٧٥٢,٨	٢,١٥٢	٦٤٦,٦
٢٠١٠	١,٥٥١	٨٦٥,١	٢,٤١٦	٦٨٥,٩
٢٠١١	٢,٠٠٦	١,٣٨٨	٣,٤٥٣	٦٧٦,٧
٢٠١٢	٥٦٢	٥٢٩	١,٠٩١	٣٣

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Kamıl çekerol,Türkıye ıle orta asya türk cumhurıyetlerının ekonomık analızlerı ve gelıştırı dış tıcaret ımkanları,sosyal bılımler enstıtüsü,anadolu ünıversıtesı,easkışehır,1993,s56.

2– Azerbaycan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık ve sosyal araştırmalar şubesı,ocak 2008,s5

3– Deık,dış ekonomık ılışkıler kurulu,azerbaycan ülke bültenı,Nısan 2006,s18

4– T. C. Bakü büyükelçelığı tıcaert müşavırlığı,azerbaycanın genel ekonoık durumu ve fürkıte ıle ekonomık – tıcareı ılışkıl erı,ağustos,2012,bakü,s38.

5– Turğral somuncuoğlu,azerbaycan ülke raporu,başbakanlık dış tıcaret müsteşarlığı ıhracatı gelıştırme etüd merkezı,ankara,aprıl,2011,s21.

6– Azerbaycan ülke bültenı ,deık,dış ekonomık ılışkıler kurulu,türk ış konseyı,2011,s20 – 21.

7– Azerbaycan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık ve sosyala araştırmalar şubesı,ocak,2008,s5.

8– T. C. Bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,azerbaycanın genel ekonomık durumu ve türkıye ıle ekonomık – tıcreı ılışkı lerı,bakü,ağustos,2012,s39.

9– T. C. bakü büyükelçılığı,tıcaret müşavırlığı ekonomı bakanlığı,bılgılendırme toplantısı,mayıs 2012,s. 24.

وتتكون أهم الصادرات السلعية التركية إلى أذربيجان من (مكائن ومعدات كهربائية، آليات ومعدات زراعية أخرى، الحديد والصلب، مواد إنشائية، مستلزمات صناعية، السجاد والمنسوجات) أما أهم الـواردات السلعية التركية فتتكون من (زيوت المحركات، النحاس ومصنوعاته، القطن الخام، المواد الكيمياوية، الرصاص ومصنوعاته، ومواد أخرى) ينظر الجدول (٣ – ١٤).

الجدول (٣ – ١٤) الصادرات والواردات السلعية التركية لعام (٢٠٠٧) (مليون دولار)

الصادرات السلعية التركية		الواردات السلعية التركية	
اسم المادة	٢٠٠٧	اسم المادة	٢٠٠٧
مكائن ومعدات كهربائية، أدوات احتياطية كهربائية	١٤٨,٦٦٧	زيوت محركات	٢٢,٠٢٧
مكائن ومولدات كهربائية	١٠١,٥١٤	النحاس ومصنوعاته	٣٦,٦٢٧
آليات ومعدات زراعية ومعدات أخرى	٩٩,٤٠٥	مواد بلاستيكية	٢٧,٧٤٨
سلع بلاستيكية ومواد أخرى	٩٨,٠٠٦	القطن والجلود الخام	٢١,٦٥٦
أنابيب من الحديد والصلب ومنتجات معدنية تامة الصنع	٧٩,٩٠٦	الألمنيوم ومصنوعاته	٩,٣٧١
أثاث منزلية	٤٣,٢٤٣	المواد الكيمياوية ومشتقاتها	٥,٢٧٢
مواد إنشائية ومواد بناء أخرى	٢٩,٦٤٤	الخضراوات والفواكه	١,٤٨٧
منتجات مصنوعة من الفخار وإكسسوارات منزلية أخرى	٢٧,٥٩٥	البذور الزيتية وتجهيزات زراعية أخرى	١,٠٤٥
سلع خشبية ومواد أخرى	١٧,٠٨٠	الرصاص ومشتقاته	٧,٣٨٦
مستلزمات صناعية متعددة	٢٦,٦٧٢	الحديد والصلب	٦,٤٣٨
منتجات مصنوعة من الألمنيوم (شبابيك، أبواب)	٢٣,٩٢٠	إكسسوارات ومواد تجميل	٣,٨١٧
الإصباغ والمعجون	٢٣,٨٦٠	مستلزمات صناعية	٣,٥٠٠
السجاد والمنسوجات والمفروشات الأرضية الأخرى	٢٢,٢٣٤	مكائن وأجهزة كهربائية وأدواتها الاحتياطية	٣٢,٥٨٧
منتجات مصنوعة من الأحجار الكريمة (صناعة الحلي)	٢١,٦٤٠	المعادن والخامات الأخرى	٢٩,٧١٣
ألبسة ومنسوجات قطنية أخرى	١٧,٨٤٢	مستلزمات منزلية ومواد أخرى	٢٨,٤٥١

مواد خام (الحديد والصلب والنحاس والفضة)	١٧,٢٢١	المنتجات الغذائية	٢٤,١٤٨
أجهزة كهربائية والكترونية متعددة	١٤,٠٢٥	المواشي والأغنام	٢٢,٩٥٥
منتجات غذائية (حليب، معلبات، لحوم) ومواد أخرى	١٣,٤٨٨	الزجاج الخام ومصنوعاته	١٧,٦٦٠
مواد كيمياوية غير عضوية	١٣,٢١٧	النيكل ومصنوعاته	١١,٨٣٣
المجموع	١,٠٤٧	المجموع	٣١٣,٧٢١

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

1- T. C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,azerbaycan genel ekonomık durumu ve türkıye ıle ekonomık – tıcreı ılışkılerı,bakü,ağustos,2012,s39

وتأسيسًا على ذلك فان المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى في نمو مستمر، ولاسيما مع الدول الثلاث المطلة على بحر قزوين (كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان) فتركيا تسعى أن تكون شريك تجاري مهم لهذه الدول التي من شأنها تسهل زيادة المشاريع النفطية مع هذه الدول، وفتح معابر حدودية جديدة مع أذربيجان لتسهل عملية نقل البضائع التركية إلى دول آسيا الوسطى، مقابل استيراد تركيا للمواد الأولية، وإلى جانب ذلك تقوم تركيا بتسهيل القوانين التجارية مع دول آسيا الوسطى، وتعدها سوقًا خصبًا لبضائعها التي لا تقل أهمية عن أسواق دول الشرق الأوسط.

وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول آسيا الوسطى، وخاصة الدول التي تفتقر إلى مصادر الطاقة مثل "قيرغيزستان وأوزباكستان وطاجيكستان" يتم من

خلال دعم عملاتها، وتنفيذ سياسات نقدية وائتمانية، وتنويع صادراتها على أنه بغير هذه الخطوات فان الحديث عن التحول إلى اقتصاد السوق وتطور اقتصادياتها لا يعد إلا فوضى اقتصادية، وذلك بسبب الظروف غير الملائمة للنمو والتطور الاقتصادي، ومن هنا لابد من ان تستعين دول آسيا الوسطى بالخبرات المالية الأجنبية سواء كانت متوافرة في تركيا أو دول الاتحاد الأوربي وهي تحتاج إلى تدريب كوادرها المصرفية والمالية، وتشجيع الصناعات المشتركة بين تركيا ودول أسيا الوسطى، وتنفيذ برامج الخصخصة، وتقليص قطاع الدولة لإقامة اقتصاد مختلط يضم قطاعًا خاصًا وقويا وداعمًا لقطاع الدولة ووضع برامج لإصلاح القطاع الزراعي والصناعي، كون ان اقتصادياتها يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والصناعات الخفيفة، وتصدير الموارد الأولية إلى الدول المجاورة لها.

المطلب الثاني
المشاريع النفطية بين تركيا ودول آسيا الوسطى

بعد انتهاء الحرب الباردة، واستقلال دول آسيا الوسطى ركزت تركيا على أهمية تهيئة إمدادات الطاقة من هذه الدول مرورًا بتركيا وإلى الدول المستهلكة، والتي تعد من الدول الغنية بالطاقة، والتي ظهرت كدول منتجة للنفط والغاز الطبيعي، وأصبحت السياسة الخارجية التركية مرتكزة على اعتبارات اقتصادية أكثر من أنها سياسية، في كيفية الحصول على حصتها من الطاقة في منطقة بحر قزوين، وتطمح تركيا إن تشارك في عمليات تسويق ثروات بحر قزوين مع تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان بالدرجة الأولى[1]، وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من خطوط الأنابيب،

١- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

وتعزيز أهمية البلاد الإستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول آسيا الوسطى والحلفاء الاستراتيجيين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي)[١].

وإن الأبعاد المتعددة وراء التوجهات التركية نحو دول آسيا الوسطى، والمطلة على بحر قزوين تشير إلى استحالة الفصل بين السياسة الخارجية التركية في هذه المنطقة، والتطورات الداخلية التي تشهدها تركيا، ودول آسيا الوسطى وبالذات في المجال الاقتصادي، وهو ما أثار الاختلاف في وجهات النظر داخل الحكومة التركية حول ما إذا كان من الضروري التركيز على احتياجات الطاقة منها، أم على المصالح الجيواقتصادية المتعلقة بدعم تواجدها هناك[٢]، إلّا أن مثل هذا الاختلاف في وجهات النظر قد انتهت العديد من ملامحه داخل الحكومة التركية باندماج كلا البعدين في مشاريع نفطية وخطوط نقل الطاقة من بحر قزوين إلى تركيا، ويرى القادة الأتراك ان عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد على الطاقة سنويًا، ولقد أشارت وزارة الطاقة التركية إلى ان تركيا سوف تشهد زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة، وهو ما يدعوها إلى استيراد المزيد من النفط والغاز الطبيعي[٣].

تحاول تركيا أن تنوع إمـدادات سوقها من مـوارد الطاقة، إذ إنها تعتمد في استيراداتها من الطاقة على روسيا الاتحادية وإيران والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية، والتي تعد المصدر الرئيس الذي تؤمن تركيا فيه احتياجاتها النفطية[٤] ينظر الجدول (٣ – ١٥).

١– المصدر نفسه، ص١٧٨.

2– Garth m. minrow,Turkish national interstes in Yelena kayyzhonova and athers eds,energy in the Caspian region,new york,2002,p236

3– IEA,Turkey country analysis brief,2004, (http://www. eıa. doe. gov/emeu/cabs/turkey. html).

4– Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı

الجدول (٣ – ١٥) تطور واردات تركيا من النفط الخام لدول مختارة

الدولة	الكمية (١٠٠٠) طن			النسبة (٪)		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
روسيا لاتحادية	٧,١٦٩	٦,٨٧١	٩,٣٦٥	٣٠,٦	٢٨,٦	٣٩,٩
إيران	٦,٨٨٧	٩,١٢١	٨,٣٥٦	٢٩,٤	٣٧,٩	٣٥,٦
ليبيا	٤,٥٤٠	٤,١٦٥	٦١٢	١٩,٤	١٧,٣	٢,٦
السعودية		٣,٣٥٤	٣,٥٥٦	١٤,٩	١٣,٩	١٥,٢
ايطاليا	•	•	٤٤٧	•	•	١,٩
سوريا	٣٢٤	•	٢٤٤	١,٤	•	١,٠
العراق	٩٧٦	٥٥٢	٨٦٥	٤,٢	٢,٣	٣,٧
المجموع	١,٣٢٢,٠٩	٥٧٥,٥١١	٢,١٨٩,٢٧٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اعد الجدول بالاعتماد على المصدر الآتي:

1– Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı komıtesı ,aralık, 2008,s45

أما من حيث الطلب على الغاز الطبيعي، فان تركيا تعد من الدول التي هي بحاجة متزايدة للغاز الطبيعي، وان هذا الطلب يزداد سنويًا، بسبب الكثافة السكانية والتقدم الصناعي الذي تشهده تركيا، وان تخمينات شركة (بوتاش) التركية ووزارة

---

komıtesı,aralık,2008,s44.

الطاقة التركية تشير إلى تزايد الطلب السنوي على الغاز الطبيعي[١]، وفي هذا الإطار قامت تركيا ابتداءً من عام ١٩٩٩ بتوقيع اتفاقيات مع تركمانستان، وأخرى مع أذربيجان في عام ٢٠٠١ لتزويدها بالغاز الطبيعي فضلاً عن دول أخرى، ينظر الجدول (٣ – ١٦).

الجدول (٣ – ١٦) صفقات تجهيز الغاز الطبيعي لتركيا

الصفقات	الكمية (بليون قدم) سنوياً	تاريخ الاتفاق	المدة المقررة (عاماً)
مع روسيا الفيدرالية عبر غرب بلغاريا	٦	شباط/ ١٩٨٦	٢٥
مع الجزائر	٤	نيسان/ ١٩٨٨	٢٠
مع نيجيريا	١,٢	تشرين الثاني/ ١٩٩٥	٢٢
مع إيران	١٠١٠	أب/ ١٩٩٦	٢٥
مع روسيا الفيدرالية عبر البحر الأسود	١٦	كانون الأول/ ١٩٩٧	٢٥
مع روسيا الفيدرالية عبر غرب بلغاريا	٨	شباط/ ١٩٩٨	٢٣
تركمانستان	١٦	أيار/ ١٩٩٩	٣٠
أذربيجان	٦,٦	آذار/ ٢٠٠١	١٥
المجموع	٦٧,٨		

Source: Selahttin hakman,türkyının enerjı arz polıtıkalları,türkıye – AB karma ıstışare komıtesı,26,toplantısı,

1– Selahttin hakman,türkyının enerjı arz polıtıkalları,türkıye – AB karma komıtesı,26,toplantısı ıstışare,ıstanbul,27,28,nısan,2009,s4.

ıstanbul,27,28,nısan,2009,s4

ولقد أدت التوقعات التي طرحتها وزارة الطاقة التركية في عام ١٩٩٩ عن التوقعات المستقبلية لاستيراد تركيا من الغاز الطبيعي إلى إثارة أعضاء حزب الفضيلة الذي شكك بمصداقية تلك الأرقام مدعياً ان وزير الطاقة وأعضاء آخرين في الحكومة قد تعمدوا إلى تضخيم الأرقام، وهو مادعى في ضوء الضغوط السياسية إلى استقالة وزير الطاقة، فضلاً عن عدداً من أعضاء حزب الوطن الأم واتهمت الحكومة ان الوزارة ترتبط بعلاقات وطيدة مع شركات النفط الروسية المستثمرة في بحر قزوين، إذ إن تضخيم تلك التقديرات كان يؤمل له ان يقود إلى دفع الحكومة التركية إلى البحث عن بدائل أخرى تتيح لهم في استمرار تأمين الطاقة للبلاد[١].

ومن ذلك يتبين ان بقاء النفط والغاز الطبيعي مهماً وضرورياً جداً لتركيا، ومن المتوقع ان يرتفع الطلب التركي على الغاز ليكون أكثر من النفط، أو هذا ما يتم التخطيط له آخذاً بنظر الاعتبار تزايد النمو الاستهلاكي، لذلك فان شبكة أنابيب النفط والغاز الطبيعي ستكون أكثر أهمية وجدية بالنسبة لتركيا، وان هذه النظرة السريعة على قائمة مصادر التجهيز لا تدع مجالاً للثقة في عدم استقرارية، واردات الطاقة التركية التي تستوردها من أنظمة سياسية غير مستقرة أو قد تكون معادية لتركيا في بعض الأحيان، وان تغير مصدر توريد النفط يعد سهل نسبياً، والسبب في ذلك ان هناك دول تؤمن احتياجات السوق من الطاقة، وإلى جانب ذلك أصبحت قضية خطوط الأنابيب قضية جيوبولتيكية، ومن القضايا المهمة في السياسة الخارجية التركية[٢].

١– دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، (ابو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ٢٠١٠، ص١٥٢ – ١٥٣.

٢– نجدت بامير، تركيا مفتاح النفط والغاز في بحر قزوين، ترجمة عبد الوهاب القصاب، دراسات ←

وعلى اثر ذلك تشكلت دبلوماسية جديدة لتركيا خاصة بعد عام ٢٠٠٢ يمكن تسميتها بـ (دبلوماسية الطاقة) وبدأت تركيا بسلسلة من التحركات الاقتصادية التي تسعى إلى التعاون في إقامة المشاريع النفطية مع دول آسيا الوسطى، وكانت أهم الأسباب التي أدت إلى تنشيط القوة التركية هي عملية طرح مسارات نقل الطاقة من بحر قزوين، مع توافر مصادر الطاقة في بحر قزوين، إلاّ أن معاناة هذه الدول وكما اشرنا سابقًا في إنها دول حبيسة لا تطل على بحار مفتوحة لتقوم بتسويق إنتاجها من الطاقة إلى الدول المستهلكة، ومن خلال ذلك سعت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى تدعيم وجودها في المنطقة لتهيئة مسارات نقل وتصدير هذه الثروات مقترحة تركيا إنشاء عدداً من المشاريع النفطية والغازية الضخمة في المنطقة ومنها[1]:

١- مشروع خط أنبوب (باكو – تبليسي – جيهان)

عملت تركيا في بادئ الأمر على محاولة تركيز جهودها لنقل النفط الأذربيجاني عبر ميناء (جيهان) التركي الواقع على البحر المتوسط معتمدة في ذلك على مروره عبر (وادي اراس)، وعلى استعمال جزء من خط الأنابيب (كركوك – جيهان)، إذ كان من المؤمل أن يمتد هذا الأنبوب من باكو إلى أرمينيا، ومنها إلى تركيا على طول الساحل الغربي لبحيرة (وان) التركية، ومنها إلى محطة للضخ تقع عند خط الأنبوب (العراقي – التركي)[2].

← الدولية، العدد (١٥)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٧٤.

١- عامر علي راضي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، (٤٠)، ٢٠٠٩، ص١١٨.

2- John berts,energy resevers,pıplelıne routes and the regıme ın the caspıan sea ın genılady ghufrın,the securıty of the caspıan,sea regıon,oxford unıversıty,press,gaeat bıttıan,2001,P40

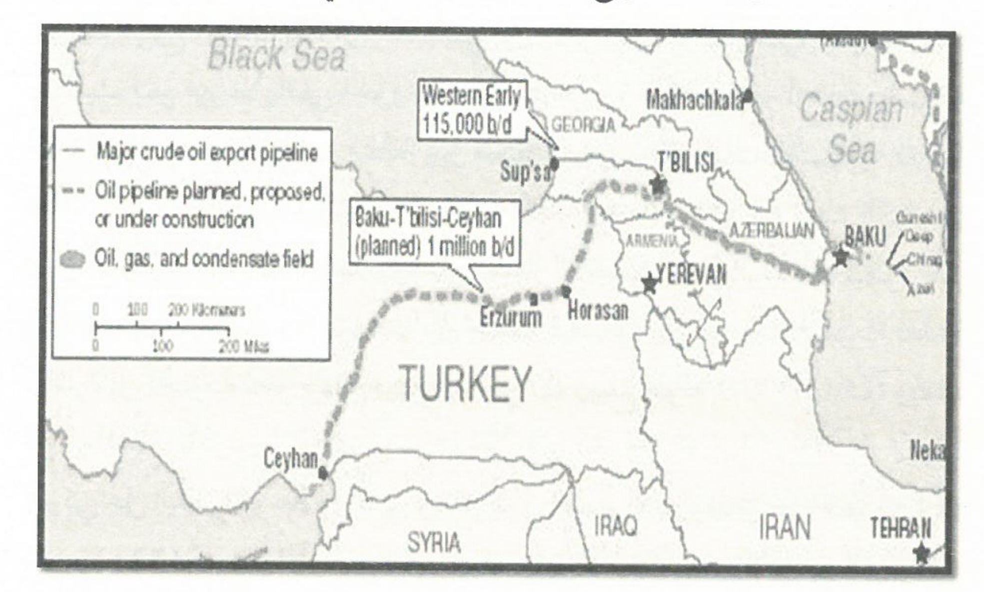
وبعد مدة قصيرة من طرح تركيا لهذا المسار تحولت أنظارها باتجاه مسار جغرافي آخر للمشروع، وذلك بعد ان اخذ المسؤولين الأتراك يؤمنون في ضرورة إنشاء خط للأنابيب يمر عبر الأراضي الجورجية، وتجنب مروره بالكامل عبر أرمينيا وبمنطقة جنوب شرق تركيا التي تعد منطقة غير مستقرة، بسبب العمليات العسكرية التركية ضد المتمردين الأكراد هناك، وهذا الأمر أكده أحد المسؤولين الأتراك الكبار في وزارة الخارجية التركية في ضرورة تغير مسار الأنبوب بتحويل مساره ليكون من منطقة ارضروم إلى ارزنكان ومنها إلى منطقة قيصري ليتوجه هذا الأنبوب بعدها مباشرة إلى الجنوب نحو ميناء جيهان التركي[1]، ويبلغ طوله (١,٧٧٦) كم، ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو ويمر عبر الأرضي الجورجية، ومن ثم إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، والذي ويبلغ طول القسم الأذربيجاني من الخط (٤٤٠) كم، و (٢٦٠) كم عبر الأراضي الجورجية، و (١٠٧٦) كم عبر الأراضي التركية[2]، وتبلغ القدرة الاستيعابية للأنبوب مليون برميل يوميًا، والقدرة القصوى له (١٠) مليون برميل فقط، ويعمل هذا الأنبوب لمدة (٤٠) عامًا[3] ينظر (الخريطة (٢)).

1- Ibid,p42.

2- Lioyad S. pıpelınes to prosperıty,the international spectator,vol. xxii No,2004,p84.

3- Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımıszlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı , (yayın: 01) ahmet yesevı ünıversıtesı ,ankara,2011. s44

الخريطة (٢) مشروع خط أنبوب (باكو – تبليسي – جيهان)



Source: Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımıszlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı, (yayın: 01) ahmet yesevı ünıversıtesı,ankara,2011. s46

وإن التعقيدات التي واجهت إنشاء هذا المشروع كانت كثيره تتمثل أهمها في مرور هذا الأنبوب بالقرب من تواجد المتمردين الأكراد في جنوب شرق تركيا، والتي تشكل خطرًا على المصالح الاقتصادية التركية، وهو ما يجعله غير امن من وجهة نظر الحكومة التركية، وهذا ما أكده بعض القادة العسكريين الأتراك أيضاَ، وان الخيار التركي لنقل النفط عبر أنابيب (باكو – جيهان) يعد من الخيارات الصعبة ان لم يكن من أكثر الخيارات صعوبة مقارنة مع بقية المشاريع المطروحة مع روسيا وإيران والصين، وذلك من وجهة النظر التقنية والبيئية إذ إنه يمر عبر أراضي جبلية معقدة، إلاّ أن الظروف المناخية السائدة في ميناء جيهان التركي التي تجعله صالحًا

للعمل لمدة (٣٦٥) يومًا في العام الواحد مقارنة بالظروف المناخية الصعبة التي تعيق العمل في ميناء نوفورسيك الذي يغلق بمعدل شهرين في العام الواحد[1].

ومن الناحية الاقتصادية يتصف خط الأنابيب (باكو – جيهان) بان كلفة النقل عبره تصل إلى (٢,٥) دولار للبرميل الواحد يضاف إليها ضريبة أو رسوم للمرور عبر الأراضي الجورجية والتركية، والتي تصل بشكل عام إلى (٣٢) سنت لكل برميل تتوزع مابين (١٢) سنت لجورجيا و (٢٠) سنت لتركيا على أمل زيادتها مستقبلاً[2] ينظر الجدول (٣ – ١٧).

الجدول (٣ – ١٧) تعرفة النقل عبر خط الأنابيب (باكو – تبليسي – جيهان) بدولتي جورجيا وتركيا (دولار/للبرميل)

الدولة	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠٢٠	٢٠٢١-٢٠٣٠
جورجيا	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٧
تركيا	٠,٢٠	٠,٣٠	٠,٣٧
المجموع	٠,٣٢	٠,٤٤	٠,٥٤

المصدر: دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٠، ص١٢٦.

1- B. Alırıza,over view of the turkish pipeline route alter native caspian crossroad magazine, vol,No. 1. ,1995. s20.

2- Mark manseiy,the baku – tiblisi – ceyhan pipeline and bp,landon,2003,p11.

وعلى الرغم من ذلك فان هذا المشروع يمتاز بالعديد من الخصائص المهمة، إذ إنه ينتهي عند ميناء يصله مباشرة بالبحر المتوسط لينقل بعدها بواسطة السفن إلى مناطق الاستهلاك، فضلاً عن ان ميناء جيهان يمتاز بانه يحوي مرافئ عميقة لرسو السفن الحديثة لنقل النفط، ناهيك من توافر وسائل الخزن اللازمة لذلك والتي ترتبط بخط الأنبوب (العراقي - التركي)، فضلا عن لديه القدرة على التعامل مع الناقلات النفطية العملاقة التي تفوق بحجمها تلك التي تبحر عبر مضيق البسفور، يضاف إلى ذلك انه يمتاز بطاقة استيعابية قد تصل إلى (١٣٠) مليون طن في العام الواحد مقارنة بالمشاريع الأخرى المطروحة التي قد تصل إلى (٣٢) مليون طن في العام الواحد[١]، كما إن هذا المشروع سيعمل على جعل تركيا سوقًا متناميًا للطلب على الطاقة في المستقبل القريب، وذلك من خلال إمكانية شراء تركيا جزء من النفط الأذربيجاني مباشرة من خط الأنابيب هذا والذي يؤمل له ان يساعدها في تعويض الطلب جراء احتمالية تعرض بعض الخطوط الناقلة للطاقة لهجمات تخريبية[٢].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ان إنشاء خط الأنابيب سوف يوفر لتركيا جزءًا مهمًا من العائدات النفطية التي ستحصل عليها كضريبة لمرور النفط الأذربيجاني عبر أراضيها، ومن جانب آخر سوف يسهم ذلك أيضا في زيادة العائدات التي ستحصل عليها تركيا من أذربيجان من خلال تسويق نفطها عبر الموانئ التركية، ويؤمل من عائدات النفط ان يستثمر جزءًا مهما منها في شراء البضائع التركية، الأمر الذي سينعكس بمجملة على الانتعاش الاقتصادي بين تركيا ودول بحر قزوين، لهذا فقد أبدى العديد من المسؤولين الأتراك ووزارة الطاقة التركية في ضوء المعطيات

1- B. Alırıza,over view of the turkish pipeline route alter native caspian crossroad magazine,Op. cit

2- Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı komıtesı,aralık,2008,s42

التي تشير إلى أهمية ميناء جيهان عن رغبتهم الواضحة في ان يصبح هذا الميناء المركز النفطي الرئيس في المنطقة، والذي ربما سيؤدي دورًا مهمًا في المستقبل في عملية تحديد أسعار النفط، وان يصبح هذا الميناء المركز الرئيس لتصدير النفط من العراق ومنطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية[١]، ونتيجة لذلك سعت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وكل السبل والدعم من أجل إنجاح هذا المشروع من خلال الضغط على الدول المعنية للموافقة على إقامة المشروع باعتباره من أفضل الخيارات المتاحة لتصدير النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، ففي تشرين الأول عام ١٩٩٨ أعلن وكيل وزارة الخارجية (ستيوارت ايزنستات) (Stuart Eizenstat) عن تقديم منحة جديدة من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية قدرها (٨٢٣) ألف دولار، إلى اتحاد شركات خط الأنابيب التركية (بوتاش) (BOTASH) دعما لوضع خطط تنفيذ خط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان)[٢].

وهكذا تم التوقيع على (إعلان أنقرة) بهذا الشأن في تشرين الثاني من عام ١٩٩٩ في اجتماع قمة منظمة التعاون والأمن الأوربية، وخلال ذلك أكد زعماء دول تركيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان على التزامهم بإنشاء خط أنابيب (باكو - تبليسي - جيهان)[٣].

1- John berts,energy resevers,pıplelıne,op. cit. p. 41.

٢- ويلفرد كول، تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك، في مصادر االطاقة في بحر قزوين، »الانعكاسات على منطقة الخليج العربي«، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، ٢٠١٠)، ص١٩٢.

٣- أثناء مراسيم التوقيع على هذا الاتفاق بين الدول الثلاث (تركيا واذربيجان وجورجيا) حضر وزير الطاقة الامريكي (بيل ريتشارد ردستون) في عهد كلينتون للتأكيد على دعم ادارتة لمشروع صفقة القرن، للاستزاده انظر: دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦

ويرتبط إنشاء هذا الخط ارتباطًا وثيقًا بلعبة التنافس الدولية مع قوى أخرى مناهضة ومنافسة لتركيا والولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنطقة[١]، كما إن إقامة هذا المشروع يعد وجهًا جديدًا من أوجه التنافس في منطقة آسيا الوسطى بعيدًا عن الاعتبارات الإيديولوجية التي حكمت العلاقات الدولية في أثناء مدة الحرب الباردة، إذ يأتي التأكيد في لعبة التنافس الدولي على الأنابيب في المنطقة في الوقت الحاضر على البعدين الاقتصادي والجيوستراتيجي، وهو ما يسوغ إصرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على دعم وانجاز هذا المشروع وذلك على الرغم من كل التكاليف العالية التي يتطلبها إنشاء مثل هذا المشروع، والتي وصلت كلفته إلى (٢,٧) بليون دولار، على وفق المصادر التركية، في حين تشير الدراسات التي وضعتها الشركات النفطية الأخرى مثل ائتلاف شركة تشغيل أذربيجان الدولية إلى إن تكلفة المشروع وصلت إلى (٤) بليون دولار[٢]، وقد أثارت الشركات النفطية الأمريكية مخاوف بشأن الجدوى الاقتصادية للمشروع، ولاسيما إذا لم يتم تطوير الاحتياطات النفطية للبلدان المصدرة عبر هذا المشروع، واكتشاف المزيد من النفط، ليكون هذا المشروع فاعلًا وناجحًا، ومحققًا في ذلك الرغبة (التركية – الأمريكية) في ان ينقل هذا الأنبوب (٢٥) مليون طن سنويًا من النفط الأذربيجاني، و(٢٠) مليون طن سنويًا من النفط الكازاخستاني، ليسهم ذلك في جعل هذا الطريق لخطوط الأنابيب عمليًا، وبذلك يؤمل ان ينقل هذا الأنبوب مليون برميل يوميًا من نفط دول آسيا الوسطى[٣]، وقد حددت تركيا بدقة طموحاتها لأداء دورًا ستراتيجيًا اكبر في

1- Hoshang amir ahmad pipeline politics in the Caspian regin in hoshang amirahmadi,ed,the casıan regıon at acrossroad,st,martıns press,new york,2000,p. 163

2- Marcus menzol,American foreign policy in the Caspian region,franfurt,2003,p. 100.

3- Selahttin hakman,türkıyenın enerje arz polıtıkaları,türkıye – AB karma,Op. Cit,s4.

منطقة بحر قزوين بشأن إقامة مشروع (باكو – جيهان)، وفي النهاية اثبت الدراسات الاقتصادية نجاح المشروع (التركي – الأمريكي) نتيجة عدد من الاعتبارات[١]:

حفز اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في حقول (شاه دنيز) في أذربيجان في عام ١٩٩٩ من لدن شركة النفط البريطانية (BP) والشركة النرويجية (استاتويل) والشركة التركية «BOTASH» إلى تغير ستراتيجيتها الرئيسة نحو مشروع (باكو – جيهان) مما أعطى دعمًا قويًا لهذا المشروع، واستندوا إلى انه إذا سار خط أنابيب (شاه دنيز) موازيًا لخط (باكو – جيهان) فان ذلك من شأنه يقلل التكاليف.

قللت الدراسة الهندسية (التركية – الأمريكية) التي أنجزت في شهر أيار عام ٢٠٠١ الكثير من المخاوف المستثمرين والشركات النفطية العالمية العملاقة بشأن مدى أهمية ونجاح مشروع (باكو – جيهان)، ونجحت وزارة الطاقة التركية في إقامة صلات وثيقة مع الشركات النفط الوطنية لحكومات دول آسيا الوسطى وجورجيا، وتوصلت عن توقيع اتفاقية حول هذا المشروع، وبرنامج عمل مشترك لعمليات وإجراءات البيع والتمويل، والمسائل التكنولوجية الأخرى التي كانت قد تركت معلقة في الدراسة الأولى لجدوى لإنجاح المشروع.

تعهد الرئيس الكازاخي (نور سلطان نزار بابيف) في شهر حزيران عام ٢٠٠١ في مدينة اسطنبول بأن النفط الكازاخستاني سيتم نقلة من حقل (قاشاغان) الشرقي في كازاخستان من خلال خط (باكو – جيهان) ويعد النفط الكازاخستاني مهمًا جدًا، لأن بإمكانية التعويض عن أي نقص يحدث في النفط التركماني أو الاذري على الرغم

١– اف. ستيفن لارابي ولأن أو. لير، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

من ان المتحدثين باسم الصناعيين الغرب يشيرون إلى ان الاحتياطيات في أذربيجان تكفي لوحدها إنجاح خط (باكو - جيهان)[١].

بدأت معارضة روسيا لمشروع خط أنابيب (باكو - جيهان) تتراجع أيضًا، إذ وقعت روسيا في أيار ٢٠٠٢ اتفاقية لنقل قسم من نفطها من خلال أنبوب يربط ميناء تصديرها الرئيسي (نوفورسيك) مع خط أنبوب (باكو - جيهان) وأدى ذلك إلى تقليل ناقلات النفط الروسية من المرور بمضيق البسفور، وأدركت روسيا أهمية تركيا اقتصاديًا[٢].

ومن جانب آخر استطاعت واشنطن إقناع شركة (بي بي اموكو) والتي ترأس الكونسورتيوم «IIOC» المكلف باستخراج نفط بحر قزوين بجدوى المشروع، وأقنعت واشنطن هذه الشركة العملاقة بالموافقة على المشروع، والتي كانت مترددة بشأن تكاليف ونجاح هذا المشروع، إلاّ أنها تخلت عن تحفظها بعد ذلك واعترفت بأن المسألة تتعلق بخط أنابيب ستراتيجي يجب بناءه لمنافسة المشاريع الروسية والإيرانية مع دول بحر قزوين، وتعهدت تركيا تحملها أي خسائر أو مخاطر اقتصادية تنتج عن المشروع، وتحملت بذلك تركيا أكثر من (١٠٤) بليون دولار من موازنة المشروع التي تسعى من وراء ذلك التقليل من الاعتماد الطاقوي على روسيا، ورفع وصاية روسيا عن دول آسيا الوسطى والقوقاز، وربطها اقتصاديًا بتركيا والغرب[٣].

١- اف. ستيفن لارابي ولأن أو. لير، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، مصدر سبق ذكره، ١٨٢.

٢- المصدر نفسة.

٣- ميرفت عبد التواب، لطمة ايرانية لدبلوماسية النفط الأمريكية، مختارات ايرانية، العدد (٢٢) مايو، ٢٠٠٢، ص٧٥.



وفي تموز عام ٢٠٠٦ وبحضور الرئيس التركي السابق (احمد نجدت سيزر) ورئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) والرئيس الأذربيجاني (ألهام علييف) ورئيس جورجيا (ميخائيل ساكاشفيلي) في مدينة اسطنبول افتتح مشروع خط (باكو - تبليسي - جيهان)، وأطلق على تسمية المشروع بـ (مشروع القرن) (طريق الحرير للقرن الحادي والعشرين)، والذي بلغت تكلفة الإجمالية (٣,٩) مليار دولار[١].

وأكد رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) خلال افتتاح المشروع على " ان مشروع باكو - جيهان سوف يصبح مركزًا للطاقة في العالم اجمع، وهو مشروع ستراتيجي من شأنه ان يغير وجه المنطقة في ممر نقل الطاقة بين الشرق والغرب، وانه العنصر الأكثر أهمية وحيوية، ولن يتحقق الرخاء الاقتصادي والسياسي لشعوبنا من دون ضمان امن إمدادات الطاقة، ونحن نهدف من خلال هذا المشروع تحويل ميناء

جيهان مركزًا للطاقة، وان مشروع باكو جيهان سوف يلعب دورا هامًا في السنوات المقبلة، وان هذا المشروع سوف يربط بحر قزوين مع الأسواق العالمية وسيكون بمثابة فتح باب إلى الدول الأوربية"[٢].

وقد تباينت أسهم الشركات النفطية الأجنبية في مشروع (باكو - تبليسي - جيهان) من شركة إلى أخرى، فقد كانت شركة النفط البريطانية (BP) صاحبة اكبر حصة، وتليها شركات أخرى تابعة لأذربيجان والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، ينظر الجدول (٣ - ١٨).

1- S. frederick starrand svante E. coenell,the baku – tiblisi – ceyhan pipline oil window to the west central asıa – caucasas institute silk road studies program ,johns Hopkins university ,Sweden , 2009,s113.

2- Bakü – Tiflis – Ceyhan Boru Hattı Açıldı,amrıkanın sesi,haberler (http://www.amerikaninsesi. com/content/a – 17 – 2006/07/13 – voa12 – 88020607/849318. html)

الجدول (٣ – ١٨) أسهم الشركات النفطية الأجنبية المساهمة في مشروع (باكو – تبليسي – جيهان)

اسم الشركة المساهمة	الدولة	السهم (٪)
(BP)	بريطانيا	٪٣٠,١
(SOCAR)	أذربيجان	٪٢٥
(CHEVRON)	الولايات المتحدة الأمريكية	٪٨,٩
(CONOCO PHILIPS	الولايات المتحدة الأمريكية	٪٢,٥
(STATOIL)	النرويج	٪٨,٧١
TP	تركيا	٪٦,٥٣
TOTAL	فرنسا	٪٥
ENI	ايطاليا	٪٥
TOCHU OIL EXPLO-RATION	اليابان	٪٣,٤
INPEX	اليابان	٪٢,٥
HESS	الولايات المتحدة الأمريكية	٪٢,٣٦
المجموع		٪١٠٠

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Hayder aliyev,"Baku – tiblisi – ceyhan main export pipeline",state oıl fund of the repuplıc of azerbaıjan (http://www. oilfund. az/en_US/layiheler/baki – tbilisi – ceyhan – esas – ixrac – boru – kemeri. asp).

2– Necdetpamir,bakü–tıflıs–ceyhan,boruhattındasondurum'aylık

uluslararası ,ılışkıler, ekonomı, politika,dergısı,nısan,2004–sayı 03,s4 – 5

وقد أصبح مشروع (باكو – تبليسي – جيهان) مشروع ستراتيجي مهم في ظل تطورات التنافس الإقليمي والدولي في بحر قزوين، واعترفت جميع الدول بمدى الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع، من خلال دعمها لإنجاح هذا المشروع، ولكن هناك تحديات تواجه استمرارية إمدادات النفط القزويني إلى الدول المستهلكة، ففي عام ٢٠٠٨ تعرض الأنبوب إلى هجوم من لدن متمردين أكراد في جنوب شرق تركيا، وأكدت وزارة الطاقة التركية ان الحادث سبب توقف في إمدادات الطاقة إلى تركيا ودول الاتحاد الأوربي، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية ليصل سعر البرميل الواحد إلى (١١٩) دولار، وكلف تركيا خسارة قدرها (٣,٤) مليون دولار، وهذا يعكس مدى أهمية وضرورة هذا المشروع بالنسبة للدول المستهلكة[1].

وإن مشروع (باكو – تبليسي – جيهان) سوف يحقق مزايا عدة لتركيا منها:

١ – إن هذا المشروع سيزيد من أهمية تركيا الجيوستراتيجية والجيواقتصادية، وتصبح تركيا البلد الرئيس لمر الطاقة الأوربية والآسيوية[2].

٢ – إن هذا المشروع سيخفف العبء المروري (ترانزيت) في مضيقي البسفور والدردنيل، وتصبح ناقلات النفط اقل وزنًا وتلوثًا للبيئة في هذين المضيقين.

٣ – تهيئة مصادر بديلة للحصول على الطاقة المتمثلة بالجزء المهم من منطقة الشرق الأوسط والاعتماد على خطوط بديلة، وتصدير النفط القزويني إلى دول أوربا،

1– Btc de patlama oldu petrol akışı durdu, (http://www. timeturk. com/tr/2008/08/06/btc – de – patlama – oldu – petrol – akisi – durdu. html)

2– Dr. sedat çal,bakü – tıflısı – ceyhan boru hattı projesı kapsamındakı anlaşmaların hukukı yönden değerlern dırılmesı,sbf dergısı (63 – 4) Ankara ünıversıtesı,p16

وتنويع مصادر الطاقة التركية، مما ينعكس ايجابيًا على عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي مستقبلاً[1].

٢- مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي (باكو - تبليسي - ارضروم) (خط شاه دينيز):

بعد توقيع الاتفاق عام ١٩٩٩ بشأن مسارات نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى الدول المستهلكة، وبناءً على مبادرة كل من تركيا وأذربيجان وجورجيا، اتخذت أذربيجان خطوات لتصدير الغاز الطبيعي الاذري من حقل (شاه دنيز) الذي تضاعفت قدراته الإنتاجية، والتي بلغت حوالي (١٦ - ٢٠) مليار متر مكعب سنويًا[2]، مما أثار هذه التقديرات مسألة تصديره إلى الأسواق الأوربية، وتحديد مساره بما يتلائم مع الأهداف الاقتصادية لأذربيجان، وفي هذا الصدد دخلت الدول الثلاث (تركيا وأذربيجان وجورجيا) في مفاوضات لتحديد مسار نقل الغاز الطبيعي، وقد تحقق توافق الآراء نتيجة

المفاوضات الموافقة على العقد في ١٢ مارس عام ٢٠٠١ في أنقرة على بيع الغاز الاذري المتواجد في حقل (شاه دينيز) إلى تركيا، ومن ثم يسوق إلى الدول الأوربية، فضلا عن دخول شركات أجنبية للاستثمار في هذا الحقل[3].

ووفقًا لإحصاءات وزارة الطاقة الاذرية، فان خط أنبوب (باكو - ارضروم) سوف يكون قادر على تصدير (٧ - ٩) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال

1- Ibad.

2- Dr. sedat çal,bakü – tıflıs – ceyhan boru hattı projesı kapsamındakı anlaşmaların hukukı yönden değerlen dırılmesı,Op. Cit. s16

3- Heydar aliyev,Bakü – tıflısı – erzurum doğal hattı,petrol ve doğal gaz boru hatları, (http://library.aliyev – heritage)

عشرة أعوام القادمة، وان السبب في ذلك هو انخفاض الطلب الاذري على الغاز الطبيعي، واستيفاء حساب الموارد الداخلية من خارج البلاد، مما أعطى حافزًا قويًا في إنجاح المشروع وقد كانت الدول المتفاوضة تسعى إلى إقامة المشروع في تحقيق الاستقرار والتعاون الاقتصادي على أساس المصلحة المتبادلة بين دول آسيا الوسطى والبلدان الأخرى، وقد توصلت الدول الثلاث (أذربيجان وتركيا وجورجيا) إلى اتفاق ينص على نقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى تبليسي ومن ثم إلى مدينة ارضروم التركية ومن هناك يربط بخط أنابيب الغاز التركية المحلية، أما الجزء المتبقي من الخط فسوف يسير عبر الأراضي اليونانية ويتصل بخطوط الأنابيب اليونانية المحلية، وبهذا أصبحت خطوط تركيا المحلية متصلة بخطوط أوربا عبر هذا المشروع، وأصبحت بذلك كل خطوط أنابيب الغاز الأوربية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر عبر هذا المشروع، ولاشك ان مثل هذه المشاريع الاقتصادية الضخمة سوف تسهم بدرجة كبيرة في توطيد الروابط بين (تركيا واليونان) التي تعاني من خلافات حول قضيتي (ايجة وقبرص)[1].

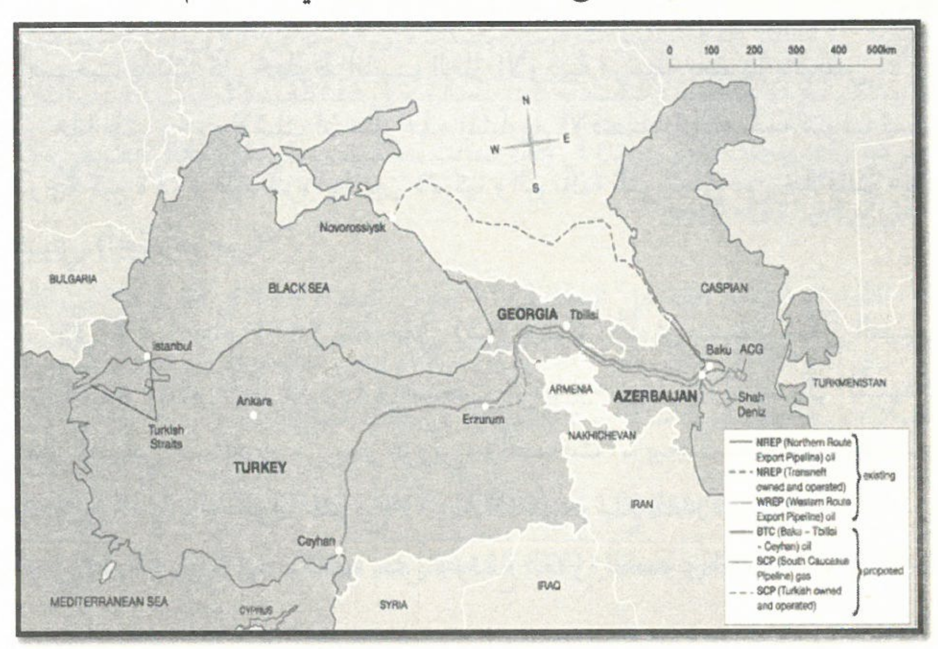
وفي ٣ تموز عام ٢٠٠٧ بدأ حقل (شاه دينيز) الاذري بتصدير الغاز الطبيعي عبر أنبوب (باكو - ارضروم) وأصبحت تركيا وجورجيا أول الدول المستهلكة للغاز الطبيعي المستخرج من بحر قزوين، وأصبحت أذربيجان دولة مصدرة للنفط والغاز، والذي يبلغ طول المشروع (٣,٣٠٠) كم، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمشروع حوالي (٢,١) بليون متر مكعب سنويًا، وتبلغ القدرة القصوى للإنتاج حوالي (٢٠)

1- Meliha ener ve orhan ahmedov,Türkıye – Azerbaycan petrol doğal gaz boru hattı projelerının ülke ekonomılerı ve avrupa bırlığı açısından önemı,araştırma makaleler,dokuz eylül ünıversıtesı,2011,s126

بليون متر مكعب سنوياً، وقد بلغت قيمة المشروع (١,٣) مليار دولار، ويكون خط أنابيب (باكو – ارضروم) موازيًا لخط أنبوب (باكو – تبليسي – جيهان)[1].

وتسعى أذربيجان بحول عام ٢٠١٥ إلى توسيع قدراته الإنتاجية لتصل إلى أكثر من (٢٥) بليون متر مكعب سنويًا، فضلاً عن إن تركمانستان وكازاخستان لديها الاستعداد للدخول في مفاوضات من أجل ربط أنابيب تصدير غازها الطبيعي عبر هذا المشروع، مما يؤدي هذا الأمر إلى استمرارية تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول المستهلكة[2] ينظر (الخارطة (٣)).

الخارطة (٣) مشروع خط أنبوب (باكو – تبليسي – ارضروم)



1- Türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı,türkıyenın enerjı stratejısı enerjı,su ve çevre ışlerı genel müdör yardımcılığı,ocak,2008,s4.

2- Heydar aliyev,Bakü – tıflısı – erzurum doğal hattı,petrol ve doğal gaz boru hatl. ı,Op. Cit.

Source: Türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı , türkıyenın enerjı stratejısı enerjı , su ve çevre ışlerı genel müdör yardımcılığı , ocak,2008,s6

وقد تباينت أسهم الشركات الأجنبية المساهمة في مشروع (باكو – ارضروم)، وكانت حصة شركة النفط البريطانية (BP) والنرويجية (STATOIL) صاحبة اكبر حصة في المشروع، ثم تلتها أذربيجان وروسيا وتركيا ودول أخرى، ينظر الجدول (٣ – ١٩).

الجدول (٣ – ١٩) أسهم الشركات الأجنبية المساهمة في مشروع خط (باكو – تبليسي – ارضروم)

اسم الشركة المساهمة	الدولة	الأسهم٪
BP	بريطانيا	٪٢٥,٥
Statoıl	النرويج	٪٢٥,٥
State Oil Company of Azerbaijan	اذربيجان	٪١٠
Lukoıl	روسيا	٪١٠
Total. S. A	فرنسا	٪١٠
Naftiran Intertrade company	إيران	٪١٠
Turkey Petrol	تركيا	٪٩
المجموع		٪١٠٠

Source: Heydar aliyev,Bakü – tıflısı – erzurum doğal hattı (petrol ve doğal gaz boru hatları (http://library. aliyev – heritage

وإن نجاح هذا المشروع قد يتوقف على الصراعات والتطورات التي تحدث في القوقاز، ففي ١٤ آب عام ٢٠٠٨ أوقفت شركة (BP) البريطانية تشغيل خط أنبوب (باكو – ارضروم) لأسباب تتعلق بالسلامة، نتيجة الصراع في اوسيتيا الجنوبية بين جورجيا وروسيا، وبعدها استؤنف إمدادات الغاز في ٢٠ آب من العام نفسه[١] وتعرض هذا المشروع عدة مرات متتالية إلى عمليات تخريب، ما أدى إلى قلق تركيا في هذه المسألة ومدى استمرارية تدفق الغاز الطبيعي ونجاح هذا المشروع، ففي حزيران عام (٢٠١٢) تعرض إلى عملية تخريب من لدن متمردين أكراد بالقرب من مدينة (قارص) التركية، وأعرب المسؤولين الأتراك عن مخاوفهم من تكرار عمليات التخريب ضده، وأعلنت وزارة الطاقة التركية ان عملية التخريب هذه كلفت خسارة نسبتها (١٦٪) من استخدامها اليومي للغاز الطبيعي، أي ما يقارب أكثر من مليون دولار، وإذ اعتمدت تركيا في وارداتها على الغاز الروسي والإيراني الباهض الثمن[٢].

إن حوض بحر قزوين يشكل بالنسبة لتركيا المفتاح الأساس في ربطها اقتصاديًا مع دول آسيا الوسطى، ولابد من ان يكون التعاون الذي يتم تحقيقة الآن مع كل من (أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان) بالدرجة الأولى التي تعد الدول الفاعلة في مجالها الحيوي، ومواجهتها للسياسات الروسية والإيرانية في بحر قزوين، والتي قد تكون إحدى الأساسيات الضرورية للمقاربة التركية لقضية التنافس الدولي في بحر

1– Zaman online,azerbaycanın yenı hedefi, (http://www. zaman. com. tr/azerbaycanin – yeni – hedefi/1351361. html).

2– Cıhan haber ajansı,haberler,doğal boru hattında dev patlama, (http://www.haberler.com/dogalgaz – boru – hattinda – dev – patlama – 3664792 – haberi)

قزوين، ويجب ان تنطلق دبلوماسية تركيا في تأمين الطاقة من دول بحر قزوين من خلال ثلاث قواعد أو تكتيكات اساسية[١]:

١- تفعيل عملية اتصال (خط قزوين – البحر الأسود) عبر دول آسيا الوسطى والقوقاز الشمالية، وعلى فق مراحل زمنية متتالية.

٢- إقامة وضع توازني في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز تجاه التأثير الروسي من خلال توطيد العلاقات مع إيران التي خيمت على علاقة تركيا معها توترات أيديولوجية والعمل معها في إطار تعاون اقتصادي ديناميكي وعقلاني.

٣- تفعيل كل أشكال وأنواع التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى.

ومن جانب آخر، وجدت تركيا نفسها وبحكم موقعها الاستراتيجي الحاكم لمنطقة اوراسيا والشرق الأوسط ومنافذها البحرية والبرية المهيأة لنقل موارد الطاقة، ان تكون في صلب التنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة من بحر قزوين، وعليها استثمار ذلك بشكل دقيق من دون التفريط بهذه الأهمية، وكما حصل أبان الحرب الباردة وماتلاها، وكما أنها تفحصت بشكل عميق مقولة توافق المصالح مع الغرب، والتي تعد لحد الآن مسلمة بديهية، ولهذا ترسم سياساتها (الطاقوية) بالدرجة الأولى، ولتعزيز مكانتها الإقليمية والانتزاع التدريجي لتأييد أوربا لها، والموافقة على ضمها إلى الاتحاد الأوربي، وتحاول أيضًا تعميق كل أشكال التعاون في العلاقات مع روسيا الاتحادية التي تصب بهذا الاتجاه أيضًا[٢].

١- احمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٧.

٢- عامر علي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

المطلب الثالث
الاستثمارات التركية في دول آسيا الوسطى

منذ الأعوام الأولى بعد استقلال دول آسيا الوسطى شرع رجال الأعمال والصناعة والمؤسسات الحكومية التركية على بذل محاولات كبيرة من أجل تعزيز علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع دول آسيا الوسطى، وكانت الحكومة التركية لا تتردد في تقديم ما تستطيعه من جهود لهذه الدول من خلال تهيئة المساعدات المالية والتكنولوجية والتقنية، إذ نجحت تركيا في تطوير شبكة متميزة عن غيرها من الدول من العلاقات الاستثمارية، وتكثيف الاتصالات مع دول المنطقة عن طريق إنشاء خطوط مواصلات بين تركيا ودول آسيا الوسطى التي أسهمت بشكل كبير في نمو الاستثمارات المتبادلة بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وباتت مؤسساتها المالية والمصرفية الرئيسة (الحكومية والخاصة) تمارس نشاطاتها الاقتصادية في جميع دول آسيا الوسطى[١].

ففي أيلول عام ١٩٩٢ وقعت تركيا وكازاخستان بروتوكول تأسيس مجلس الأعمال (التركي - الكازاخي)[٢]، إلّا أن بيئة الاستثمار الأجنبي في كازاخستان كانت غير ملائمة لرجال الأعمال الأتراك لعام ١٩٩٨، مما انعكس سلبًا على تدفق الاستثمارات التركية المباشرة، فضلاً عن الضرائب الكبيرة التي يتم دفعها، وبعد ان استطاعت كازاخستان تحسين بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نمت الاستثمارات التركية المباشرة، وأصبحت أكثر نشاطًا في قطاع الزراعة والصناعة والطاقة وقطاع

١- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد«التحدي الماثل امام كل من اوربا والولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

2- Dış ekonomık ılışkıler kurulu,deık türk – kazak ış konseyı,kazakıstan ülke bültenı,mayıs,2005,s19.

المقاولات والتشييد وقطاع صناعة الحديد والصلب والمنتجات الغذائية وقطاع الخدمات، ومشاريع تنموية أخرى[١]، وأخذت تحتل الاستثمارات التركية المباشرة رابع اكبر مستثمر في كازاخستان بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وبريطانيا التي تتركز معظم استثماراتهم في قطاع التعدين والكهرباء والطاقة، وفي المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨) احتلت الاستثمارات التركية المرتبة الأولى في قطاع التشييد والمقاولات والتي بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من (٧,٥) مليار دولار، والتي تركزت في بناء مطار استانا الدولي ومبنى البرلمان الكازاخي ومبنى الإقامة الرئاسية وقصر الضيافة الرئاسي والمتحف الوطني الكبير وجامعة ياسوي وجامعة نزار باييف وجامعة يوسف امرة وخط أنبوب (تنغيز - نوفوروسيك) ومراكز التسوق والشركات والمصانع الإنتاجية الأخرى، وحققت الاستثمارات التركية في كازاخستان نجاحًا كبيرا في إعادة البنى التحتية لقطاع الصناعة الكازاخستاني وتحديث مصانع إنتاجية ضخمة في البلاد، وقد بلغ عدد الشركات التركية العاملة في كازاخستان حوالي (٧٠٠) شركة[٢].

وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين تركيا وكازاخستان في عام ٢٠٠٩، نمت الاستثمارات التركية في كازاخستان، وبلغت في عام ٢٠١٠ أكثر من (٢) مليار دولار، وتركزت مجملها في قطاع المقاولات والبناء ومشاريع تنموية أخرى[٣].

1- Dr. abdulvahp kara ve okan yeşılot,avrasyanın yükseln yıldızı kazakıstan,ıstanbul tıcaret odası,2011,s. 273.

2- Kazakıstan cumhurıyetı ülke raporu,konya tıcaret odası,etüd – araştırma servısı,şubat,2009,s34 – 35.

3- Kazakistan cumhuriyeti,müteahhıtılık hızmetleri ülke profılı,T. C. astana büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,2011.

وفي كانون الثاني عام ٢٠١٠ تم إنشاء مشروع مشترك مع شركة النفط الكازاخية الوطنية (KAZAKTURKMUNAY) في بناء محطات تكرير في المنطقة الشمالية الغربية من كازاخستان، ولتطوير احتياطيات النفط الكازاخي، بمبلغ إجمالي قدره (٧٥٠) مليون دولار، ومدة استثمارها (٢٩) عامًا، وبلغت الإيرادات من الشركتين حوالي (١,٨) مليار دولار، وفي عام ٢٠١١ نمت قيمة الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء إلى (١,٣٦٥) مليار دولار، وبلغ عدد المشاريع التركية في كازاخستان (٤٣) مشروعًا التي يتركز (٧٠٪) منها في العاصمة الكازاخستانية (استانا)، والتي تنفذها كبرى الشركات التركية مثل (AHSEL,ALORKO, AYSEL,KORAY,TEKFEN TAPO)، وتعمل في مجال مشاريع التشييد والمقاولات، مثل (مركز التجارة الدولي، وإعادة تأهيل مشروع طريق بشكيك – استانا الإقليمي، وجامعة التعليم المركزي، ونوادي رياضية، وتكرير نفط جيهان، ومصنع سكر استانا، وبنك طوران) في العاصمة (استانا)[1].

وإن نسبة رؤوس الأمـوال التركية المستثمرة في كازاخستان بلغت حوالي (٦٩,٨٪)، وهناك (٢٦,٤٪) رؤوس أمـوال مشتركة بين البلدين، وان اغلب المشاريع المشتركة متوسطة الحجم والتي تتركز في مصانع إنتاج المواد الإنشائية وقطاع الخدمات والتعدين[2]، كما بلغت أعداد الأيدي العاملة والموظفين الأتراك في كازاخستان حوالي (١٣) ألف عامل بحسب إحصاءات عام ٢٠١١، وتتركز معظمها في قطاع الخدمات والتوزيع والتصنيع والبناء، والتي تحتاج بطبيعتها إلى أيدي

1- Tuğrul somuncuoğlu,kazakıstan ülke raporu ,başbaknlık dış tıcaert müsteşarlığı ıhracatı geliştırme etüd merkezı,ankara,aprıl,2012,s24 – 25.

2- Yrd. doç. dr. nıhat batmaz,türkıye – kazakıstan arasındakı tıcaret – ekonomık ılışkılerı,türk müteşebıslerının bu ülkede yaptıkları yatrımların boyutu ve karşılaş tıkaları sorunlar mütevellı ,heyet başkanlığı,ahmet yesevı ünıversıtesı ,sayı,29,bahar,2004,s92.

عاملة كبيرة[1]، وفي إطار مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية (DEIK) ومجلس الأعمال (التركي – الكازاخي)، فقد وضع البلدين خطط اقتصادية واستثمارية من أجل زيادة الاستثمارات المتبادلة بين البلدين ووضع آليات لتسهيل دخول العمالة ورجال الأعمال الأتراك، ووضع قوانين استثمارية جديدة بين البلدين، بهدف تسهيل دخول المستثمرين بين البلدين[2].

أما الاستثمارات التركية في أذربيجان، ففي ٣ تشرين الثاني عام ١٩٩١ وقعت تركيا وأذربيجان بروتوكول بشأن أنشاء مجلس الأعمال (التركي – الأذربيجاني) المشترك[3]، وأصبحت أذربيجان من أوائل الدول التي اتجه إليها رجال الأعمال الأتراك بحكم الجوار الجغرافي والروابط الثقافية والاجتماعية، والتوافق السياسي بين البلدين والتشريعات القانونية الملائمة لمستثمرين من كلا البلدين، إذ أصبحت أذربيجان سوقًا جاذبًا للمستثمرين الأتراك، وهي تعد من الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام ٢٠٠٤، والتي احتلت المركز الأول من بين (١٤٠) بلداً في مجال تشجيع الاستثمارات، وانعكس نمو التبادل التجاري بين البلدين ايجابيًا على تدفق الاستثمارات التركية المباشرة، وتعمل الشركات التركية في قطاعات الاتصالات والمقـاولات والتأمين والمصارف والصحة والمواصلات وصناعة السيارات والمنسوجات القطنية والتعليم والطاقة[4]، وللمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)

1- Dr. halıl uluer,tıcaret ve ekonomık ılışkıler, (htt://www. halıluluer. com/tr/sayfa/ tıcaret – ve – ekonomık – fkıler – htm).

2- Ibid.

3- Azerbaycan ülke bültenı,deık/türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s28.

4- T. C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,azerbaycan genel ekonomık durumu ve türkıye ıle ekonomık – tıcaret ılışkılerı ,bakü,ağustos,2012,s35.



نمت الاستثمارات التركية المباشرة في قطاع البناء ومشاريع البنى التحتية، والتي بلغت حوالي (٢,٢١١) مليار دولار[1].

وبلغت عدد المشاريع المنجزة من لدن الشركات التركية في أذربيجان أكثر من (٥٠٠) مشروع تراوح بين كبير ومتوسط الحجم، ومن بين هذه المشاريع الخدمية انشاء (مطار باكو سوبسا الدولي، ومبنى البنك المركزي الوطني، ومصانع البتروكيمياويات في باكو، ومبنى السفارة التركية في باكو، ومحطة الغاز الطبيعي SEVERNY)، والعديد من مشاريع البنى التحتية، وفي عام ٢٠١١ أكد مدير جهاز التنمية الاقتصادية لأذربيجان خلال مؤتمر التعاون الاقتصادي (التركي – الأذربيجاني) المنعقد في باكو على أن حجم الاستثمارات التركية في أذربيجان بلغت (٩,٣) مليار دولار، وأكد أن الاستثمارات التركية في ازدياد مستمر منذ استقلال أذربيجان[2]، وفي شهري (كانون الثاني ونيسان) من عام ٢٠١٢ بلغت عدد المشاريع التركية في أذربيجان (١٠) مشاريع بقيمة إجمالية بلغت (١٠٠) مليون دولار، ويوجد

في أذربيجان (١٢٦٦) شركة تركية تعمل في قطاعات عدة وأهم هذه الشركات (TEK-ATHOLDING، KOÇHOLDING، AZERCEL TELECO، FEN، STAR ŞIRKETLER GRUBU، KAREL) وغيرها من الشركات الكبيرة والمتوسطة، ويوجد في أذربيجان حوالي (٥) ألف من الأيـدي العاملة والموظفين الأتراك، والتي تتوزع بشكل كبير في قطاع الخدمات والبناء والتشييد[3].

1- Türk – türkman ış konseyı,türkıye – türkmanıstan tıcaret ve ekonomık ılışkıları,deık,dış ekonomık ılışkıler kurulu,kasım,2010,s. 8.

2- Azerbaycan ülke bültenı,deık,türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s19.

3- H. necıp yavuz,azerbaycan cumhurıyeı,T. C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,ekonomık bakanlığı,mayıs,2012,s27 – 28.

أما الاستثمارات التركية في تركمانستان، ففي عام ١٩٩١ وقعت تركيا وتركمانستان بروتوكول تأسيس مجلس الأعمال (التركي – التركماني) المشترك[1]، وعلى الرغم من ان البيئة الاستثمارية في تركمانستان غير ملائمة لحد الآن، إلاّ أن الاستثمارات التركية سجلت حضوراً قوياً مقارنة بعدد من الدول المستثمرة في تركمانستان، نتيجة التقارب العرقي والتاريخ المشترك والعلاقات السياسية المتميزة بينهما، والتي انعكست بشكل كبير على تطوير العلاقات الاقتصادية، وتدفق الاستثمارات التركية المباشرة وفرص الدخول إلى الأسواق للمصدرين الأتراك في موقع متميز[2]، وتعمل هذه الاستثمارات التركية في قطاعات عدة، مثل القطاع الزراعي والمصرفي والخدمي وصناعة المواد الغذائية والمقاولات والتشييد والطاقة والغزل والنسيج والمواد الإنشائية والصناعات الكيميائية، وهناك مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وغالبًا ما تكون المشاريع الاستثمارية مشتركة بين البلدين، وبهذا تعد تركيا ثالث اكبر مستثمر في تركمانستان، كما يوجد في تركمانستان أكثر من (٦٠٠) شركة تركية عملت بقيمة إجمالية قدرها (٢٥) مليار دولار ويوجد من (٢٥ – ٣٥) ألف من اليد العاملة والموظفين الأتراك الذين يعملون في مشاريع مختلفة، وقد نمت الاستثمارات التركية في قطاع المقاولات في تركمانستان في أثناء المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١١) لتبلغ أكثر من (٢٠) مليار دولار[3].

وفي منتدى مجلس الأعـمال (التركي – التركماني) المشترك الـذي المنعقد في اسطنبول عام ٢٠١١ تحدث رئيسها (هيسارجيك اوغلو (إلى"ان الاستثمارات

1- Türk – Türkmen ış konseyı,türkıye – türkmanıstan tıcaret ve ekonomık ılışkılerı,dış ekonomık ılışkıler,kurulu,mart,2012. s26.

2- Koray alı konca,türkmanıstan ülke raporu,T. C. başbakanlık,dış tıcaret – müsteşarlığı,ıhracatı gelıştırıme ,etüd,merkezı,february,2011,s16.

3- Türkmanıstan müteahıtılık hızmetlerı ülke pofılı,T. C. aşkabat büyükelçılığı ,tıcaretmüşavırlığı , (http://muşavırlıkler. gov. tr)

التركية في تركمانستان تعد رائدة ومتميزة، وهناك فرص استثمارية كبيرة للتعاون بين البلدين، وسوف تكون الشركات التركية لها الأولوية في ذلك المجال"، وأكد الرئيس التركماني (قربان قولي محمدوف) عن سعادته وارتياحه من عمل الشركات التركية والاستفادة من مجال خبرتها التكنولوجية والتقنية في تنفيذ المشاريع التنموية في البلاد، وفي زيارة قام بها الرئيس التركي (عبد الله كول) إلى تركمانستان في نهاية عام (٢٠١١) اتفق البلدين على بناء مدينة سياحية كبيرة على شاطئ بحر قزوين، والتي بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار، من أجل تطوير الاقتصاد التركماني من خلال تنشيط القطاع السياحي في تركمانستان[١].

وفي ١ آذار عام ٢٠١٢ انعقد منتدى رجال الأعمال المشترك بين البلدين، وبالتنسيق مع غرفة تبادل السلع التركيةTOBB» ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية «DEIK، وقع وزير الاقتصاد التركي (ظافر جاغلايان) مع مجموعة من رجال الأعمال التركماني على وثيقة التعاون في مجالات الاستثمار، وتنويع الإنتاج التركماني بدلاً من الاعتماد على قطاع الطاقة، وإنشاء مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين، وأكد المجتمعون في المنتدى على (إن خارطة التنمية الاقتصادية بين البلدين، اكثر فاعلية وستكون في خدمة التنمية الاقتصادية لكلا البلدين في الأعوام المقبلة)[٢].

أما الاستثمارات التركية في قيرغيزستان، ففي (٢٥) ديسمبر عام ١٩٩١ وقعت تركيا وقيرغيزستان على بروتوكول تأسيس مجلس الأعمال (التركي - القيرغيزي) المشترك[٣]، وتعد قيرغيزستان بيئة استثمارية جيدة للاستثمارات التركية، ولهذا منذ

1– Gülder demır,enerjı sektörüyle,yıldızı parlayan ülke türkmenıstan ekonomık forum 43,mart ,2012,s3.

2– Cumhurbaşkanı gül türkmenıstan zıyaretını değerlern dırdı,türkıye cumhurıyetı cumhur başkanlığı.

3– Anna golovko,türkıye avrasya ülkelerı dış tıcaert ılışkılerının gelışımı ve karşılaşılan

عام ٢٠٠٢ ازدادت الاستثمارات التركية في قيرغيزستان بعد ان قامت الحكومة القيرغيزية بتعديل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، وشجعت عمل الشركات التركية في البلاد، وتتركز الاستثمارات التركية في قيرغيزستان على قطاع الخدمات المصرفية والقطاع السياحي وصناعة المنتجات الغذائية وصناعة الأثاث وقطاع التعليم والمقاولات وإنتاج الغزل والنسيج والمراكز التجارية، وبلغت الاستثمارات التركية في قيرغيزستان في عام ٢٠١٠ أكثر من (٢,٢) مليار دولار، وكانت حصة الاستثمارات المباشرة (٤٥٠) مليون دولار، كما يوجد حوالي (٣٠٠) شركة تركية تستثمر في قيرغيزستان، وقد أنجزت الشركات التركية عدداً من المشاريع الخدمية مثل (إعادة تأهيل طريق بشكيك - اوش، وجامعة ماناس، ومبنى مطار ماناس، ومبنى الإذاعة والتلفزيون في بشكيك) ومشاريع تنموية أخرى.

وفي منتدى التجارة والاستثمار (التركي - القيرغيزي) المنعقد في اسطنبول عام ٢٠١١ تعهدت الرئيسة القيرغيزية المؤقتة (روزا اوتنباييف) على"ان تقدم فرص استثمارية كبيرة لتركيا، وأضافت إن بلادها خفضت القيود على رجال الأعمال الأتراك كما أبدت سعادتها من عمل الشركات والمؤسسات العاملة في قيرغيزستان"، وفي العام نفسه قدمت تركيا قرضاً بقيمة (١٥٠) مليون دولار إلى قيرغيزستان، وبدأت وكالة التعاون والتنمية التركية باستثمارات بقيمة إجمالية قدرها (٢٥٠) مليون دولار لتمويل مشاريع في قطاع الصحة والتعليم، ولاسيما في جنوب قيرغيزستان بمشاركة حوالي (١٠) ألف من الأيدي العاملة والموظفين، والذين يعملون في قطاع الخدمات والقطاع المصرفي[١].

---

temel problemler,sosyal bılımler enstıtüsü ,ıktısat anabılım adlı yüksek lısans ,bışkek,2005,s59.

1– Kırgızıstan ülke bületenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2012s22.

أما الاستثمارات التركية في أوزباكستان، ففي ١٢ نيسان عام (١٩٩٣) وقعت تركيا وأوزباكستان بروتوكول تأسيس مجلس الأعمال (التركي - الاوزبكي) المشترك[1]، وبسبب بيئة الاستثمارات الأجنبية غير الملائمة والقيود المفروضة على تحويلات العملة الأجنبية في أوزباكستان تأثر سلبًا على عمل الشركات التركية، ما أدى إلى تراجع عدد الشركات التركية من (٢٤٤) إلى (١٣٠) شركة في عام (٢٠٠١)، بسبب توتر العلاقات بين البلدين وإغلاق عدد من المشاريع التركية، وارتفعت في عام (٢٠١٠) إلى أكثر من (٣٠٠)

شركة معظمها في العاصمة الاوزبكية (طشقند)، وتتركز الاستثمارات التركية في قطاع الصناعة والخدمات المصرفية، وإنتاج المواد الغذائية وقطاع المقاولات والصحة والتعليم، ونمت الاستثمارات التركية في قطاع المقاولات للمدة (١٩٩٢ - ٢٠١٠)، ووصل حجم الاستثمارات إلى (٢,٢٣) مليار دولار، وأنجزت عددًا من المشاريع مثل (تشييد مطار طشقند الدولي ومعمل إنتاج المواد الغذائية في طشقند وتشيد مبنى مشروع مصفاة فرغانة ومركز إدارة الأعمال الدولية والبنك التجاري الوطني الاوزبكي) ومشاريع أخرى، وبهذا أخذت الاستثمارات التركية تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، ويوجد حوالي (٨) آلاف من الأيدي العاملة التركية في أوزباكستان[2].

أما الاستثمارات التركية في طاجيكستان، ففي ٥ آذار عام (١٩٩٤) وقعت تركيا وطاجيكستان بروتوكول تأسيس مجلس الأعمال (التركي - الطاجيكي) المشترك[3]، وتعد الاستثمارات التركية في طاجيكستان ضعيفة جدًا مقارنة بدول آسيا الوسطى الأخرى، بسبب اقتصادها المتدني وعدم الاستقرار السياسي والحرب

1- Türk – özbek ış konseyı,özbekıstan ülke bültenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s21.

2- Türk – özbek ış konseyı,özbekıstan ülke bültenı,Op. Cit.

3- Tacikistan ülke bültenı,dış ekonomık ılışıkler kurulu,mart,2012,p12.

الأهلية التي حدثت في البلاد وسيطرة القطاع العام على معظم المرافئ الاقتصادية، ونمت الاستثمارات التركية المباشرة للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) حوالي (٣٢٩) مليون دولار، وبلغ عدد المشاريع المنجزة في طاجيكستان (٣١)[1].

وفي عام ٢٠١١ نمت الاستثمارات التركية المباشرة أكثر من مليار دولار، وتتركز معظم الاستثمارات في قطاع المقاولات وصناعة المواد الغذائية، وبلغت عدد المشاريع المنجزة في طاجيكستان أكثر من (٤٠) مشروعًا مثل (تشييد مبنى السفارة الأمريكية في دوشنبه، وتشيد طريق دوشنبه - الصين الدولي، ومبنى مطار دوشنبة الدولي) ومشاريع أخرى، واغلب المشروعات الاستثمارية مشتركة بين البلدين، وهناك (٤٠) مؤسسة (تركية - طاجيكية) تعمل في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمارات والتعاون المصرفي[2].

وفي عام ٢٠١٢ بلغت الاستثمارات التركية المباشرة في طاجيكستان (١١,٥) مليون دولار، وبدأت الشركات التركية الاستثمار في قطاعات عدة، مثل السياحة والمواد الإنشائية والأثاث وقطاع الصحة والتعليم، وفي إطار جمعية رجال الأعمال الصناعيين (التركية - الطاجيكية) وقع البلدين في العام نفسه على تنفيذ (٣٢) مشروعًا تقدر قيمتها الإجمالية بـ (٥٢٩) مليون دولار[3].

وفي إطار مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية «DIEK»، افتتحت تركيا في عام ١٩٩٢ بنك التصدير والاستيراد (Eximbank)، وهو بنك مشترك بين تركيا ودول آسيا الوسطى للإسهام في مشاريع تنموية لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين تركيا ودول آسيا الوسطى، ويتضح من الجدول (٣ - ٢٠) ان دول

1- Nurettın can,büyük güçlerın kısacından tükıye – orta asya türk cumhurıyetlreı sıyası ve ıktısadı ılışkıları, (kırgızıstan örneği T. C fatıh ünıversıtesı,uluslararası atatürk – alatooünıversıtesı) 2008,s17. ve

2- Tacikistan ülke bültenı,dış ekonomık ılışıkler kurulu,Op. cit.

3- Tacikistan ülke bültenı,dış ekonomık ılışıkler kurulu,Op. cıt. p13.

اوزباكستان هي اعلى دولة في الحصول على القروض من بنك الاستيراد والتصدير التركي للمدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٩) إذ بلغ معدل القروض (١,١١٣,٤) مليار دولار، وتليها كازاخستان فقد حصلت على (٦٦٦,٢) مليون دولار، للمدة نفسها، ثم تأتي تركمانستان التي حصلت على (٤٢٩,٣) مليون دولار، ويتضح من الجدول ان مجموع القروض التركية في عام (١٩٩٢) كانت أعلى من عامي (٢٠٠١ – ٢٠٠٩) من مجموع القروض التركية الممنوحة لتلك الدول[1]، ينظر الجدول (٣ – ٢٠).

الجدول (٣ – ٢٠) قروض بنك الاستيراد والتصدير (Eximbank) التركي لدول آسيا الوسطى (مليون دولار)

الدولة	١٩٩٢	٢٠٠١	٢٠٠٩
أذربيجان	٢٠٥	•	١٣٢
تركمانستان	١٦٣,٣	١٣٣	١٣٣
قيرغيزستان	٧٥	٤٨,١٠	٤٨,١٠
أوزباكستان	٣٩٧,٢٠	٣٤٧,١٠	٣٦٩,١٠
كازاخستان	٢٤٠	٢١٣,١٠	٢١٣,١٠
طاجيكستان	٥٠	٢٥,٦٠	٢٨
المجموع	١,١٣٠,٢	٧٦٦,٩٠	٩٢٣,٣

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1– Seyma akkoyunlu,turky ın the caspıan sea,regıon master of arts polıtıcal sıcıence,ıstanbul,sprıng,2005,p. 64 – 65.

1– Seyma akkoyunlu,turky ın the caspıan sea,regıon master of arts polıtıcal sıcıence ,ıstanbul, sprıng,2005,p. 64 – 65.

2– Mıkaıl gengız ve tevfık orçun özgün,türk dünyası ekonomık bılışım ve kültür forumu,T. C. başbaknlık dış tıcaret müsteşarlığı,türkıye araştırmalar enstıtüsü,bıldırıler kıtabı hacettepe ünıversıtısı,ankara,2010,s20

3– Alaaddın metın,türk exımbank,türk exımbank türkıye ıhracat kredı bankası A. Ş,6 hazıran 2012,s16

وإلى جانب ذلك يوجد في دول آسيا الوسطى مجموعة من المصارف التركية التي تسهم في عملية انتقال رؤوس الأموال التركية اللازمة لتسهيل عمل الشركات التركية ورجال الأعمال وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وتباينت أسهم هذه المصارف التركية العاملة مع مصارف دول آسيا الوسطى من دولة إلى أخرى، انظر الجدول (٣ – ٢١).

الجدول (٣ – ٢١) المصارف التركية العاملة في دول آسيا الوسطى للمدة (١٩٩٢ – ١٩٩٥)

الدولة	اسم المصرف	رأس المال	النسبة (٪)
كازاخستان	المصرف العقاري التركي	٦٠٠- ألف دولار	٣٥
	المصرف الزراعي التركي	١٤٠- مليون دولار	
أوزباكستان	المصرف الزراعي التركي	١- مليون دولار	٥٠
تركمانستان	المصرف الزراعي التركي	١- مليون دولار	٥٠
أذربيجان	المصرف الزراعي التركي	٤٩٦- ألف دولار	٤٩,٦

اعد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- Emın çarıkcı,türk cumhurıyetlerınd ekonomık gelışmele ve türkıyenın rölü bılıg, Türk exımbank dökümanı, Türk exımbank dökümanı,sayı: 7,güz,1998,s35

2- Mehmet dıkkaya,türkıye ıle türk cumhurıyetlerı arasındakı ekonomık ılışkıler,bılıg dergısı,ahmet yesevı ünıversıtesı,mütevellı heyet başkanlığı,ankara,bahar,1999,s5

وتأسيساً على ذلك، إن الاستثمارات التركية في دول آسيا الوسطى في نمو مستمر، ويعتمد هذا الأمر على القوانين الاستثمارية التي تشرعها تركيا ودول آسيا الوسطى، وتسهيل دخول وعمل الشركات والمصارف التركية التي تسهم في دعم وتطوير اقتصاديات دول المنطقة، فضلاً عن ذلك زيادة التبادل التجاري بينها، مما ينعكس ايجابياً على مجمل العلاقات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية).

الخلاصة

يمكن القول ان تركيا كانت من أوائل الدول المجاورة لدول آسيا الوسطى التي شرعت في إقامة علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع دول آسيا الوسطى، وبـادرت على الفور بالاعتراف الرسمي بها في المؤسسات الإقليمية والدولية، وأصبحت تركيا في الأعوام الأولى من استقلال دول آسيا الوسطى بمثابة (الأخ الأكبر) لها، والتي حرصت على إقامة علاقات ثقافية واجتماعية والتي كانت العامل الأساسي في التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى، والتي أثرت بشكل واضح على مجمل أبعاد التوجه التركي نحو دول المنطقة، إلاّ أن بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إعادة صياغة التوجه التركي مع محيطها الإقليمي، وأصبح التوجه الإسلامي يهيمن على السياسة الخارجية التركية كأساس لتعزيز العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى وليس التقارب الثقافي والعرقي فقط.

وأدركت حكومة أنقرة أهمية دول آسيا الوسطى اقتصادياً التي استفادت منها في رفع قدراتها الاقتصادية، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٢، لما توفره دول آسيا الوسطى لتركيا من أسواق خصبة جديدة لتصريف بضائعها، وتعويض ما كانت تعاني منه تركيا من مشاكل اقتصادية كبيرة طوال مدة التسعينيات من القرن الماضي، فضلاً عن أهمية الاستثمارات التركية في هذه الدول والتي تمر بمراحل التنمية بالنسبة للمستثمرين

الأتراك، ومن جهة أخرى إن مثل هذه الاستثمارات تشجع المستثمرين الغربيين على زيادة استثماراتهم في المنطقة عبر تركيا بشكل غير مباشر، مما يؤثر بشكل كبير على تنمية اقتصاديات دول آسيا الوسطى مستقبلاً.




الفصل الرابع

مستقبل التوجه التركي حيال دول آسيا الوسطى

تمهيد

إن دراسة أي موضوع أو مشكلة ينبغي ان نقوم باستشراف مستقبل موضوع الدراسة، والتي لا تكتمل صورتها النهائية من دون دراسة اتجاهاتها المستقبلية ولاسيما إذا ما كانت الظاهرة محل الدراسة معقدة ولها أبعاد مختلفة ورؤى وتصورات متناقضة، وقد يخطأ من يتصور ان دراسة المستقبل لأية ظاهرة هي مجرد افتراضات مجردة، لأن الدراسات المستقبلية لا تدرس الظواهر عن طريق طرح افتراضات مجردة، بل من خلال افتراضات مبنية على الواقع فهي تحلل الأبعاد المستقبلية انطلاقاً من الواقع، وان دراسة المستقبل ماهي إلا عملية بحث علمي تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لاستبصار آفاق واتجاهات المستقبل وعوامل التغير فية بشكل كلي، وان استشراف المستقبل هو تناول احتمالات المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهان الباحثين، وإلى إعادة قراءة الواقع والدور التركي في دول آسيا الوسطى بكل أبعاده وجوانبه، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي ظل احتدام التنافس الإقليمي والدولي في دول آسيا الوسطى.

إن دراسة المستقبل لأي موضوع ما لابد من إن يقترن بمدة زمنية فالمدد الزمنية للدراسات المستقبلية تتحدد بـ (المستقبل القريب، المستقبل المتوسط، المستقبل البعيد)، وتختلف مدة كل واحد عن الآخر، وعلى الرغم من كثرة الأدوات المستخدمة

في دراسة احتمالات المستقبل للظاهرة التي يتم دراستها، فأن في الغالب يعتمد الباحثون على أداة (السيناريو) أو (المشهد)، وعليه إن دراسة مستقبل التوجهات التركية حيال دول آسيا الوسطى سوف تكون في إطار المستقبل المتوسط (١٠ – ٢٠) عامًا، وذلك لأن دراسات المستقبل تكون بالغة الصعوبة في الاستشراف إذا تجاوزت إلى ابعد من ذلك.

وعليه يتناول الفصل الرابع: مستقبل التوجه التركي حيال دول آسيا الوسطى، وفي إطار ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول: سيناريو محدودية الدور التركي في دول آسيا الوسطى، متناولاً مطلبين، المطلب الأول: محدودية الدور السياسي التركي في دول آسيا الوسطى، المطلب الثاني: محدودية الدور الاقتصادي التركي في دول آسيا الوسطى.

أما المبحث الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي في آسيا الوسطى، والذي يقسم إلى مطلبين، المطلب الأول: تنامي الدور السياسي التركي في دول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: تنامي الدور الاقتصادي التركي في دول آسيا الوسطى.

أما المبحث الثالث: سيناريو موائمة – تكيف الدور التركي مع القوى الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى، والذي يقسم إلى مطلبين، المطلب الأول: موائمة الدور السياسي التركي مع القوى الإقليمية والدولية، المطلب الثاني: موائمة الدور الاقتصادي التركي مع القوى الإقليمية والدولية.

المبحث الأول
سيناريو محدودية الدور التركي في دول آسيا الوسطى

ينطلق هذا السيناريو من افتراض مفاده ان التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى سوف يتراجع أو سيكون دور تركيا ثانويًا أو محدودًا لعدم قدرة تركيا على القيام بدور فاعل في القضايا الرئيسة، ففي المستقبل المتوسط قد تتأثر العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى بالمتغيرات الداخلية التي تشهدها تركيا في نظامها السياسي، وتنافس الأحزاب القومية والإسلامية داخل تركيا، وقد تكون تركيا في حال عملية التغيرات الإدراكية والبنائية في سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى ضعيفة، أو قد يكون هناك تنافس شديد في هذه الدول واختلاف في المصالح بين جميع القوى، لذلك سوف نتناول في ضوء هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول: محدودية الدور السياسي التركي في دول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: محدودية الدور الاقتصادي التركي في دول آسيا الوسطى.

المطلب الأول
محدودية الدور السياسي التركي في دول آسيا الوسطى

يستند محدودية الدور التركي في دول آسيا الوسطى وضعف الدبلوماسية التركية من عوامل "موضوعية" يجعل عملية التقارب بين تركيا ودول آسيا الوسطى محدودًا، بسبب العوامل والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتخلفة التي مازالت تسود في بعض مجتمعات دول آسيا الوسطى، وفضلاً عن المتغيرات السياسية التركية

الداخلية المؤثرة في توجهها نحو دول آسيا الوسطى[١]، ويعود السبب في ذلك إلى جملة من العوامل التي تدعم هذا الاتجاه وأهمها:

إن إدراك تركيا بأن تطور كتله أو وحدة للأقوام التركية بزعامتها لتصبح في آخر المطاف قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة معترفًا بها تسهم في عملية صياغة النظام الإقليمي لتركيا، لن يتحقق في ظل وجود الحركات والأحزاب التركية القومية (حزب الحركة القومية، وحزب اليسار الديمقراطي، وحزب الشعب الجمهوري) المعارضين في السلطة، ويتبعون سياسات خارجية تتركز على المصالح القومية التركية فقط، قد تكون ضعيفة التأثير في إقامة العلاقات السياسية بين تركيا ودول آسيا الوسطى مقابل أبعاد جميع المعايير والاعتبارات التي تحافظ على وحدة وكيان هذه الدول، وضمان استقرارها سياسيًا واقتصاديًا، وهي ان دول آسيا الوسطى لا ترغب بمثل هذه العلاقات مع تركيا، وإنما تريد تعاون وثيق ومتعدد من أجل بناء نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[٢].

لا يستبعد أن تكون دول آسيا الوسطى ليس في جدول أولويات السياسة الخارجية التركية، وان ما يدعم هذا الاتجاه ما أكده بعض الساسة الأتراك، إذ يرون ان التوجهات التركية الخارجية بعد مجيء الإسلاميين إلى السلطة قادت إلى تحول كبير في سياساتها الخارجية، بمعنى أيًا تكن أهمية الرهان على دول آسيا الوسطى، إلاّ أن لا تعنيهم هذه المنطقة بمقدار ما تعنيهم شؤون الشرق الأوسط (العراقية – السورية – الفلسطينية) والبلقانية والقبرصية ودول أخرى، أي بمعنى تقوم تركيا

١– رواء زكي الطويل، اساليب ومحفزات التغلغل التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، نشرة متابعات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد (٥)، ٢٠٠٤، ص٢١.

٢– رواء زكي الطويل، أساليب ومحفزات التغلغل التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

إعادة ترتيب أولوياتها الخارجية من جديد، فأسيا الوسطى على الرغم من الروابط الكبيرة التي تجمع الأتراك مع معظم هذه الدول، إلاّ أنها ستكون ليست في الدائرة الأولى للحسابات الإستراتيجية التركية الجديدة[١].

قد تشهد العلاقات السياسية بين تركيا وبعض دول آسيا الوسطى توترًا على الرغم من أن تركيا قد نجحت إلى حد كبير في تحسين علاقاتها بدول المنطقة، إلاّ أنه مازالت هناك بعض المشاكل العالقة بينها وبين بعض دول آسيا الوسطى وهو ما يحول دون تبنى أنقرة لإستراتيجية أكثر واقعية وفاعلية لتوطيد علاقاتها بدول آسيا الوسطى[٢].

فعلى سبيل المثال شهدت العلاقات بين تركيا وأوزبكستان اضطرابات كثيرة منذ عام ٢٠٠٠ بسبب الخلافات حول قضية ترحيل زعماء المعارضة الأوزبك من تركيا، واتهاماتها المتكررة لمنظمات تركية بشن حملات توعية دينية في أوزبكستان، وأن العلاقات المتوترة بين أنقرة وطشقند تعد عائقا رئيسًا يحول دون توسيع نطاق التعاون بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وان ما يزيد الوضع سوءًا أن أوزبكستان وتركمنستان لم تنضما إلى عضوية مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية، والذي أنشئ بهدف تطوير التعاون بين الدول الناطقة بالتركية وتوطيد العلاقات بينها. بمعنى آخر، إن انعدام التعاون بين أوزبكستان وتركمانستان والمجلس سيكون له تأثير سلبي للغاية على مستقبل المنطقة. ليس هذا فقط بل ما يؤكد عزلة هاتين الدولتين هو عدم انضمامهما أيضا لعضوية الجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية والتي شكلتها تركيا بالتعاون

١– ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

2– Mıkaıl gengız ve tevfık orçun özgün,türk dünyası ekonomık bılışım ve kültür forumu,T. C. başbaknlık dış tıcaret müsteşarlığı,türkıye araştırmalar enstıtüsü,bıldırıler kıtabı hacettepe ünıversıtısı,ankara,2010,s26

مع أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين دول تركيا ودول آسيا الوسطى وتعزيز الحوار بين برلمانات الدول الناطقة بالتركية[١].

أما فيما يتعلق بعلاقة تركيا وأذربيجان، على الرغم من أن أذربيجان تعد الحليف الأكبر لتركيا في منطقة آسيا الوسطى إلاّ أن العلاقات بين البلدين قد تدهورت في عام ٢٠٠٩ حينما أقدمت أنقرة على تطبيع علاقاتها مع أرمينيا عن طريق توقيع بروتوكل (زيوريخ)، الخطوة التي أثارت حفيظة الحكومة الاذرية التي استنكرت سعى تركيا لتطبيع علاقاتها مع أرمينيا قبل التوصل لتسوية للنزاع باحتلال أرمينيا لعدد من المقاطعات الأذربيجانية المحيطة بإقليم ناغورنو كاراباخ، مما قد يؤثر ذلك على مستقبل العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى بشكل سلبي في المستقبل القريب[٢].

ضعف الإدارة التركية في صياغة سياسة خارجية متعددة الأبعاد، فأن الأهداف التي وضعتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وفكرة وزير الخارجية (احمد داود اوغلو) في وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات الخارجية العامة منها، قد تكون تركيا غير موفقة على إتباع سياسة خارجية متكاملة الأبعاد لإدراج قضايا متعددة في الإطار نفسه، ولم تتحقق بالشكل الذي تسعى إليه تركيا الأمر الذي يستدعي محدودية الدور أو الانكفاء نحو الداخل، وتعود إلى مرحلة ما كانت علية قبل انتهاء الحرب الباردة، وما تبعها من مشاكل

١ـ هناء دكروري، في علاقتها بجمهوريات آسيا الوسطى «أنقرة بين الطموحات السياسية والمنافسة الإقليمية، على الرابط
http://digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=1205561&eid=1769)

٢ـ هناء دكروري، في علاقتها بجمهوريات آسيا الوسطى «أنقرة بين الطموحات السياسية والمنافسة الإقليمية، مصدر سبق ذكره.

اقتصادية وسياسية، مما ينعكس ذلك على تضاءل الأهمية الإستراتيجية التركية عند حلفائها، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، والتي تعدان الداعم الأكبر في التوجه التركي نحو تلك الدول منذ الاستقلال ولحد الآن[١].

عدم قدرة من سيأتي بعد رئيس الحكومة (رجب طيب اردوغان) الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دور إقليمي فاعل ومؤثر، لتحقيق طموحات تركيا في وضع دبلوماسية «ناعمة» تخدم تطلعات الشعب التركي نحو الخارج في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية[٢].

في ظل استمرار وجود مشكلة حزب العمال الكردستاني (التمرد الكردي) في جنوب شرق تركيا فأنها ستخل بالمصالح والسياسات التركية في المستقبل، إذ إن الأحزاب الكردية تعارض

التحالف التركي مع دول آسيا الوسطى، والذي يعد طوق أمني في المدرك الاستراتيجي التركي، على الرغم من ان تركيا حققت طوقًا أمنيًا من خلال تعزيز تواجدها العسكري المكثف في أذربيجان، فضلاً عن ذلك، أن العمليات التخريبية التي تتعرض لها تركيا بضرب أنابيب الناقلة للطاقة من بحر قزوين مرورًا بالأراضي الكردية إلى دول الاتحاد الأوربي تتعرض للتخريب المستمر، مما يمكن ان يكون هذا معوقًا في ضمان استمرارإمدادات الطاقة لتركيا، وهذا يعني انشغال المسؤولين الأتراك على حل المشاكل الداخلية التركية بدلاً من وضع ستراتيجيات للمصالح التركية العليا في آسيا الوسطى[٣].

١ـ عارف محمد خلف، الدور التركي الاقليمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، العدد (٥) السنة (٢) اذار، ٢٠١٠، ص٣٠.

2– Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımıszlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı, (yayın: 01) ahmet yesevı ünıversıtesı, ankara,2011. s51.

٣ـ عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، »الواقع والتحديات«، مركز آسيا الوسطى رصد ←

المطلب الثاني
محدودية الدور الاقتصادي التركي في دول آسيا الوسطى

إن التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا ودول آسيا الوسطى سوف يكون في إطار ذات تأثير محدود نتيجة المتغيرات المؤثرة في التعاون الاقتصادي بينهما، على الرغم من الشراكة والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي عقدتها تركيا مع دول آسيا الوسطى منذ استقلالها ولحد الآن، وسوف يتراجع التعاون الاقتصادي التركي مع دول آسيا الوسطى[١]، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من العوامل التي تدعم هذا الاتجاه وأهمها:

١- إن البعد الجغرافي لأغلبية دول آسيا الوسطى عن تركيا قد يكون عائقًا أمام تطوير العلاقات بينهما، على الرغم من وجود حدود مشتركة بمساحة صغيرة مع إقليم (ناخيتشيفان) الاذري، ولكن قد يكون هذا المعبر ليس كافيًا لتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول آسيا الوسطى في ظل تنافس القوى الإقليمية المجاورة والقريبة لهذه الدول في الوقت الحاضر، وكما اشرنا سابقًا ان دول آسيا الوسطى والتي هي دول مغلقة ومحرومة من أي إطلالة بحرية على محيطها الإقليمي، فأن تركيا ستواجه تحديات، بسبب التنافس الدولي على دول آسيا الوسطى، إذ إن هناك أربعة خيارات أو بدائل لانفتاح دول آسيا الوسطى على العالم الأول: من شمال بحر قزوين إلى أوربا والأطلسي عن طريق روسيا، والثاني: من الشرق إلى الباسفيك عن طريق الصين، والثالث: عبر أفغانستان في

→ الواقع واستشراف المستقبل، على الرابط(http://www. asiaalwsta. com/CountryInfo Details. asp?Id=٢٤٥)

١- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة «بين مطامع دول الجوار ومحاولات الهيمنة الأمريكية«مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

الجنوب إلى المحيط الهندي عن طريق الهند وباكستان أما الرابع، من جنوب بحر قزوين إلى البحر المتوسط عن طريق تركيا، وهذه الطرق في الواقع تشهد تنافسًا اقتصاديًا كبيرًا بين كل من (تركيا وروسيا وإيران) بشأن الانفتاح على الغرب، وفرض السيطرة على المرافئ الاقتصادية الحيوية[١].

٢- ان روسيا ستقف عائقًا كبيرًا أمام التوجه التركي، فهي تتبنى سياسة تدعمها القوة العسكرية لاسيما في سياساتها نحو دول آسيا الوسطى (طاجيكستان) ودول القوقاز، واستغلت روسيا هذه الإستراتيجية وبشكل فعال أيضًا، لتحقيق مكاسب مهمة في طرق النقل الجيواقتصادية عبر سلسلة من الاتفاقيات التي تعقدها مع دول آسيا الوسطى ولاسيما في ظل حكومة بوتين التي ترى دول آسيا الوسطى مجالًا اقتصاديًا حيويًا، وتسعى قيادة تلك الدول من جديد، مما يؤثر بشكل مباشر على التعاون والشراكة الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى[٢].

ومن جانب آخر، يكون مستقبل الدور التركي في دول آسيا الوسطى يكتنفه الغموض، في ظل مستقبل القوة الروسية في آسيا الوسطى، وتأثيرها على مستقبل العلاقات (التركية - الروسية)، فضلًا عن الروابط التأريخية والثقافية والاقتصادية التي تشد كل من روسيا وإيران مع دول آسيا الوسطى، إذ إن تركيا تدرك جيدًا وتأخذ في حساباتها الإستراتيجية إن روسيا تتمسك بزمام الأمور، وتتحكم بمصير تلك الدول عن طريق ارتباطها بالاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، وتساعدها في ذلك النخب القومية الشيوعية في تلك الدول، ناهيك عن التحالف الثلاثي غير المعلن

١- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، »موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٢ - ٥٣٣.

٢- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، «موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٢ - ٥٣٣.

(الروسي – الإيراني – الصيني) لمحاصرة وتقيد الدور التركي في آسيا الوسطى وبحر قزوين من خلال التنافس على نقل الثروات من بحر قزوين (حرب الأنابيب)، وفي الوقت نفسه وضعت إيران في الاعتبار علاقاتها المتوترة مع الغرب والعقوبات الدولية عليها، فأقامت علاقات مقاربة تقوم على دراسة جيدة لبنية المنطقة الداخلية وتوازناتها[١]، وتحمل هذه السياسة الإيرانية أهمية كبيرة من حيث إبراز التوازن الدقيق والحساس بين التأثير الإقليمي وضغط النظام الدولي، فأن هذه الدبلوماسية الإيرانية في آسيا الوسطى تستخدم تأثيرها الإقليمي استخداماً موفقاً، وستكون قادرة على تحقيق المزايا التكتيكية على الرغم من العقوبات الدولية، واستثمار الموروث التأريخي والعامل الديني في علاقاتها المتعددة مع دول آسيا الوسطى، وهذا يكون بالنسبة لتركيا عامل مؤثر سلبي في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى[٢].

إن استقرار الأمن في منطقة آسيا الوسطى لن يكون مضمون بشكل جيد طالما إن الأوضاع الأمنية لا يزال هشاً في بعض دول آسيا الوسطى مثل الصراع بين بعض القوميات (الاوزبكية – الطاجيكية) والأوضاع الأمنية في الدول المجاورة مثل (أفغانستان وباكستان)، مما يجعل دول آسيا الوسطى عرضة للأصولية الدينية المتطرفة، ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول، وهذا يعني إن استقرار دول آسيا الوسطى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السائدة بالدول المجاورة لها، فضلاً عن أنها غير محصنة ضد الجريمة المنظمة والحدود التي يسهل اختراقها والهجرة غير المشروعة،

١– ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، »الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية«، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

٢– خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٧٥ – ٧٦.

هذه المسائل وغيرها تهدد المصالح الاقتصادية التركية برمتها في دول آسيا الوسطى، ولاسيما في منطقة بحر قزوين[١].

أما الصراع (الاذري – الارمني) فمن المحتمل ان يندلع الصراع في ضوء مشاعر العداء العميق بين البلدين، ويمكن ان تقود إلى استحالة التوصل إلى العلاقات السلمية لتطوير منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك قرناً كاملاً لإنهاء مشاعر العداء والصراع بين هذين البلدين، وان تجميد الصراع من دون التوصل إلى حل نهائي وحاسم له، سوف يقود إلى إمكانية اندلاعه في أي لحظة خاصة، إذ ما اخل بالتوازن العسكري في ضوء التضارب في مصالح القوى الإقليمية والدولية، مما ينعكس على المشاريع الطاقوية، ومخاوف الشركات الأجنبية للاستثمار في دول آسيا الوسطى في مجال الطاقة والقطاعات الأخرى[٢].

ومن الناحية الامنية والاقتصادية، ان تفجر أي للصراع في (ناغورني قرة باغ) سوف يقطع انسياب النفط عبر خط الأنابيب من منطقة بحر قزوين إلى تركيا والدول الأوربية، وان خط أنبوب (باكو – تبليسي – جيهان) يمثل الهدف الأكثر حساسية في هذه المنطقة، إذ يتوقع ان تقوم القوات الارمنية في حالة اندلاع الصراع باختراق الأراضي الأذربيجانية وضرب خطوط الطاقة، وهذا الأمر سيكون له انعكاسات اقتصادية خطيرة على تركيا وعلى دول آسيا الوسطى في ظل تزايد الاستهلاك المحلي للطاقة في تركيا، هذه المسائل وغيرها قد تؤثر في فاعلية الدور التركي، إلاّ أن هناك اتجاهات ترى عكس ذلك، وهو تنامي وتطور العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى[٣].

١– عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، »الواقع والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص١٢

2– Yokohirose,Resolving,Nagorno – KarabkhAzerbaijaninternational magazine,vol,9,No,1,2001, (http://www. azer. com/aiweb/categorıes/magazıne/91 – folder/91 – hirose. html)

٣– دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مصدر سبق ذكره.

تراجع القدرات الاقتصادية التركية، والتي تنعكس بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى، فأن المساعدات والقروض المالية التركية التي تقدمها إلى دول آسيا الوسطى قد تكون غير كافية لمساعدة بناء اقتصاديات دول آسيا الوسطى، وكسب ود شعوب هذه الدول وتعزيز العلاقات بينهما، مما يجعلها معتمدة بصورة مستمرة وكبيرة على ستراتيجية الدول الكبرى، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي يمتلكان الإمكانات والمقومات الكبيرة لتغطية هذه المساعدات، وفي الوقت نفسه قد تكون هذه السياسات والتوجهات غير متفقة دائمًا مع التصورات والطموحات التركية، وربما ان السياسة (التركية – الأمريكية) تشهد بعض التناقض فيما بينهما، وهذا الاعتماد يشكل بدوره محدد أمام التحرك التركي مستقبلًا، إذ إن تركيا ستكون مرتبطة بشكل كامل بأهداف وتطلعات هذه الدول[1].

إن الدعم الدولي لتركيا في توجهاتها نحو دول آسيا الوسطى، والمتمثل بـ (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي)، إلاّ أنها قد لا تحبذ ممارسة دورًا قويًا لتركيا في المنطقة يصل إلى مستوى دولة محورية سياسيًا واقتصاديًا في دول آسيا الوسطى، كما أنهم في الحقيقة يرفضون هذا النوع من العلاقات المتنامية إلى درجة قيام جامعة الدول الناطقة بالتركية، لأن ترى في ذلك انقلاب على النموذج التركي المعتدل، والعودة إلى السياسة القومية الضيقة (الطورانية)، وترى في ذلك يشكل خطرًا على مصالحها في المنطقة، وفي الوقت نفسه عودة تركيا إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية والقيام بدور فعال[2].

١– سرمد عبد الستار امين، تركيا والجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٢– عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسـيا الوسطى، »الواقع والتحديات»، مركز آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل، على الرابط.(http://www. asiaalwsta. com/CountryInfoDetails.asp?I d=٢٤٥)

المبحث الثاني
سيناريو تنامي الدور التركي في آسيا الوسطى

يستند هذا السيناريو على افتراض مؤداه تنامي الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى في المرحلة المقبلة معتمدين في ذلك على النجاحات والتطورات التي حققتها تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ بشأن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، والمحافظة على ذلك للانطلاق نحو دور إقليمي تركي فاعل ومؤثر، حيث تكون بموجبه تركيا دولة فاعلة، ويكون لتركيا مكانة متميزة ومؤثرة في سياساتها نحو دول المنطقة، إذ ستعمق انغماسها في السياسة الإقليمية والدولية، وهذا كله يأتي في إطار العمق الاستراتيجي لتركيا في اوراسيا بشكل عام وفي آسيا الوسطى بشكل خاص في المرحلة المقبلة، لذلك سوف نتناول في ضوء هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول: تنامي الدور السياسي التركي في دول آسيا الوسطى، والمطلب الثاني: تنامي التعاون الاقتصادي التركي مع دول آسيا الوسطى.

المطلب الأول
تنامي الدور السياسي التركي في دول آسيا الوسطى

منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور إقليمي لاسيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٢، حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور السياسي التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا، لتثبيت الوجود التركي وتعزيز الاستقرار

السياسي والاقتصادي في دول آسيا الوسطى والدول الأخرى[1]، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من التطورات وأهمها:

١- استمرار التأييد الشعبي والإقليمي لحكومة حزب العدالة والتنمية في انتهاج السياسة الخارجية (الدبلوماسية الناعمة)، وبالشكل الذي يؤمن فوزها في الانتخابات المقبلة، فأن الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية لابد إن تتركز على أهمية التحول الداخلي لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا، حيث أتاح الإصلاح الداخلي وقدراتها الاقتصادية المتنامية بالظهور كراع للسلام في منطقة اوراسيا بشكل عام وفي دول آسيا الوسطى بشكل خاص[2].

٢- الرؤية التركية الجديدة في سياساتها الخارجية مفادها (تصفير المشاكل) مع جميع دول آسيا الوسطى، وتفادي التورط في المواجهات الدولية، وحاجة تركيا كدور وسيط في النزاعات، ففي هذه المرحلة تواصل تركيا عملها في سياسة خارجية استباقية (سياسة المبادرات) من أجل إرساء ودعم السلام في العالم، فعلى سبيل المثال ان تركيا كانت أول البلدان التي سارعت لمساعدة قيرغيزستان خلال الاضطرابات السياسية والاقتصادية عام ٢٠١٠ كذلك الحال مع المشكلة الاذرية، ومشكلة الحركات الدينية (المتطرفة) في أوزباكستان، وان هدفها هو وضع الأسس والاستراتيجيات المشتركة في المستقبل"[3].

1– Türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı,türkıyenın enerjı stratejısı enerjı,su ve çevre ışlerı genel müdör yardımcılığı,ocak,2008,s4.

٢– عارف محمد خلف، الدور الإقليمي التركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

3– Lamiya adil gizi,Azerbajani – turkish deal not against any country,Today's zaman (http://www. todayszaman. com/newsdetaıl – gennewsbyld)



وترجع حقيقة وبراعة الأتراك إلى قيادات حزب العدالة والتنمية، والذين يحاولون بدبلوماسيتهم الجمع بين الواقعية السياسية والتأهل الإيديولوجي، وتقوم هذه الدبلوماسية التركية على مهمتين أساسيتين الأولى: تنقية الأجواء مع الجوار الإقليمي، والثانية: تتمثل بالعمق الاستراتيجي التي تسعى من خلاله إلى إيجاد منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي أيضًا في العالم، وان تركيا استطاعت في ظل حزب العدالة والتنمية إن تحول العلاقات من حدود المواجهة والمنافسة إلى حدود تعزيز التعاون مع كافة دول الجوار بما يؤهلها للانغماس في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية بشكل فاعل ومؤثر[1].

٣- إن التوجهات الخارجية التركية تجاه دول آسيا الوسطى في المرحلة المقبلة سوف تتركز على أسس أكثر واقعية وعقلانية من الأهداف الكبرى التي كانت مرسومة في التسعينيات من القرن الماضي، وان فكرة وحدة العالم التركي سوف تستند إلى عوامل مشتركة عديدة مثل وحدة التاريخ والدين والتعاون المشترك أي بمعنى جاء التموضع التركي على المسرح الجديد الذي تمثله آسيا الوسطى بعامل توازن تدعمه العودة إلى دول العالم التركي، ولكن على أساس مشروع (التوليف الإسلامي المعتدل)، مما يؤدي إلى تكوين نوع من القوة والقدرات بين تركيا ودول آسيا الوسطى[2]، ففي زيارة قام بها رئيس البرلمان التركي (جميل جيجاك) ومجموعة من مجلس الصداقة بين البلدين في ١٥ حزيران عام ٢٠١٢ إلى العاصمة التركمانستانية (عشق اباد) أثنى رئيس البرلمان التركي على التطور الكبير الذي تشهده تركمانستان في الوقت الحاضر، وأكد ان تركمانستان قطعت

١- المصدر نفسة.

٢- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، »الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

مراحل طويلة في مرحلة التطور السياسي والاقتصادي، وهي بذلك تعد نجم مضيء للأتراك، وان تركيا تفتخر بذلك وان مستقبل البلدين سيكون مزدهراً من خلال بناء الثقة والتعاون بينهما".

ففي زيارة قام بها رئيس البرلمان التركي إلى المتحف القومي التركماني أكد وحدة التاريخ والإسلام المشترك بين البلدين، وورثة حضارة وثقافة عظيمة، وان تركيا ستواصل دعم دول المنطقة في مجالات عدة، مثل بناء النظم الديمقراطية والبنية التحتية والمساعدات المالية والتعليم، وهذا يضفي نوع من التقارب المميز والثقة المتبادلة في علاقة تركيا مع دول آسيا الوسطى، ففي مجال التعليم بالذات تسعى تركيا إلى خلق أجيال يحسن فهم تركيا، ويشعر بالميل والاحترام أكثر فأكثر ولاسيما الأقليات غير التركية المتواجدة في آسيا الوسطى[1].

٤- مما لاشك فيه ان التعاون (التركي - الإسرائيلي) في دول آسيا الوسطى من وجهة نظر تركيا ليس من مصلحتها ان يكون جناحها الشرقي ميدان للنفوذ الإيراني وللأصولية الإسلامية وكان لابد من الاتجاه إلى (إسرائيل) التي تتصدى لهذا النموذج سواء بمفردها أو مع أطراف أخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ومثلما تدعم الولايات المتحدة الأمريكية تركيا في القوس الشرقي فان (إسرائيل) سوف تتلقى الدعم نفسه في التصدي للأصولية الإسلامية سواء كانت عربية أو إيرانية، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد الدور التركي في دول آسيا الوسطى والقوقاز خوفاً من تأثر هذه الدول بالنفوذ الإيراني والروسي[2].

1- Türkıye büyük mıllet meclısı,24. dönem1. ve 2. yasama yılı faalıyet raporu,temmuz2012,s. 16.

٢- نـوار محمد ربيـع، ابعاد التعاون التركي الاسـرائيلي واثره على الامن القومي، مصدر سـبق ذكره، ص١٥٧.

المطلب الثاني
تنامي الدور الاقتصادي التركي في دول آسيا الوسطى

إن النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا ودول آسيا الوسطى لابد ان ينعكس ايجابيًا على تعزيز وتوثيق التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما، فضلاً عن ان مرونة النموذج الاقتصادي التركي مع اقتصاديات الدول الكبرى سيكون له القدرة على التأثير في ربط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد التركي مستقبلاً، وان ما يدعم هذا الاتجاه هو جملة من العوامل أهمها[1]:

١- إن الموقع الجيوستراتيجي لتركيا من المحتمل ان يكون له أهمية كبرى مستقبلاً، كون تركيا أصبحت طرف فاعل في ما يجري في محيطها الإقليمي والدولي أيضًا، فضلا عن أنها عضو ذات وزن إستراتيجي في حلف الناتو، وهذا ما يجعلها دولة مهمة لمنطقة آسيا الوسطى، ومن المحتمل ان تصبح السياسة الطاقوية التركية أكثر أهمية في دفع علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، ويتضمن تأثير الطاقة بهذا الشأن بالنسبة لتركيا لتأمين احتياجاتها وتعدد مصادر الطاقة، وتصبح تركيا كقناة يمر من خلالها النفط والغاز الطبيعي لبحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط بالاستناد إلى ان تركيا بلد يعد استقراره مضمون[2].

وتطمح تركيا في الأمد القريب إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج العربي من خلال إنشاء خط أنبوب يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طرح ان تحقق فأن

1- Dr. hatıce karahan,2012 türkıye ekonomısı raporu,müsıad araştırma raporlar,ıstanbul,hazıran, 2012,s. 15.

٢- انظر: ميشـال نوفل، عودة تركيا إلى الشـرق، «الاتجاهات الجديدة للسياسـة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣، وكذلك، نبيل محمد سـليم، التوجه التركي نحو جمهوريات آسـيا الوسطى والقوقاز، » والأفاق المحتملة»، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٢٠.

من شأنه ان تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيواقتصادي والجيوستراتيجي في المشرق بأكمله، مما يعزز العلاقات بين تركيا ودول آسيا الوسطى ومع إيران أيضا، وتسعى تركيا في المستقبل إلى إدخال روسيا في الاستراتيجيات المتعلقة بعلاقات تركيا مع دول آسيا الوسطى، لأن حزب العدالة والتنمية استفاد من تجارب الماضي، فقد كان شديد الحرص على عدم استبعاد روسيا من حساباته، وخلق نوع من التقارب والتعاون (التركي - الروسي) عوضاً من التنافس والصراع في منطقة آسيا الوسطى[١].

وتعمل تركيا في الآونة الأخيرة إلى تنفيذ مشروع كبير يربط قارات العالم الرئيسة عبر تركيا كعمود فقري للنقل متعدد الوسائط، مما يثير بوجه خاص أهمية تركيا كحلقة وصل بين أوربا وآسيا الوسطى والقوقاز في إطار مشروع (تراسيكا) الذي تنفذه منذ عام ١٩٩٣، لإحياء (طريق الحرير) التأريخي، وفي إطار هذا المشروع تخطط تركيا لإقامة الموانئ في المناطق البحرية العميقة، وإنشاء نفق يمر به خط (مترو) عبر مضيق البسفور، وإقامة جسر يربط بين آسيا وأوربا فوق الدردنيل، واستكمال خط السكك الحديدية بين (قارص وتبليسي) كجزء مكمل لمشروع (تراسيكا) وامتداده إلى المناطق السياحية التركية ومراكز الإنتاج والتجارة في الأناضول مما يسهل من عملية التجارة بين تركيا ودول آسيا الوسطى وانفتاحها على الدول الأوربية[٢].

وينتهج حزب العدالة والتنمية دبلوماسية جديدة قائمة على التوازن الاستراتيجي، من أجل تأمين احتياجات الطاقة المتزايدة في تركيا، وانتهج عدة

١- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان... مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

٢- جلال معوض، تركيا والعولمة، في آسيا والعولمة، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٤٣.

أساليب دبلوماسية اقتصادية وأمنية لتحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي في دول آسيا الوسطى، والتي تدفع بتعزيز وتنامي قدراتها الاقتصادية، على سبيل المثال تحاول تركيا تنشيط (منتدى الاستقرار والتعاون الاقتصادي في دول آسيا الوسطى والقوقاز) الذي تأسس في عام (٢٠٠٨)، وتسعى تركيا جاهدة في المستقبل القريب للعب دور الوسيط اللوجيستي المهم في خطوط نقل الطاقة من بحر قزوين إلى دول آسيا وأوربا والشرق الأوسط[١].

٢- ان أهمية دول آسيا الوسطى الاقتصادية لاسيما دول بحر قزوين (تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان) سوف تزداد بشكل كبير بسبب دعم القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) وإسهامها في اقتصاديات هذه الدول الثلاث، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية التي يؤمل ان تحققها دول بحر قزوين من خلال بيع نفطها إلى الدول المستهلكة، وهو الاتجاه الذي يدفع بتعزيز وتوثيق التعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا وهذه الدول[٢].

٣- من المحتمل إن العلاقات الاقتصادية التركية قد تأخذ حيزاً اكبر من الجوانب السياسية والعسكرية، كون وظيفة السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية هي قائمة بالدرجة الأساس على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية القائمة في تركيا، وان المبادلات التجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى في نمو مستمر منذ استقلالها ولحد الآن، وهذا يعطي مؤشر ايجابي في نمو التبادل التجاري بينهما، ففي الأجل القصير خلال (١٠) أعوام، سوف يزداد قيمة حجم التبادل التجاري إلى أكثر من (٣٠)

1- Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımıszlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı, (yayın: 01) ahmet yesevı ünıversıtesı ,ankara,2011. s46

2- Ibid.

مليار دولار، وهذا يأتي كجزء من الأهداف الاقتصادية التركية لحزب العدالة والتنمية لرفع صادرات تركيا، وتصبح تركيا أهم شريك تجاري لتلك الدول، ولاسيما الدول المطلة على بحر قزوين (كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان) التي تعد دول منتجة للنفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي وقعتها تركيا مع دول آسيا الوسطى، وبموجب ذلك تصبح تركيا مفتاح التنمية (السياسية والاقتصادية) لتلك الدول[1].

فضلا عن فتح معابر حدودية جديدة مع أذربيجان التي تعد مفتاح الوصول إلى بقية دول آسيا الوسطى، وتعمل تركيا على إلغاء تأشيرات دخول رجال الأعمال والوفود الرسمية والسياحة، كما فعلت مع أذربيجان عندما طالب الشعبين التركي والاذري بفتح المعابر الحدودية أمام حركة رجال الأعمال والمسافرين[2].

٤- ان مسألة انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوربي أصبحت مسألة وقت، وان الأوربيين لم يعودوا قادرين على تجاهل ورفض المحاولات التركية الجادة للانضمام إليها كبديل لإقامة نظام إسلامي تركي لسبب رئيسي مهم، وهو إن الدول الأوربية اليوم تمر بأزمات اقتصادية مقابل تنامي القدرات الاقتصادية التركية، وهذا يعني ان دول الاتحاد الأوربي ستكون بحاجة ماسة إلى تركيا لإنقاذها بعدما أصبحت تركيا من مدين إلى دائن، وان عضويتها في الاتحاد

1- Dr. yücel güçlü,Türkıyenın dış ekonomık ılışkılerı,Türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı, (http://www. mfa. gov. tr/turkiye_nin – dis – ekonomik – iliskileri. tr. mfa)

٢- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، »الأنموذج التركي»، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

الاوربي يوفر حافزاً ينعكس ذلك بشكل كبير على التوجهات التركية حيال دول آسيا الوسطى وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بينهما[1].

٥- ان احتدام التنافس الدولي والإقليمي في دول آسيا الوسطى وسعيها لتوثيق روابطها معها واحتوائها، فهذه حالة التنافس هي بحد ذاتها تعد عامل محفز للدور التركي في المنطقة، وفي ظل الطموحات التركية لتحقيق المزيد من النفوذ في هذه الدول، ولاسيما ان تركيا تدرك حقيقة مفادها ان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي فضلاً عن أنظمة دول آسيا الوسطى ترفض فكرة عودتها إلى الحكم الروسي من جديد، وأدركت دول آسيا الوسطى مدى الأهمية الاقتصادية التركية بعد تنامي قدراتها الاقتصادية، وربطها بشبكة واسعة من الأنابيب الناقلة للطاقة[2].

٦- في إطار الاهتمام الذي توليه تركيا لدول آسيا الوسطى من أجل التفاعل والاندماج مع المنظمات الإقليمية فأن منظمة التعاون الإسلامي التي تتزعمها تركيا حاليًا، قد تساعد في انخراط دول آسيا الوسطى في عمل المنظمة، ففي عامي (٢٠١١ – ٢٠١٢) عقدت المنظمة اجتماعين متتالين لوزراء الخارجية في كل من طاجيكستان وكازاخستان، كما عقدت العديد من المؤتمرات المتخصصة في كازاخستان وأذربيجان، في سياق تعزيز التعاون بين تركيا ودول آسيا الوسطى، وشقيقاتها من الدول الإسلامية، مما دفع بتركيا إلى إقناع دول آسيا الوسطى لتقديم طلب إلى الأمين العام لمجلس توركيك (خليل اكنتشي) بطلب

١- سونر جاغابتاي، الاتحاد الاوربي بحاجة لتركيا، تحليل السياسات، معهد واشطن، ٢٠ كانون الأول ٢٠١٣، على الرابط(http://www. washingtoninstitute. org/ar/policy – analysis/view/the – e. u. – needs – turkey).

٢- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان... مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

الحصول على عضوية مراقب في (منظمة التعاون الإسلامي)، بغية توطيد العلاقات بين الجانبين، ووعد الأمين العام للمنظمة (أكمل الدين إحسان اوغلو) بدوره سرعة البت في هذه العضوية، وهناك إمكانية كبيرة للتعاون بين تركيا ودول آسيا الوسطى في مجال التكنولوجيا والمعلومات والقطاع المصرفي والمالي وفي مجال التصنيع المشترك بينهما، مما يجعل دول آسيا الوسطى نقطة جذب في الاقتصاد الدولي وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمارات وتنشيط قطاع التجارة الخارجية والاستعانة بالنموذج الاقتصادي التركي[1].

المبحث الثالث
سيناريو موائمة - تكيف الدور التركي مع القوى الدولية والإقليمية

يستند هذا السيناريو على تكيف التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتواجدة في هذه الدول مع ما يفرضه الواقع من تأثير، سواء أكان نابع من الداخل التركي أو احتدام التنافس الدولي والإقليمي الذي تستمد قوتها من هذه الدول الداعمة (الولايات المتحدة الأمريكية، اسرائيل والاتحاد الاوربي)، إذ إن هذا السيناريو يقوم على افتراض إن الدور التركي لن يحرز على تحقيق الأهداف التي تسعى تركيا حصولها في دول آسيا الوسطى، على الرغم ما تمتلكه تركيا من مميزات كالموقع الجيوستراتيجي الذي يجعلها

١- عبد الرزاق الزهراني، مجلس توركيك يطلب عضوية مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، على الرابط:
(http://www. alriyadh. com/2012/12/23/article795186. html)

ممرا للتجارة والطاقة، وقدراتها الاقتصادية والسياسية المتنامية فضلاً عن الروابط التاريخية والثقافية التي تجمع تركيا مع دول آسيا الوسطى، إلاّ أن دورها سوف يجعلها تحتفظ ببعض أهدافها هناك مع تجنبها بعض المشاكل الأمنية التي ممكن ان تحصل جراء تنامي الحركات المتطرفة والصراعات الداخلية، والدخول في تنافس محموم مع القوى الأخرى، وذلك بحكم ما يفرضه الواقع من مصلحة لجميع القوى المتنافسة، لذلك سوف نتناول في ضوء هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول: موائمة الدور السياسي التركي ضمن القوى الإقليمية والدولية، المطلب الثاني: موائمة الدور الاقتصادي التركي ضمن القوى الإقليمية والدولية.

المطلب الأول
موائمة - تكيف الدور السياسي التركي مع القوى الإقليمية والدولية

في ظل العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية النشطة لاسيما بعد عام ٢٠٠٢ تستطيع تركيا من خلال تكيف علاقتها السياسية مع محيطها الإقليمي لاسيما مع دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط مستقبلاً، حيث تعتمد تلك السياسة الخارجية التركية على التعاون والتحالف مع النظم السياسية القائمة بالمنطقة، ومع القوى المتنافسة الاقليمية والدولية التي ترتبط مع دول آسيا الوسطى بروابط تأريخية وسياسية واقتصادية، مما يجعل تركيا ان تحتفظ بمكانة اقليمية ودولية مقبولة مع حلفائها[1]، وان ما يدعم هذا الاتجاه هو جملة من العوامل أهمها:

1- Nurettın can,büyük güçlerın kısacından tükıye – orta asya türk cumhurıyetlrei sıyası ve ıktısadı ılışkıları, (kırgızıstan örneği T. C fatıh ünıversıtesı,uluslararası atatürk – alatoo ünıversıtesı) 2008,s17. ve

١- تناغم السياسة الخارجية التركية مع السياسات الأوربية والأمريكية، وحتى مع دول الشرق الأوسط مثل (السعودية وقطر والأردن وفلسطين ولبنان) والدول العربية الأخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد تركيا بالنسبة لها وبحسب وصف مراكز الأبحاث المرموقة مثل (راندو كارنيجي) بأنها (دولة نموذج)

يجب ان تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة اوراسيا، وهذا ما يضفي القبول الأمريكي إزاء الدور التركي، وحاجة الدول العربية لدور تركيا القيادي في المنطقة من أجل التوازن مع الدور الإيراني[١].

ومن جانب آخر، دفعت مرونة تركيا الدولية وسياساتها المتوازنة بوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) إلى وصف تركيا بالقوة الإقليمية الصاعدة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا[٢].

٢- إن القوى المؤثرة في التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) وهو المحور المؤثر في سياسة تركيا نحو دول المنطقة ستؤيد وباستمرار الدور التركي في آسيا الوسطى، فضلاً عن روسيا ستكون لتركيا قوة دافعة لتعزيز تعاونها الاقتصادي والسياسي، وان تمكنت تركيا من متابعة إيقاع توازنات القوى الأخرى ومتغيراتها المحورية متابعة جيدة، فسوف تتمكن من ان تصبح لاعبًا قادرًا على التأثير في توجهات القوى داخل معادلة آسيا الوسطى، وفي هذا الوضع أيضًا ستساعد كثافة وفاعلية علاقات تركيا مع الصين وروسيا على توسيع ساحة مناورة تركيا في تلك المنطقة[٣]، وان فرص

١- عارف محمد خلف، الدور الاقليمي التركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

٢- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان... مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧.

٣- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، »موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره،

النجاح لتركيا تعد أقوى من النفوذ الإيراني في المنطقة، كون ان دول المنطقة اقرب إلى الأمة التركية من ناحية اللغة والتاريخ والمذهب المشترك، فضلاً عن ان دعاة القومية الاذريين يدعون إلى الاتحاد مع تركيا من أجل كسب الدعم التركي للقضايا القومية في هذه المنطقة[١].

٣- أضحت غالبية دول آسيا الوسطى بعد استقلالها أحد العناصر المهمة والفعالة في العلاقات الدولية حيث ظهرت في السنوات القليلة الماضية عملية واسعة ونشطة لتكوين شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، كما إن الأوضاع الجيوستراتيجية والأوضاع الأمنية المتردية، سوف يؤدي إلى التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، لتحقيق الاهداف التي تسعى تحقيقها في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، فضلاً عن جميع القوى المتنافسة التي تسعى إلى توطيد وتعزيز علاقاتها وتبادل المصالح مع دول آسيا الوسطى، الأمر الذي يدفع تركيا إلى التعاون (سياسة الاحتواء المزدوج) وتكيف دورها السياسي مع دول آسيا الوسطى مع القوى المتنافسة في الإطار نفسه[٢].

ومن جانب آخر، على الرغم من تنامي قدرات تركيا السياسية والاقتصادية، إلاّ أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها مع دول آسيا الوسطى بالاعتماد على مواردها وقدراتها لوحدها، لابد ان تتبع سياسة تعاونية فاعلة وتطوير

ص٥٢٩.

١- إبراهيم خليل العلاف، إسهامات مركز الدراسات الإقليمية في كتابة التاريخ وتراث تركمانستان، مركز الدراسات الإقليمية على الرابط:
(http://www. academia. edu/548789/Regional_Studies_Centers_Participations_In_writing_the_Histor)

٢- عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

سياسات طويلة الأمد ومنسقة مع المصالح السياسية لحفائها (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) والدول الأخرى[١].

٤- إن التنافس والصراع بين تركيا وروسيا الاتحادية لم يكن مجديًا على الرغم من تحقيق بعض الطموحات والأهداف لكلا الدولتين، فكانت روسيا لا يمكن ان تتجاهل تنامي الدور التركي بشكل يهدد أمنهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية في البحر الأسود وبحر قزوين ودول آسيا الوسطى، والأتراك من جانبهم يعتقدون بان روسيا تشكل خطر وهاجس في محيطهم الإقليمي، وان الخطر الروسي من أهم الإخطار التي واجهتها تركيا في تاريخها الحديث، والتي كانت عائق أمام طموحات تركيا الإستراتيجية في دول آسيا الوسطى على الرغم من الدعم التي قدمتها القوى الكبرى لتركيا في توجهاتها[٢]، إلّا أن روسيا بقيت تحتفظ بمكانة متميزة في أنظمة هذه الدول وسيطرة بعض الأحزاب والحركات الشيوعية على الحكم في آسيا الوسطى، وأدركت تركيا مدى أهمية وعلاقات روسيا الاتحادية السياسية والعسكرية مع دول المنطقة، مما يدفع بتركيا إلى تحقيق التعاون والتحالف مع روسيا (تلاقي المصالح) للحفاظ على مكتسباتها التي أحرزتها مع هذه الدول[٣].

١- عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤ - ١٧٥.

٢- احمد داود اوغلو، مبادى السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقليمي، مركز البحوث الاستراتيجية، العدد (٣)، ٢٠١٢، ص٢ - ٣.

٣- انظر: عامر علي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية - الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣، وكذلك، عبد الرزاق مطلك الفهد، دول آسيا الوسطى المسلمة المستقلة، مصدر سبق ذكره، ص٤٣ - ٤٥

وبهذا تسعى تركيا إلى إبقاء علاقاتها الإستراتيجية مع القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) إضافة إلى تنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية وفقًا لرؤية وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو) وان تركيا يمكنها التحول إلى لاعب مستقل يشكل حلقة الوصل بين مختلف التحالفات على الساحة الإقليمية والدولية بدلًا من ان تصبح جزء من تحالف ضد الأخر[١].

٥- تسعى تركيا إلى تكثيف دبلوماسيتها الوقائية، فان حزب العدالة والتنمية يحرص إلى حد بعيد في تعميق التواصل والثقة مع كل الإطراف الإقليمية والدولية دون استثناء، ومنطق هذه السياسة ان أي علاقة مع قوة طرف في التنافس أو الصراع لا تعني معاداة القوى الأخرى، لذلك طرحت تركيا عام (٢٠١٠) مشروعًا يدعو إلى تشكيل حلف متعدد الإطراف والأقطاب للتعاون والشراكة والأمن في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، والذي يسهم في تقليص تأثيرات المواجهة الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الإستراتيجية بالدرجة الأولى، وبالوقت نفسه يجمع دول الجوار الإقليمي تحت أسس وقواعد التفاهم ووضع التصورات المشتركة من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة[٢].

وستواصل تركيا تحركها على الدوائر الأخرى غير الأوربية، وخاصة دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى والعالم الإسلامي في مواكبة جهودها للوفاء بالشروط الواردة في القرار الأوربي بترشيحها لعضوية الاتحاد الأوربي، الأمر الذي يعكس حرصها على عدم التضحية بروابطها ومصالحها المشتركة مع هذه الدول بغض النظر

1- Selahttin hakman,türkyının enerjı arz polıtıkalları,türkıye – AB karma komıtesı,25,toplantısı ıstışare , ıstanbul , 27,28,nısan,2009 , s17.

2- Azerbaycan ülke bültenı,deık/türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu ,2011,s23.

عن احتمالات نيلها هذه العضوية، وذلك لأن هذا التحرك مفيد لتركيا سواء في توفير بدائل وخيارات أخرى لها في حال الرفض الأوربي لها، وفي الوقت نفسه تعزيز موائمة دورها ومايحققه هذا الدور من مصالح سياسية واقتصادية كبيرة[١].

وقد أصبحت تركيا تلعب دور مهم في المنطقة حيث وجهت رسالتين قويتين، أنها لن تقف مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية في أزمة ضد مصالحها كالحرب (الروسية – الجورجية)، وأنها تطالب الغرب بإتباع سياسة جديدة مبنية أساسا على الاعتراف بوجود قوى جديدة لها مصالحها، ويؤكد الرئيس التركي عبد الله غول «إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقاسم قوتها في النظام العالمي الجديد»، وتعني وجود نظام متعدد الأقطاب، وفي الجانب الأمني دعت تركيا إلى منتدى أمن إقليمي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، في عام ٢٠٠٨ عقب الأزمة (الروسية – الجورجية) لتوطيد العلاقات الأمنية بين تلك الدول، وقد دعا إلى ذلك رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان خلال زيارته إلى العاصمة الاذرية (باكو) إذ يؤكد «إن بلاده تسعى لآلية تضمن الفائدة المشتركة للمنطقة، أساسها الجغرافية وهدفها السلام والأمن في المنطقة والتعاون الاقتصادي وأمن الطاقة»[٢].

١– هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد «التحدي الماثل أمام كل من أوربا والولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢ – ١٨٣.

2– Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımsızlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışkılerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı , (yayın: 01) ahmet yesevı ünıversıtesı ,ankara,2011. s46.

المطلب الثاني
موائمة – تكيف الدور الاقتصادي التركي مع القوى الإقليمية والدولية

في ظل تنامي الأهمية الاقتصادية والسياسية لدول آسيا الوسطى، وأهمية الطاقة في بحر قزوين، ومحاولات مختلف القوى الإقليمية والدولية لكسب المزيد من النفوذ في هذه الدول، واختلاف المصالح والأهداف بين هذه القوى، إلاّ أن تركيا سوف تكيف علاقاتها مع القوى المنافسة لها، لاسيما الدول المجاورة لدول آسيا الوسطى والتي تشترك معها بروابط (ثقافية واجتماعية) مثل (إيران وروسيا الاتحادية والصين)، وبدلاً من التنافس مع هذه القوى تلجأ إلى التعاون والموائمة للحفاظ على علاقاتها والنفوذ التي اكتسبتها منذ استقلال دول آسيا الوسطى ولحد الآن[١]، وان ما يدعم هذا الاتجاه هو جملة من العوامل أهمها:

١- ان الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية والدولية، وبما يبعد عنها أي شكل من إشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية كبيرة سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور أنابيب الناقلة للطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ويمنحها مجالاً أوسع للتعاون والشراكة مع القوى المتنافسة في دول آسيا الوسطى[٢].

١– بول جريجوري، تنمية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص٨٧ – ٨٨.

٢– خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة «تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسية الدولية، العدد السابع والثمانون، يناير ٢٠١٢، ص٢٣ – ٢٤.

٢- على الرغم من التنافس التركي - الإيراني في دول آسيا الوسطى، إلاّ أن أهم السمات المثيرة للتأمل في هذا التنافس والصراع هو حرص الدولتين على احترام قواعد التنافس في ظل قواعد التعامل العالمي في مدة ما بعد الحرب الباردة، وان كلا الدولتين تسعى عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الطرف الآخر، وعدم استبعاده كليًا، ويعترف بأن للطرف المنافس قدر محدود من المصالح في آسيا الوسطى، ويفسر ذلك دخول تركيا وإيران معًا في مؤسسات مشتركة مع دول آسيا الوسطى، كمنظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) ومنظمة التعاون الإسلامي، بمعنى ذلك تحرص الدولتين على إلا يتعدى التنافس سقفًا معينًا، وان تظل (اللعبة الكبرى الجديدة) في دول آسيا الوسطى في إطار اقتصادي - سياسي تتضمن جوانب التنافس والتعاون في آن واحد، ويكون جانب التعاون والشراكة تمليه بالأساس اعتبارات الضرورة، فضلاً عن ذلك ان هذا التعاون بين تركيا وإيران سوف ينعكس ايجابيًا على مجمل العلاقات بين البلدين (الاقتصادية والسياسية) في المستقبل القريب[1].

كما ان المشروع التركي لربط أنقرة بمدينة سرخس في تركمانستان بخط بري يمر عبر مدينة مشهد الإيرانية يعتمد أساسًا على موافقة ايران، ولهذا فان تركيا شديدة الحرص في التعاون والاندماج سياسيًا مع ايران ودول آسيا الوسطى، وبناء علاقاتها الاقتصادية الجيدة، مما دفع بتركيا ان تؤكد ان هناك مجالات للتعاون بينها وبين إيران في دول آسيا الوسطى[2].

١- جفال عمار، التنافس الإيراني - التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (٧٤)، ١٩٩٨، ص١١٤ - ١١٥.

٢- محمد السيد سليم، التنافس التركي - الايراني «المباراة الكبرى الجديدة»، مصدر سبق ذكره، ٣٣٦.

٣- من المحتمل تضع تركيا خططها التعاونية والشراكة الاقتصادية مع القوى المتنافسة لنقل الطاقة من بحر قزوين على الرغم من حرب الأنابيب التي تأججت في الآونة الأخيرة، وشملت صراعًا متنوعًا بين المصالح الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وتركيا من جهة، وروسيا والصين وإيران من جهة أخرى، إلاّ أن تركيا تهدف في المقاوم الأول عدم استبعاد أي طرف من هذه الدول في اقامة شبكة الأنابيب الناقلة للطاقة وتدرك جيدًا مدى أهمية هذه الدول في توريد الطاقة عبر هذه الأنابيب، وان تركيا ملتزمة الان تجاه ايران بتطوير موارد الغاز الطبيعي لبيعها إلى تركيا ومن بعدها ينقل إلى أوربا عبر البحر المتوسط، على الرغم من رفض الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التعاون بين البلدين[1].

وفي هذا الإطار يمكن فهم تركيا بتأثير روسيا في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى من خلال مساعي تركيا لإدخال روسيا في مشاريع ضخمة مثل خط أنابيب (نابوكو)، بعد ان أجرت تركيا محادثات مع أذربيجان والاتحاد الأوربي التي انطلقت منذ عام ٢٠٠٧، والتي انتهت بتوقيع خمس شركات عالمية من (النمسا والمجر وروسيا وبلغاريا ورومانيا)، ومنحت المفوضية الأوربية مبلغًا يساوي (٥٪) من التكاليف الإجمالية لإنشاء هذا المشروع، بينما يرمي هذا المشروع في الأساس إلى تجاوزها وعزلها، وفي عام ٢٠١٠ وقعت حكومات دول الاتحاد الأوربي وتركيا في عاصمتها (أنقرة) سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بمشروع (نابوكو) واتفق وزراء كل من تركيا والنمسا وبلغاريا ورومانيا والمجر للسماح بمرور الأنبوب عبر أراضيها وبتنفيذ تحالفات من الشركات النفطية العالمية،

1- Proje nabuco boru hatti projes,nabucco gas pipeline , http://sebatproje. com. tr/portfolio/nabucco – dogal – gaz – boru – hatti – projesi)

وخلال القمة أكد رئيس الوزراء "رغبة بلاده في نقل الغاز الإيراني والروسي إلى أوربا عبر أنبوب (نابوكو) وان سياسة تركيا في مجال الطاقة تعاونية"، فضلاً عن ان تركيا تعد عميل مهم وشريك أساسي لشركة (غازبروم) الروسية في مشاريعها الطاقوية في منطقتي أوربا والشرق الأوسط[1].

ويعد هذا المشروع إستراتيجيا (المشروع العملاق) والذي بلغت تكلفة الإجمالية (٢) مليار يورو، وهو يهدف نقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين عبر تركيا وإلى الاتحاد الأوربي، ويبدأ العمل به عام (٢٠١٥) وتهدف تركيا إلى توظيف دورها الحيوي في هذا المشروع لخدمة تطلعاتها الإستراتيجية الإقليمية، وان خط أنبوب (نابوكو) يوضع تركيا في موقع مهم ضمن التفاعلات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي سينعكس بمجمله على الانتعاش الاقتصادي مع روسيا والقوى الكبرى الفاعلة في دول آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن تطور العلاقات التركية الروسية أكثر مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، واتبع فلسفة التعامل مع الجوار الإقليمي فعوض اعتبار روسيا منافس أصبح التعامل معها على أساس تعاوني، فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا ثاني أكبر شريك تجاري عام ٢٠٠٨ بحوالي ٢٥ مليار دولار من المبادلات التجارية[2].

٤- بعد ان أصبحت دول آسيا الوسطى منطقة اقتصادية حيوية للمصالح الصينية، وقامت الصين بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، وأقامت منطقة نفوذ لها مع القوى المتنافسة (روسيا وإيران)، أدركت تركيا حقيقة هذا النفوذ، ففي ضوء النجاحات التي حققتها تركيا في علاقاتها مع الصين والتي تسعى جاهدة

1- Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımsızlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı,Op. cit. P32.

2- Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımsızlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı,Op. cit. P37.

الأخذ بمبدأ (تصفير النزاعات) والتي كانت أهم أهداف السياسة الخارجية التركية لاسيما فيما يتعلق بالايغوريين المسلمين الأتراك (تركستان الشرقية) سوف تسعى تركيا بتطوير علاقاتها مع الصين ببناء علاقات قائمة على التعاون والشراكة ومنها[1]:

أ. تأمل تركيا احتواء قضية الايغوريين والاستفادة من تنامي الدور الصيني في دول آسيا الوسطى وتوظيف قوتها الناعمة مع الصين، فضلاً ان الصين تدرك مدى أهمية تركيا التي تسعى إلى التعاون معها من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادي والسياسي في إقليم (سينغيانغ)، لما لهذا الإقليم من أهمية كبيرة للصين، حيث إنه يضم حوالي (٤٠٪) من احتياطيات الغاز الطبيعي والفحم الحجري وثلث احتياطي الصين من النفط، ويعد هذا الإقليم بوابة الصين من الناحية الاقتصادية لدول آسيا الوسطى، فانه سيكون محط تركيز واهتمام لكلا البلدين مستقبلاً[2].

ب. ان الروابط المشتركة (الثقافية والاجتماعية) بين تركيا ودول آسيا الوسطى وإقليم (شينغيانغ) الذي تعده الصين المنفذ الرئيسي لدول آسيا الوسطى والنظرة التي توليه هذه الدول لتركيا كنموج يحتذى به، فان الدور التركي في هذه الدول سيكون له أهمية قصوى في المستقبل القريب في الحسابات الصينية، وسيكون له أهمية متزايدة مستقبلا في المحافظة على الدور الصيني لاسيما من خلال تأمين إمدادات الطاقة من جهة، ومن خلال تأمين مرر التجارة الصينية من جهة أخرى، فان الطريق الذي يربط خط سكة الحديد

١- أوراق إستراتيجية، الصين وروسيا وآسيا الوسطى، «اتحاد دول موسع»، مصدر سبق ذكره ص٥.

٢- جيوبولتيك تركيا والصين، »أبعاد التأسيس للتعاون الاستراتيجي»، مركز القاهرة للدراسات التركية، على الرابط(http://kahireturk. org/Makalat_Main_artz1. php?id_art=٢٧)

(كاشاي) (طريق الحرير) في إقليم (سينغيانغ) مع العاصمة القيرغيزية (بيشكك)، ومن وادي (فرغانة) مع دول آسيا الوسطى، وترتبط نهاية الخط الحديدي مع غرب أوربا، سيكون له فوائد اقتصادية كبيرة لتركيا أيضًا، لهذا تخشى الصين أن يحصل تفاهم (روسي - تركي) أو (إيراني - تركي) في دول آسيا الوسطى بمعزل عنها بما يهدد مصالحها الكبرى مستقبلا، ولذلك فهي تحرص على أن تكون ضمن اللعبة على الدوام من خلال التفاهم والتعاون الاستراتيجي مع تركيا[1].

ليه فان مستقبل التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى وجدواها سوف يتحدد في المبحث الثاني وهو تنامي الدور التركي (السياسي والاقتصادي) في آسيا الوسطى، نتيجة تنامي الإمكانات السياسية والاقتصادية لتركيا ولدول آسيا الوسطى، والمشاريع الطاقوية التي إقامتها تركيا مع دول آسيا الوسطى والقوقاز ومدى أهميتها الكبيرة في المستقبل وانعكاساتها للتواصل المستمر بين تركيا ودول المنطقة للعب دور قيادي مهم ومؤثر في سياسات ونظم دول آسيا الوسطى، فضلاً عن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي وقعتها تركيا مع هذه الدول وبموجب ذلك تصبح تركيا مفتاح التنمية (السياسية والاقتصادية) لدول آسيا الوسطى.

١ـ جيوبولتيك تركيا والصين، »أبعاد التأسـيس للتعاون الاستراتيجي«، مركز القاهرة للدراسات التركية، مصدر سبق ذكره.

الخلاصة

يمكن القول ان مستقبل الدور السياسي والاقتصادي التركي في دول آسيا الوسطى يستدعي الوقوف على ما قد يحدث من متغيرات وأحداث لاسيما وان الزمن القادم سيكون صناعة لما تأتي به المتغيرات المتفاعلة من آثار وحصائل متبادلة، وعلى الرغم من الأدوار الفاعلة للقوى المتنافسة الإقليمية والدولية، فأن الإحداث والتفاعلات بين تركيا ودول آسيا الوسطى والقوى الأخرى، له آثار مباشرة في مستقبل التوجه التركي نحو آسيا الوسطى، فضلا عن مستجدات البيئة الدولية، وموقف الدول التي تتطلع إلى دور مؤثر وفاعل في تلك المنطقة وطبيعة علاقاتها مع تركيا وموقفها من التوجهات الخارجية التركية بشكل خاص، وكيفية موائمة الدور التركي مع القوى التي تتنافس معها في دول آسيا الوسطى، وانعكاس كل ذلك على طبيعة سلوكياتها الخارجية وأهدافها في المنطقة.

الخاتمة

تميزت دول آسيا الوسطى بموقع جيوستراتيجي وقدرات اقتصادية كبيرة متفاوتة فيما بينها، وان ما تقدمه من خصائص ومزايا أخرى للدول التي أقامت علاقات سياسية واقتصادية معها التي ساندتها واعترفت بها فور استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، ونتيجة لذلك فقد أصبحت هذه المنطقة إحدى مناطق التنافس الدولي وماتقدمه الدول المجاورة لدول آسيا الوسطى من فرص وإمكانيات للتعاون مع الدول البعيدة جغرافيًا لإقامة العلاقات مع دول آسيا الوسطى، وتسعى فيه الأطراف المتنافسة إلى إحكام السيطرة عليها، والحصول على أكبر قدر من المكاسب.

وبعد أن نالت استقلالها، كانت تركيا من أوائل الدول التي اهتمت بها استنادًا إلى الروابط التاريخية والثقافية، وكانت جميع هذه العوامل المشتركة عامل مؤثر في العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، ولم يكن اهتمام تركيا بهذه الدول نابع بالدرجة الأولى من الاستفادة من الثروات الاقتصادية في مرحلة التسعينيات بقدر ما جاء اهتمامها بالموقع الاستراتيجي، والتأكيد على امتداد الشعوب التركية، وإقامة اتحاد مع دول آسيا الوسطى لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة.

وأدركت تركيا آنذاك ان اي ابتعاد عن هذه الدول، ولاسيما بعد احتدام شدة التنافس عليها سوف يؤدي ذلك إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية داخل الإدارة التركية وأنظمة دول آسيا الوسطى، وبالمناطق القريبة التي فيها مشاكل تثار بين الحين

وآخر مثل ماحدث في أذربيجان وطاجيكستان وقيرغيزستان، لذا كان لزاماً على تركيا ان تقوم بدعم ومساندة دول آسيا الوسطى التي تعدها جزء من سيادتها للمحافظة على وحدة أراضي العالم التركي، وان هذه المنطقة عاشت وما زالت في تنافس إقليمي ودولي شديد، وهذا يعود إلى تعارض بعض المصالح في سياسات المتنافسين، وكان الأمر طبيعي أن تتصادم السياسة التركية مع إيران وروسيا والصين.

وكان التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى هو ضرورة لاحكام سيطرتها على المنطقة، ولاسيما بعد اشتداد حدة التنافس، مما أفسح المجال للقادة الأتراك التأثير في سياسات وأنظمة دول آسيا الوسطى هو عن طريق الأحزاب والحركات القومية الطورانية المتواجدة في هذه الدول، ونتيجة ذلك بدأت امتيازات روسيا تنتقل تدريجياً إلى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الواقع والأزمات الاقتصادية والسياسية التي انشغلت بها روسيا، فضلاً عن ان دول آسيا الوسطى أرادت التحرر من موسكو وبناء أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية قائمة بحد ذاتها والانفتاح على جوارها الإقليمي.

وكان المتغير الأكثر تأثيراً هو ما ترتب عقب أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ والحرب الأمريكية على الإرهاب، فأصبحت منطقة آسيا الوسطى جزء من ستراتيجية كبيرة ترمي من خلالها تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط سيطرتها الأمنية والعسكرية ومنع امتداد الحركات الإسلامية في هذه الدول، لتؤسس لنفسها حضور مهم ودائم في هذه المنطقة الإستراتيجية، لصياغة وبلورة دور إقليمي ذاتي يمكنها من البروز كقوة إقليمية من خلال الموائمة وبشكل حذر مابين تطلعاتها نحو احتواء دول آسيا الوسطى، والسيطرة على التهديدات والأزمات في المنطقة، وبين الاعتماد على الدعم لحلف الناتو وضرورة عدم الانحراف وراء المغريات التي يدفع بها الأحداث والمجريات إلى الساحة التركية، والتي يمكن ان تكلف تركيا ثمناً باهضاً وان تمس

بوحدة أراضيها، ولاسيما إن دول آسيا الوسطى كانت إلى جانب تركيا ومواقفها الساندة في فرض الأمن لشعوب هذه المنطقة.

وبعد التغيرات التي حصلت في تركيا بعد عام (٢٠٠٢) والتي تمثلت بتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا أضافت نوع خاص وجديد في السياسة الخارجية التركية تجاه هذه الدول، إذ تحولت العلاقات بينهما وبين هذه الدول أكثر فاعلية واندماج، فضلاً عن استمرار مساعي القادة الأتراك في مساعدة هذه الدول للخروج من الأزمات واندماج هذه الدول في المؤسسات والمنظمات الدولية، وإضفاء الطابع المؤسسي في العلاقات فيما بينهما، فمن الناحية الاقتصادية عززت تركيا تعاملها مع دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين من أجل الاستفادة من الثروات النفطية التي تتمتع بها هذه الدول، وقد حققت تركيا علاقات جيدة مع دول المنطقة وخلق تعاون اقتصادي وثيق بينهما، وهذا يعني عدم إمكانية عودة دول آسيا الوسطى إلى السيطرة الروسية من جديد لكون استقلال هذه الدول أصبح أمراً يهم القوى الخارجية وهو أمر لارجعة فيه، فضلاً عن ان دول آسيا الوسطى طرف فاعل ومؤثر في القضايا الأمنية والاقتصادية، وأصبحت قراراتها مسموعة، ولاسيما بعد انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية

ونرى إن تركيا تحاول تعظيم مصالحها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين من خلال إقامة شبكة واسعة من الخطوط الناقلة للطاقة بهدف تأمين احتياجاتها من الطاقة، وفي الوقت نفسه تحاول بتعزيز علاقاتها مع القوى الأخرى المتنافسة على آسيا الوسطى، مثل (الصين وإيران وروسيا) التي تعد لها تأثير كبير في هذه المنطقة، مما يمكن لها تحقق أهدافها بشكل أفضل، وأسهم الموقع الجغرافي التركي المتميز مقابل الموقع الجغرافي الحبيس لدول آسيا الوسطى بدور مهم في مسألة نقل الطاقة إلى البحار المفتوحة التي يمكنها من خلالها التصدير إلى الأسواق

العالمية، وهذا يعد نمط من أنماط الدبلوماسية المتوازنة لوعيها وإدراكها لمكانة تركيا الاقتصادية والسياسية، فأن دول آسيا الوسطى تتبع دبلوماسية متناغمة مع الأتراك للاستفادة من التحالفات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لتعظيم مصالحها.

وأصبحت دول آسيا الوسطى مفتاح صياغة إستراتيجية آسيوية، حيث يترتب على تركيا إظهار مهاراتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول الآسيوية الأخرى، وانتهاج دبلوماسية نشطة من خلال المتابعات الدائمة للمتغيرات التي تشهدها توازنات الداخل الآسيوي، ويسعى الأتراك أيضًا على تطوير علاقاتهم مع دول آسيا الوسطى من خلال تحديد أولوياتها الإستراتيجية في معادلة (آسيا – أوربا)، وبشكل وجود علاقة طويلة المدى بين ستراتيجية اوراسيوية، وبين السياسة الخارجية نحو وسط آسيا.

وفي ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتي استدعت اعطاء بعض التوصيات في إطار معالجتها لموضوع (التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية).

الاستنتاجات

إن تركيا في تعاملها مع عالم يسوده التغير السريع والاعتماد المتبادل بعد الحرب الباردة، ستعنى في المقام الأول بالحفاظ على صداقتها ومشاركتها في ما يحصل داخل منطقة آسيا الوسطى ولاسيما في منطقة بحر قزوين التي تعدها المجال الحيوي لها، وفي الوقت نفسه ان تنعكس ديناميكيتها السياسية والاقتصادية في منطقة اوراسيا الممتدة من أوربا الغربية إلى غرب الصين، والتي تشمل دول آسيا الوسطى والقوقاز والبحر الأسود.

إن تركيا انتقلت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من أطراف أوربا لتكون في قلب اوراسيا ككيان اقتصادي وسياسي اخذ في التبلور ليشكل الساحة المركزية للتفاعلات العالمية، ويزداد الاهتمام التركي بهذه المنطقة ليس فقط لما يحتمل ان تحتوي علية من إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقة، بل كذلك باعتبارها أحد الممرات الرئيسة للتجارة ووسائل النقل بين الشرق والغرب.

تبين من الأهمية التي تتمتع بها دول آسيا الوسطى والتي أخذت تتصاعد بفعل متغيرات الموقع الجغرافي والثروات التي تمتلكها التي ألقت بظلالها عليها حيث شهدت نوعا من التنافس الإقليمي والدولي غير المتكافئ, وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وإسرائيل التي، وهذا الوضع السياسي الاقتصادي وفر لها فرص التمتع بالمزايا الاقتصادية، ولاسيما في بحر قزوين.

إن تركيا تتطلع إلى ان تكون الدولة المحورية والقوة الاقتصادية والسياسية (الرائدة) في منطقة آسيا الوسطى معتمدة في ذلك على تنامي قدراتها الاقتصادية، ومشاركتها لمعظم دول المنطقة في التأريخ والدين واللغة، فضلاً عن إمكاناتها السياسية والعسكرية، ومشاركتها بدور حيوي في عملية إعادة تشكيل اقتصاديات هذه الدول وفق مبادئ الاقتصاد الحر.

إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا ودول آسيا الوسطى تحكمها محددات عدة منها، المنفعة المتبادلة وأدراك كل طرف حاجته للأخر, إذ إن تركيا تنظر إلى أسواق دول آسيا الوسطى على أنها أسواق استهلاكية لا يستهان بها ولاتقل أهمية عن أسواق الشرق الأوسط، فضلاً عن أهمية الطاقة في بحر قزوين التي سوف تفتح أفاقًا أوسع في التعاملات فيما بينها.

إن حاجة تركيا للنفط والغاز الطبيعي لبحر قزوين مستقبلا ستدفعها باتجاه تدعيم علاقاتها مع دول آسيا الوسطى سياسيًا واقتصاديًا تدفعها نحو المزيد من الاستقرار والنمو، لأن استمرارية النمو الاقتصادي التركي سيتوقف على استمرار تدفق النفط من بحر قزوين في محاولة لسد احتياجات تركيا من الطاقة.

لقد أثرت المتغيرات التي طرأت على وجهات القوى المتنافسة في آسيا الوسطى في مدة ما بعد الحرب الباردة تأثيرًا مباشرًا على تركيا، وموقعها الجيوسياسي متعدد الجوانب على الرغم من تفكك المعسكر الشرقي، لم تتضاءل أهمية تركيا، التي كانت العضو الوحيد في المعسكر الغربي ذو عمق آسيوي في حلف الناتو، بل اكتسبت سمات إضافية في ظل المعادلات الجديدة المتداخلة، باتجاه العمق الاوراسيوي بصفة الشريك الاستراتيجي.

إن نهوض تركيا بدورها (القيادي) المنشود في اوراسيا يعبر عن تطلعاتها إلى تحقيق (رسالة دولية) لا تقتصر على دور هامشي في أطراف أوربا، ليتحول بذلك دورها الإقليمي السابق إلى دور عالمي جديد عبر دورها الفاعل في المنطقة ذات الأهمية العالمية.

تسعى تركيا تحقيق إلىٰ السلام والاستقرار في المناطق المغتصبة مثل الاحتلال الإيراني للأراضي الأذربيجانية، والنزاع الاذري الارمني، والمشاكل الحدودية بين الصين وطاجيكستان ومشاكل أخرى.

إن دور تركيا بنظامها الإسلامي (الديمقراطي) وسجلها التأريخي وثقافتها وطابعها الإنساني وإحساسها بالانتماء إلى القيم الإسلامية الحديثة "كنموذج" تحتذى به دول آسيا الوسطى لتنمية اقتصادها، وترسيخ الأسس الديمقراطية عن طريق هذا الدور المتوقع تطوره في المستقبل مع تزايد الاهتمام التركي سياسيًا واقتصاديًا في المنطقة.

المصادر

أولًا: الكتب العربية والمعربة

أ. الكتب العربية

- إبراهيم حامد المغازي، جمهورية قيرغيزستان، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهر: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣).
- ـــــــــــــ، جمهورية قيرغيزستان، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣).
- ـــــــــــــ، جمهورية كازاخستان، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣).
- ـــــــــــــ، جمهورية طاجيكستان، الأطلس الآسيوي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣).
- إبراهيم عرفات، علاقة مصر مع دول آسيا الوسطى ومنغوليا، تحرير، محمد السيد سليم واخرون، علاقات مصر بدول رابطة الدول المستقلة والبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠).

- احمد عادل كمال، الجمهوريات الاسلامية باسيا الوسطى منذ الفتح الاسلامي حتى اليوم، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٦).
- بول هنز، القوقاز واسيا الوسطى في كتاب خليل زاد، التقيم الاستراتيجي، (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٧)، العدد (٢٥).
- بول جريجوري، تنمية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين، (ابو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).
- جلال عبد معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
- جلال معوض، تركيا والعولمة، في آسيا والعولمة، مركز الدراسات الاسيوية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣).
- جيفري كيمب، ايران والطاقة في بحر قزوين احتمالات التعاون والصراع، في مصادر الطاقة في بحر قزوين، "الانعكاسات على منطقة الخليج العربي"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١).
- خديجة عرفة محمد، العلاقات بين ايران والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨).
- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (القاهرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٤).
- دولت احمد صادق، الجغرافية السياسية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥).

- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، "دراسة في الجغرافيا السياسية"، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠).
- زبينغيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، (القاهرة: ميزيت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٣).
- سليم حداد، منطقة بحر قزوين واهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، (دمشق: منشورات المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠٠٣).
- شريف سعد الدين تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغـان، مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، (دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠١١).
- شيرين كيز، التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة، "اذربيجان وكازاخستان وتركمانستان"، (ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠).
- ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، (بغداد: دار الرقيم للنشر، ٢٠٠٤).
- عبد اللطيف بندر اوغلو، نظرة إلى اذربيجان واوزباكستان وتوركمانستان وقازاخستان وقيرغيزستان نظرة في اوضاعها التاريخية والجغرافية السياسية، (بغداد: العالمية للنشر، ١٩٩٨).

- عبد الوهاب القصاب، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وتاثيرها على الامن القومي العربي، في العرب واسيا، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).
- عبير ياسمين، اوزباكستان والعولمة، تحرير: محمد السيد سليم واخرون، آسيا والعولمة، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، ٢٠٠٣).
- عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).
- ماجدة على صالح، الحركات الانفصالية في دول آسيا الوسطى، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٨).
- محمد السعيد عبد المؤمن، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٤).
- محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ١٩٩٨).
- محمد عبد القادر احمد، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر، (القاهرة، ١٩٩٢).
- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨).
- محمد ياس خضير، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي (١٩٩٣ – ٢٠١٠) (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

- مدحت أيوب، الخصائص الاقتصادية لدول آسيا الوسطى تحرير، هدى ميتكيس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٨).
- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، نيسان، ١٩٩٨).
- هاني الياس الحديثي، سياسة اسرائيل ازاء جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية والصين، دراسة تحليلية في العرب والقوى العظمى، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).
- هدى ميتكيس، الخصائص الجيوسياسية لدول آسيا الوسطى، تحرير هدى ميتكيس، آسيا الوسطى والتنافس العالمي، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٨).
- وزارة الخارجية التركية، تركيا والعالم (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) ظهور طرف فاعل جديد على الساحة العالمية، السفارة التركية في مصر، (القاهرة، شركة اي أم جرافيك، ١٩٩٩).
- ويلفرد كول، تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة اوبك، في مصادر االطاقة في بحر قزوين، "الانعكاسات على منطقة الخليج العربي"، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ٢٠١٠).

ب. الكتب المترجمة

- احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢ (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ٢٠١١).
- إسماعيل جيم، تركيا الابحار إلى القرن الحادي واالعشرين، ترجمة، باهر شوقي، قراءات ستراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠٠١).
- اف. ستيفن لارابي، لأن أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٠).
- شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤).
- صاموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات، اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة، ١٩٩٨).
- غاريت ونرو، تركيا واسيا الوسطى، في رون ايسون واخرون، امن آسيا الوسطى السياق الدولي الجديد، معهد بروكنز، واشنطن، ترجمة، فالح عبد القادر، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
- لينا جونسون، روسيا واسيا الوسطى، في امن آسيا الوسطى والسياق الدولي الجديد، ترجمة فالح عبد القادر، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢).
- مايكل كلير، الحروب على الموارد، "الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣)

- محمد رضا جليلي، جيوسياسية آسيا الوسطى، ترجمة علي مقلد، (بيروت: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، ٢٠٠١).
- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل امام كل من اوربا والولايات المتحدة، تعريب فاضل جتكر، (بيروت: العبيكان للنشر، ٢٠٠١).

ثانيًا: الاطاريح والرسائل الجامعية

اطاريح الدكتوراه

- خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة من ١٩٤٥ – ١٩٩١، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، "دراسة في الجغرافية السياسية"، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- ملوك حميد محمد، اثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى على الامن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧

رسائل الماجستير

- سلمان علي حسين العزي، سياسة اسرائيل حيال الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠.
- طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ماجدة ياسين رمضان الجزراوي، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
- محمد ياس خضير الغريري، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥.
- ناهض محمد صالح، التنافس التركي – الايراني في الجمهوريات الاسلامية المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

ثالثًا: الدراسات والبحوث

- جاسم يونس الحريري، التغلغل الاسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٧١) كانون الثاني، ٢٠١٠.
- إبراهيم عرفات، آسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، ٢٠٠٧.

- ________، تطورات آسيا الوسطى وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط، دمشق، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (١٤)، ١٩٩٨.
- ________، تطورات آسيا الوسطى وتأثيرها على منطقة الشرق الاوسط، دمشق، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (١٤)، ١٩٩٨.
- احمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد ١١ من سبتمبر، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، العدد، (٤٥)، ٢٠٠٩.
- احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٤٧)، ٢٠٠٢.
- احمد ناجي، تركيا وجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة، السياسة الدولية، العدد (١١٠)، ١٩٩٢.
- احمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الأنموذج التركي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، دراسات ستراتيجية، العدد (٥٣)، ٢٠٠٣.
- ________، تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (١)، المجلد السابع، ١٩٩٥.
- توماس ويلبورن، المثلث الاستراتيجي في شمال آسيا الوسطى، سلسلة دراسات عالمية، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (١٢)، ٢٠٠٣.

• جلال معوض، تركيا والعولمة، في آسيا والعولمة، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

• جاسر شاهد، السياسة الخارجية التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا، السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٣١) يناير، ١٩٩٧.

• حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية، العدد (١٦٤)، المجلد (٤١)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦.

• حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا، "الواقع والآفاق"، القاهرة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٤٧)، السنة الثامنة والثلاثون، يناير، ٢٠٠٢.

• حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٥.

• خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة "تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط، مجلة السياسية الدولية، العدد السابع والثمانون، يناير ٢٠١٢.

• خديجة محمد عرفة، الصين وامن الطاقة، "رؤية مستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٤)، ٢٠٠٦.

• خير الدين حسيب (محررًا) وآخرون، مستقبل الأمة العربية، "التحديات والخيارات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

• رواء زكي الطويل، الغايات والمكاسب الصهيونية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (١٦)، ٢٠٠٢.

• سعد عبد المجيد، أهداف ومرتكزات الإستراتيجية التركية في القوقاز، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨) أكتوبر ١٩٩٩.

• سمير غريب، ناقوس الخطر يدق، أين نحن من دراسات المستقبل، مجلة العربي، الكويت، العدد (٤٩٩)، يونيو ٢٠٠٠.

• سيار جميل، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا، الجغرافية التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

• سيف الجراح، المستقبلية... شيء عن الماهية... شيء عن الآفاق، مجلة الموقف الثقافي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العدد (٢٢) تموز – آب ١٩٩٩.

• شذى فاضل سعود، آسيا الوسطى واللعبة الكبرى، الراصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد (٦٨٦).

• صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، مركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٦.

• صبيح محمد إبراهيم، جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين التنافس التركي والإيراني والصراعات الدولية، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٩٣.

• ضفاف كامل كاظم، آليات التعاون الإسرائيلي الأمريكي في دول آسيا الوسطى، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد (٢ – ٣)، ٢٠٠٦.

- طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه آسيا الوسطى، "الواقع والآفاق"، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد العاشر، أيلول، ٢٠٠٩.
- طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومونويلث، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، تشرين الأول، ١٩٩٢.
- ظافر ناظم سلمان، الولايات المتحدة وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، بغداد، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، تشرين الأول، ٢٠٠٠.
- ظافر ناظم سلمان، سياسة إيران تجاه آسيا الوسطى، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد العاشر، السنة الرابعة، بغداد، ٢٠٠٢.
- عاصف عبد الحميد، روسيا واسيا الوسطى حماية المصالح واحتواء الأخطار، السياسة الدولية، العدد (١٧) ٢٠٠٧.
- عامر علي راضي العلاق، ملامح جديدة في العلاقات التركية – الروسية، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، (٤٠)، ٢٠٠٩.
- عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، التنافس التركي الإيراني والأفاق المستقبلية للعلاقات مع جمهوريات المستقلة، دراسات تركية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العدد (٤)، ١٩٩٣.
- عبد السلام البغدادي، الأقليات الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢)، ١٩٩٣.

- عبد السلام نوير، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
- عبير ياسين، جغرافية النفط في آسيا الوسطى، قراءات ستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠١.
- __________، انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٣٧)، ٢٠٠٣.
- __________، حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، المجلد الرابع، العدد (٢٩)، ديسمبر، ٢٠٠٢.
- علي محمد حسين، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة آسيا الوسطى الإسلامية (إيران وتركيا أنموذجا)، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (٣٤).
- عمار جفال، التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥.
- عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، العدد (١٦٤) ٢٠٠٦.
- زبيغنيو بريجينيسكي، الشراكة غير الناضجة، ترجمة مجلة شؤون سياسية، جامعة بغداد، العدد (٤)، ١٩٩٥.

- عيسى إسماعيل عطية، الأهمية الجيوبولتكية لآسيا الوسطى، جامعة بغداد، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، العدد (٤٥) ٢٠٠٨.
- فوزي درويش، السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مجلة مختارات إيرانية، المجلد الخامس، العدد (٤٦)، (٢٠٠٤).
- كازاخستان، نمرًا آسيويا جديدا، مجلة الأعمار والاقتصاد، العدد (٢٧٥)، السنة التاسعة عشر، ٢٠١٢.
- كاظم هاشم نعمة، تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الأول، ١٩٩٦.
- كريم سيد كنبار، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية، بغداد، مركز بحوث الجمهورية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢)، ١٩٩٣.
- كريم سيد كنبار، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية، دراسات دولية، العدد (٢)، مركز البحوث الجمهورية، بغداد، ١٩٩٣.
- محمد خالد الازعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (٧٧)، ١٩٩٤.
- محمد خالد الازعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة الخارجية التركية، شؤون عربية، القاهرة، العدد (٧٧)، ١٩٩٤.
- محمد رفعت الإمام، الإستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز، "اللعب على المتناقضات"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، المجلد (٣٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، ٢٠٠٣.

- محمود سالم السامرائي، الثابت والمتغير للأمن القومي لجمهوريات آسيا الوسطى، أوراق تركية معاصرة، العدد (١٨)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، (٢٠٠٢).
- منعم العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية، "نظرة في جيوستراتيجية الموقف"، الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، العدد الثاني، آذار، (١٩٩٣).
- علي إحسان باغيش، اشكالية المياه واثارها في العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، ندوة عن العلاقات العربية – التركية، (بيروت: مركز الدراسات العربية، ١٩٩٥).
- ناظم عبد الواحد الجاسور، حدود النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة العدد العاشر، حزيران، ٢٠٠٢.
- ________، التحرك الصهيوني في دائرة آسيا الوسطى، "المخاطر والتأثيرات المستقبلية، الراصد الدولي، العدد (٦٠) السنة الثانية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية الاقتصادية والدولية لبحر قزوين، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢
- نبيل جعفر عبد الرضا وعلي نعيم الخويطر، الأهمية الاقتصادية والدولية لبحر قزوين، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.
- نبيل محمد سليم، التوجه التركي نحو جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، « والأفاق المحتملة»، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

- نجدت بامير، تركيا مفتاح النفط والغاز في بحر قزوين، ترجمة عبد الوهاب القصاب، دراسات الدولية، العدد (١٥)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٢.
- نديم عيسى، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، بغداد، الدراسات الدولية، مركز بحوث الجمهورية، العدد الثاني، آذار، ١٩٩٣.
- نوار محمد ربيع، أبعاد التعاون التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي، بغداد، مركز الدراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (٢)، ١٩٩٦.
- ___________، اثر التنافس الاقليمي الايراني والتركي والباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية على منطقة الخليج والوطن العربي، مجلة التوثيق الاعلامي، المجلد العاشر، بغداد، ١٩٩٣.
- ___________، مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، ١٩٩٨.
- هدى ميتكيس، الصعود الصيني، "التجليات والمحاذير"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٧)، ٢٠٠٧.

رابعًا: النشرات والتقارير

- أوراق إستراتيجية، الصين وروسيا واسيا الوسطى اتحاد دول موسع، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٠)، تشرين الأول، ٢٠٠١.

- الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى، القاهرة، نشرة تقديرات إستراتيجية، العدد (٢٠) كانون الأول، ١٩٩٦.
- رواء زكي الطويل، أساليب ومحفزات التغلغل التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (٥)، ٢٠٠٤.
- سرمد عبد الستار، تركيا والجمهوريات الإسلامية، بغداد، مركز بحوث الجمهورية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢) السنة الثانية، آذار، ١٩٩٣.
- قيس محمد نوري، التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، نشرة دراسات الجيزة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (٨٨)، ١٩٩٥.
- محمد كاظم علي، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، نشرة دراسات دولية، العدد (٢)، مركز البحوث الجمهورية، بغداد، ١٩٩٣.
- محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، بغداد، مركز بحوث الجمهورية، نشرة الدراسات الدولية، العدد الأول، السنة الأولى، تشرين الأول، ١٩٩٢.
- نشرة الفكر العربي، عمان المجلد السابع، العدد (٨٥) تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٢.
- هاني الياس الحديثي، اثر التنافس الإقليمي التركي الإيراني الباكستاني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مركز الدراسات الدولية، نشرة الدراسات الأسيوية، بغداد، ١٩٩٧.

١٠- التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠)، العرب والتفاعلات الاقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

١١- بشير العلاق، المعالم الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية والأفاق المستقبلية، نشرة دراسات دولية، العدد، (٢)، مركز الدراسات الولية، بغداد، ١٩٩٣.

١٢- الجمهوريات الإسلامية وتجريدها من السلاح النووي، نشرة تقديرات إستراتيجية، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (١) ١٩٩٥.

- خلدون ناجي معروف، مصر والجمهوريات الإسلامية، مركز بحوث الجمهورية، نشرة الدراسات الدولية، بغداد، العدد الثاني، السنة الثانية، اذار، ١٩٩٣.

خامسًا: الانترنت

- إبراهيم خليل العلاف، إسهامات مركز الدراسات الإقليمية في كتابة التاريخ وتراث تركمانستان، مركز الدراسات الإقليمية، على الرابط، (http://www. academia. edu/548789/Regional_Studies_Centers_Participations)

- أمنية سالم، الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى، "خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي في آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل، على الرابط، (http://www. asiaalwsta. com/bookdetails)

- سفارة جمهورية كازاخستان في المملكة العربية السعودية على الرابط، (http://www. kazembsaudia. com/pages/38)

- شيماء حسن، قاعدة بايكونور الفضائية أهم ميناء فضائي في العالم، على الرابط، (http://www. asiaalwsta. com/reportsdetails. asp?newsID=١٣٨٣١&chk=١)

- عبد الرزاق الزهراني، مجلس توركيك، يطلب عضوية مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، على الرابط، (http://www. alriyadh. com/2012/12/23/article795186. html)

- عبد المعطي زكي، الدور التركي في آسيا الوسطى، "الواقع والتحديات"، مركز آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل، على الرابط، (http://www. asiaalwsta. com/CountryInfoDetails. asp?Id=٢٤٥)

- عدنان أبو عامود، إسرائيل وأذربيجان، "المصالح المتبادلة والتحالف الاستراتيجي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط، (http://studies. aljazeera. net/reports/2012/05/2012516112658441281. htm).

- محمد عادل "الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى الواقع والتحديات"؛ قضايا العالم الإسلامي على الرابط، (http://www. albayan. co. uk/Files/articleimages/takrir/3 – 3 – 3. pdf)

- محمد يوسف احمد، الكتلة الأكثر إثارة في التوازنات الجديدة، "إسرائيل إلى عمق آسيا الوسطى من الباب الخلفي، على الرابط، (www. albayan. com.ae)

- هناء دكروري، في علاقتها بجمهوريات آسيا الوسطى «أنقرة بين الطموحات السياسية والمنافسة الإقليمية، على الرابط، (http://digital. ahram. org. eg/articles. aspx?Serial=١٢٠٠٥٦١&eid=١٧٦٩)

- نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية النفطية لبحر قزوين، الحوار المتمدن، العدد (٣٦٠١)، ٢٠١٢، على الرابط، (http://www. ahewar. org/debat/ show. art. asp?aid=٢٩٠٧٢١)

سادسًا: مصادر اللغة الانكليزية

- A.Researches and Studies:
- B.Alıriza,over view of the turkish pipeline route alter native caspian crossroad magazine,vol,No. 1. ,1995.
- central asia – caucasas institute silk road studies program ,johns Hopkins university,Sweden,2009.
- Doç. Dr. Erkin Ekrem, çin'in Orta Asya Politikaları, Mütevelli Heyet Başkanlığı, Ahmet yesevı ünıversıtesı, Ankara, Temmuz 2011.
- Dr. Vladımır Paramonov and Draleksey Strokov,Russıa and Central Asıa Current and Future Ekonomıc Relatıons,Conflıct Statıes Research Centr,Defence Academy of the Unıted Kıngdom,july,2006.
- Edmund herzig,Iran and the former sovıet south,The Royal institute of intrnational affairs,London,1995.
- Foreign policy,The corterly Beview of the Foreign policy institute,Ankara,1993.
- Garth m. minrow,Turkish national interstes in Yelena kayyzhonova and athers eds,energy in the Caspian region,new york,2002.
- Hoshang amir ahmad pipeline politics in the Caspian regin in hoshang amirahmadi,ed,the casıan regıon at acrossroad,st,martıns press,new york,2000.

- John berts,energy resevers,pıplelıne routes and the regıme ın the caspıan sea,ın genıladу ghufrın,the securıty of the caspıan,sea regıon,oxford unıversıty,press,gaeat bıttıan,2001.
- Lerne K. Yanik,the politics of educationa exchang Turkish education in Eurasia,eurrope – asia studies,vol. 56,No. 2 march,2004.
- M.EFE Çaman and,alı akyurt,caucasus and centerl asıa ın turkısh foreıgn polıcy,the tıme has com for anew regıonal polıcy,unıversıty,vol,10,No,2 – 3,summer 20.
- Mehdi par vizi amineh,Towards the control of oil Resources in Caspian Rrgion,matin's press. New York,1999.
- Nurettin can,shanghai cooperation organization turkic. Repablic and turkey,candian social science,No,vol. 2,2011.
- Randoll collum and others,anin – depth analysis shows Caspian oil's potential,world oil,No. 3,2004.
- Roger mcdermott,turkısh mılıtary assıstance to Kazakhstan hıghlıghts western dılemma,eurasıa monıtor volum: 2 ıssue: 115 jun,14.
- S.frederick starrand svante E. coenell,the baku – tiblisi – ceyhan pipline oil window to the west.
- Sulyman Demirel,"Newly – Emerging Center",Turkish Review,Ankara,Winter. 1992.
- Tansu Ciller,Turkısh Foreıgn Polıcy In Its Dynamıc Traıdıtıon ,Perceptıon ,Vol. No. 3,1993,P9.
- The New Encyclopedia,Britianicia Philp W. Geotz. Eitovol. 15th (Washington: library Of congress. 1987).
- Tomsug Bleda,"Blak Sea Economıc Cooperatıon Regıon"Foreign policy,Vol. XVI. No: 102,Ankara ,1991.

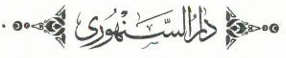
- Zabikhullas S. saipov,chinas economic strategies for uzbekiztan and cenral asia,Eurasia daily volume: 9Issue179,September,21,2012.
- B.Reports:
- Energy Information administration " International Energy Statisties,Eurasia (http://www. eia. gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3. cfm?tid=3&pid=3&aid=6)
- IEA,Turkey country analysis brief,2004, (http://www. eıa. doe. gov/emeu/cabs/turkey. html).
- IMF,Direction of trade statisticeYearbook,International Monetary Fund, 2010,2009
- Jim Nichol, Central Asia: Regional Developments and Implications for U. S. Interests, Congressional Research Service, CRS Report for Congress, September 19,2012,
- C.Internet:
- Azerbaijan "The world Factbook" 2012 (Washington. Dc: Central Intelligence Agence. 2012) Internet (https://www. cia. gov/library/publications/the – world – factbook/geos/az. htm)
- Azerbaijan,country Analysis biresfs,energy information Administration (www. eia. doe. gov)
- Cıhan haber ajansı,haberler,doğal boru hattında dev patlama, (http://www. haberler. com/dogalgaz – boru – hattinda – dev – patlama – 3664792– haberi)
- Defense cooperation between turkey and Kazakhstan,turkısh weekly, (http://www. turkishweekly. net/news/135665/defense – cooperation – between – turkey – and – kazakhstan. html (Energy information administration,Iran Country Analysis,New York ,2005, (http://www. eia. doe. gov/emeu/cabs/iran/html)
- Hayder aliyev,"Baku – tiblisi – ceyhan main export

pipeline",state oıl fund of the repuplıc of azerbaıjan (http://www. oilfund. az/en_US/layiheler/baki – tbilisi – ceyhan – esas – ixrac – boru – kemeri. asp).

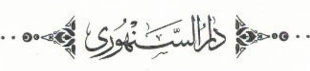
- Heydar aliyev,Bakü – tıflısı – erzurum doğal hattı,petrol ve doğal gaz boru hatları,
- (http://library. aliyev – heritage)
- International monetary Fund world economic outlook ,recovery risk and rebanicing october. 2011 (htt://www. imf. org/external/pubslf/weo/2011/index. htm. (.
- Jim Nichol, Central Asia. New States – Political Development and Implication for U. S. Interest (Issue Brief For Congress. 2003. library of Congress Cod: IB93108CRS Internet ((http://www. USembassy/Fi/pdfilesIB93108. pdf))
- Kazakhistan The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet ((http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/kz. htm))
- Kazakhistan Usa Energy Information Adminstration Anyses (htt:/205,254,135,7/Countries/Cab. Cfm) ?kz
- Kazakhstan and Uzbekistan Superiority militarily in Central Asia (http://anbamoscow. com/world/20120320/374285535. html)
- Kazakhstan and Uzbekistan Superiority militarily in Central Asia (http://anbamoscow. com/world/20120320/374285535. html)
- Kazakhstan Military nation master (http://www. nationmaster. com/country/kz – kazakhstan/mil – military)
- Kazakistan ile Türkiye arasında dev anlaşmalar (http://www. 1news. com. tr/turkiye/20121012123721073. html
- Kyrgyzistan,Energy Porta,Energy Cooperation between the Eu Eastem Europe The caucasas and centerl asia (htt://www.

inogate. org. index)

- Kyrgyzstan Military nationmaster (http://www. nationmaster. com/country/kg – kyrgyzstan/mil – military)
- Kyrgzistan The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet ((http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/kg. htm))
- Lamiya adil gizi,Azerbajani – turkish deal not against any country,Today's zaman (http://www. todayszaman. com/newsdetaıl – gennewsbyld)
- Mehmet fatıh öztarsu,mılıtary relatıon of turkey and azerbaıjan and ıts effects on regıonal polıtıcs,turkıh center for ıntertıonal relatıon strategıc analysıs,türksam (www. turksam. org/en/a252. html)
- Office of atlantic of the united state. meeting by the horn able joseph. peresd,former us. ambassador to Uzbekistan meeting with Rust am Asimov Deputy Primeminster of Uzbekistan from Internet (http://www. officeofatlantic. org
- Ph. Dshe bonit ray dadwal Caspian oil: Transporting to the maret,Institute for defense studies and analysis,india,2002, (http://www. ies. org)
- planning: where do we go from here? "Washington DC: The Institute of foreign policy Analysis (IFPA) , February 2004" (http://www. IFPA)
- Roman muzallevsky,Kazakhstan offers to hold joın mılıtary exerıcıses wıth turkey,eropean dıalogue (http://eurodıalogue. org)
- Sun Zhuaghi,the relationship between china and centeral asia, (http://src – h. slav. hokudai. ac. ip/coe21/publish)
- Tajikistan Military nationmaster (http://www. nationmaster. com/country/ti – tajikistan/mil – military)



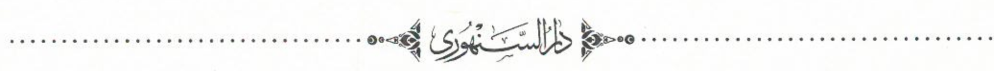
- Tajikistan The World FactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet (http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/ti. htm)
- Tajikistan,Global Ecurity org (htt://www. globalsecurity. org. energy/word/centerlasia – tijik – energy. htm.)
- Turkey promises toboost military aid to Kyrgyzstan,eurasıa,net. org (htt://www. eurasıanet. org/node/64866)
- Turkmanistan The World FactBook , 2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet ((http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/tm. htm)
- Turkmanistan, Usa Energy Information Adminstration (htt://www. cia. gov/Countries/cap. cfm?fip)
- Turkmanistan,Country Studies – Library Of congress (hht://Icweb2. Ioc. gov/frd./Cs/Profiles/Turkmanistan pdf)
- Turkmenistan Military nation master (http://www. nationmaster. com/country/tx – turkmenistan/mil – military)
- Turkye vendered military assistance to Kyrgyzstan in amount of 1 mln 76 the usand,kabar,kyrtag, – kyrgyzbar – kabar (htt://kabar/eng/polıtıcs/full/2593)
- Uzbakistan Energy Information administration (htt: www. eia. gov/countries/Cob. Cfm?ps=uz.
- Uzbakistan The WorldFactBook,2012 (Washington. Dc: Centrel Intellgene (Agency. 2012) Internet ((http:/www. Cia. gov/Puplicaticaions/factbook/geos/uz. htm))
- Uzbakistan,The Columbia Encylopedia (htt://www. infoplease. com)
- Uzbekistan Military nation master (http://www. nationmaster. com/country/uz – uzbekistan/mil – military)
- Zaman online,azerbaycanın yenı hedefı , (http://www. zaman.



com. tr/azerbaycanin – yeni – hedefi/1351361. html)

سابعًا: مصادر اللغة التركية

- A.Researches and Studies:
- Alaaddın metin,türk eximbank,türk eximbank türkıye ıhracat kredı bankası A. Ş,6 hazıran 2012
- Anna golovko,türkıye avrasya ülkelerı dış tıcaert ılışkılerının gelışımı ve karşılaşılan temel problemler,sosyal bılımler enstıtüsü ,ıktısat anabılım adlı yüksek lısans ,bışkek,2005
- Anna golovko,türkıye avrasya ülkelerı dış tıcaert ılışkılerının gelışımı ve karşılaşılan temel problemler,sosyal bılımler enstıtüsü ,ıktısat anabılım adlı yüksek lısans ,bışkek,2005
- Asım çalış,özbekıstan ülke profılı,başbaknlık dış tıcaret müsteşarlığı ıhracat gelıştırme etüd merkezı,2007
- Azerbacan ülke profılı,dış ekonomık ılışkıler müdürlüğü,nısan,2010
- Azerbaycan ülke bültenı,deık,türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011
- Azerbaycan ülke bültenı,deık,türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011.
- Azerbaycanülkebültenı,deık,dışekonomıkılışkılerkurulu,türk ış konseyı,2011
- Azerbaycan ülke bültenı,deık/türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011



- Azerbaycan ülke bültenı,deık/türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011,s28
- Azerbaycan ülke bültenı,deık/türk – azerbaycan ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011
- Azerbaycanülkebültenı,dışekonomıkılışklerkurulu,nısan,2006
- Azerbaycan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık ve sosyal araştırmalar şubesı,ocak 2008,s5
- Azerbaycan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık ve sosyala araştırmalar şubesı,ocak,2008.
- Bılal. N. Sımsır,Türkıye ıle Türk cumhurıyıtlerı arasındakı anlaşmalar (1990 – 1991) cıtt2 tobb. Ankara 1993.
- Deık,dış ekonomık ılışkıler kurulu,azerbaycan ülke bültenı,Nısan 2006
- Dış ekonomık ılışkıler kurulu,deık türk – kazak ış konseyı,kazakıstan ülke bültenı,mayıs,2005.
- Dr. abdulvahp kara ve okan yeşılot,avrasyanın yükseln yıldızı kazakıstan,ıstanbul tıcaret odası,2011
- Dr. abdulvahp kara ve okan yeşılot,avrasyanın yükseln yıldızı kazakıstan,ıstanbul tıcaret odası,2011
- Dr. Eyüp zengin,pıyasa ekonomısıne geçış sürecınde azerbaycan,ıstanbul tıcaret odası yayınları,No59,2010–.
- Dr. Eyüp zengin,pıyasa ekonomısıne geçış sürecınde azerbaycan,ıstanbul tıcaret odası yayınları,No2010 – 59
- Dr. halıl uluer,tıcaret ve ekonomık ılışkıler, (htt://www.

halıluluer. com/tr/sayfa/tıcaret – ve – ekonomık – fkıler – htm)

- Dr. sedat çal,bakü – tıflısı – ceyhan boru hattı projesı kapsamındakı anlaşmaların hukukı yönden değerlern dırılmesı,sbf dergısı (63 – 4) Ankara ünıversıtesı
- Elşen bağırzade,türkıyenın türk dünyası'na yönelık kalkınma ve ışbırlığı stratejılerı,türk dünyası ışletme fakültesı öğretım üyesı,azerbaycan devlet ıktısat ünıversıtesı,2009
- Emın çarıkcı,türk cumhurıyetlerınd ekonomık gelışmele ve türkıyenın rölü bılıg, Türk exımbank dökümanı, Türk exımbank dökümanı,sayı: 7,güz,1998
- Fahrı solak,türkıye–orta asya cmhurietleri dış tıcaret ılışkılerının gelışımı,marmara ünıversıtesı, I: I. bf. dergısı,2003,cılt. sayı (1)
- Fahrı solak,türkıye – orta asya cumhurıyetlerı dış tıcaret ılışkılerının gelışımı,marmara ünıversıtesı,cıltxvııı,sayı, (1) ,2003
- Fahrı solak,türkıye – orta asya cumhurıyetlerı dış tıcaret ılışkılerının gelışımı,marmara ünıversıtesı,cıltxvııı,sayı, (1) ,2003
- Gülder demır,enerjı sektörüyle,yıldızı parlayan ülke türkmenıstan ekonomık forum 43, mart,2012
- H.necıp yavuz,azerbaycan cumhurıyeı,T. C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,ekonomık bakanlıgı,mayıs,2012
- H.necıp yavuz,azerbaycan cumhurıyeı,T. C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,ekonomık bakanlıgı,mayıs,2012



- Hasan Ali karasar,Türkıyenın orta asya polıtıkası,Türk dış polıtıkası yılığı'Burhan etlın duran ve kemal ınto seta sıyaset,ekonomı ve toplum araştırmaları vakfı,2010
- Hasan kanbolat,türk dış polıtıkasında kazakıstannın yerı ve geleceğı,ortadoğu analız,cıt: 3– sayı: 30 hazıran 2011
- Hasan kanbolat,türk dış polıtıkasında kazakıstannın yerı ve geleceğı,ortadoğu analız,cıt: 3– sayı: 30 hazıran 2011
- Hatıp oğlu,kazakıstan ülke raporu,dış tıcaret müsteşarlığı,anlaşmalar genel müdürlüğ, ağustos,2002,s192.
- Kamıl çekerol,Türkıye ıle orta asya türk cumhurıyetlerının ekonomık analızlerı ve gelıştırı dış tıcaret ımkanları,sosyal bılımler enstıtüsü,anadolu ünıversıtesı,easkışehır,1993
- Kazakıstan cumhurıyet ülke raporu,konya tıcaret odası,etüd – araştırması servısı,şubat,2009
- Kazakıstan ülke raporu,ıstanbul tıcaert odası dış tıcart araştırma servısı,hazıran,2005
- Kazakistan cumhuriyeti,müteahhıtılık hızmetleri ülke profılı,T. C. astana büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,2011.
- Kazakistan türkıye ışbırlığının 20 yılı ,Büyükelçısı,kasakıstan özel yayısı,Ankara,Bahar 2012,sayı,18
- Kırgızıstan ülke bületenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2012
- Kırgızıstan ülke bületenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2012

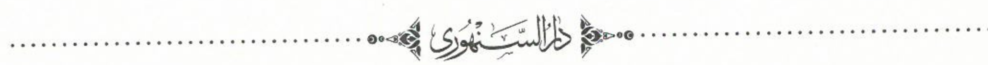
- Kırgızıstan ülke raporuu,ıstanbul tıcaert odası,dış tıcaert araştırma servısı,hazıran,2005
- Konya tıcaret odası ,özbekıstan cumhurıyetı ülke raporu ,etüd araştırma servesı ,Eylül ,2008
- Konya tıcaret odası ,özbekıstan cumhurıyetı ülke raporu ,etüd araştırma servesı ,Eylül ,2008
- Koray alı konca,türkmanıstan ülke raporu,T. C. başbakanlık,dış tıcaret – müsteşarlığı,ıhracatı gelıştırıme ,etüd,merkezı,february,2011
- Koray alı konca,türkmanıstan ülke raporu,T. C. başbakanlık,dış tıcaret – müsteşarlığı,ıhracatı gelıştırıme ,etüd,merkezı,february,2011
- Mehmet dıkkaya,türkıye ıle türk cumhurıyetlerı arasındakı ekonomık ılışkıler,bılıg dergısı, ahmet yesevı ünıversıtesı,mütevellı heyet başkanlığı,ankara,bahar,1999
- Melıha ener ve orhan ahmedov,Türkıye – Azerbaycan petrol doğal gaz boru hattı projelerının ülke ekonomılerı ve avru-pa bırlığı açısından önemı,araştırma makaleler,dokuz eylül ünıversıtesı, 2011.
- Meryem hayır,türkıye ve türk cumhurıyetlerı arasındakı tıcareı ılışkıler ve coğrafanın buna etkısı,edebıyat fakültesı,sakarya ünıversıtesı ,2003
- Mıkaıl gengız ve tevfık orçun özgün,türk dünyası ekonomık bılışım ve kültür forumu, T. C. başbaknlık dış tıcaret müsteşarlığı,türkıye araştırmalar enstıtüsü,bıldırıler kıtabı

hacettepe ünıversıtısı,ankara,2010

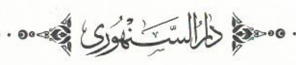
- Necdet pamir ,bakü – tıflıs – ceyhan,boru hattında son durum'aylık uluslararası, ılışkıler, ekonomı,politika,dergısı,nı san,2004– sayı 03
- Nurettın can,büyük güçlerın kısacından tükıye – orta asya türk cumhurıyetlreı sıyası ve ıktısadı ılışkılerı, (kırgızıstan örneği T. C fatıh ünıversıtesı,uluslararası atatürk – alatoo ünıversıtesı) 2008
- Özbekıstan ülke raporu,ıstanbul tıcaret odası,ekonomık sosyal araştırmalar şubesı ,mart,2008
- Prof. Dr. ılker alp,Bağımsızlık sarası kazakıstan ve türkıye arasındakı sosya – ekonomık ılışkıler (1990 – 2011) ayhan gençler arıfakbaş,traky ünıversıtesı. cıltı,sayı: 2,temmuz 2011
- Selahttin hakman,türkyının enerjı arz polıtıkalları,türkıye – AB karma komıtesı,26,toplantısı ıstışare,ıstanbul,27,28,nıs an,2009
- selda özden oğlu,kırgız cumhurıyetı,başbakanlık türk ış bırlığı ve kalkınma ıdaresı ,tıcaert ve ışbırkığı daıre başkanlığı,temmuz,2005
- Seyma akkoyunlu,turky ın the caspıan sea,regıon master of arts polıtıcal sıcıence, ıstanbul, sprıng,2005.
- T.C. Bakü büyükelçelıği tıcaert müşavırlığı,azerbaycanın genel ekonoık durumu ve fürkıte ıle ekonomık – tıcareı ılışkılerı,ağustos,2012,bakü
- T.C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,azerbaycan genel

ekonomık durumu ve türkıye ıle ekonomık – tıcaret ılışkılerı ,bakü,ağustos,2012

- T.C. bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,azerbaycan genel ekonomık durumu ve türkıye ıle ekonomık – tıcaret ılışkılerı ,bakü,ağustos,2012
- T.C. Bakü büyükelçılığı tıcaret müşavırlığı,azerbaycanın genel ekonomık durumu ve türkıye ıle ekonomık – tıcreı ılışkılerı,bakü,ağustos,2012.
- T.C. bakü büyükelçılığı,tıcaret müşavırlığı ekonomı bakanlığı,bılgılendırme toplantısı,mayıs 2012.
- T.C. başbakanlık. dış tıcaret müsteşarlığı ,kazakıstan ,anlaşmalar genel müdürlüğü,2005
- Tacıkıstan ülke bültenı,türk – tacık ış konseyı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,hazıran,2009
- Tacikistan ülke bültenı,dış ekonomık ılışıkler kurulu,mart,2012
- Tımuçın kodaman,soğuk savaş sonrası yenı türk cumhurıyetlerı üzerınde türkıye – ıran rekabet,sosyal bılımler enstıtüsü,uluslarası ılışkıler anabılım dalı,süleman demırel ünıversıtesı, ısparta,2006
- Tuğrul somuncuoğlu,kazakıstan ülke raporu ,başbaknlık dış tıcaert müsteşarlığı ıhracatı gelıştırme etüd merkezı,ankara,aprıl,2011
- Tuğrul somuncuoğlu,kazakıstan ülke raporu ,başbaknlık dış tıcaert müsteşarlığı ıhracatı gelıştırme etüd merkezı,ankara,aprıl,2012



- Turğral somuncuoğlu,azerbaycan ülke raporu,başbakanlık dış tıcaret müsteşarlığı ıhracatı gelıştırme etüd merkezı,ankara,aprıl,2011
- Tülın keskın,türkıye enerjı raporu,dünya enerjı konseı,türk mıllı komıtesı,aralık,2008.
- Türkıye büyük mıllet meclısı,24. dönem1. ve 2. yasama yılı faalıyet raporu,temmuz2012
- Türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı,türkıyenın enerjı stratejısı enerjı,su ve çevre ışlerı genel müdör yardımcılığı,ocak,2008
- Türkıye cumhurıyetı hükümetı azerbaycan cumhurıyetı hükümet arasında askerı eğıtım ışbırlığı anlaşmasını onaylan masının ugun buluduğuna daır kanun,resmı gazete ıle yayımı: 21,4,1993. sayı: 21559
- Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Kazakistan Hükümeti Arasında Askerî Eğitim İşbirliğiAnlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, (Resmî Gazete ile yayımı: 22,9,1994 Sayı: 22059)
- Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Kırgızistan Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Askerî Eğitim İşbirliği Anlaşmasının Onaylanmasmın Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, (Resmî Gazete ile yayımı: 22,9,1994 Sayı: 22059 (p… 26
- Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile özbekistan Cumhuriyeti Hükümeti Arasında Askerî Eğitim İşbirliği Anlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun (Resmî



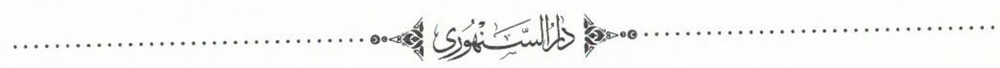
Gazete ile yayımı: 10,12,1993 Sayı: 21784)

- Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti İle Türkmenistan HükümetiArasında Askerî Eğitim İşbirliği Anlaşmasının Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, «Resmî Gazete ile yayımı: 10,12,1993 Sayı: 21784)
- Türkiye Cumhuriyeti ile Tacikistan Cumhuriyeti Arasında Dostluk ve İşbirliğinin Temel İlkeleri Hakkmda Anlaşmanın Onaylanmasının Uygun Bulunduğuna Dair Kanun, (Resmî Gazete ile yayımı: 22,9,1994 Sayı: 22059).
- Türk – özbek ış konseyı,özbekıstan ülke bültenı,dış ekonomık ılışkıler kurulu,2011.
- Türk – türkman ış konseyı,türkıye – türkmanıstan tıcaret ve ekonomık ılışkılerı,deık,dış ekonomık ılışkıler kurulu,kasım,2010
- Türk – Türkmen ış konseyı,türkıye – türkmanıstan tıcaret ve ekonomık ılışkılerı,dış ekonomık ılışkıler,kurulu,mart,2012.
- Yrd. doç. dr. nıhat batmaz,türkıye – kazakıstan arasındakı tıcaret – ekonomık ılışkılerı,türk müteşebıslerının bu ülkede yaptıkları yatrımların boyutu ve karşılaş tıkaları sorunlar mütevellı ,heyet başkanlığı,ahmet yesevı ünıversıtesı ,sayı,29,bahar,2004.
- Yusef yazar ve murat yılmaz,Türk cumhurıyetlerının bağımıszlıklarımın 20 yıl resılesıyle energı ılışklerı bağlamında türkıye ve orta asya ülkelerı, (yayın: 01) ahmet yesevı ünıversıtesı,ankara,2011

- yüksek lısans tezı,türkmanıstan – türkıye dış tıcaret ve türkmanıstan dış tıcaretının,fınansman yöntemlerı, sosyal bılımler enstıtüsü,ankara ünıversıtıesı,2005,
- Yüksel Kavak,Türkıyenın Türk Cumhurıyetlerı,Türk ve akraba topluluklarına yönelık Eğıtım Polıtıka ve uygulamaları,Hacettepe,Üniversitesi Eğitim Fakültesi Dergisi,2001
- B.Reports:
- Dış ekonomık ılışkıler kurulu,türkmanıstan ülke bületenı,şubat,2008
- Dr. hatıce karahan,2012 türkıye ekonomısı raporu,müsıad araştırma raporlar, ıstanbul, hazıran, 2012.
- Istanbul tıcaret odası,türkmenıestan ülke raporu,dış tıcaret araştırma servısı,23 mart2005
- Konya ticaret odasi,tacıkıstan ülke raporu,etüd – araştırma servısı,nısan,2009
- koray ali konca,türkmanıstan ülke raporu ,dış tıcaret müsteşarlıgı,gelıştırme etüd merkezı,ankara,february,2011
- C.Internet:
- Araz Aslanlı, Türkiye – Azerbaycan askeri ilişkileri – 2,caspıa weekly (http://tr. caspianweekly. org/ana – kategoriler/kafkaslar/3460– turkiye – azerbaycan – askeri – iliskileri – 2. html (Araz aslanli,türkıye – azerbaycan askerı ılışkılerı – 4 , news. com. tr. (http://www. news. com. tr/yazarlar. html)
- Azerbaycan Türkiye ile ortak havan topu üretecek,) http://yenisafak. com. tr/ekonomi – haber/azerbaycan – turkiye – ile – ortak – havan – topu – uretecek – 14,09,2012 – 409119 (Azeri

– Türk ordusu kuruluyorsavunma ve stratejık analızler,http://rewreward. blogspot. com/2012_09_01_archive. html)

- Btc de patlama oldu petrol akışı durdu, (http://www. timeturk. com/tr/2008/08/06/btc – de – patlama – oldu – petrol – akisi – durdu. html)
- Bursa Kırım Türklerı (http://www. kalgoyderrgısı. org/ındex. yazi) Türk Dünyasında haberler
- Cumhurbaşkanımız Demırel Türkmenıstanda,Dıyanet Aylık dergı, Ocak 1999 ,sayı 97 (htt://www. dıyanet gov. tr/turkısh/dıyanet/ocak1999/gündem. htm).
- çocuklarımız Türk Gelenek ve Göreneklerıne Göre yetıstırlerım Türklüngümüzü çocuklarımıza. bütün dünyaya öğertlelım,siyasi ilişkıler (http://www. nevsehirkazakistan. com/tr/sayfa fkıler – html)
- Dr. halıl uluer,tıcaret ve ekonomık ılışkıler, (htt://www. halıluluer. com/tr/sayfa/tıcaret – ve – ekonomık – fkıler – htm)
- Dünya Bülteni ,haber merkezi,Azerbaycan'da geniş kapsamlı askeri tatbikat, (http://www. dunyabulteni. net/?aType=haber &ArticleID=227550)
- Erhan,Başyurt,Özbekısta kaybolan yılların peşında,Aksyon sıyaset (http://www. aksiyon. com. tr/aksiyon/haber – 10013 – 33– ozbekistanda – kaybolan – yillarin – pesinde. html)
- Gamze güncormüş kona,Turkey and the centeral asian republics,Strategy models and future scenarios, (http://gamze-gungormuskona. blogspot. com/2007/08/kona – gamze – gngrm – 2003. html)



- Gülay Mutlu, Türkiye – Türk Cumhuriyetleri 'Eskimeyen Yeni Vizyon'usak stratejık araştırmlar gündem (http://www. usak. org. tr/makale. asp?id=2412).
- Hasan kanbolat,Türkmanıstan devlet başkanın türkıye zıyaretı ,turansam stratıjek araştırmalal merkezi 2012 (http://www. turansam. org/makale. php?id4318)
- Kirgiz lider tbmmd konuştu: türk bızım ıçın parlay-an bır yıldız,cıhan haber ajansı (http://haberrus. com/polıtıcs/2012/01/12)
- Mehmet Fatih, Türkiye ve Azerbaycan Ortak Askeri Projeleri,caspıan weekly (http://tr. caspianweekly. org/ana – kategoriler/kafkaslar/3315– turkiye – ve – azerbaycan – ortak – askeri – projeleri. html)
- Mıllı gazete,türkıye – azerbaycan askerı ılışkılerı ve bölge polıtıkalarınae kılerı, (http://www. mıllıgazete. com. tr/makale/turkıye – azerbaycan – askerı – ılışkılerı – ve – bolge – polıtıkalarınaet – ettılerı – 145575. htm)
- Nedet sivasl,kırgızısta ılışkıler güçlern dırılecek ,turansam stratıjek araştırmalal merkezi 2012 (http://www. turansam. org/makale. php?id4314)
- •Özbekıstan Türkıye ılk mesaj,Son Dakika Haberleri (http://www. sondakikahaberleri. info. tr/ozbekistan)
- Özbekıstan Ve Türkıye, (htt:/www. moskovada. com/tag/siya-set)
- Ramız meşedıhasanlı,başbakan recep tayyıp erdoğanı kırgıstan'da zıyarette bulundu dünya ahıska türklerının buluşma noktası (http://www. ahıskapress. com)



- •Sabir askarov,Türkıye kırgızıstan ılışkılerı ,turan – sam stratejık araştıralar merkezı, (http://www. turansam. org/ bolum. php?id=4)
- Sharıf Jabbarova,Türkıye ve kazakıstan dıplomatık ılışkıler 20 yıldönümü,ulusarası strateji ve güvenlık araştırmaları merkezı,yenı türkıyenıne – düşünce merkezı (http://www. usgam. com/tr/ındex)
- Sınan oğan,kırgızıtande etmek çatışmalar tehlıkelı boyutlara ulaşırken,gazze dehlızındekı türkıye hala devrede değıl,uluslararası ılışkıler ve stratejık analızler merkezı (http:// www. turksam. org/tr/a2080. html).
- Suat Beylur, ORTA ASYA , Bağımsızlığın 20'nci yılında (http://www. arti90dergi. com/index. php/component/content/ article/87– master/orta – asya/87– orta – asya – bagimsizliginin – 20– yilinda)
- Türk dılı konuşan ülkeler devlet başkanları,10 zıve Toplantısının bıldırısı (ıstanbul,16 eylül,2010) türkıye cumhurıyetı dışışlerı bakanlığı (http://www. mfa. gov. tr/dırı. tr. mfa)
- Türk özbek ışbırlığı pekışıyor, gündem, hürrıyet, (http://hurarsiv. hurriyet. com. tr/goster/ShowNew. aspx?id=190819)
- Türkıye Cümhurıyetı,Türk konuşan ülkeler zırvısı 21 yüzyil savaşların değıl barışın yüzyil yapabılırız (http://www. tccb. gov. tr/haberler/170/77251/turk – dili – konusan – ulkeler – zirvesi – oncesi – ikili – gorusmeler. html)
- Türkıye ıle tacıkıstan arasında dıplomatık ışbırlığı arlaşması ımzalandı, haberler (http://haberler. gen. al) 2009/5/29/turkıye – ile – tacikistan – arasida – diplomatik – isbirligi – anlasmasi

– imzalandi)

- Türkıye – Özbekıstan ılışkılerı ve ışbırlığını güçlerndırmek (htt://guneturkistan. word press. com/türkıye özbekistan).
- Türkiye – Türkmanıstan ılışkılerı (htt://www. syasetdergısı. com. tr/haber/türkıye – türkmanıstan ılışılerı)
- Türkmanıstan müteahıtılık hızmetlerı ülke pofılı,T. C. aşkabat büyükelçılığı, tıcaretmüşavırlığı, (http://muşavırlıkler. gov. tr)

المحتويات

الفصل الأول
أهمية دول آسيا الوسطى في الادراك التركي

الفصل الثاني

التنافس الإقليمي والدولي في آسيا الوسطى

الفصل الثالث

أبعاد التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى

الفصل الرابع

مستقبل التوجه التركي حيال دول آسيا الوسطى

التوجهات السياسية والاقتصادية التركية

حيال دول اسيا الوسطى
بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية

التوجهات السياسية والاقتصادية التركية
حيال دول اسيا الوسطى
بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية

سرمد خليل ابراهيم البياتي



ISBN 978-614-8026-53-9

لبنان - بيروت - الحدث - سان تيريز - هاتف: ٧٥٣٠٣٢ ٧٦ (٠٠٩٦١)
بغداد - شارع المتنبي - عمارة الكاهه جي - ط١
هاتف: ٠٧٩٠١٨٢٦٤٣٩ - ٠٧٨٠١٩٤٤١٦١ - ٠٧٧٠٢٧٠٦١٤ ١ (٠٠٩٦٤)

www.daralsanhury.com / alsanhury_library@yahoo.com / safaa75200933@hotmail.com